الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 علي لونيسي

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

حاشية ابن قاسم الغَزِّي على شرح سعد الدّين التّفتازاني على التّصريف العزّي، لمحمد بن قاسم أبي عبد الله، شمس الدين الغَزِّي (859هـ -918 هـ)

دراسة وتحقيق

أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه علوم في اللّغة العربية وآدابها

تخصّص: تحقيق المخطوطات

إعداد الطّالبة: دليلة لخضاري

أمام اللّجنة المشكّلة من:

– عماد بن عامر	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
– نعيمة بوزيدي	أستاذة	المدرسة العليا للأساتذة	مشرفة ومقرّرة
– سليم خيراني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
– محفوظ بن عربية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
–محمد بشير باي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجزائر2	عضوا مناقشا
– إبراهيم بن طيبة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 2021 – 2022

شكر وعرفان

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والشكر له على جزيل نعمه، وعلى ما أمدّني به من صبر، فلولاه لما تمّ هذا العمل.

أتوجّه بالشكر الخالص إلى كلّ الأساتذة والمعلّمين الّذين رافقونا في أثناء الدّراسة بمختلف أطوارها.

أتقدم بجزيل الشّكر والتقدير، والعرفان للأستاذة المشرفة الدّكتورة **نعيمة بوزيدي** على كلّ ما بذلته من جهد، وما أنفقته من وقت في سبيل متابعتي طوال إشرافها على هذا العمل، وعلى دقّتها وتأنّيها في قراءته وحرصها الكبير على إتمامه.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر الخالص للأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء قراءة هذا البحث وتقويمه.

والشكر موصول أيضا إلى كلّ من ساعدني من قريب، أو من بعيد، ولو بكلمة طيّبة.

ملخّص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتّحقيق مخطوطا في الصرف، عنوانه: " حاشية ابن قاسم الغَزّي على شرح سعد الدّين التّفتازاني على التّصريف العزّي"، لمحمد بن قاسم أبي عبد الله، شمس الدين الغَزّي (859هـ-918 هـ).

والكتاب عبارة عن حاشية، وضعها المؤلِّف على شرح التّفتازاني، الذي بدوره شرح كتاب التّصريف للزنجاني (ت 660هـ) . وهو شرح بالقول استند فيه الغزي على مجموعة من كتب السّابقين؛ ليُثري بها كتابه، منها الكتاب لسيبويه، و الممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الجاربردي للشافية، والمفصّل للزمخشري، وشرح الرّضي والرّكن على كافية ابن الحاجب، والصّحاح للجوهري وغيرهم.

وتميّز أسلوبه بالبساطة، وغزارة مادّته العلمية، واكتنفه بعض الغموض في بعض عباراته لكونه شرحا بالقول انتقى فيه الغزي ما يراه مناسبا للشرح، وترك الباقي، مما يجعل القارئ يحتاج إلى كتاب الشارح ليفهم النّص بصورة متكاملة.

وقد جاء هذا البحث في ثلاثة أقسام رئيسة:

1- قسم للدراسة، خُصِّص المبحث الأوّل منه للتعريف بالزّنجاني وكتابه التّصريف، وتعلّق المبحث الثّاني بالحديث عن التّفتازاني وكتابه شرح التصريف، وتمّ الحديث في المبحث الثّالث عن حياة الغزّي، والعصر الّذي عاش فيه، ثمّ حاشيته وقيمتها العلمية، وانتهى هذا القسم بمبحث وضّحنا فيه المنهج المتّبع في هذا التّحقيق، مع وصف للنّسخ الأربعة المعتمدة، وإرفاق صور منها.

2- قسم لتّحقيق متن الحاشية، وما يتطلّبه من تخريج، وتعليق، وتوثيق، وأمانة في نقل النّص؛ ليكون أقرب ما يكون إلى ما تركه الغزّي.

3- قسم خاص ببعض الفهارس الفنيّة الضّرورية.

قائمة المحتويات

شكر وعرفان

ملخص

قائمة المحتويات

مقدمة.....10

قائمة الرموز والاختصارات.....14

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأوّل: الزَّنْجاني: عز الملّة والدّين عبد الوهاب (العزّي) وكتابه " التّصريف".....18

1-ترجمة الزَّنْجاني.....18

2- كتابه: التّصريف وأهمّ شروحه وحواشيه.....19

المبحث الثّاني: السعد التفتازاني مسعود بن عمر وشرحه على تصريف العزي..... 22

1-ترجمته.....22

2- شرحه على التصريف العزي، وأهم حواشيه.....25

المبحث الثّالث: ابن قاسم الغَزّي وحاشيته على شرح التّفتازاني.....29

1- عصره السياسي..... 29

2. حياته.....33

3. مؤلفاته.....36

4- القيمة العلمية للحاشية وأهم مصادرها.....36

5 - منهج الغزي في حاشيته.....39

5. 1 المنهج الفنّي مع التّقويم.....39

5. 2 المنهج العلمي..... 41

5. 2. 1 المصطلح.....41

5. 2. 2 الاستشهاد.....43

5. 2. 3 طريقته في التّمثيل.....44

5. 2. 4 عرض أقوال العلماء والكتب المعتمدة.....45

5. 2. 5 التعليل وترجيح الآراء.....47

5. 3 أسلوبه..... 50

المبحث الرابع: وصف النّسخ المعتمدة ومنهجنا في التّحقيق.....52

1- وصف النّسخ المعتمدة.....52

2- منهجنا في التّحقيق.....53

2. 1 في ترتيب النّسخ.....53

2. 2 في المفاضلة بين النّسخ.....54

2. 3 في متطلّبات التّحقيق.....55

3- صور من النّسخ المعتمدة في التّحقيق.....56

القسم الثاني: الكتاب محقّقا

[خطبة الحاشية] 66

[كلمة الافتتاح] 67

[تعريف التّصريف لغة] 77

[موضوع التصريف وغايته] 78

[واضع لغة العرب] 80

[معنى اللغة] 81

[معنى الأصل] 83

[التصريف اصطلاحا] 84

[تقسيم الفعل] 89
[السالم] 90
[الميزان الصرفي] 94
[الثلاثي المجرد] 95
[أقسام الشاذّ] 103
[الرّباعي المجرّد] 107
[معاني أفعل] 109
[معاني فعّل] 115
[معاني فاعلَ] 117
[معاني تفعّل] 120
[معاني تفاعل] 122
[معاني انفعل] 123
[معاني افتعل] 124
[معاني افعلّ] 127
[معاني استفعل] 128
[معاني افعالّ] 131
[معاني افْعَوْعَلَ] 132
[معاني افعوّل] 133
[معاني افعنْلى] 134
[الرّباعي المزيد] 138
[الفعل المتعدي] 139

[تعدية اللازم] 142
[تصريف الأفعال] 150
[تعريف الفعل الماضي] 151
[أقسام الفعل الماضي] 153
[المبني للفاعل من الماضي] 153
[المبني للمفعول من الماضي] 163
[الفعل المضارع] 171
[علة إعراب الفعل المضارع] 174
[دخول السين وسوف على الفعل المضارع] 177
[دخول لام الابتداء على الفعل المضارع]..... 178
[أقسام الفعل المضارع] 180
[المبني للفاعل من الفعل المضارع] 180
[دخول الجازم والنّاصب على الفعل المضارع] 187
[المضارع المنصوب] 194
[لام الأمر الجازمة] 196
[الجزم بلا النّاهية] 205
[فعل الأمر] 206
[اجتماع تاءين في أوّل المضارع]..... 212
[قلب تاء افتعل طاء] 215
[قلب تاء افتعل دالا]..... 226
[قلب نون التّأكيد الخفيفة والثقيلة]..... 228

[اسما الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد].....245

[اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي].....252

[المضاعف].....256

[الإدغام].....265

[فصل المعتلّ].....276

[النوع الأول : المعتل الفاء].....277

مبحث أنّ الواو لا تسقط إلا إذا وقعت بعد ياء مفتوحة.....287

[النّوع الثاني: المعتل العين].....290

مبحث: "ليس".....291

[فعل الأمر من الأجوف].....298

[مزيد الثلاثي الأجوف].....299

[اسم الفاعل والمفعول من الأجوف].....306

[النّوع الثالث: المعتل اللام].....313

[الفعل المضارع من النّاقص].....318

مبحث: يرضى.....322

[الأمر من الناقص].....322

مبحث: غَوَازِي.....323

[النّوع الرابع: المعتل العين واللام].....330

[النوع الخامس: المعتل الفاء واللام].....341

[النوع السادس: المعتل الفاء والعين].....341

[النوع السابع: المعتل الفاء والعين واللام].....344

[فصل المهموز] 346

[فصل في بناء اسم الزّمان والمكان].....359

[اسم الآلة].....367

[بناء المرة].....368

القسم الثالث: الفهارس الفنّية.....371

فهرس الآيات.....371

فهرس الأحاديث..... 376

فهرس الأشعار.....377

فهرس الأرجاز.....379

فهرس الأعلام.....379

فهرس الألفاظ المشروحة.....385

فهرس المصنّفات.....387

فهرس الأماكن والقبائل.....388

فهرس الأمثال.....389

قائمة المصادر والمراجع.....391

ملخّص باللغة الأجنبية.....403

مقدّمة التّحقيق

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين أمّا بعد:

لا يخفى على أحد ما لتحقيق المخطوطات من أهمّية بالغة في الحفاظ على التّراث، وحمايته من الضياع، وهي مهمّة ليست بالسّهلة لما تتطلّبه من صبر في أثناء التعامل مع المخطوط عند محاولة الكشف عمّا غمض منه وما طمس، وما تعرّض له من حشو، وتحريف، وتصحيف النّساخ وغير ذلك، وأناة في قراءته وفهم مراده، فربّ نقطة، أو حركة قد تغيّر معناه كاملا، ودقّة وأمانة في نقل النّص حتّى يخرج أقرب إلى الصّورة الّتي يرتضيها صاحبها.

و بعد بحث شاق في فهارس المكتبات استطعنا العثور على المخطوط الموسوم: **حاشية ابن قاسم الغَزّي على شرح سعد الدّين التّفتازاني على التّصريف العزّي"، لمحمد بن قاسم أبي عبد الله، شمس الدين الغَزّي (859هـ-918 هـ)**"، وهو في ميدان الصرف، وبعد تأكدنا من خلال البحث في قواعد البيانات المتاحة محليا في الجزائر وكذا قواعد بيانات بعض الجامعات العربية، أنّه لم يحقق ولم يرَ النور بعد، شرعنا في تحقيقه ودراسته وفق المنهج العلمي لتحقيق المخطوطات، ومعلوم أنّ التحقيق برغم صعوباته فإنّه عمليّة شيّقة، وممتعة لا يدرك كُنهها إلاّ من خَبِرَها.

وأما عن الأسباب الّتي دفعتنا إلى اختيار هذا المخطوط بالذّات، فيمكن حصرها في الآتي:

–المساهمة في إحياء التّرات العربي عن طريق تحقيق عين من عيونه.

– كشف اللّثام عن منهج الغزّي وطريقته في الشّرح، والتّحليل.

وقد بذلنا ما استطعنا من جهد في سبيل إخراج النّص أقرب ما يكون من الصورة الّتي تركه عليها صاحبه، وذلك باتّباع المنهج العلمي المتعارف عليه في ميدان التّحقيق.

وقد قسّمنا البحث إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بالدّراسة، وقسم خاص بتحقيق النّص، وقسم خاص بالفهارس:

أمّا **قسم الدراسة**، ففيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: خصّصناه للحديث عن الزَّنجاني، وكتابه التّصريف، فترجمنا له بذكر اسمه، ولقبه، وتاريخ ميلاده، ووفاته، وكتبه الّتي خلّفها، وركزّنا بعدها على أهم شروح كتاب التصريف وحواشيه باعتباره نال اهتماما واسعا من قبل العلماء.

المبحث الثّاني: تحدّثنا فيه عن التّفتازاني شارح كتاب التّصريف فترجمنا له، ثمّ تطرقنا إلى كتابه الذي ألّفه في ريعان شبابه وهو ابن السادسة عشر من عمره، ثم ذكرنا أهم حواشيه، ويعتبر كتابه أهمّ شروح "التّصريف العزِّي" وقد نال الحظّ الأوفر من الاهتمام، فصّنفت جلّ الحواشي عليه.

المبحث الثّالث: خصصناه للغَزّي فترجمنا له بذكر اسمه، ولقبه، وشيوخه وفضله وأخلاقه ووفاته، وأهمّ مصنّفاته، وتحدّثنا عن العصر الّذي عاش فيه، ثمّ تحدّثنا عن حاشيته، وبيّنّا قيمتها العلمية، ثم تطرّقنا إلى منهج الغزّي من حيث ترتيبه لعرض مادّته، وذكرنا أنّه كان مقيّدا بما نهجه الشّارح، ثمّ تحدّثنا عن منهجه العلمي من حيث: المصطلح، والاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النّبويّ

الشّريف، وأشعار العرب، ثمّ درسنا أسلوبه، وكيفية عرضه لأقوال العلماء، لنختم هذا المبحث بتوضيح طريقته في التعليل والترجيح.

المبحث الرّابع، تعرّضنا فيه إلى وصف النّسخ المعتمدة كلّ واحدة على حدة، مع ذكر مميّزات النّسخة الأصل (أ)، ثم تحدّثنا عن منهجنا في التّحقيق: من ترتيبٍ للنّسخ، والمفاضلة بينها، ثمّ ما اقتضاه هذا التحقيق من تخريج، وتوثيق، لنخلص في نهاية القسم الخاص بالدّراسة إلى عرض صور لبداية المخطوط ونهايته للنسخ المعتمدة.

أمّا **قسم التّحقيق**، فقد حاولنا فيه قدر الإمكان إخراج النّص إخراجا صحيحا عن طريق ضبط النّص، وتخريج الآيات الكريمة، وإكمال الناقص منها في الهامش، و تخريج الأحاديث النّبويّة، ونِسبةِ مالم يُنسب من أشعارٍ إلى قائليها، وإكمال النّاقص منها، وشرح بعض الألفاظ الّتي تحتاج إلى شرح، وتوثيق ما أمكن من أقوال والإحالة إلى مظانها من الكتب ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

أمّا **قسم الفهارس** ففيه فهرس للآيات القرآنية، والأحاديث النّبويّة، وفهرس للأشعار، وآخر للأعلام، والأماكن، ثّم فهرس للمصادر والمراجع، وأخيرا ملّخص باللغة الأجنبيّة.

وقد واجهتنا صعوبات كثيرة، وكانت مرحلة اختيار مخطوط غير محقّق –لاتّخاذه موضوعا للدّراسة والتّحقيق– من أصعب المراحل، إذ يتطّلب الأمر من الباحث المحقّق البحث في الفهارس الّتي لا يمكن الإلمام بها، وجرد محتوياتها على تعدّدها وانتشارها في مختلف بقاع العالم، وكذا عدم دقّة بعضها، وكثرة الأخطاء فيها وسطحيتها، وصعوبة الجزم بأنّ المخطوط غير محقّق، لعدم توفّر كلّ الشروط للتأكدّ من ذلك، فقد يتّم اختيار نفس المخطوط من طرف بعض الباحثين في فترات زمنية متقاربة، دون دراية مسبقة بذلك، خاصة إن كان التّحقيق حرّا غير مسجّل في قواعد البيانات المخصّصة لهذا الغرض.

كما واجهتنا صعوبات أثناء عملية التحقيق، وأهمّها: كثرة النّقول من كتب أخرى دون ذكر صاحبها، أو كتابه، وأحيانا يذكُر الغزّي اسما لصاحب القول دون لقبه أو شهرته، أو يذكُر كلمة من عنوان الكتاب ممّا يضاعف عدد الاحتمالات، وقد لا يذكر أصلا أن النّص منقول، والأمر نفسه في الأبيات الشعرية إذ أحيانا يكتب شطرا، أو قطعة منه دون أن يشير إلى كونه من الشّعر، وصعوبة الوصول إلى المصادر الّتي أحال إليها، إمّا لكونها حُقّقت ولكّنها غير متاحة، أو لكونها مازالت مخطوطة، ولا يخفى مدى صعوبة الحصول عليها، ولكن بفضل الله وعونه ثمّ حبّي للموضوع تجاوزت بعضا منها، ولا أنكر فضل أستاذتي المشرفة الدّكتورة: **نعيمة بوزيدي**، الّتي لا يفوتني أن أوجّه لها خالص شكري وتقديري لإشرافها، ومتابعتها باهتمام بالغ لهذا العمل، وعلى رحابة صدرها وتحمّلها لي، فقد أتعبتها معي، فأسأل الله العظيم أن يجازيها خير الجزاء.

وإن كنت قد وُفِقت، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كان غير ذلك فحسبي نيّتي في تحرّي الصّواب ما استطعت، والله من وراء القصد

دليلة لخضاري

البليدة: مارس 2022

قائمة الرّموز والاختصارات

دت= دون تاريخ

در= دراسة

ض= ضبط

تد= تدقيق

تو= توثيق

س= سطر

(أ)= رمز النسخة الأولى

(ب) =رمز النسخة الثّانية

(ج)= رمز النّسخة الثّالثة

(د)= رمز النّسخة الرابعة

ط المنهاج= شرح تصريف العزي للتفتازاني بتحقيق محمد جاسم المحمد، وطبع دار المنهاج.

ط الأزهرية: شرح مختصر التّصريف العزي في فن الصرف للتفتازاني، بتحقيق: عبد العال سالم مكرم، وطبع المكتبة الأزهرية للتراث.

ص= صفحة

﴿ ﴾= للآيات القرآنية

د م = دون معلومات

(...) للكلمات التي لم نتمكن من قراءتها

[] عند انتهاء السقط من (د)

تر= ترجمة

تح= تحقيق

تص= تصحيح

إع= إعداد

إش= إشراف

مر= مراجعة

مج= مجلّد

مق =مقابلة

نش= نشر

تق= تقديم

ق= ورقة

ظ= ظهر الورقة

و= وجه الورقة

س= سطر

دط = دون طبعة

" " = للكلام المنقول والأمثلة

(( ))= للأحاديث النّبويّة

[ ]= للعناوين الفرعية المضافة، وللساقط من إحدى النّسخ، وللإضافة في حالة السقط من (أ)، وللإضافة التي يستقيم بها المعنى، ولترقيم أوراق المخطوط.

( )= للمادة المعجمية، ولكلام الشّارح، **بخط غليظ** وأمّا ***الخط المائل*** الغليظ الذي تحته سطر فهو لكلام الزّنجاني

المصنّف= الزّنجاني عز الملّة والدين.

الشارح= شارح التصريف العِزّي وهو التّفتازاني مسعود بن عمر

الكشّاف= الكشّاف عن حقائق التنزيل، للزّمخشري

كشف الظنون= كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة

همع الهوامع = همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي

هدية العارفين = هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي

الصحاح= الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري

شرح الشذور= شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجوجري

خزانة الأدب= خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي.

الإنصاف= الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين

كشاف الاصطلاحات= موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي

حاشية الصبان = حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك للصبّان

المفصل = المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري

شرح التّسهيل = شرح التّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك

جامع الشروح = جامع الشروح والحواشي لعبدالله محمد الحبشي.

جامع البيان= جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني.

الرموز والاختصارات المستعملة في النّسخ ومعانيها:

ح= حينئذ

ا هـ= انتهى

الخ= إلى آخره

مم= ممنوع

صح= صحيح تستعمل في الهوامش عند القيام بتصحيح، وعند الاستدراك أيضا

المصنف= الزنجاني

الشّارح= التفتازاني

الشّيخ= ابن الحاجب

نجم الأئمة= الرضي الاستراباذي،

القسم الأول: الدّراسة

ـ المبحث الأوّل: الزَّنْجاني: عز الملّة والدّين عبد الوهاب (العزّي) وكتابه " التّصريف"

ـالمبحث الثّاني: السعد التفتازاني مسعود بن عمر وشرحه على تصريف العزي

ـالمبحث الثّالث: ابن قاسم الغَزِّي وحاشيته على شرح التّفتازاني

ـالمبحث الرابع: وصف النّسخ المعتمدة ومنهجنا في التّحقيق

المبحث الأوّل: الزَّنْجاني: عز الملّة والدّين عبد الوهاب (العزّي) وكتابه " التّصريف"

1-ترجمة الزَّنْجاني:

هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي الْمَعَالِي الخزرجي الزَّنجاني، من علماء العربية، يقال له: العزي (عز الدين) أديب، عالم بالنحو واللغة والتصريف والمعاني والبيان والعروض، مشارك في غيرها من العلوم النقلية والعقلية، استوطن تبريز، وأقام بالموصل. وتوفي ببغداد سنة 655هـ[1]، وقيل 660هـ[2].

من تصانيفه:

-فتح الفتاح فِي شرح مراح الأرواح لأحمد بن علي بن مسعود، أبو الفضائل، حسام الدين (في الصرف)

- متن الهادى فِي التصريف.

-ثم شرحه شرحا ممزوجا وسمّاه: الْكَافِي فِي شرح الهادي، قال السيوطي: "أَكثر الجاربردي من النَّقْل عَنهُ فِي شرح الشافية، وقفت عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، وَذكر فِي آخِره أَنه فرغ مِنْهُ بِبَغْدَاد فِي الْعشْرين من ذِي الْحجَّة سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة"[3].

-مبادى فِي التصريف.

---

[1]- ينظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م، 179/4، و هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استانبول، دط، 1951، 12/1، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، دط، 1941م.: 1139/2

[2]- ينظر: معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، دط، دت. 216/6.

[3]- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت: 122/2

– المعرب عَمَّا فِي الصِّحَاح وَالْمغْرب (فِي اللُّغَة) أتمّه في: صفر، سنة 637، سبع وثلاثين وستمائة، في المدرسة القاهرية، بالموصل. وفيه رموز: أشار بالميم إلى: (المغرب)، والصاد إلى: (الصّحاح).

–معيار النظّار في علوم الأشعار.

– تصحيح المقياس في تفسير القسطاس (للزمخشري في العروض)، وفرغ من شرحه: سنة 655هـ.

–عمدة الْحساب.

– نقاوة فتح الْعَزِيز فِي اخْتِصَار شرح الْوَجِيز في الْفُرُوع.

–المظنون به على غير أهله (في الأدب).

– تصريف العِزّي (وهو متن حاشيتنا)[1]

2– كتابه: التّصريف وأهمّ شروحه وحواشيه[2]:

قال عنه حاجي خليفة: "هو مختصر متداول نافع"[3]

ومن شروحه:

–شرح صغير وكبير لأحمد بن محمود الجيلي، الأصفهيدي (ت: نحو 729 هـ)، وأول صغيره: (الحمد لله الذي هو مصدر الكائنات ...)، اختصره من: (شرحه الكبير) بالقول.

–شرح العلامة، سعد الدين: مسعود بن عمر القاضي، التفتازاني (ت791).

– شرح علي بن محمد بن عبد الله الطبيب الأفزري (ت: 815هـ).

–شرح علي بن محمد الجرجاني السيد الشريف (ت 816هـ)

---

[1]– تنظر ترجمة الزنجاني في الأعلام: 179/4، وهدية العارفين:12/1، و 638/1، و معجم المؤلفين: 216/6، وبغية الوعاة: 122/2، وتمت الاستعانة بكشف الظنون في ذكر بعض تفاصيل تصانيفه ، ينظر : كشف الظنون في المواضع الآتية: 1326/2، 1578/2، 1651/2، 1738/2، 1869/2، 2027/2.

[2] – جامع الشروح والحواشي، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، لعبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، دط، 2004م، 593/1، وما بعدها، وكشف الظنون 1139/2.

[3] – كشف الظنون 1139/2.

-شرح سراج الدين: محمد بن عمر الحلبي (ت:850هـ).

-شرح عماد الدين، أبي الفداء: إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني(ت: 861).

-شرح المولى: مصلح الدّين مصطفى بن يوسف بن صالح، المعروف: بخواجه زاده، البروسوي (ت893هـ) لما صار معلما، للسلطان: محمد الفاتح. وقرأ عليه: المتن.

-شرح الشيخ: محمد بن أحمد المعروف بالخطيب الشربيني (ت: 973)، وهو شرح ممزوج، أوله: (نحمدك يا من منَّ بالفضل على من يشاء من عباده ... الخ)، وسماه: "الفتح الرباني، في حل ألفاظ تصريف عز الدّين الزنجاني" .

-شرح أحمد بن محمد، المعروف: بابن الملا الحلبي (ت في حدود 990هـ).

-شرح الإمام، الملقب: بالمعظم، يحيى بن إبراهيم بن عبد السلام الزنجاني(ت:؟) وهو شرح بالقول، أوله: (الحمد لله على جزيل نعمائه السابغة ... الخ) .

-شرح حسين بن إبراهيم بن حمزة بن خليل (ت: بعد 1000هـ)، وسمّاه: غاية الأماني في شرح تصريف العزّي للزّنجاني.

-شرح أحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي (ت:1003هـ).

- شرح نور الدّين علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت: 1014هـ)وسمّاه: الفتح الرّباني في شرح تصريف الزّنجاني تعليقه على تصريف الزّنجاني، اوّله: "الحمد لمن يستحقّه في الأولى والآخرة في جميع الأمكنة والأزمان).

-شرح نور الدّين علي بن إبراهيم الحلبي (ت: 1044هـ).

-شرح يوسف جان بن عباس البير خضراني الكردي (ت:؟) وسمّاه: " الترصيف في إعلال التّصريف"، جعله على تصريف الزّنجاني ، أوّله: " الحمد لله الذي زيّن جميع الأشياء بوجود نبيّ من الأنبياء".

– شرح الكلكوري عبد الله بن إلياس (ت: بعد1099)، أوّله: " الحمد لله الذي أرسل رياح التّصريف لتصريف الرّياح...".

–شرح الحاج إبراهيم بن عكاشة الجيلي (ت:؟)، أوّله: "الحمد لله المنزّه عن الحذف والإبدال...".

– شرح إبراهيم بن موسى الفيومي شيخ الجامع الأزهري (ت:1137هـ).

– شرح حسن بن موسى الباني الزرديني الكردي نزيل دمشق الشافعي الصوفي (ت: 1148هـ)، وسمّاه: "اللباب الأوضح في شرح تصريف العزّي"، أوّله: "الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان..".

شرح أبي الحسن مفرج اليزدي (ت: بعد 1171هـ)، أوّله: "الحمد لله الذي قلب قلوب المؤمنين...".

–شرح علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي (ت: 1189هـ).

– شرح محمد بن عبد ربه بن علي العزيزي المعروف بابن السّت (ت: 1199هـ).

–شرح أبي الثناء محمود بن عمر الحنفي الأنطاكي (ت:؟)، اوّله بعد البسملة: "الحمد لله امّا بعد فهذا مختصر مبارك مشتمل على ذكر الفاظ منقولة من إملاء شيخنا...".

–شرح عبد الرحمن سليمان بن عمر الأهدل (ت: 1250هـ)، وسمّاه: "الجني الداني على مقدمة التّصريف للزنجاني.

– شرح عمر بن محمد بن عمر المخملجي الطرابيشي (ت: 1235هـ)، وسمّاه: "شراب الراح فيما يتوصل به إلى العزي والمراح".

– شرح محمد مهدي بن محمد بن إبراهيم الكلباسي الأصفهاني (تك 1292هـ).

– شرح عبد المعطي بن عبد القادر البابي الحلبي (ت: 1296هـ).

–شرح ابي الحسن علي بن هشام الكيلاني الشافعي (ت:؟).

– شرح أبي المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي الطرابلسي(ت: 1305هـ).

-شرح محمد تقي شفيع الكازورني البوشهري المولود سنة 1315هـ

- شرح محمد حسن البارفروشي (ت: 1345هـ).

- شرح محمد بن سلطان علي خان المرعشي التستري النجفي (ت: 1355هـ).

ومن حواشيه:

-حاشية على الفتح الرباني لمحمد بن أحمد بن محمد المشهور بالبدوي من عشيرة بني جرادة (ت: 1331هـ)

- وباقي الحواشي كانت على شرح التفتازاني سنذكرها في موضعها[1].

المبحث الثّاني: السعد التفتازاني مسعود بن عمر وشرحه على تصريف العزي

1-ترجمته:

هو الامام سعد الدَّين مَسْعُود بن عمر بن عبد الله الْهَرَوِيّ الْخُرَاسَانِي الْعَلامَة الْفَقِيه الشافعي الشهير بالتفتازانى ولد سنة 712هـ[2] بتفتازان قرية بنواحي نسا، وقال ابن حجر[3]: "هو محمود بن عمر بن عبد الله العجمي الشيخ سعد الدين التفتازاني... تقدّم في الفنون، واشتهر ذكره، وطار صيته، وانتفع النّاس بتصانيفه"، وكان في لسانه لكنة، وانتهت إليه معرفة العلم بالمشرق، فكان إماما في النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والأصلين، والمنطق...

---

[1] - ينظر ص 25 وما بعدها.

[2]- وذكر البغدادي إسماعيل بن محمد أنه ولد 722هـ ينظر هدية العارفين 429/2

[3]- ينظر كتابيه: إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، دط، 1969م، 389/1- 390، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند، ط2، 1972، 112/6.

وَتوفى على أصح الأقوال وأغلب التراجم بسمرقند ونقل إلى سرخس ودفن بها سنة: 792 هـ وقيل 791هـ[1]، وقيل 793هـ[2].

من تصانيفه:

- أربعين فِي الحَدِيث.

-إرشاد الهادى فِي النَّحْو.

-الإصباح فِي شرح ديباجة الْمِصْبَاح فِي النَّحْو.

-تركيب الْجَلِيل فِي النَّحْو.

-التَّلْوِيح فِي كشف حقائق التَّنْقِيح فِي الاصول.

- تَهْذِيب الْمنطق وَالْكَلَام.

-الجذر الأصم فِي شرح مَقَاصِد الطالبين.

-حَاشِيَة على الْكَشَّاف للزمخشري.

-دفع النُّصُوص والنّقوص.

-رِسَالَة الإكراه.

-شرح تَلْخِيص الْمِفْتَاح للسكاكى فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان.

-شرح حَدِيث الأربعين.

-شرح الشّمسية فِي الْمنطق.

-شرح العقائد النسفية.

-شرح فَرَائض السِّرَاجِيَّة.

---

[1]- كذا في: بغية الوعاة 285/2، ومعجم المؤلفين: 228/12

[2]- كذا في الأعلام: 219/7.

-شرح الْكَشَّاف.

-شرح مُنْتَهى السُّؤَال والأمل لِابْنِ الْحَاجِب.

-فَتَاوَى الْحَنَفِيَّة.

-قوانين الصّرْف.

-كشف الأسرار وعدّة الأبرار فِي تَفْسِير الْقُرْآن فَارسي.

-مُخْتَصر شرح تَلْخِيص الْجَامِع للشَّيْخ مَسْعُود.

-الْمُخْتَصر من شرح تَلْخِيص الْمِفْتَاح فِي الْمعَانِي.

-المطول فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان.

-مِفْتَاح الْفِقْه.

-مَقَاصِد الطالبين فِي علم أصول الدَّين.

-نعم السّوابغ فِي شرح النّوابغ للزمخشري

-شرح تصريف الزّنجانى وهو أول ما صنّف من الكتب[1].

[1]- تنظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،، ط1، 1986 م، 547/8، والدرر الكامنة: 112/6، وإنباء الغمر: /389- 390، وبغية الوعاة: 285/2، والأعلام: 7/ 219، ومعجم المؤلفين 228/12، هدية العارفين: 429/2-430.

2- شرحه على التصريف العزي، وأهم حواشيه[1]:

هو أوّل تصانيف التفتازاني وكان عمره ست عشرة سنة، وأشهر شروح التّصريف العزّي أضاف إليه: فوائد شريفة، وزوائد لطيفة، أتمّه: في شهر شعبان، سنة 738، أوله: (إنّ أروى زهر يخرج في رياض الكلام ... الخ).

ومن حواشيه:

-حاشية على شرح تصريف العزي لمحمد بن عمر بن سراج الدّين الحلبي(ت: 850هـ)، أوّلها: "نحمدك على أن وفقتنا لصرف الهمة نحو المعاني والبيان..."

- حاشية على شرح التّفتازاني على تصريف العزي لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصري (ت: 879هـ).

- حاشية على شرح التّفتازاني على العزي لمصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي المعروف بخواهر زادة (ت:893هـ).

- الترصيف حاشية على شرح التّصريف للسّعد التّفتازاني لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911هـ).

وعليه حاشية شمس الدّين محمد بن علي المعروف بابن هلال الشافعي العرضي الحلبي (ت:933هـ) سمّاها: التطريف على تعليق التّصريف على التّصريف (شرح تصريف

[1] - ينظر: جامع الشروح ، 1/ 594 وما بعدها. وكشف الظنون :1139/2.

العزي)، وسميت أيضا بـ "مستوجب التشريف بتوضيح شرح التصريف" أولها: " نحمدك اللهم من بتوفيقه تصريف المعاني على النحو الصحيح...".

-حاشية على شرح سعد الدين لسعد الله البردعي المحمودي (ت:؟) أولها: "الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان...".

- حاشية على شرح تصريف العزي للتفتازاني لأبي عبد الله ناصر الدين محمد بن حسن اللقاني (ت: 924هـ).

وعلى هذه الحاشية تقريران:

*حاشية على حاشية اللّقاني لأحمد بن قاسم العبادي (ت: 944هـ)، جمعها عنه تلميذه الشهاب الخفاجي، أولها: " أما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله...".

* حاشية على حاشية اللّقاني على شرح السعد التّفتازاني على تصريف الزّنجاني لنور الدّين علي بن علي النّجاري الشافعي.

- حاشية على شرح تصريف العزي للتّفتازاني لمحمد بن إبراهيم الحنبلي (ت 971هـ).- حاشية دده جونكي على شرح سعد الدين التّفتازاني على تصريف العزي لكمال الدّين دده خليفة المعروف بقره دده الأماسي والمشهور بدده جونكي (ت:975هـ)، أوّلها: "ابتداء بالبسملة اقتداء بكتاب الله العظيم...".

– حاشية على تصريف شرح التّفتازاني لمحمد بن عرب بن حاجي المعروف بابن عرب (ت:؟)، أوّلها بعد البسملة: "يا معين وبه نستعين...".

–طالع السعد في شرح تصريف العزي للسعد لمنصور الطبلاوي سبط ناصر الدين الطبلاوي (ت: 1014هـ)، أوّلها: "إنّ أجلى ما رمقته عيون العيون...".

–حاشية المناوي على شرح التّصريف للسعد التّفتازاني لعبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي المعروف بالمناوي(ت: 1031هـ).

–حاشية الشيخ البولاقي على شرح السعد التّفتازاني على تصريف العزي (ت: بعد 1035هـ).

– خلاصة التعريف لدقائق شرح التصريف لبرهان الدّين إبراهيم بن إبراهيم اللّقاني (ت: 1041هـ).

– حاشية على شرح التصريف للزّنجاني لجمال الدّين بن صدر الدّين بن عصام الدين (ت: بعد 1049هـ).

– حاشية على شرح التّفتازاني لتصريف العزي لعلي بن الشيخ حامد الأشنوي (ت:؟)، أوّلها: "الحمد لله .. لما كان التّصريف الزّنجاني أحسن المختصرات في هذا الفن ترتيبا...".

ومع هذه الحاشية حاشيتان:

*حاشية على حاشية الأشنوي لعمر بن محمد أمين المشهور بابن القرة داغي (ت:؟).

* حاشية على حاشية الأشنوي لعلي القزلجي (ت:؟).

– حاشية على تصريف العزي للسعد التّفتازاني لعبد الحكيم بن شمس الدّين السيالكوتي البنجابي (ت: 1067هـ).

–شرح خطبة سعد الدين التّفتازاني لمتن العزي في علم التّصريف للزّنجاني لإسحاق أفندي صدقي بن إسلام الجركسي الاسلاتيكي (ت بعد: 1313هـ).

–تدريج الأداني إلى قراء شرح السعد على تصريف الزّنجاني لعبد الحق بن عبد المنان الجاوي (القرن الرابع عشر).

– حاشية على شرح تصريف العزي للتفتازاني لشمس الدّين أبي عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم الغرابيلي (ت: 918هـ)، وهو موضوع تحقيقنا.

المبحث الثّالث: ابن قاسم الغَزّي وحاشيته على شرح التّفتازاني

1- عصره السياسي:

ذكرنا سابقا أن السلطان قانصوه الغوري الملك الأشرف عيّن الغزي إماما وخطيبا لمدرسته الّتي بناها، ويعتبر الغوري آخر سلاطين دولة المماليك بعد قتله في معركة مرج دابق قرب حلب على يد السلطان سليم العثماني سنة 922.

"وينقسم عصر المماليك إلى فترتين (باتفاق معظم المؤرخين):

1 – المماليك البحرية: (648 – 792 هـ/1250 – 1389 م).

2 – المماليك البرجية: (792 – 923 هـ/1389 – 1517 م).

فدامت دولتهم ما يقارب 275 عامًا."[1]

وما يهمنا في هذا البحث هو الفترة الثانية لكون آخرها يتزامن مع الفترة التي عاش فيها الغزّي، وهي عصر المماليك البرجية 792 – 923 هـ/1389 – 1517 م: وأصلهم شراكسة، من بلاد الكرج (جورجيا) المشرفة على البحر الأسود اشتراهم السلطان قلاوون (الملك المنصور) لتثبيت السيادة في ذريته، وأطلق عليهم المماليك البرجية، لأن طائفة منهم سكنت في أبراج القلعة.

وأهم الأحداث التي وقعت في عصرهم:

– في عام 792 هـ/1389 م خلع الصالح حاجي وعين السلطان برقوق فانتقلت السلطة من المماليك البحرية إلى المماليك البرجية.

---

[1] – موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر 1417 هـ/1996–1997 م، أحمد معمور العسيري، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1996م، ص 263.

– في عام 803 هـ/1400 م سار التتار بقيادة تيمور لنك إلى بلاد الشام فدمروها واحتلوها وسحقوا الجيش الملوكي (المدافع عن البلاد).

– في عام 805 هـ/1402 م زحف تيمور لنك نحو العثمانيين، وانتصر عليهم وسحق جيشهم عند أنقرة وأسر السلطان بايزيد، ووضعه في السجن إلى أن مات.

– في عام 830 هـ/1426 م انتصر المماليك انتصارًا عظيمًا على الصليبيين وأخرجوهم من جزيرة قبرص، وأسروا حاكمهم، وهددوا جزيرة رودس.

وصل البرتغاليون إلى الشواطئ الهندية، فاستنجد المسلمون هناك بالمماليك، فخرجوا لنجدتهم، ولكن انهزموا أمام البرتغاليين عام 915 هـ/1509 م.

فقدم البرتغاليون إلى سواحل بلاد العرب. ودخلوا إلى البحر الأحمر.

1. 1 سلاطين الجراكسة وفترة حكمهم:

1 – الظاهر برقوق ... 792 هـ/1389 م ... وتوفي.

2 – الناصر فرج – ابن برقوق ... 801 هـ/1398 م ... وخلع.

3 – المنصور عبد العزيز – ابن برقوق ... ثلاث أشهر ... وخلع.

4 – الناصر فرج – مرة ثانية ... 808 هـ/1405 م ... وقتل.

5 – المؤيد شيخ ... 815 هـ/1412 م ... وتوفي.

6 – المظفر أحمد – ابن المؤيد ... عدة أشهر ... وخلع.

7 – الظاهر ططر ... عدة أشهر ... توفي.

8 – الصالح محمد – ابن ططر ... عدة أشهر ... وخلع.

9 – الأشرف برسباي ... 825 هـ/1421 م ... وتوفي.

10 – العزيز يوسف – ابن برسباي ... عدة أشهر ... وخلع.

11 – الظاهر جقمق ... 842 هـ/1438 م ... وتوفي.

12 – المنصور عثمان – ابن جقمق ... عدة أشهر ... وخلع.

13 – الأشرف اينال ... 857 هـ/1453 م ... وتوفي.

14 – المؤيد أحمد – ابن اينال ... عدة أشهر ... وخلع.

15– الظاهر خشقدم ... 865 هـ/1460 م ... وتوفي.

16 – الظاهر بلباي ... شهرين ... وخلع.

17 – الظاهر تمر بغا ... شهرين ... وخلع.

18 – خير بك ... ليلة واحدة ... وخلع.

19 – الأشرف قايتباي ... 872 هـ/1467 م ... وتوفي.

20 – الناصر محمد – ابن قايتباي ... 901 هـ/1495 م ... وخلع.

21 – قانصوه ... 902 هـ/1496 م ... وقتل.

22 – الناصر محمد – للمرة الثانية ... 903 هـ/1497 م ... وقتل.

23 – الظاهر قانصوه ... 904 هـ/1498 م ... وخلع.

24 – جنبلاط ... 905 هـ/1499 م ... وقتل.

25 – العادل طومان باي " الأول " ... عدة أشهر ... وقتل.

26 – الأشرف قانصوه الغوري ... 906 هـ/1500 م ... وقتل.

27 – طومان باي " الثاني " ... 922 – 923 هـ/1516 – 1517 م ... وقتل.

وأبرز هؤلاء الحكام:

الأشرف برسباي – الأشرف قايتباي – الأشرف قانصوه الغوري[1].

إنّ الحقائق التاريخية برغم توتر الحياة السياسية في العصر المملوكي تثبت، بأن عصر المماليك لم يكن بحال من الأحوال عصر إنحطاط، بل هو الذي ظهرت فيه حضارة عظيمة في مختلف نواحي الحياة[2].

ويرى بعض الباحثين أن عصر المماليك– بحق – أحد العصور الذهبية فى تاريخ العمارة الإسلامية، فقد كان الإقبال عظيماً على تشييد المساجد والمدارس والأضرحة، والاهتمام بالمهارات الفنية والزخرفية، والعمل على إتقان وبناء المنارات والقباب وواجهات المنشآت والأعمدة وزخرفتها، وزخرفة المدارس والمساجد من الداخل والخارج، وقد كانت العناية بزخرفة وتجميل كل ذلك إحدى سمات هذا العصر[3].

1. 2 أثر السياسة في الحياة العلمية والثقافية:

إنّ المتتبّع لأثر السياسة في الحياة العلمية والثقافية يرى أن المؤسسات العلمية التي أنشأها المماليك نهضت بمستوى العلم وتقدمه في عهدهم، وأبرزت نخبة من ألمع العلماء في مختلف مجالات الثقافة والعلوم، فكان منهم الفقهاء: شيخ الحنابلة "أحمد بن تيمية"، ومن المؤرخين: "أبو الفدا" صاحب: "التاريخ والسير"، و"المقريزى المصري" صاحب: "الخطط"، و"السلوك"، و"ابن خلكان" صاحب" "وفيات الأعيان"... و"القلقشندى" صاحب: "صبح الأعشى"، ومن الشاميين نجد المؤرخ: "شمس الدين

---

[1] – موجز التاريخ الإسلامي لأحمد معمور العسيري 270–272.

[2] – ينظر: السلطان سيف الدين قطز ومعركة عين جالوت: عَلي محمد الصَّلاَّبي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط1، 2009م، ص14.

[3] –ينظر الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، نقلا عن: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، نقلها وأعدها للشاملة: أبو سعيد المصري. 105/5.

الدمشقي صاحب: "نخبة الدهر في عجائب البر والبحر"،...، و«ابن خلدون» واضع علم الاجتماع، ومؤسس فلسفة التاريخ، وهو صاحب كتاب: "العبر"، و"ديوان المبتدأ والخبر"، وقد وضع في مقدمته لهذا الكتاب أسس كتابة التاريخ، وهكذا برزت –خلال عهد المماليك – جماعة من أفضل علماء المسلمين في التاريخ الإسلامي، وشجعهم على ذلك اهتمام سلاطين المماليك بالعلم والعلماء"[1].

2. حياته

2. 1 اسمه ونسبه

هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزّي، ويعرف بابن قاسم، وبابن الغرابيلي: فقيه شافعي، ولد فِي رَجَب تَحْقِيقا سنة: تسع وَخمسين وَثَمَانمِائَة (859هـ) بغزة، وَنَشَأ بها ثم قدم الْقَاهِرَة فِي رَجَب سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وثمانمائة (881هـ) وأقام بها، وحفظ الْقُرْآن الكريم والشاطبية في القراءات، ومنهاج الطالبين للنووي، وألفية الحَدِيث، والنحو، ومعظم جمع الْجَوَامِع في الأصول، وَغير ذَلِك[2].

2. 2 شيوخه:

– شمْس الدين أبو الوفا محمد بن أحمد بن خضر الشافعي المعروف بابن الْحِمصِي (ت:881هـ): أخذ عنه الْفِقْه والعربية وَغَيرهمَا.

---

[1] – المرجع نفسه: 106/5.

[2] – تنظر ترجمته في: – الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 83/1، والأعلام: 5/7– 6، وهدية العارفين 300/2، ومعجم المؤلفين 11/ 147 ، كشف الظنون 1139، 1145، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، دط، دت، 286/8– 287، و معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سركيس، مصر، دط، 1928 م، 1416/2.

– كمال الدين بن أبي شرِيف (ت:906هـ) أخذ عنه: الْفِقْه وأصول الفقه وأصول الدين ...، وَمِمَّا أَخذه عَنهُ أيضا: شرح الْمحلي لجمع الْجَوَامِع، وَوَصفه بالعالم المفنّن النّحرير.

–أحمد بن علي بن حسين بن حسن بن علي بن عبد الواحد الشهاب الْعَبَّادِيّ (ت: 880هـ)، أخذ عنه الْفِقْه قِرَاءَة وسماعا.

– لازم شمس الدين الْجَوْجَرِيّ وَقَرَأَ عَلَيْهِ جانبا فِي أصُول الْفِقْه وَالْعرُوض بِكَمَالِهِ.

–عَلَاء الدّين الحصني قَرَأَ عليه: شرح العقائد وحاشيته ، وَشرح التصريف، والقطب فِي الْمنطق، ومعظم المطول والحاشية وَغير ذَلِك.

– بَدْر الدين المارداني أخذ عنه: الْفَرَائِض والحساب والجبر والمقابلة وغالب تَوَابِع ذَلِك، وَمِمَّا قَرَأَهُ عَلَيْهِ من تصانيفه: شرح الْفُصُول.

– زين الدّين زَكَرِيَّا الْقيَاس قرأ عليه من شرح جمع الْجَوَامِع للمحلي.

– جمال الدّين الكوراني قرأ عليه شرح أشكال التأسيس.

– شَّمْس الدّين مُحَمَّد بن القادري وَأخذ عنه القراءات جمعا وإفرادا.

– ثمَّ عَن الزّين جَعْفَر جمعا للسبع من طَرِيق النشر وللأربعة عشر مِنْهُ وَمن المصطلح إِلَى أثْنَاء النِّسَاء.

– وعَلى الشَّمْس بن الحمصاني جمعا للعشر إِلَى سُورَة الْحجر.

– وعَلى الزين زَكَرِيَّا جمعا للسبع وَكَذَا على السنهوري لَكِن إِلَى العنكبوت

– وَقَرَأَ على السخاوي: ألفية الحَدِيث بِتَمَامِهَا بحثا، وَالْقَوْل البديع وَغَيره من تصانيفه بعد أَن كتبهَا والأذكار للنووي... [1]

[1] – ينظر الضوء اللامع: 8/ 286–287.

2. 3 فضله وأخلاقه:

قال عنه صاحب الكواكب السائرة: "كان مهيباً لا يكاد أحد ينظر إليه إلا ارتعد من هيبته، وكان حسن الصوت جداً لا يمل من قراءته من صلى خلفه، وإن أطال القراءة، وكان يفتي ويدرس سائر نهاره على طهارة كاملة، ولم يضبط عليه غيبة قط لأحد من أقرانه ولا من غيرهم، وكان يقبّح الغيبة وينكرها جداً، ولما بنى السلطان الغوري مدرسته بمصر جعله إمامها وخطيبها من غير سؤال منه، وقدّمه على سائر علماء البلد"[1].

و قال عنه السخاوي وهو من معاصريه (ت:902): "تميّز فِي الْفُنُون وأشير إِلَيْهِ بالفضيلة والسكون والدّيانة والْعقل والتقنّع باليسير ونزّله الزّيني بن مزهر فِي مدرسته، وخالط الشهَاب الأبشيهي فَكَانَ هُوَ يرتفق بِمَا يكون عِنْده من الأشغال، وَذَاكَ بِمَا يَسْتَعِين بِهِ فِي الْفَهم، وَجلسَ لذَلِك بِبَاب زَكَرِيًّا، وزوّجه نقيبه الْعَلَاء الْحَنَفِيّ ابْنَته، وخطب بِجَامِع القلعة حِين يتعلّل قاضيه وشكرت خطابته، وَفِي غُضُون نقابته تردّد إِلَيّ وَكتب بعض تصانيفي وقرأه وأوقفني على حَاشِيَة كتبهَا على شرح العقائد فِي كراريس فقرضت لَهُ عَلَيْهَا وَكَذَا عمل حَاشِيَة على شرح التصريف أقرأهما وَغَيرهمَا بل وَكتب على الْفتيا وَهُوَ جدير بذلك فِي وقتنا."[2]

---

[1] – الكواكب السائرة: 83/1.

[2] الضوء اللامع 287/8

2. 4 وفاته:

وكانت وفاته بالقاهرة يوم الجمعة خامس عشر المحرم الحرام سنة ثماني عشرة وتسعمائة (918هـ) رحمه الله تعالى[1].

3. مؤلفاته[2]:

-فتح الرب الْمَالِك لشرح الفية ابْن مَالك فِي النَّحْو.

- حاشية على شرح سعد الدين للغزِّي في التصريف.

- حاشية على شرح عقائد النسفي للتّفتازاني.

- نفائس الفرائد وعرائس الفوائد.

-فتح الْقَرِيب الْمُجيب فِي شرح الفاظ التَّقْرِيب ويسمى: القَوْل المختار فِي شرح غَايَة الِاخْتِصَار لابي شجاع في فروع الفقه الشافعي واشتهر بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع.

-القَوْل الوفي لشرح عقائد النسفي.

-نزهة النَّاظر بالطرف فِي علم الصّرْف.

4- القيمة العلمية للحاشية وأهم مصادرها:

هي في علم الصرف كتبها الغزّي على شرح التّفتازاني لمتن العِزّي في التصريف وتتجلّى قيمتها العلمية في ثراء مادتها العلمية وتنوّع شواهدها، وحسن صياغتها، وتعدد مصادرها، كما تعدّ هذه الحاشية من بين كتب التّراث الذي مازال حبيس أدراج المكتبات، وبتحقيقه سيُضاف إلى قائمة كتب

---

[1] - الكواكب السائرة: 83/1، والأعلام: 5/7، ومعجم المؤلفين 11/ 147 ، كشف الظنون 1139، 1145، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، تص، وطبع: محمد شرف الدين، رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، 4/ 136، ولم يذكر السخاوي صاحب الضوء اللامع تاريخ وفاته لأنه توفي قبله.

[2] - تنظر مؤلفاته في: هدية العارفين 2/ 226، والأعلام: 5/7-6، معجم المؤلفين: 147/11. وإيضاح المكنون 662/4 ، كشف الظنون 1145/2...

الصرف ليمكّننا من التّعرّف أكثر على أسلوب الغَزّي في التّأليف الصرفي، كما أنّه يمثّل شاهدا مادّيّا تاريخيّا على حالة التّأليف الصرفي في القرن العاشر الهجري.

وقد وضّح الغزي غايته من تأليفه لهذه الحاشية في بداية كتابه، قال: " فهذا تعليق لطيف على شرح التّصريف يفتح مُقْفَلَهُ، ويشرح مُشْكَلَهُ، ويظهر مكنوناته، وينشر مطوياته، علّقته مع قلّة البضاعة، وقصور الباع في هذه الصّناعة؛ ليتبصّر به المبتدئ، ويتذكّر به المنتهي"[1]، والنّاظر إلى هذا القول يدرك هدف المؤلف المتمثّل في تبسيط ما جاء في شرح التفتازاني، وتوضيح مواطن الغموض فيه ، ويذلل صعوباته، ليكون نبراسا يستنير به طلبة العلم، وقد أجمعت المصادر التي ترجمت للغَزِّي على صحّة نسبه هذه الحاشية إليه عند جردها لمؤلفاته، وحتى تتّضح القيمة العلمية بصورة أكبر لابد من التطرق إلى المنهج الذي سلكه الغزّي في حاشيته.

مصادر الحاشية: تنوعت مصادر الحاشية التي استند إليها الغزّي في إثراء حاشيته منها: الكتب النحوية والصرفية والمعاجم، وكتب القراءات والتفسير...ومن هذه المصادر نذكر:

- كتاب التصريف لعز الدين الزّنجاني (ت: 660هـ)

-شرح التصريف للتّفتازاني مسعود بن عمر (ت:791هـ).

-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت 463هـ)

-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري جار الله (ت: 538هـ)

-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (ت: 458هـ)

-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري جار الله (ت: 538هـ)

-الخصائص لابن جني (ت: 392هـ)

-التّسهيل لابن مالك (ت: 672هـ)

---

[1] - النّص المحقّق، ص 67

–صحيح ابن حِبّان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)

– الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، (ت: 646هـ)

– الكافي في شرح الهادي للزّنجاني (ت: 660هـ)

– الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ت: 646هـ)

– كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت 291هـ)

– لباب تحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح: لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي(ت:691هـ)

–القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)

–الأنموذج في النحو لجار الله الزمخشري (ت: 538هـ)

–شرح الكافية الشافية: لابن مالك الطائي الجياني(ت: 672هـ)

–الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)

–المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)،

–الحجّة للقرّاء السبعة: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (ت: 377هـ)

–صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)الفتح

–شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت:746 هـ)

– شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)

– شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ركن الدين (ت: 715هـ)

– سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجِسْتاني (ت: 275هـ).

– البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)،

– التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت: 745هـ)

5 – منهج الغزي في حاشيته:

5. 1 المنهج الفنّي مع التّقويم:

لم تكن للغزي الحرية المطلقة في عرض المادة الصرفية، فجاء تقسيمه مطابقا للخطة التي رسمها الشارح، ومع ذلك فلم يتتبع أقوال الشارح كلمة كلمة وجملة جملة مثلما نرى ذلك في الشروح الممزوجة بل كان شرحه بالقول؛ فكان ينتقي العبارات التي يراها تستدعي الوقوف عندها فيشرحها، ويذلّل صعوباتها، ويضرب أمثلة لها، دون أن يغفل عن الشّرح اللّغوي لبعض الكلمات، ويوضح بعض المصطلحات سواء كانت عروضية أو بلاغية أو غيرهما ليقرّبها إلى أفهام المتعلمين مستعينا في ذلك ببعض المعجمات كالصحاح للجوهري، وأحيانا نجده يسترسل في الشرح ليثري حاشيته بآراء في مختلف الموضوعات، ويستدلّ بأقوال العلماء، فجاء كتابه صورة تنمّ عن فكر صاحبه.

وقد جاءت حاشيته على النحو الآتي:

1–بدأ الغزي كتابه بخطبة الشرح استهلّها بالبسملة والحمد والصلاة على رسول الله ﷺ، ثمّ ذكر بعدها اسمه ونسبه، واسم كتابه والغاية من تأليفه.

2–انتقل إلى الشّرح والتفصيل والتوضيح على النّهج الّذي رسمه الشارح، وكان شرحه بالقول وقد حرص على:

–انتقاء العبارات التي يراها مناسبة للشرح فقط، ويكتب بداية الجملة وأمامها "إلخ" لهذا يبدو للقارئ أحيانا بعض الفجوات بين العبارات فيحتاج إلى كتاب الشارح ليستأنس به.

– شرح بعض الألفاظ شرحا لغويا معتمدا –بوجه خاص– على الصّحاح للجوهري.

– لم يغفل عن التّعريف الاصطلاحي ببعض المصطلحات، سواء أكانت ، نّحوية، أم بلاغية، أم عروضية ...

3– لقد خلت الحاشية تقريبا من العناوين، وهذه سمة بارزة في تآليف القدامى، ثمّ إنّه في عرضه للمسائل الصرفية، وغيرها لم يتقيّد بترتيب معيّن، والسبب في ذلك يكمن في مجاراته للشارح، ومع هذا فإنّه لم يمتنع من إيراد ما جادت به قريحته، وما استقاه من أمّهات الكتب، التي رأى فيها فائدة يثري بها حاشيته لتعمّ فائدتها.

5– يعرض لاختلافات النّسخ، يقول مثلا: " وهو مراد الشّارح هنا على ما في بعض النّسخ، والموجود في النّسخ المعتمدة حرف للإعراب بلام الجرّ وهو واضح."[1] .

وقوله: " و**(المتظافرة)** على ما في بعض النّسخ؛ بظاء معجّمة، ويجوز بالمهملة أيضا من "طَفَرَ" إذا وَثَبَ كناية عن سرعة الحصول، وفي كثير منها: **المتظاهرة** بمعجمة ثمّ هاء"[2].

وقوله: "**لأنّ المَجْزِرَ من "يجزَرُ" مفتوح العين)** هكذا فيما وقفت عليه من النّسخ، وفيه نظر لقول الجوهري: "جَزَرْتُ الجَزُورَ أجزُرُهَا بالضم" انتهى مع مخالفته للقياس أيضا على ما لا يخفى"[3].

ما يمكن قوله: هو اعتماد الغزّي على الشّرح بالقول، جعل بعض عبارات نصّه غامضة وتحتاج من القارئ إلى العودة لكتاب الشارح لمعرفة تمامها؛ لأنه كان يشرحها دون إدراجها كاملة بعد كلمة: "قال" فيكتفي بذكر: "إلخ" ليغني بها عن بقية الجملة.

---

[1] – النّص المحقّق، ص 191.

[2] – النّص المحقّق، ص 70–71.

[3] – النّص المحقّق، ص 362.

5. 2 المنهج العلمي

5. 2. 1 المصطلح

لقد أكثر الغزي من استعمال بعض مصطلحات البصريين كمصطلح " الصفة"، "المجرور"، "المضارع" ، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من استعمال بعض مصطلحات الكوفيين، مثل: "المستقبل"، النّعت"...ومن ذلك قوله: " وذلك لأنّ اسم الفاعل مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث أنّهما يسندان إلى مفعول مالم يُسَمّ فاعله"[1]

كما استعمل بعض مصطلحات المتأخرين كمصطلح "منوي " ؛ الذي يقابل مصطلح المضمر أو المقدر، قال: "والتّوجيه أنّ التقاء السّاكنين في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا كالوقف يُجاء مع قصد الخفّة، ومن ثمّ جرى في المدغمات مجراه في الإشارة، وبقاء أثر الحركة **المَنْوِيَّة**؛ ولأنّ التقاءهما فيها تقديري؛ إذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقا"[2].

كما استعمل لفظ "التأويل"، ويقصد به التّقدير النّحوي، إلى جانب استعماله مصطلح "التّقدير"، ومثال ذلك قوله: "... فعملت عملا لا يكون لها وهو الجزم بخلاف "أن" النّاصبة فإنها نصبت حملا على الثّقيلة؛ لأنّ لفظَها كلفظِها إذا خُفِّفَت؛ ولأنّ الجملة تصير بعدها في **تأويل** المفرد"[3] .

وقوله: **(يُهْرِيقُ)**؛ "هو بسكون الهاء ليصحّ **التقدير** الآتي، أمّا: "يهَريق" بفتحها فهو من: هراق أبدلوا من الهمزة: "هاء"، ثم صرّفوا الفعل بها"[4]

–واستعمل الكثير من مصطلحات أصول النّحو: كـ "العوامل" و"معمولات" و "القياس"، و"المستصحب"، والأصل والفرع"، كقوله: "ومنه قوله في: همزة الوصل: "حرّكت بالكسرة كما هو الأصل"،

---

[1] – النّص المحقّق، ص 247.

[2] – النّص المحقّق، ص 242.

[3] – النّص المحقّق، ص 187.

[4] – النّص المحقّق، ص 181.

وللمستصحب يقال: تعارض الأصل، والظّاهر، وللدّليل، ومنه : أصول الفقه، وكلّها تناسب المعنى اللّغوي السّابق ، فإن المرجوح كالمجاز مثلا له نوع ابتناء على الرّاجح كالحقيقة، وكذا الفروع ، والطّارئ، والمدلول بالقياس إلى القاعدة، والمستصحب، والدّليل"[1].

– والعديد من المصطلحات البلاغية مثل: "الاستعارة التخييلية والترشيحية"، والرّديف" و"المحسنات البديعية"، ومن أمثلة ذلك قوله: " ثمّ استعار له اسمها استعارة بالكناية فلم يصرّح بالمستعار بل رمز إليه بذكر رديفه ولازمه الدّال عليه وهو "الرّياض" وأثبت ذلك الرّديف للمستعار له على سبيل التّخييل، ثمّ رشّح الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار منه وهو "الزّهر" و"الأكمام"، وشبّه "البيان" باليد العاملة لاشتراكهما في وصف الآلية، ثمّ استعار له استعارة كنّى فيها عن المستعار بذكر ما يخصّه وهي "البَنَانُ" وأثبتها للبيان تخييلا، وجمع في الاستعارة بين التّرشيح بذكر "الحِبَرِ" و"الحَوْكِ"، والتجريد بذكر ما يلائم المستعار له وهو هنا "أسنان الأقلام"، وشبّه المعاني بالصّور الحسنة ، ثمّ استعار لها اسمها وكنّى عنه بذكر "الوجه"، وأثبته للمعاني على سبيل التّخييل، ورشّح بذكر "النّقاب" والكشف، ويجوز أن يشبّه "الوجه" بمحتجب ممتنع ، ويكون النّقاب استعارة تخييلية إلى غير ذلك ممّا يُعلم بالمقايسة"[2]

وقوله: "هذا مع ما اشتملت عليه من المحسّنات البديعية، كالجناس اللاحق والمقلوب وكالتّرصيع والتّوازي والتّطريف والإيهام ، ولزوم ما لا يلزم وغير ذلك"[3].

وغيرهم من المصطلحات.

---

[1] – النّص المحقّق، ص 83

[2] – النّص المحقّق، ص 73–74.

[3] – النّص المحقّق، ص 74–75–76.

5. 2. 2 الاستشهاد:

- القرآن الكريم

لقد فرض الشاهد القرآني وجوده في حاشية الغزّي قياسا بالحديث والشّعر والأمثال، وقد بين في عدة مواضع أوجه القراءات مع ذكر أسماء القرّاء وبعض أسماء كتبهم وفي هذا دلالة على ثقافته الدينية واهتمامه بالقرآن الكريم وبالقراءات.

ومن ذلك قوله: "خصّم وقتّل بمعنى: اختصم واقتتل كون المادة واحدة لِمَ لا يجوز اختلاف المادة وإن اتّحد المعنى وهو مردود؛ لأنّ صيغة فعّل لم تقع دالة على التفاعل فهي هنا متفرّعة عن افتعل واختلاس فتحة الخاء من قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخَصِّمُونَ﴾ في قراءة أبي عمرو ورواية قالون ممّا يؤيّد ذلك لدلالته على أنّ الخاء ساكنة الأصل وكذا خالص كسرها في قراءة عاصم والكسائي ورواية ابن ذكوان"[1]

وقوله: " قوله: **(باقية على السّكون عند يونس)**، هذا نقل الفارسي في الحجة ونظر ذلك بقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾؛ أي بسكون الياء.

وذكر ابن مالك ومن تبعه أنّه بكسر النّون، وحمل على ذلك ما حكاه ابن جنّي من قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾، وجوّزه على قراءة ابن عامر بخلاف عن رواية هشام: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، بتخفيف النّون"[2].

---

[1] - النّص المحقّق، ص 184-185.

[2] - النّص المحقّق، ص 235.

-الحديث الشريف

لقد كان الاستشهاد بالحديث النّبوي الشريف قليلا جدا من قِبَل الغزّي، وهو في هذا على نهج من قلّ استشهادهم بالحديث؛ لكونه مرويا بالمعنى.

-الشّعر

أكثر الغزّي من الشّواهد الشّعرية، لكنه قلّمَا ينسب البيت إلى صاحبه، ، سواء تعلّق الأمر بشواهده، أو بشواهد الشّارح، والجدير بالذّكر أنّه يورد أحيانا البيت الشّعري كاملا، وأحيانا يكتفي بذكر شطر، أو قطعة منه دون أن يشير إلى كونهما من الشعر، مثل قوله: "وكاستقامة الوزن كقوله:

.....*** وَلَو نُسَامُ بهَا فِي الأمْن أُغْلِينَا"[1]

-الأمثال والحكم

لم يول الغزي اهتماما بالأمثال والحكم في استشهاداته، إلاّ في القليل النادر، ممّا اقتضاه سياق الكلام وجرى به اللّسان بصورة عفوية من باب التنويع في النّصوص كقوله: "استنوق الجمل"[2].

5. 2. 3 طريقته في التّمثيل

جاءت حاشية الغزي زاخرة بالأمثلة، لِما لها من أهمّية بالغة في توضيح، وبيان ما التبس فهمه، وتقريب القاعدة الصرفية والنّحوية من الذّهن، وقد تعدّدت طرقه في العرض:

– يبدأ أحيانا بعرض القاعدة ، ثمّ يمثّل لها كقوله: " وأراد بالأصول: الأمور الكلّية، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وبالأبنية: ما سيذكره

---

[1] – النّص المحقّق، ص 159.

[2] – النّص المحقّق، ص 129.

الشّارح، وبالأحوال: ما يعرِض لتلك الأبنية بحسب كلّ غرض؛ ككون الكلمة فعلا ماضيا، أو اسم فاعل مُعَلًّا بالقلب، أو بالنّقل إلى غير ذلك" [1]

وقوله: " ثمّ التّعدية هي: أن تجعل الفعل لفاعل يصيّر من كان فاعلا له قبل التّعدية منسوبا إلى أصل الفعل، تقول في: "كرُم زيد أكرمته" إذا جعلته منسوبا إلى الكرم"[2]

– وقد يعكس الأمر فيبدأ بذكر المثال ويستنتج القاعدة كقوله: " سيأتي أنّ أصل: يَعِدُ يَوْعِدُ ؛ توسّطت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ فحذفت لثقلها كالضمّة بين الكسرتين، وأنّ أخواته من: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، أُعِلّت حملا عليه."[3]

– يتّبع أحيانا طريقة اللّف والنّشر المرتّب، وذلك بذكر عدّة عناصر، ثمّ يردفها بأمثلة كقوله: "– إنّما يجيء: "افتعل" للمطاوعة في الأغلب فيما فاؤه: لام، أو راء، أو واو، أو ميم، أو نون، نحو: "لَوَيْتُهُ"، و"لَفَفْتُهُ"، و"رَدَعْتُهُ"، "ورَفَعْتُهُ"، و"وَضَعْتُهُ"، و"وَصَلْتُهُ"، و"مَدَدْتُهُ"، و"مَطَلْتُهُ "، و"نَقَلْتُهُ"، و"نَفَيْتُهُ"، وقد يأتي لها فيما فاؤه غيرها، نحو: "جَمَعْتُ المَالَ"، و"شَوَيْتُ اللّحْمَ"، و"حَجَبْتُ الشَّيءَ" و"فَصَلْتُهُ" وغيرها."[4]

5. 2. 4 عرض أقوال العلماء والكتب المعتمدة

إنّ أوّل ما يلفت نظر القارئ عند تصفّحه لهذا الكتاب هو كثرة النّقول، فقد اقتبس كثيرا من أقوال العلماء، أحيانا ينقلها كما هي، وأحيانا يتصرّف فيها مع أمانته في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها، وقد كانت طريقته في عرض الأقوال تتميّز بالتّنوّع:

---

[1] – النّص المحقّق، ص 78.

[2] – النّص المحقّق، ص 109–110.

[3] – النّص المحقّق، ص 88.

[4] – النّص المحقّق، ص 124–125

– ينقل النّص أحيانا، فيذكر صاحبه دون ذكر عنوان كتابه، ومثال ذلك: "هذا وإنّما لم يجوّزوه عند القرينة كالفعل والمبتدأ؛ لأن الفعل عرض قائم بالفاعل، فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه قاله السيّد ركن الدّين"[1].

وقوله: "قال أبو حيّان: "وَمِنْهُ أَنْسَلَ رِيشُ الطَّائِرِ وَوَبَرُ البَعِيرِ إذَا سَقَطَا وَنَسَلْتُهُ أَنَا ، وَأَنْزَفَتِ البِئْرُ إذَا ذَهَبَ مَاؤُهَا، وَنزَفْتُهَا أَنَا ، وَأَمْرَتِ النَّاقَةُ إذَا دَرَّتْ لَبَنَهَا وَمَرَيْتُهَا أَنَا بِالمَسْحِ انتهى"[2]

– وقد يذكر النّص، ويشير إلى عنوان الكتاب دون صاحبه، مثال ذلك: قال في شرح المفصّل: هو تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أيّ وجه كان، ولم يثبت عليهم عقابه إلّا على وجه المبالغة والاعتمال فيه" انتهى[3]

وقوله: "والأولى قول صاحب الكشّاف ومن تبعه : "لمّا كان الشّر ممّا تشتهيه الأنفس، وهي منجذبة إليه، وأمّارة به كانت في تحصيله أعمل وأجدّ فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولمّا لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله، وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال" والتّصرّف"[4].

– وقد ينقل النّص بصيغة العموم، دون تحديد قائله، ولا الكتاب الّذي ورد فيه، وقد أكثر من هذه الطريقة، ومثال ذلك قوله: " ... كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء" [5]

– وقد ينقل النّص غفلا بدون ذكر أنّه منقول نحو: " أو إلى ما قيل من أنّ الصفة المشبّهة ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوثَ والاستمرارَ قيدان في الصّفة، ولا دليل

---

[1] – النّص المحقّق، ص 161.

[2] – النّص المحقّق، ص 115.

[3]– النّص المحقّق، ص 125

[4] – النّص المحقّق، ص 126

[5] – النّص المحقّق، ص 78.

فيهما عليهما ، فليس معنى: "حَسَنٌ" في الوضع إلا "ذُو حُسْنٍ" سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها، فهي حقيقة في القدر المشترك، لكن لمّا أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميعها، كان الظاهر ثبوته في الجميع إلى أن تقوم قرينة على التّخصيص بالبعض كما تقول: "كان هذا حَسَنًا فَقَبُحَ"، وظهورها في الاستمرار ليس وضعيا انتهى"[1] وهو نص للرضي في شرحه للكافية.

5. 2. 5 التعليل وترجيح الآراء

إنّ الغزّي في شرحه لبعض المسائل يورد اختلاف بعض العلماء فيها، ثمّ إمّا أنّ يوافق أحدهم، أو يورد رأي عالم آخر، كأنّه يحتكم إليه، أو يورد رأيه الخاص معللا إياه:

–ومن ذلك على سبيل المثال قوله: "والّذي أرى: الحكم بتعدّي مثل هذا الفعل مطلقا؛ إذ معناه مع اللّام هو معناه بدونها، والتّعدي واللّزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: متعد إجماعا، فكذا مع اللّام، فهي، إذن، زائدة كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ ، إلّا أنّها مطّردة الزّيادة جوازا في نحو نصحت وشكرت دون: "ردف"، فإن كان تعدّيه بنفسه قليلا، نحو: أقسَمتَ اللهَ، أو مختصا بنوع من المفاعيل، كاختصاص "دخلت" بالتّعدي إلى الأمكنة ، وأمّا إلى غيرها فَبِفِي، نحو: "دخلت في الأمر"، فهو لازم حذف منه حرف الجرّ، وإن كان تعدّيه بالحرف قليلا فهو متعد، والحرف زائد كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ و﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾" [18ظ] انتهى"[2]

---

[1] – النّص المحقّق، ص 334.

[2] – النّص المحقّق، ص 144–145.

وقوله: " إن قلت: هل يظهر لهذا الخلاف فائدة؟ قلت نعم يظهر في تخفيف: "مَسُوءٍ" وأمثاله، تقول على رأي أبي الحسن: "رأيت مسُوًّا" كما تقول في: مقروء مقروّ؛ لأنّها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه : "رأيت مَسُوًّا"، بالنّقل كما تقول في: خِبْء خبْ فتحرّك الواو؛ لأنّها في مذهبه العين"[1].

وقوله: "قوله: **(هكذا قال بعضهم)** هو الإمام عبد القاهر الجرجاني وكلامه في المتن إلى وفاقه أميل"[2].

وقوله: " على أنّ قول النحويين إنّما يكون حجة عند الإجماع وهو منتف بمخالفة الإمام أبي عمرو، وكثير من الكوفيين مع ترجيحهم بالإثبات، وما استدلّ به البصريون من أنّ الأقوى لا يدغم في الأضعف ممنوع بإدغام "أحطتُ" إجماعا، ولئن سلّمناه فلا نسلّم أنّ التكرير يُقوِّي الرّاء؛ لأنه أمر عدمي كما أشار إليه مكي بقوله: "يجب على القارئ إخفاء تكرير الراء ومن أظهره فقد جعل من المشدّد حروفا ومن المخفّف حرفين"[3].

وقوله: والتّحقيق كما قاله نجم الأئمة وغيره: "إنّ المنصوب هو المجرور وحده لا مع الجار؛ لأنّ الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف، ومن البيّن وجوب مغايرة الآلة لكل من الطرفين، لكن لمّا كانت الهمزة والتّضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسّعوا في اللّفظ وقالوا: هما في محلّ النّصب" [4].

– وافق الغزّي بعض آراء الشارح كقوله: " يحتمل أن يكون من تَتِمَّة الجواب بيانا لجهة الفرعية وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون جوابا ثانيا؛ أي أنّ العلة الّتي في المذكر موجودة في المؤنث؛ لأنّ التّاء لطروئها لا عبرة بها فقلبت الواو لذلك، لا للحمل على المذكّر، وكلام الشارح إليه أميل[5].

---

[1] – النّص المحقّق، ص 309.

[2] – النّص المحقّق، ص 306.

[3] – النّص المحقّق، ص223.

[4] – النّص المحقّق، ص 149–150.

[5] – النّص المحقّق، ص 323.

– كما خالفه في بعض المسائل، وأحيانا ينتقده، كقوله: "والقياس أن يقول: واختصّ به الألوان والعيوب؛ لأنّ حقّ الباء أن تدخل على المقصور، وسيأتي إيضاحه في كلامه، ثمّ اطلاقه العيوب هنا مقيّد بالحسّية: "كاعورّ"، و"اعرجّ"، كما قيّد به صاحب التّسهيل وغيره، وقولي في الأصل الغالب للاحتراز عن أفعال جاءت لغيرهما شذوذا كقولهم: ارعوى واقتوى إذا خدم وازْوَرّ وابهرّ اللّيل إذا انتصفَ وابهرّ القمر إذا قوي ضوؤه و في هذا المثال بحث"[1].

–وأحيانا يستطرد عليه كقوله: " هذا وحيث تأمّلت ما فرّق به الشّارح استبان لك منه فرق آخر هو أنّ البادي معلوم في فَاعَلَ دون تَفَاعَلَ، ومن ثمّ يُقال: أضاربَ زيدٌ عمروًا ، أم ضَاربَ عمروٌ زيدًا، ولا يقال مثله في تضارب"[2].

– ويلجأ أحيانا إلى المناظرة والحجاج، بافتراض أسئلة ثمّ يجيب عنها معلّلا اختياراته مثال ذلك قوله: " إن قلت: قد جمع بين ثلاث نونات، نحو: "النّساء جُنِنَّ" في الماضي و"يجْنُنَّ" في المضارع قلت: لمّا كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف اضربنن فإنّ الأولى ضمير وثنتان للتأكيد وهما زائدتان فالثّلاثة زوائد على أصل الكلمة والثّقل إنّما يحصل بالزائد"[3] .

وقوله: "جوابُ سؤالٍ تقديره: أنّ الفعل مشتقّ من المصدر عندكم فيكون متأخّرا عنه، والمصدر تابع للفعل في الإعلال فيلزم أن يكون المصدر متقدّما على الفعل متأخّرا عنه وهو تناقض، وجوابه: أنّ تقدّم المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذّات ، وتأخّره عنه في الإعلال بحسب الصّفة فلا تناقض لاختلاف الجهة"[4].

---

[1] – النّص المحقّق، ص128.

[2] – النّص المحقّق، ص 122.

[3] – النّص المحقّق، ص 236.

[4] – النّص المحقّق، ص 88.

5. 3 أسلوبه

رغم تقيّده بكتاب الشّارح ومسايرته له، إلاّ أنّه يمكننا أن نتلمّس بعض خصائص أسلوبه، عن طريق تتبّع طريقته في الشّرح والتّحليل، ومنها لجوؤه في كثير من الأحيان إلى أسلوب المناظرة، كقوله: فإن قيل: الموافقة اللّفظية منتفية! قلنا: المراد الموافقة في الحروف الأصول[1] .

وقوله: "إن قلتَ: الاسم أيضا يدلّ عليها في نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا غدًا، قلتُ: الفعل هو الأصل الأصيل في تلك الدّلالة، ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه، كما حمل أيضا عليه في نصب المفعول به ونحوه لموافقته إيّاه في لفظه ومعناه... وإن شئت قلت أيضا: مورد القسمة إمّا ثلاثي أو رباعي أو كلاهما أو غيرهما وكل من الأوّلين يستلزم تقسيم الشّيء إلى نفسه وإلى غيره، والثّالث حصرا لكلّ في جزئه والرّابع حصر الشّيء فيما يباينه ولا يخفى الجواب"[2]

وأسلوب المناظرة، سمة تصانيف القدماء، كان الهدف منها دفع ما قد يتبادر إلى ذهن المتعلّم لإيصاله إلى الفكرة الّتي يقصدها، كما يساعد على توضيح المسألة من مختلف جوانبها واحتمالاتها الممكنة.

ومن مميّزات أسلوبه أيضا، كثرة الاستطرادات، يتعلق بعضها بالمسائل الّتي أغفلها الشارح، وذلك من أجل إثراء حاشيته، كقوله: " هذا ومن معاني "تفعَّل" أيضا: التّلَبُّسُ بمسمى ما اشتُقَّ منه، نحو: "تَقَمَّصَ" و"تَعَمَّمَ".

–والعمل فيه، نحو: تَضَحَّى وتَعَشَّى

– وموافقة المجرّد، كـتَبَيّنَ وتَبَسَّمَ؛ أي بَانَ وبَسَمَ .

– والإغناء عنه، نحو: تَكلَّمَ وتَصَدَّرَ.

---

[1] – النّص المحقّق، ص 88.

[2] – النّص المحقّق، ص 89–90.

– وعن فعّلَ، نحو: تَوَيَّلَ؛ أي قال: ويْلاه، إذ المعروف في اختصار الحكاية: "فَعَّلَ" بالتّشديد.

– والصّيرورة، نحو: تأَيَّمَتِ المرأة، وتحَجَّرَ الطّين.

– ومنه: تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ إذا صار بالانتماء إلى: قَيْسٍ ونِزَارٍ كواحد منهم، قال ذلك ابن مالك ، وأدرج الزّمخشري وابن عصفور باب نفيس في التّكلّف وسؤالُ أصلِه، نحو: تعطّى وترحّم إذا سأل العطاء والرّحمة."[1]

– وإذا رأى أن الحديث سيطول في مسألة من المسائل والمقام يقتضي الاختصار ينبّه إلى ذلك كقوله: "...لأنّ الكلام فيما الهمزة فيه أولا مع اطّراد الحكم المذكور فيها، واحتياج المتوسّطة والمتطرّفة إلى مزيد تفصيل لا يليق هذا المقام..."[2]

– كما اتّسم أسلوبه بالوضوح والبساطة، فلا يحسّ قارؤه بالملل، والسبب في ذلك راجع لكون غاية تأليفه كانت من أجل الإيضاح، وتقديم المادة الصرفية إلى الطلاّب بطريقة سهلة بعيدة عن التكلّف، والغموض.

---

[1] – النّص المحقّق، ص 121.

[2] – النّص المحقّق، ص 156.

المبحث الرابع: وصف النّسخ المعتمدة ومنهجنا في التّحقيق

1- وصف النّسخ المعتمدة:

النسخة (أ): محفوظة بمكتبة الأزهرية تحت رقم 1425، وعليها ختم المكتبة، وهي نسخة كاملة لم تُسقط منها أيّة ورقة، كما أنّها خالية من الخروم، عدد أوراقها 69 ق عليها إطار باللّون الأحمر، في كلّ ورقة 23 سطرا، يتراوح عدد الكلمات في السّطر من 09 كلمات إلى 11 كلمة، على بعض أوراقها طمس من آثار الرطوبة من ق 21 إلى ق 24 ، كتبت سنة 1124هـ على يد الناسخ عبد الدائم بن علي الأجهوري، وهذه النسخة وقف لله تعالى وهذا نصّه: " الحمد لله وقف الحاج محمد الجليزي هذا المجلد برواق المغاربة بجامع الأزهر برواق المغاربة لله تعالى ومن بدّل أو غيّر فالله حسبه"

وممّا تتصّف به النّسخة (أ):

أولا : وضوح الخط ماعدا ق 21، 22، 23، و24 والضّبط بالحركات مثبت في بعض المواضع وكذلك الشدّة، كما أنها قليلة الأخطاء.

ثانيا: الحروف منقوطة وفق النّقط المعاصر

ثالثا: إثبات رسم الهمزة في بعض المواضع وإهمالها في أخرى.

رابعا: وضع نقطتين تحت الألف المقصورة مثل الياء.

خامسا: الهمزة المتوسّطة تكتب أحيانا ياءً في المخطوط.

سادسا: وجود عدّة تصحيحات واستدراكات وتعليقات بهامش المخطوط دون تشطيب الكلمات المصحّحة.

سابعا: ورود بعض الكلمات مختصرة مثل ح=حينئذ، ومم= ممنوع.

-**النسخة (ب)** محفوظة بمكتبة الأسكوريال تحت رقم: 182 وهي نسخة كاملة لم تسقط منها أي ورقة، كما أنها خالية من الخروم، عدد أوراقها 72ق، في كل ورقة 21 سطر، يتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين 10 و 12 كلمة، خطها رديء وعلى بعض أوراقها طمس بسبب تمدّد الحبر، كتبت عام985هـ، على يد محمد بن محي الدين الكرمي المالكي وهي أقدم النسخ التي حصلنا عليها.

- **النسخة (ج)**: محفوظة بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم 128/علوم عربية، وعليها ختم المكتبة، كتبت سنة 1188، على يد النّاسخ: محمد بن منصور بن محمد الغالبي، وهي نسخة كاملة، لم تسقط منها أيّ ورقة، عدد أوراقها 58ق، في كل ورقة 25 سطرا، يتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين 10و 12 كلمة وهي واضحة الخط ويعاب عليها كثرة الأخطاء والسقط.، وكتبت باللون الأسود، إلا كلمة: "قوله" فهي بالأحمر.

- **النسخة (د)**، محفوظة بمكتبة الأزهرية تحت رقم 908، وعليها ختم المكتبة لم يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها، بها خرم في بدايتها، عدد أوراقها 70 ق، في كلّ ورقة 21 سطرا يتراوح عدد الكلمات في السّطر من 08 إلى 10 كلمات، خطها واضح وهو باللون الأسود، و"قوله" باللون الأحمر، ويعاب عليها كونها مبتورة الآخر، وكثيرة السقط الذي يتجاوز أحيانا الصفحة.

2- منهجنا في التّحقيق

2. 1 في ترتيب النّسخ

رتّبنا النّسخ انطلاقا من معيار: تاريخ النسخ، ووضوح الخط والذي على أساسه تأخر ترتيب النّسخة (ب) رغم أنها أقدم النسخ، وتمام النسخ أو نقصانها والذي على أساسه تأخرت النسخة (د) باعتبارها مبتورة الآخر، ومعرفة الناسخ من عدمه.

- النّسخة الأولى كتبها عبد الدائم بن علي الأجهوري عام 1125هـ، ورمزنا لها بحرف (أ)

-النّسخة الثّانية كتبها محمد بن محي الدين الكرمي المالكي عام 985هـ، ورمزنا لها بحرف (ب)

–النّسخة الثّالثة كتبها محمد بن منصور بن الشّيخ الفاضل محمد الغالبي عام 1188هـ، ورمزنا لها بحرف (ج)

–النّسخة الرّابعة لم يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها، ورمزنا لها بحرف (د)

2. 2 في المفاضلة بين النّسخ

شرعنا في المقابلة بين النّسخ بعد ترتيبها من أجل إخراج نصّ أقرب ما يكون إلى الصّحة، وقد بذلنا في ذلك جهدا عن طريق التزام الدقّة، والأمانة قدر الإمكان، وعموما فقد حرصنا أن يكون التّحقيق مرنا؛ فلم نكن نرجّح دوما ما جاء في (أ)؛ لأنّ هذه النّسخ تكمّل بعضها بعضا، وقد حصل فيها الكثير من التصحيفات البصرية، فما وجدناه ناقصا من (أ) أكملناه من النّسخ الأخرى، وقد اتّبعنا الطريقة الآتية:

– جعلنا النّسخة (أ) هي الأصل

– في حالة اختلاف (أ)، واتفاق النّسخ الثلاثة، أو اتّفاق نسختين على أمر، واختلاف الأخريين ففي هذه الحالة نختار أقربها إلى الصّحة بالاجتهاد، وكلّ اختلاف نشير إليه في الهامش.

– في حالة الاختلاف في إيراد كلام الشّارح في هذه الحالة نرجّح ما جاء في النّسخة الّتي توافق نسخة الشّرح، والّتي رمزنا لها بـ (ط المنهاج) و (ط الأزهرية) لكون كتاب الشارح قد حقّق من طرف باحِثَيْن مختلفين وجاء تحقيقهما غير مطابق تمام التطابق لاعتمادهما على نسخ مختلفة في التحقيق، والذي جعلنا نستأنس بهما معا هو أن نصّ الغزي نجده أحيانا يتوافق مرة مع هذه ومرة مع الأخرى فكان لابد من اعتمادهما معا، ونشير إلى الاختلاف والتوافق في الهامش.

– في حالة وجود سقط في (أ)، نكمِلُ الناقص من باقي النّسخ مع مراعاة اتّفاق الأكثرية، ونشير إلى ذلك في الهامش بعد وضعه بين معقوفين في المتن، وإذا كان السقط من إحدى النّسخ الأخرى نضع ما سقط بين معقوفين، ونشير في الهامش إلى النّسخة الّتي سقط منها.

– في حالة الإضافة من إحدى النّسخ ممّا تكون كتابته أولى من تركه نضعه بين معقوفين، ونشير إلى ذلك في الهامش.

– في حالة تفرّد إحدى النّسخ بإضافة من غير (أ)، نكتب ذلك في الهامش.

2. 3 في متطلّبات التّحقيق

أ– تخريج الآيات القرآنية: بذكر السورة ورقم الآية، مع إتمام النّاقص منها في الهامش.

ب– تخريج الأحاديث النّبويّة: حاولنا ما أمكن تخريج ما وُجد من أحاديث، بالرجّوع إلى مظانها من كتب الحديث.

ج– تخريج الشّواهد الشعرية: وذلك بنسبة مالم ينسب إلى قائله، وذكر تاريخ وفاته إن ذُكر، مع ذكر الرّوايات المختلفة إن وجدت، سواء تعلّق الأمر باختلاف في رواية البيت، أو باختلاف في نسبته إلى قائله مع تحديد بحره، وشرح ما غمض منه من مفردات إن اقتضى الأمر، وتحديد موطن الشاهد فيه، وفي الأخير نشير إلى الديوان إن وُجد، فإن تعذر نذكر بعض المصادر الّتي كان البيت من شواهدها.

د– التّرجمة للأعلام الواردة في الكتاب، بذكر أسمائهم، وأنسابهم، وشهرتهم، وتاريخ وفاتهم، وبعض آثارهم، مع ذكر المرجع الذي أخذنا منه الترجمة.

هـ– حاولنا توثيق ما أمكننا من الأقوال، الّتي نسبها المؤلف، وذلك بالرجوع إلى مظانّها مع مقارنة ما استشهد به الغزّي بما يوجد في الأصل، مع إيراد النّص في الهامش إن وجد اختلاف في النّقل، وأحيانا نكتفي بالإشارة إلى موضعها في الكتاب إن تطابق النّصان، كما حاولنا نسبة ما أمكن من الأقوال إلى أصحابها في الحالة الّتي ينقل فيها الغزّي من كتاب ما، دون أن يصرّح به.

و– شرح بعض الألفاظ الّتي تحتاج إلى شرح، وفي هذا جارينا صاحب المخطوط؛ لأنّه يكثر من الشرح، فكان لابدّ من التأكُّد بالرجوع إلى المعاجم، وخاصة الصّحاح للجوهري؛ لأنّ الغزّي اعتمده كثيرا.

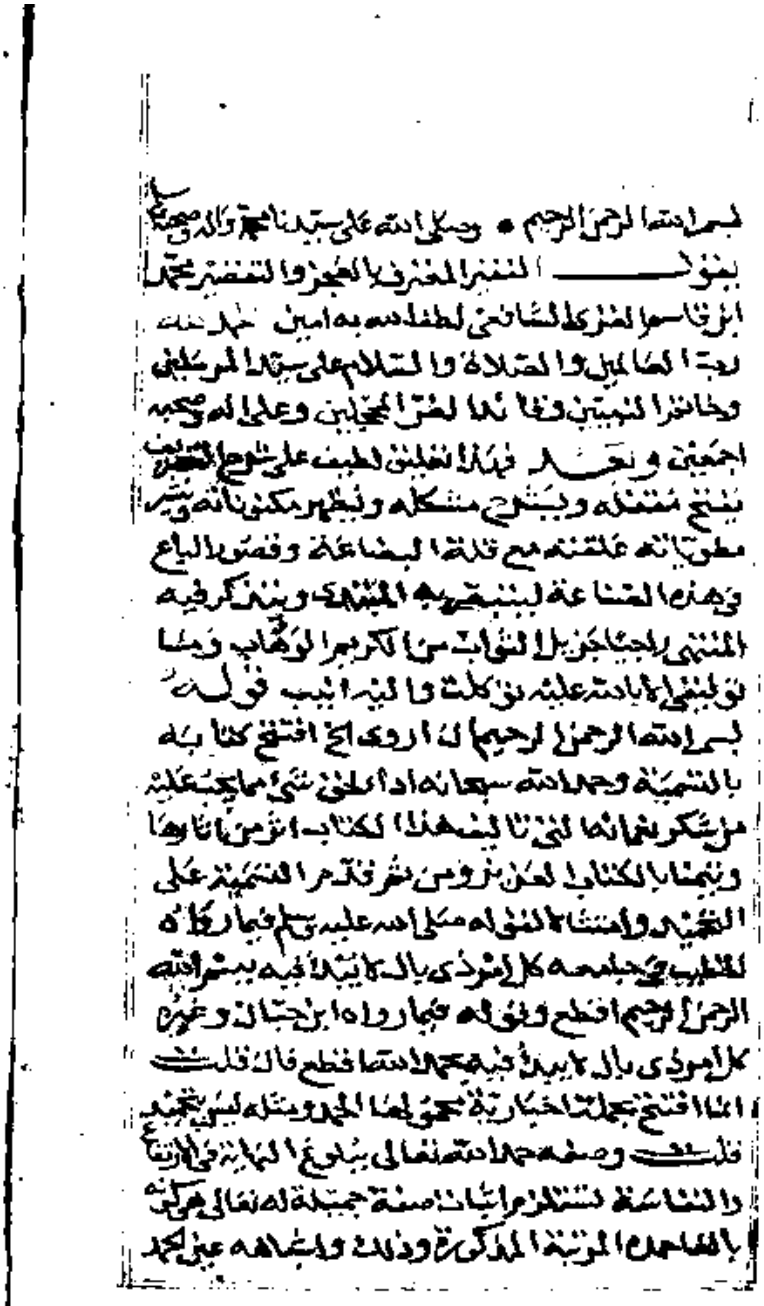
ز- وضع بعض العناوين على رأس المباحث، والموضوعات لتسهيل الرّجوع إليها، وجعلناها بين معقوفين [ ]؛ لأنّ هذه الحاشية جاءت خالية من العناوين تقريبا.

ح- وضع علامات الترقيم المناسبة حتّى تساعد في الفهم الصّحيح للنصّ.

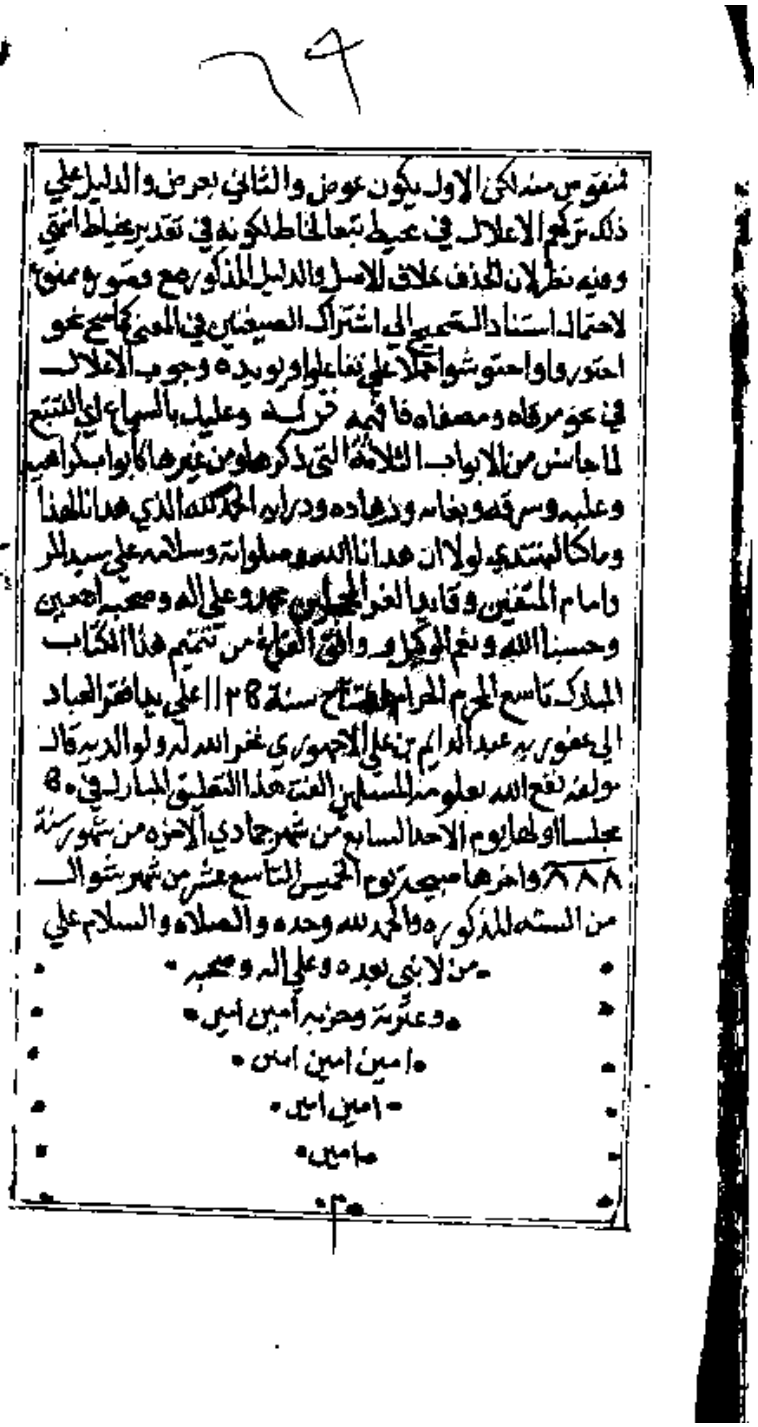
ط- الفصل بين كلام الغزّي، وكلام الشارح بوضع كلام هذا الأخير بين قوسين، وكتابته بخط غليظ: **(هكذا)**، وميّزنا كلام الزّنجاني عن الاثنين بكتابته بخط غليظ مائل تحته سطر: ***هكذا.***

ي- وضع الفهارس الفنّية اللازمة كفهرس الآيات القرآنية والأحاديث النّبويّة والأبيات الشّعرية، والأعلام ...

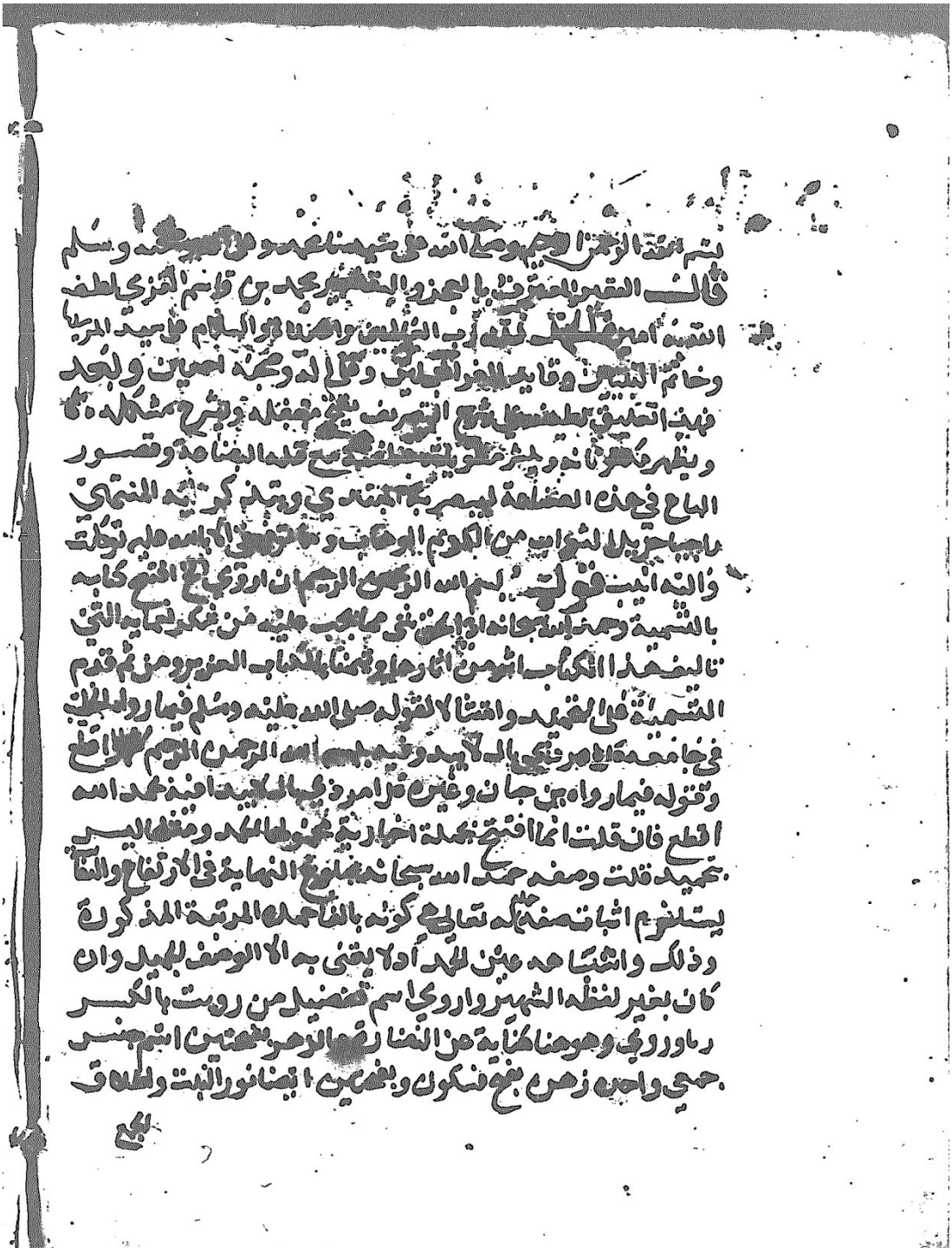
3- صور من النّسخ المعتمدة في التّحقيق:



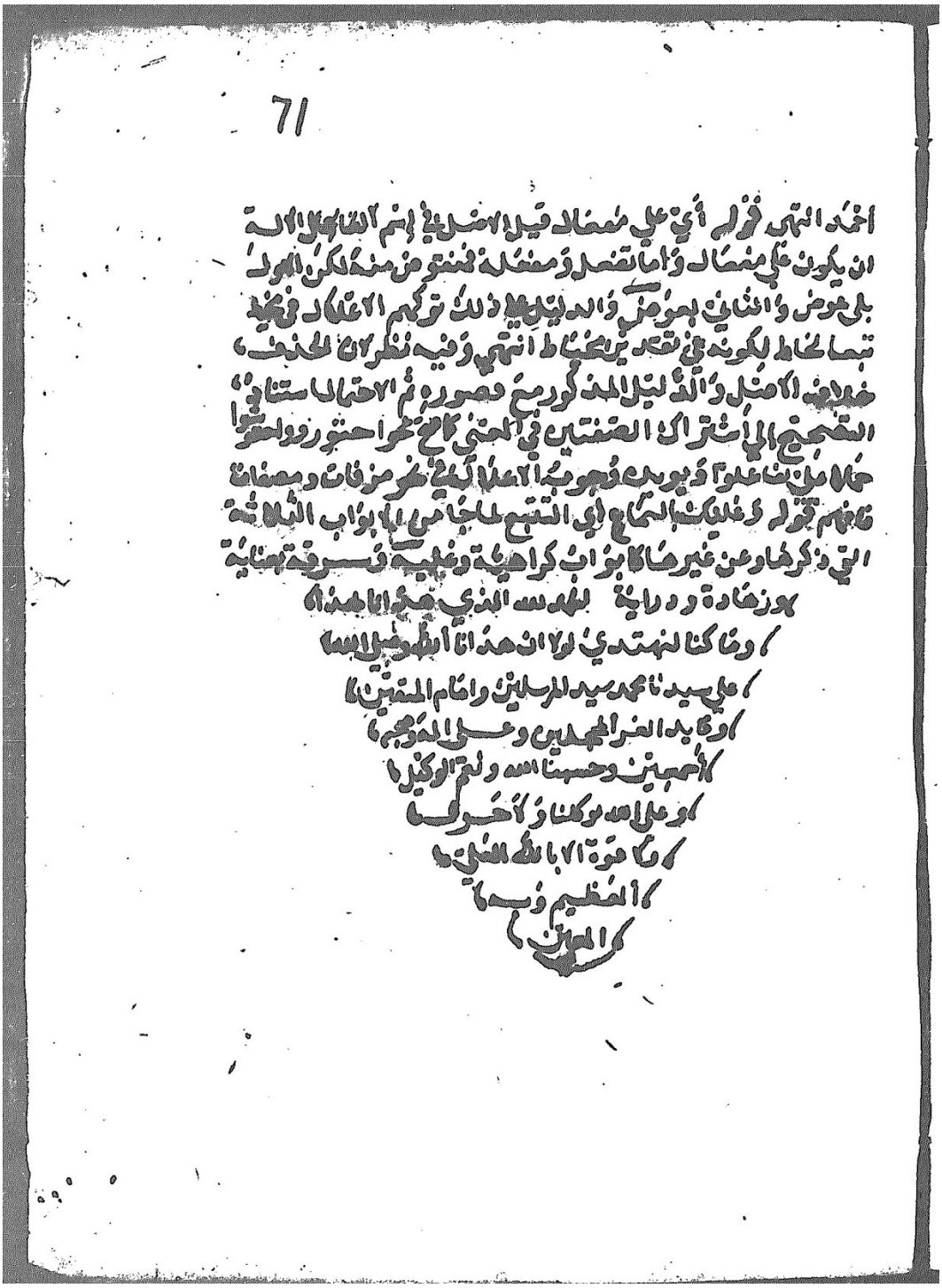
ظهر الورقة الأولى من النسخة (أ)



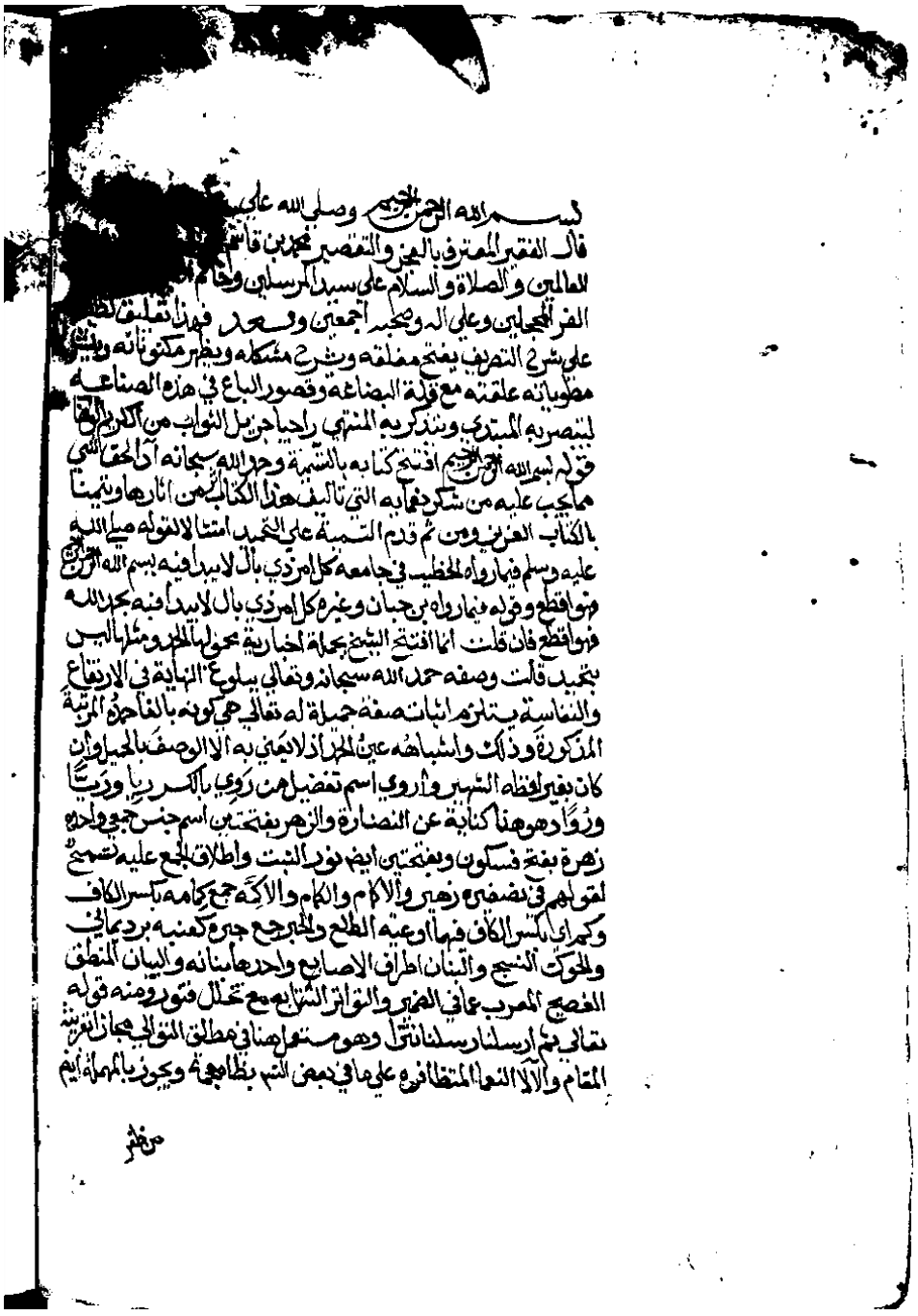
وجه الورقة الأخيرة من النّسخة (أ)



ظهر الورقة الأولى من النسخة (ب)



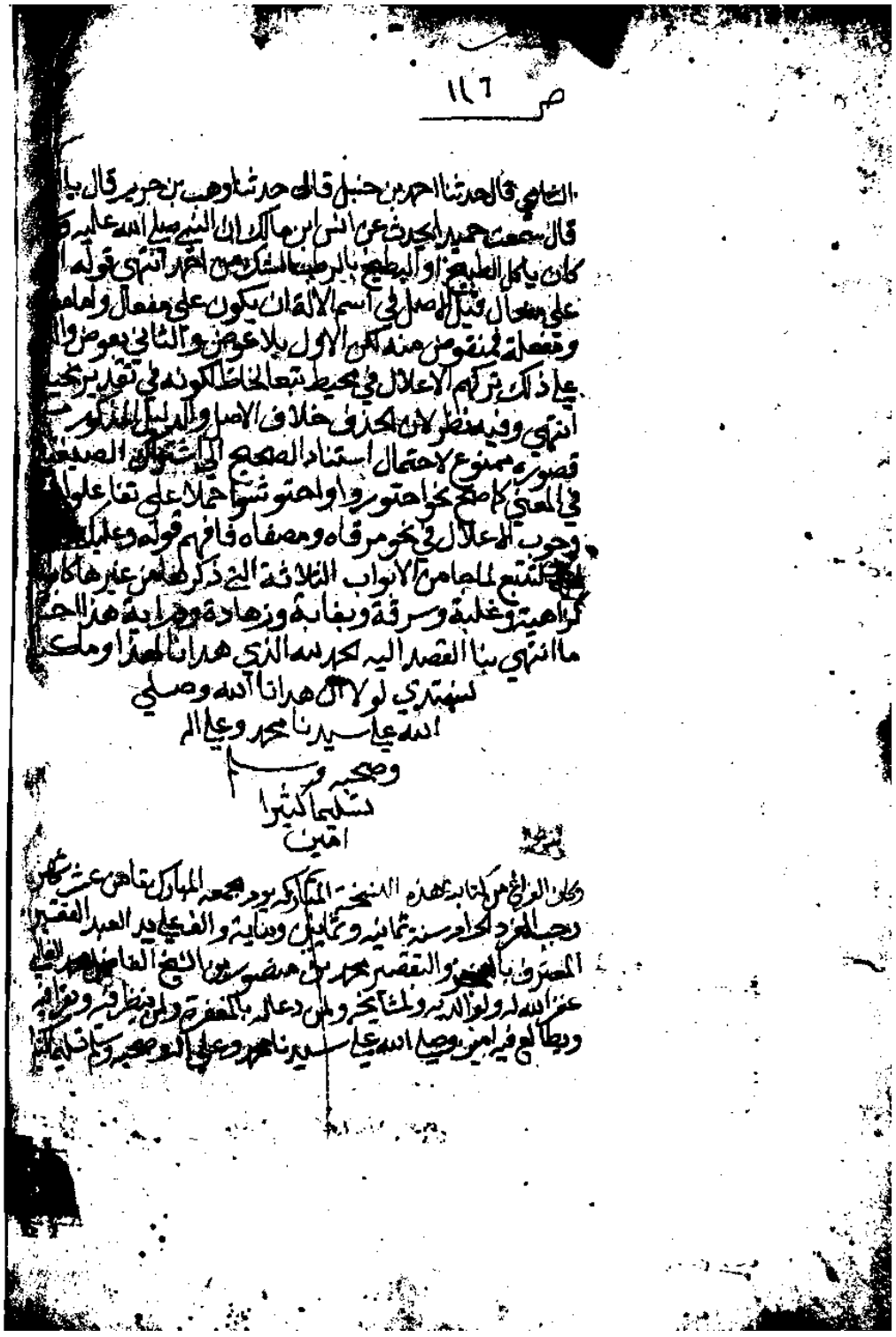
وجه الورقة الأخيرة من النّسخة (ب)



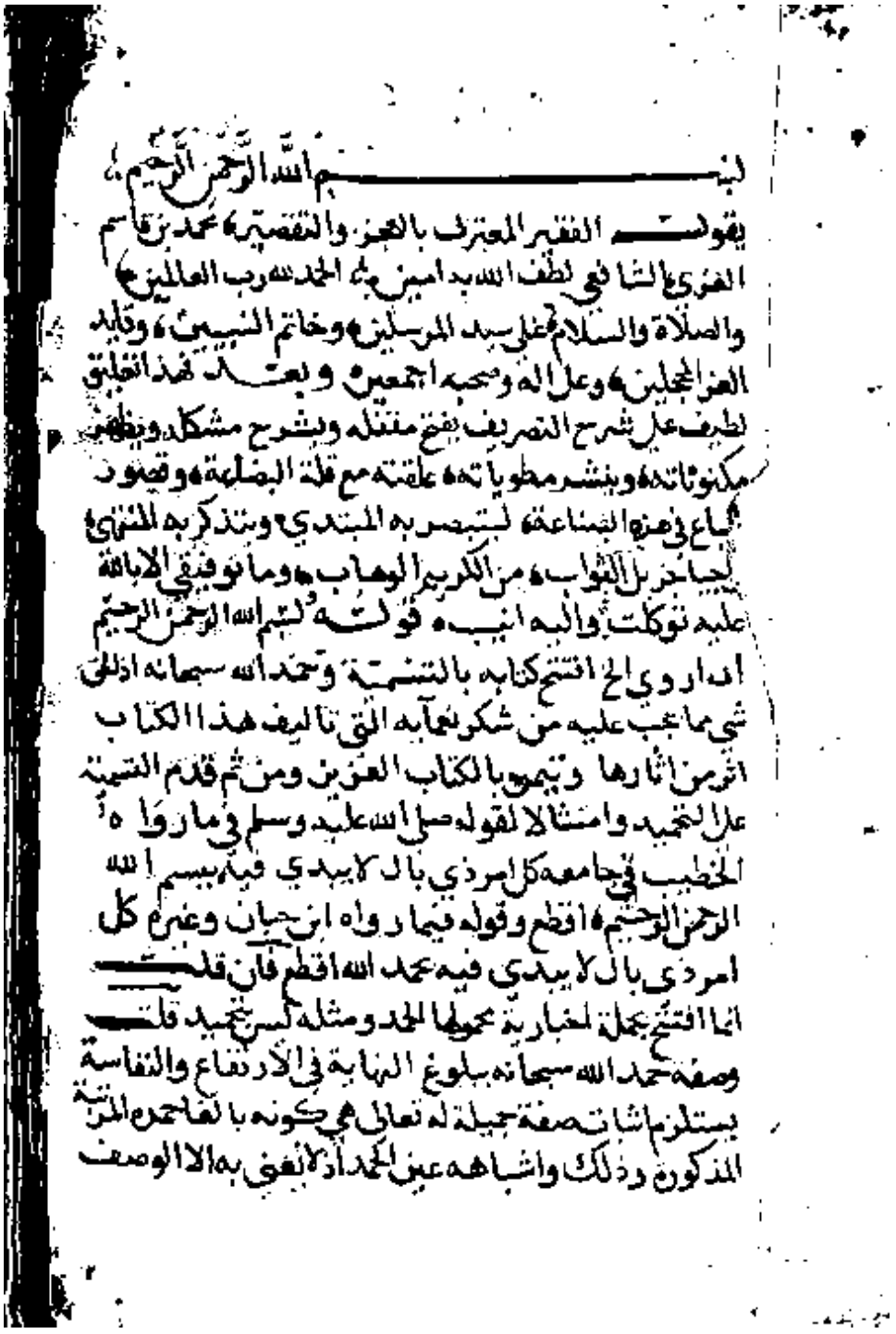
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
قال الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمد بن قاسم
العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم
الغر المحجلين وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فهذا تعليق لطيف
على شرح التصريف يفتح مغلقه ويشرح مشكله ويظهر مكنونه ويبين
مطويانه علقته مع قلة البضاعة وقصور الباع في هذه الصناعة
ليتبصر به المبتدي ويتذكر به المنتهي راجيا جزيل الثواب من الكريم الوهاب
قوله بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه بالتسمية وحمد الله سبحانه اداء لحق الشكر
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا الكتاب من اثارها وتيمنا
بالكتاب العزيز ومن ثم قدم التسمية على الحمد امتثالا لقوله صلى الله
عليه وسلم فيما رواه الخطيب في جامعه كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن
فهو اقطع وقوله فيما رواه ابن حبان وغيره كل امر ذي بال لا يبدا فيه بحمد الله
فهو اقطع فان قلت انما افتتح الشيخ بحملة اخبارية نحو ابدا لله ومثلها ابين
بتحميد قلت وصفه حمد الله سبحانه وتعالى ببلوغ النهاية في الارتفاع
والنفاسة يستلزم اثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالغا حد الرتبة
المذكورة وذلك واشباهه عين المجاز لا يعني به الا الوصف بالجميل وان
كان بغير لفظه الشهير وأروي اسم تفضيل من روي بالكسر ريا وريا
وروا وهو هنا كناية عن النضارة والزهر بفتحتين اسم جنس جمعي واحده
زهرة بفتح فسكون وبفتحتين ايضا نور النبت واطلاق الجمع عليه تسمح
لقولهم في تصغيره زهير والاكام والنكام والاكمة جمع كامة بكسر الكاف
وكمر اي بكسر الكاف فيهما وعيبه الطلع والخبر جمع جرو كعنبه بردمائي
والحوك النسج والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانه والبيان النطق
الفصيح المعرب عما في الضمير والتواتر التتابع مع تخلل فتور ومنه قوله
تعالى ثم ارسلنا رسلنا تترا وهو مستعمل هنا في مطلق التوالي مجازا لقرينة
المقام والا لان التوالي المتظافر على ما في بعض النسخ بظاهره ويجوز بالهملة ايضا

من فقر

ظهر الورقة الأولى من النسخة (ج)



ظهر الورقة الأخيرة من النسخة (ج)



بسم الله الرحمن الرحيم
يقول الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمد بن قاسم
الغزي الشافعي لطف الله به آمين. الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين وقائد
الغر المحجلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد فهذا تعليق
لطيف على شرح التعريف يفض مقفله ويشرح مشكله ويظهر
مكنوناته ويبشر مطوياته علقته مع قلة البضاعة وقصور
الباع في هذه الصناعة ليتبصر به المبتدي ويتذكر به المنتهي
ليحاز جزيل الثواب من الكريم الوهاب. وما توفيقي إلا بالله
عليه توكلت وإليه أنيب. قوله بسم الله الرحمن الرحيم
إذ الأولى في الخ افتتح كتابه بالتسمية وحمد الله سبحانه إذ لا
شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا الكتاب
أثر من آثارها وتيمن بالكتاب العزيز ومن ثم قدم التسمية
على التحميد وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم في ما رواه
الخطيب في جامعه كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم أقطع وقوله فيما رواه ابن حبان وغيره كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع فإن قلت
إنما افتتح بجملة إخبارية محمولها الحمد ومثله ليس بتحميد قلت
وصفه حمد الله سبحانه بلوغ النهاية في الارتفاع والنفاسة
يستلزم إثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالغا حد المرتبة
المذكورة وذلك وإن شابهه عين الحمد إذ لا يفي به إلا الوصف

ظهر الورقة الأولى من النسخة (د)

عند الاستغناء عنها قوله جملة حالية انما صح كون الحال
جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد وقيل كان الحال صفة
في المعنى والصفات تكون مفردات وجملا والاول هو التحقيق
قوله وجاز خلوها عن الواو والجمل الحالية اما ان تكون
اسمية او فعلية فان كانت اسمية فان خلت من الضمير
مطلقا لزمتها الواو نحو جاء زيد وعمرو راكب لوجوب
ما يربط بين الحال وصاحبها وكذا ان كان المبتدأ فيها ضمير
ذي الحال نحو جاء زيد وهو راكب لانه لولا الواو لما كان في الجملة
ما يشعر بكونها فضلة لاستقلالها بالضمير ولذلك تقدر
باذا اشعار بان الجملة معلولة لما قبلها كاذ فان لم يكن المبتدأ
فيها ضمير ذي الحال فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء
كان مبتدأ نحو قول المصنف ثانيتهما ساكنة او خبرا كقولك
جاء زيد على يده طائر جاز حذف الواو من غير ضعف لكون الرابط
في اول الجملة وان كان في اخرها فلا شك في قلته كقوله يصف
غواصا نصف النهار الماء غامره يفتح النهار ويرفعه كما في
الصلح والديوان وقوله وكل يوم ترابي مدبة بيدي ونعم
الزمخشري وغيره ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا وهو ظاهر الشرح ومن ثم اسند الجواز هنا الى سبق
الحال المفردة وهم يحوجون بالسماع قال الله تعالى اهبطوا
بعضكم لبعض عدو ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم



ظهر الورقة الأخيرة من النسخة (د)

القسم الثاني: الكتاب محقّقا

[خطبة الحاشية]

[1ظ] بسم الله الرحمن الرّحيم، [وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم][1]، يقول[2] الفقير المعترف بالعجز والتّقصير، محمد بن قاسم الغَزّي [الشّافعي لطف الله به آمين][3]: الحمد لله رب العالـمين والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وخاتم النّبيين وقائد الغُرِّ المُحَجَّلِينَ[4]، وعلى آله وصحبه أجمـــــعين وبعد؛

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (د) وفي (ب) وعلى آله، وفي (ج) سقطت لفظة "وسلّم".

[2]– في (ب) و(ج) قال.

[3]– ما بين معقوفين سقط من (ج)، وفي (ب) سقطت لفظة: "الشافعي".

[4]– جاء في الزاهر: "وقولهم: غُرٌّ مُحَجَّلةٌ، قال أبو بكر: الأَغَرُّ من الخيل: الأبيض موضع الجبهة. فإن صَغُرَت الغُرَّة فهي قُرحة، وإنْ استطالت فهي شِمراخ، وإن انتشرت فهي غرة شادخة... والمُحَجَّل: الأبيض موضع الخلخال، يقال للخلخال: حَجْل... فإذا كان البياض في ثلاث، ولم يكن في واحدة، قيل: هو مُحَجَّل ثلاثٍ، مُطْلَقُ واحدة. فإذا كان البياض في يده ورجله التي من شِقِّها قيل: به شِكال، وإذا كان البياض في رجله من شقه الأيمن، ويده من شِقِّه الأيسر، قيل: به شِكالٌ مُخالِفٌ. حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: (قيل: يا رسول الله، ألا تعرفُ أُمَّتَكَ يومَ القيامةِ؟ فقال: أرأيت لو كان لرجلٍ خيلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ في خيلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، ألا يعرفُ خيلَهُ؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنّهم يأتون يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ من الوضوء)، فالدهم: السود، والبهم: التي لا يخالط سوادها لون آخر، يقال: أسود بهيم، وكُميت بهيم، وأشقر بهيم. قال أمية بن أبي الصلت:

(زارني مَوْهِناً وقد نامَ صحبي*** وسجى الليلُ بالظلامِ البهيمِ)

ويقال: أمرٌ أَغَرُّ مُحَجّلٌ: إذا كان واضحاً بيّناً. قال الجعدي:

(ألا حيَّيا ليلى وقولا لها هَلا *** فقد رَكِبَتْ امراً أَغَرَّ مُحَجَّلا)"، ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م، 258/2، 259.

فهذا تعليق لطيف على شرح التّصريف[1] يفتح مُقْفَلَهُ، ويشرح مُشْكَلَهُ، ويظهر مكنوناته، وينشر مطوياته، علّقته مع قلّة البضاعة، وقصور الباع[2] في هذه الصّناعة؛ ليتبصّر[3] به المبتدئ، ويتذكّر به[4] المنتهي راجيا جزيل الثّواب من الكريم الوهّاب، [﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[5]][6].

[كلمة الافتتاح]

قوله: (**بسم الله الرّحمن الرّحيم [إنّ أروى** إلخ[7])؛ افتتح كتابه بالتّسمية وحمد الله سبحانه أداءً لحق شيء ممّا يجب عليه من شكر نعمائه الّتي تأليف هذا الكتاب أثر من آثارها، وتيمّنا[8] بالكتاب العزيز،

---

[1] – يقصد به شرح التّفتازاني على التّصريف العزّي، وقد سبق تفصيل ذلك في قسم الدراسة، ص 25.

[2]– جاء في لسان العرب: "بوع: الباعُ والبَوْعُ والبُوع: مَسافةُ مَا بَيْنَ الكفَّيْن إذا بسَطْتهما... وَالْجَمْعُ أَبْواعٌ. وَفِي الْحَدِيثِ: إِذا تقَرَّب العبدُ مِنّي بَوْعاً أَتيته هَرْولة،.. والبَوْعُ والباعُ سَوَاءٌ، وَهُوَ قَدْر مَدِّ الْيَدَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْبَدَنِ، وَهُوَ هاهنا مَثَلٌ لقُرْب أَلطاف اللَّهِ مِنَ الْعَبْدِ إِذا تقرَّب إِليه بالإِخْلاصِ والطاعةِ... والباعُ: السَّعةُ فِي المَكارم، وَقَدْ قَصُر باعُه عَنْ ذَلِكَ: لَمْ يَسَعْهُ، كلُّه عَلَى الْمَثَلِ... وَرَجُلٌ طَوِيلُ الباعِ أَي الجسمِ، وَطَوِيلُ الباعِ وقصيرُه فِي الكَرَم، وَهُوَ عَلَى الْمَثَلِ، وَلَا يُقَالُ قَصِيرُ الْبَاعِ فِي الْجِسْمِ... ينظر: لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، مادة (بوع)، 21/8، 22.

[3]– في (ب) ليبصر.

[4]– في (أ) فيه.

[5] – الآية 88 من سورة هود وتكملتها ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

والإنابةُ: الرجوعُ إلى اللهِ بالتَّوبة. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾؛ أَي رَاجِعِينَ إِلى مَا أَمَرَ بِهِ، غَيْرَ خَارِجِينَ عَنْ شيءٍ مِنْ أَمرِه. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنِيبُوا إِلى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾؛ أَي تُوبوا إِليه وارْجِعُوا، لسان العرب، مادة (نوب)، 775/1.

والفرق بين التوبة والإنابة: قيل: التوبة هي الندم على فعل ما سبق، والإنابة: ترك المعاصي في المستقبل، معجم الفروق اللغوية للعسكري (ت: 395هـ): تح: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ، ص 146.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (د) تيمن.

ومن ثمّ قدّم التّسمية على التّحميد، وامتثالا لقوله ﷺ فيما رواه الخطيب[1] في جامعه: ((كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ))[2].

وقوله فيما رواه ابن حِبّان[3] وغيره: ((كلّ أمر ذي بال لا يُبدَأ فيه بحمد الله أقطع))[4].

فإن قلت: إنّما افتتح[5] بجملة إخبارية محمولها: "الحمد" ومثله[6] ليس بتحميد قلت: وصفه حمد الله سبحانه[7] ببلوغ النّهاية في الارتفاع والنّفاسة يستلزم إثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالغا حمده

---

[1] – هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب البغدادي (392 – 463 هـ): أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، مولده في (غزية) –بصيغة التصغير– منتصف الطريق بين الكوفة ومكة، ومنشأه ووفاته ببغداد. رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها، ولما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث. وكان شاعرا فصيح اللهجة عارفا بالأدب، ولوعا بالمطالعة والتأليف، له مصنفات عديدة، من بينها (تاريخ بغداد) أربعة عشر مجلدا، و(الكفاية في علم الرواية)، و(**الجامع لأخلاق الراويّ وآداب السامع**) عشر مجلدات وهو ما يقصده ابن قاسم الغزي في المتن أعلاه، و(موضح أوهام الجمع والتفريق) مجلدان... ينظر الأعلام 172/1.

[2] – في (ب) و (ج) فهو أقطع...، وقد ذكره الخطيب في كتابه: "**الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**" حديث رقم 1209 بهذه الصيغة: لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ». وَرُوِيَ «لَمْ يَبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَقْطَعُ» فَإِذَا جَمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ اسْتَعْمَلَ الْخَبَرَيْنِ وَحَازَ الْفَضِيلَتَين، وحديث رقم1210 بصيغة الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دط، دت، 69/2.

[3] – هو محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حِبّان (ت:354 هـ) مؤرخ، علّامة، جغرافي، محدث. ولد في بست (من بلاد سجستان) وتنقل في الأقطار، فرحل إلى خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة. وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، حيث توفي في عشر الثمانين من عمره. وهو أحد المكثرين من التصنيف، قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، من كتبه (المسند الصحيح) في الحديث، يقال: إنه أصح من سنن ابن ماجة، و(علل أوهام أصحاب التواريخ) عشرة أجزاء، و(غرائب الأخبار) عشرون جزءا، و (أسامي من يعرف بالكنى) ثلاثة أجزاء...ينظر: الأعلام للزركلي، 78/6.

[4] – في (ج) "فهو أقطع" وهي الصواب لتوافق صيغتها مع ما جاء في صحيح ابن حِبّان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م، ينظر:175/137/1

[5] – في (ج) افتتح الشيخ.

[6] – في (ب) و (ج) ومثلها.

[7] – في (أ) تعالى وفي (ج) سبحانه وتعالى.

المرتبة المذكورة، وذلك وأشباهه عين الحمد [2و]؛ إذ لا يعني[1] به إلّا الوصف بالجميل وإن كان بغير لفظه الشّهير، و(**أروى**)؛ اسم تفضيل من رَوِيَ[2] بالكسر رِيًّا [ورَيًّا][3] ورِوىً، وهو هنا كناية عن النّضارة. و(**الزَهَر**) بفتحتين اسم جنس جمعيّ واحِدُهُ زَهْرَة؛ بفتح فسُكون وبفتحتين أيضا: نَوْرُ النّبت، وإطلاق الجمع عليه تَسَمُّحٌ[4] لقولهم في تصغيره: زُهَيْرٌ.

[و(**الأكمام**)][5] والكمام والأكمَة جمع كِمامة وكِمٌّ[6]؛ بكسر الكاف فيهما: أوعية الطّلع، و(**الحِبَرُ**)[7] جمع حِبَرَةٌ كعِنَبَةٍ: بُرد يمانِيّ.

---

[1] – في (أ) نعني.

[2] –في (ب) رويت، وجاء في لسان العرب: " رَوِيَ مِنَ الْمَاءِ، بِالْكَسْرِ، وَمِنَ اللَّبَن يَرْوَى رَيّاً ورِوىً أَيضاً مِثْلُ رِضاً وتَرَوَّى وارْتَوَى كُلُّهُ بِمَعْنًى، وَالِاسْمُ الرِّيُّ أَيضاً، وَقَدْ أَرْواني... قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: أَرْوَى تُتَوَّنُ وَلَا تُتَوَّنُ، فَمَنْ نَوَّنَهَا احْتَمَلَ أَن يَكُونَ أَفْعَلًا مِثْلُ أَرْنَبٍ، وأَن يَكُونَ فَعْلَى مِثْلُ أَرْطى مُلْحَقٌ، بجَعْفر، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ أُرْوِيَّةٌ أُفْعُولةً، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فُعْلِيَّة، وَتَصْغِيرُ أَرْوَى إِذا جَعَلْتَ وَزْنَهَا أَفْعَلًا أُرَيْوٍ عَلَى مَنْ قَالَ أُسَيْوِدٌ وأُحَيْوٍ، وأُرَيٍّ عَلَى مَنْ قَالَ أُسَيِّدٌ وأُحَيٍّ... وَكَوْنُ أَرْوَى أَفْعَلَ أَقيسُ لِكَثْرَةِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ أَولًا، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ لأَنه جَعَلَ أُرْوِيَّةً أُفْعُولةً. لسان العرب مادة (روي) 14/ 345–351.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] –في (ب) فتح

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[6] – في (ب) تأخّرت "كمّ" إذ جاءت بعد عبارة "وكسر الكاف" وفي (ج) تأخرت كذلك إلا أنه أضاف: أي بكسر الكاف فيهما... و"(كَمْ) الْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى غِشَاءٍ وَغِطَاءٍ. مِنْ ذَلِكَ الْكُمَّةُ، وَهِيَ الْقَلَنْسُوَةُ، وَيُقَالُ مِنْهَا: تَكَمَّمَ الرَّجُلُ، وَتَكَمْكَمَ. وَمِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ: " أَنَّ عُمَرَ رَأَى جَارِيَةً مُتَكَمْكِمَةً ". وَالْكُمُّ: كُمُّ الْقَمِيصِ، يُقَالُ مِنْهُ كَمَمْتُهُ، أَيْ جَعَلْتُ لَهُ كُمَّيْنِ. وَالْكِمُّ: وِعَاءُ الطَّلْعِ، وَالْجَمْعُ الْأَكْمَامُ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: 11] . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَأَكِمَّةٌ وَأَكَامِيمُ. وَيُقَالُ: كَمَّ الْفَسِيلَ، إِذَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ فَسُتِرَ حَتَّى يَقْوَى. وَالْأَكَامِيمُ: أَغْطِيَةُ النَّوْرِ. وَمِنَ الْبَابِ: الْكَمْكَامُ: الْمُجْتَمِعُ الْخَلْقِ"، معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1979م، مادة (كم)، 122/5.

[7] – "وَالْحِبَرَةُ وِزَانُ عِنَبَةٍ ثَوْبٌ يَمَانِيٌّ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَّانٍ مُخَطَّطٌ يُقَالُ بُرْدٌ حِبَرَةٌ عَلَى الْوَصْفِ وَبَرْدُ حِبَرَةٍ عَلَى الْإِضَافَةِ وَالْجَمْعُ حِبَرٌ وَحِبَرَاتٌ مِثْلُ: عِنَبٍ وَعِنَبَاتٍ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ لَيْسَ حِبَرَةٌ مَوْضِعًا أَوْ شَيْئًا مَعْلُومًا إِنَّمَا هُوَ وَشْيٌ مَعْلُومٌ أُضِيفَ الثَّوْبُ إِلَيْهِ كَمَا قِيلَ ثَوْبُ قِرْمِزٍ بِالْإِضَافَةِ وَالْقِرْمِزُ صِبْغُهُ فَأُضِيفَ الثَّوْبُ إِلَى الْوَشْيِ وَالصِّبْغِ لِلتَّوْضِيحِ". المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، دت، مادة (ح ب ر) 117/1.

و**الحَوْكُ**[1]: النّسْجُ، و**(البَنَانُ)**[2]: أطراف الأصابع واحدها بَنَانَةٌ، و**(البَيَانُ)**[3]: المنطق الفصيح المعرب عمّا في الضّمير[4]، و**(التّواتر)**: التّتابع مع تخلّل فتور[5]، ومنه قوله سبحانه[6]: ﴿**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى**﴾[7] وهو مستعمل هنا في مطلق التّوالي مجازا بقرينة المقام، و**(الآلاء)**: النّعماء[8]، و**(المتظافرة)**[9] على ما في بعض النّسخ؛ بظاء معجمة، ويجوز بالمهملة أيضا من "طَفَرَ"[10] إذا وَثَبَ كناية عن سرعة

---

[1] – حاكَ الثَّوْبَ يَحُوكُه حَوْكاً، وحِياكاً، وحِياكَةً بكسرِهما واوِيَّةٌ يائيَّةٌ: إذا نَسَجَه، فَهُوَ حائِكٌ،... و"حاكَ الثَّوْبَ يَحِيكُ حَيكاً بالفتحِ وحَيَكاً وحِياكَةً: نسَجَه، والحِياكَةُ: صَنْعَتُه، قَالَه اللّيثُ، وغَلَّطَه الْأَزْهَرِي، وَقَالَ: إِنّما هُوَ حاكَه يَحوكُه حَوْكاً، لَا غير" ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت، مادة (ح و ك) و (ج ي ك)، 27/130–132.

[2] – " الْبَنَانُ أَطْرَافُ الْأَصَابِعِ فِي الْيَدَيْنِ. وَالْبَنَانُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: 12] ، يَعْنِي الشَّوَى، وَهِيَ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ. قَالَ: وَقَدْ يَجِيءُ فِي الشِّعْرِ الْبَنَانَةُ بِالْهَاءِ لِلْإِصْبَعِ الْوَاحِدَةِ"، مقاييس اللغة، مادة (بنّ)، 1/191.

[3] – البيان: "فصاحة، إبداء المقصود بلفظ حسن ومنطق فصيح معبّر "اشتهر الخطيب بقوّة بيانه– إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا [حديث]– ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ. عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾"، معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 2008 م، مادة (ب ي ن)، 1/275.

[4] – في (د) ضميره.

[5] – كذا في لسان العرب ينظر مادة (وتر) 5/ 276.

[6] –في (ج) تعالى.

[7] – الآية 44 من سورة المؤمنون وتكملتها: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

[8] –جاء في تاج العروس: "والآلاءُ، بالمدِّ: (النِّعَمُ؛) ...واحِدُها إِلْيٌ، بالكسْرِ، وأَلْوٌ ! ينظر مادة (ألى)، 37/97.

[9] – في (ب) كرر بعدها عبارة " وهو مستعمل هنا في مطلق التوالي"، وفي (ج) سقطت واو العطف من "والمتظافرة"، وقد جاء تحقيق محمد جاسم المحمّد لشرح تصريف العزي للتفتازاني، منشورات دار المنهاج، جدة، ط1، 2011م، بصيغة "المتطافرة" بالطاء المهملة، ينظر ص 69.

[10] – الطَّفْرُ: وثبةٌ فِي ارْتِفَاع كَمَا يَطْفِرُ الْإِنْسَان حَائِطا، أَي: يَثِبُه إِلَى مَا وَرَاءه، تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري الهروي (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، مادة (طفر)، 13/225.

الحصول، وفي كثير منها: **المتظاهرة**[1] بمعجمة ثمّ هاء، و**(الجراثيم)**[2] بجيم ثمّ مثلثة جمع جرثومة بمعنى: الأصل.

قوله: **(وبعد فيقول)**؛ هذه الفاء من قبيل الغلط على توهّم أمّا، نظير[3] قوله:

بَدَا لِيَ أَنَّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى *** ولا سَابقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِياً[4]

وقوله:

ما الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ *** إنْ لمْ يَكُن للهَوَى بالحق غَلاَّبا[5]

---

[1] – وبهذه الصيغة ؛ أي "المتظاهرة" جاء تحقيق عبد العال سالم مكرم لشرح التّفتازاني على التّصريف العزّي، منشورات المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997م، ينظر ص 23.

[2] – "الجُرْثُومة: الأَصل؛ وجُرْثُومة كُلِّ شَيْءٍ أَصلُه ومُجْتَمَعُه، وَقِيلَ: الجُرْثُومة مَا اجْتَمَعَ مِنَ التُّرَابِ فِي أُصول الشَّجَرِ؛ عَنِ اللِّحْيَانِيِّ. وجُرثومة النَّمْلِ: قَرْيته"، لسان العرب، مادة (جرثم)، 95/12

[3] –في (ب) و (ج) "كقوله" عوض "نظير قوله".

[4] – البيت من بحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، وجاء في الديوان: "ولا سابقا شيئا"، وقال المحقق في الهامش "ويروى: ولا سابقي شيء"، وقال أيضا: زعم بعض الناس أن القصيدة لصرمة بن أبي أنس الأنصاري، ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى، شر وتق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص 140. والشاهد فيه قوله: "ولا سابقٍ"، فهو عطف على توهم دخول حرف الجر على خبر "ليس" المنصوب؛ أي على: "مدرك" لكون الباء تدخل على خبر ليس كثيرا، وقد قال سيبويه معلقا على هذا البيت: " فإنَّما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء"، الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988 م، 101/3.

[5] – البيت من بحر البسيط، وهو دون نسبه أورده ابن هشام في شواهده، مع البيت السابق قال: "والثالث الْعَطف على على التَّوَهُّم نَحْو لَيْسَ زيد قَائِما وَلَا قَاعد بالخفض على توهم دُخُول الْبَاء فِي الْخَبَر وَشرط جَوَازه صِحَة دُخُول ذَلِك الْعَامِل المتوهم وَشرط حسنه كَثْرَة دُخُوله هُنَاكَ" ثم ذكر البيتين، ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985 م، ص619، وكذلك فعل السيوطي، ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، 230/3.

والشاهد فيه قوله: "ولا بطلٍ" المعطوفة على كلمة: "مقداما" على توهم دخول حرف الجر عليها.

وقولهم: "لألزمنّك أو تقضيني حقّي"، و"إنّهم أجمعون ذاهبون"، و"إنّ زيدا وعمرو قائمان"، ويجوز أن تقدّر "أمّا" في نظم الكلام [والواو عوض عنها بعد الحذفِ][1].

و**(الغرّة)** في الأصل بياض في جبهة الفرس، ثمّ استُعير لكلّ واضح معروف، و**(المباحث)**: جمع مبحث وهو القول من [2ظ] حيث إنّه يقع فيه البحث وهو لغةً: "الفحص والتّفتيش، واصطلاحا: إثبات النّسبة الإيجابية أو[2] السّلبية بطريق الاستدلال"[3]، وذلك القول "يسمى أيضا مسألة من حيث[4] يُسأل عنه، ومطلوبا من حيث[5] يُطلب بالدّليل، ونتيجة من حيث يُستخرج بالحجّة، ومدّعى من حيث إنّه يُدَّعَى، فالمسمّى واحد وإن اختلفت العبارات [باختلاف الاعتبارات]"[6]. و**(السّنوح)**: الظّهور[7].

---

[1] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

[2] – في (أ) والسلبية.

[3] – ما بين مزدوجين يوافق ما جاء في كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تح وضب وتص: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص 42. وهذا نصّه: "البحث: لغة، هو التفحص والتفتيش، واصطلاحًا، هو إثبات النسبة الإيجابية، أو السلبية، بين الشيئين، بطريق الاستدلال".

[4] – في (ج) أضاف: "أنّه".

[5] – في (ج) أضاف: "أنّه".

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) باختلاف العبارات، وما بين مزدوجين يوافق ما جاء في كتاب شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 793هـ)، مكتبة صبيح بمصر، دط، دت، 35/1، وهذا نصه: "اعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ التَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ يُسَمَّى مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْحُكْمِ قَضِيَّةً وَمِنْ حَيْثُ احْتِمَالُهُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ خَبَرًا وَمِنْ حَيْثُ إفَادَتُهُ الْحُكْمَ إخْبَارًا وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنْ الدَّلِيلِ مُقَدِّمَةً **وَمِنْ حَيْثُ إنَّهُ يُطْلَبُ بِالدَّلِيلِ مَطْلُوبًا وَمِنْ حَيْثُ يَحْصُلُ مِنْ الدَّلِيلِ نَتِيجَةً وَمِنْ حَيْثُ يَقَعُ فِي الْعِلْمِ وَيُسْأَلُ عَنْهُ مَسْأَلَةً فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الِاعْتِبَارَاتِ**". ، وينظر أيضا كتاب التعريفات ص176.

[7] – في (ب) والظهور، جاء في تهذيب اللغة: " السِّينُ وَالنُّونُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يُحْمَلُ عَلَى ظُهُورِ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا فِيهِ... ثُمَّ اسْتُعِيرَ هَذَا فَقِيلَ: سَنَحَ لِي رَأْيٌ فِي كَذَا، أَيْ عَرَضَ"، مادة (سنح) 104/3.

قوله: **(يذلّل)** من الذِّلّ بكسر المعجمة وهو السّهولة والانقياد[1]، و**(العثور)**: الاطلاع[2]، و**(الزّلفى)**: القربى[3].

قوله: **(فها أنا أشرع في المقصود)** إلخ[4] هذا تمام خطبة الكتاب، ولا يخفى ما اشتملت عليه [من][5] النّكت البيانية؛ حيث شبّه "الكلام" بالبقاع ذات البهجة، والنّضارة المشتملة على الأشجار المثمرة والأغصان المزهرة لاشتراكهما في نيل الفوائد بسبب كلّ منهما، ثمّ استعار له اسمها استعارة بالكناية [فلم يصرّح بالمستعار][6] بل رمز إليه بذكر رديفه[7] ولازمه الدّال عليه وهو "الرّياض" وأثبت ذلك الرّديف للمستعار له على سبيل التّخييل، ثمّ رشّح الاستعارة بذكر ما يلائم المستعار منه وهو "الزّهر" و"الأكمام"، وشبّه "البيان" باليد العاملة لاشتراكهما في وصف الآلية، ثمّ استعار له استعارة كنّى فيها عن المستعار بذكر ما يخصّه وهي "البَنَانُ"[8] وأثبتها للبيان تخييلا، وجمع في الاستعارة بين التّرشيح

---

[1] – كذا في: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (ذلل)، 210/1.

[2] – كذا في تاج العروس وهذا نصّه: (العُثُورُ) ، بالضّمّ: (الاطّلاعُ) على أَمْر من غَيْرِ طَلَب، (كالعَثْرِ) ، بالفَتْح. عَثَرَ على سِرِّ الرجلِ يَعْثُرُ عُثُوراً وعَثْراً: اطَّلَعَ، (وأَعْثَرَه: أَطْلَعَه)، 526/12 .

[3] – كذا في: لسان العرب مادة (زلف)، 138/9.

[4] – في(ب) المقصة، وفي (ج) سقطت: "إلخ".

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وينظر تعريف الاستعارة المكنية مثلا في كتاب: البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1996م، 243/2.

[7] – خصص صاحب كتاب تحرير التحبير بابا سمّاه "الإرداف والتتبيع قال فيه: "هذا الباب مما فرعه قدامة أيضاً من ائتلاف اللفظ مع المعنى، وسماه هذه التسمية، وشرح تسميته بأن قال: هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ويعبر عنه بلفظ هو ردفه وتابعه أي قريب من لفظه قرب الرديف من الردف، مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود 44] فإن حقيقة ذلك وجلست على هذا المكان، فعدل عن لفظ المعنى الخاص به إلى لفظ هو ردفه، وإنما عدل عن لفظ الحقيقة لما في الاستواء الذي هو لفظ الإرداف من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا لا يحصل من قولك جلست أو قعدت أو غير ذلك من ألفاظ الحقيقة"، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت: 654هـ)، تق وتح: حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، دط، دت، ص207.

[8] – في (ب) البيان.

بذكر "الحِبَرِ" و"الحَوْكِ"، والتجريد بذكر ما يلائم المستعار له وهو هنا "أسنان الأقلام"، وشبّه المعاني بالصّور الحسنة[1]، ثمّ استعار لها[2] اسمها وكنّى عنه بذكر "الوجه"، وأثبته للمعاني على سبيل [3و] التّخييل، ورشّح بذكر "النّقاب"[3] والكشف، ويجوز أن يشبّه "الوجه" بمحتجب ممتنع[4]، ويكون النّقاب[5] استعارة تخييلية إلى غير ذلك ممّا[6] يُعـــلم بالمقايسة[7] على ما ذكر، هذا مع[8] ما اشتمـــلت عليه من

---

[1] – في (ب) الحسية.

[2] – في(ب) له.

[3] – في (ب) البيان.

[4] – في(ب) و (د) متمنع.

[5] – في (ب) البيان.

[6] – في(د) ما.

[7] –المُقَايسَةُ: مُفَاعلَةٌ من القِيَاس. وَهُوَ يَقْتَاسُ بأَبِيه أَي يَقْتَدِي بِهِ، وَاوِيٌّ ويائيٌّ، تاج العروس، مادة (ق ي س)، 421/16.

[8] – في (ج) على.

المحسّنات البديعـــية، كالجـــناس اللاحق[1] والمقلـــوب[2] وكالتّرصـــيع[3] والتّـــوازي[4]

---

[1] – الجناس اللاحق، وهو أن تتفق الكلمتان في جميع حروفهما إلا في حرفين لا تقارب بينهما، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَرْضُ **ابْلَعِي** مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ **أَقْلِعِي**﴾ [هود:44]، فقوله: "ابْلَعِي" و "أَقْلِعِي" ، جناس لاحق، لا يختلفان إلا في القاف والباء، وهما غير متقاربين، كقولك: "سعيد، بعيد"، و"عابد، عاتب"، فهذا كله يقال له جناس لاحق. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت: 745هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423 هـ، 138/3.

[2] – "الجناس المقلوب، ويسمى جناس العكس أيضاً، فهو ما تساوت حروف ركنيه عدداً، وتخالفت ترتيباً، كقوله تعالى حكاية عن هارون: ﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ **بَيْنَ بَنِي** إِسْرَائِيل﴾ [طه: 94] وقول النبي ﷺ: (اللهم استر **عوراتنا** وأمن **روعاتنا**)" فقوله: (بين وبني) و (عوراتنا و روعاتنا) جناس مقلوب، ينظر: أنوار الربيع في أنواع البديع، السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (1052هـ–1120؟هـ)، تح: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1، 1968م ، 195/1–196

[3] – السجع المرصع أو الترصيع "وهو أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز أو متقاربتها كقوله عز اسمه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا **إِيَابَهُمْ** (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا **حِسَابَهُمْ** (26)﴾ [الغاشية:25–26] وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي **نَعِيمٍ** (13) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي **جَحِيمٍ** (14)﴾ [الانفطار:13–14]. والشاهد هنا هو قوله: (إِيَابَهُمْ و حِسَابَهُمْ) و(نَعِيمٍ وجَحِيمٍ)، مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: 626هـ)،ض وتع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987م، ص431.

[4] – في (ج) التوازن، وهو أيضا موجود وبينه وبين التوازي بعض الفرق كما ستوضحه الفقرة التالية فالسجع المتوازي، "هو أن تكون الفاصلتان دون سائر ألفاظ القرينتين متفقتين في الوزن والتقفية، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ **مَرْفُوعَةٌ** (13) وَأَكْوَابٌ **مَوْضُوعَةٌ** (14)﴾ [الغاشية:13–14] وقوله عليه السلام: (اللهم أعط كل منفق **خلفا**، وأعط كل ممسك **تلفا**). ومنهم من لم يشترط في السجع التقفية في الفاصلتين، بل اكتفى باتفاقهما في الوزن فقط، وسماه **المتوازن** كقوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ **مَصْفُوفَةٌ** (15) وَزَرَابِيُّ **مَبْثُوثَةٌ** (16)﴾ [الغاشية:15–16]... قال: فإن روعي الوزن في جميع كلمات القرينتين أو أكثرها، وقابل الكلمة منها بما يعادلها كن أحسن، كقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ (117) وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ(118)﴾ [الصافات:117–118]. أنوار الربيع في أنواع البديع، 250/6 .

والتّطريف[1] والإيهام[2]، ولزوم ما لا يلزم[3] وغير ذلك[4].

---

[1] – في (د): والظريف وهو تصحيف من الناسخ ، والسجع المطرف أو التطريف: "هو أن تكون الفاصلتان مختلفتين في الوزن كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (13) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾، (فالوقار والأطوار) مختلفان وزنا، أنوار الربيع في أنواع البديع، 250/6.

[2] – في (ب) و(ج) والإبهام وهو تصحيف من الناسخ لكونه يحمل معنى آخر وليس هو المراد هنا وسنذكره بعد توضيح المقصود **فالإيهام**، " يقال له أيضا التورية والتخييل وهو أن يذكر ألفاظا لها معان قريبة وبعيدة، فإذا سمعها الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلّم البعيد مثاله قول عمر بن أبى ربيعة:

أيها المنكح الثريّا سهيلا *** عمرك الله كيف يلتقيان

هي شاميّة إذا ما استقلّت *** وسهيل إذا استقلّ يمانى

فذكر الثريا وسهيلا ليوهم السامع أنّه يريد النجمين، ويقول: كيف يجتمعان والثريّا من منازل القمر الشاميّة، وسهيل من النجوم اليمانيّة؟ ومراده الثريّا التي كان يتغزّل بها لمّا زوّجت بسهيل". ينظر نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويري (ت: 733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ، 131/7.

–**وأمّا الإبهام** لمن أراد الاستزادة فهو: أن يقول المتكلم كلاما يحتمل معنيين متضادين، لا يتميز أحدهما عن الآخر، ولا يأتي في كلامه بما يحصل به التمييز فيما بعد ذلك، بل يقصد إبهام الأمر فيهما قصداً...والإبهام لا يكون إلا في الجمل المركبة المفيدة، ويختص بالفنون كالمديح، والهجاء، وغيرهما ... والفرق بينه وبين الإيضاح أن البيت الملتبس الذي يفتقر إلى الإيضاح يتضمن ألفاظ المديح الصريح والهجاء البين فيكون فيه مدح وهجاء، والإبهام لا يفهم من ألفاظه مدح ولا هجاء البتة، بل يكون لفظه صالحاً للأمرين، وإن لم يكن فيه من لفظ المدح والهجاء شيء.

ومثاله ما حكى أن بعض الشعراء هنأ الحسن بن سهيل بصهر المأمون مع من هنأه، فأثاب الناس كلهم وحرمه، فكتب إليه: إن أنت تماديت على حرماني عملت فيك بيتاً لا يعلم أحد مدحتك فيه أم هجوتك؟ فاستحضره وسأله عن قوله، فاعترف، فقال: لا أعطيك أو تفعل، فقال مجزوء الخفيف:

بارك الله للحسن *** ولبوران في الختن

يا إمام الهدى ظفر *** ت ولكن ببنت من؟

فلم يعلم أراد بقوله: " ببنت من " في الرفعة أو في الضعة، فاستحسن الحسن منه ذلك...، تحرير التحبير، ص596.

[3] – في (ب) ولزوم ولا يلزم، وقد " سماه قوم الإعنات من العنت وهو المشقة، وآخرون التضييق، وبعضهم التشديد، وهو عبارة عن أن يلتزم المتكلم في النثر أو الشعر حرفا أو حرفين فصاعدا قبل الروي، بشرط عدم الكلفة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (9) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (10)﴾ [الضحى:9–10] ومثاله من الشعر قول امرئ القيس وقد نظر إلى قبر امرأة من بنات الروم بأنقرة وهو يجود بنفسه فقال:

أجارتنا إن المزار قريب *** وإني مقيم ما أقام **عسيب**.

أجارتنا إنّا غريبان ههنا *** وكل غريب للغريب **نسيب**. أنوار الربيع في ألوان البديع 93/6

[4] – علّق ناسخ (أ) في الهامش الأيسر معرفا بإيجاز المصطلحات المذكورة: فاللاحق " هو اختلاف الفاصلتين بحرف متباعد المخرج كقاهر وقادر، والمقلوب: اختلاف التّرتيب فتح وحتف، والترصيع: الاتّفاق في الوزن والتّقفية في جميع

[تعريف التّصريف لغة]

قوله: **(فأقول)**؛ اعلم أنّ لكلّ علم مسائل هي حقيقته، وموضوعا يبحث[1] في ذلك العلم عن أحواله، وغايةً، ولا بدّ للشّارع فيه أن يعرف حقيقته بوجه ما؛ إمّا[2] بحدّه، أو بلازم من لوازمه؛ ليمكنه القصد إليه، وموضوعه؛ ليمتاز [عنده][3] عمّا سواه مزيد امتياز، وغايته؛ بأن يصدّق بفائدة [من فوائده][4] معتدّ بها بالنّظر إلى مشقّة تحصيل ذلك العلم دفعا للعبث.

فعلم التّصريف [هو][5] على ما قاله ابن الحاجب[6]: "علم بأصول يعرف بها[7] أحوال أبنية الكلم الّتي ليست بإعراب"[8]

القرينتين أو الأكثر، والتّطريف الاختلاف في الوزن، والتّوازي غير التّطريف والتّرصيع ... والإيهام أي التورية عما في وجه ولزوم ما لا يلزم كما مضى...

[1] – في (ج) أضاف: "عنه".

[2] – في (ب) بوجه إما ما

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به، من تصانيفه: "الكافية" في النحو، و" الشافية" في الصرف، و"مختصر الفقه" و"الإيضاح" في شرح المفصل للزمخشري...، ينظر الأعلام 211/4.

[7] – في (أ) به والصواب "بها"

[8] – كذا في: الشافية في علم التصريف: لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ) تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط1، 1415هـ 1995م، ص 06.

وأراد بالأصول: الأمور الكلّية، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وبالأبنية: ما سيذكره الشّارح، وبالأحوال: ما يعرِض لتلك[1] الأبنية بحسب كلّ غرض؛ ككون الكلمة فعلا ماضيا، أو اسم فاعل مُعَلًّا[2] بالقلب، أو بالنّقل إلى غير ذلك ممّا سيأتي، والقيد الأخير: لإخراج علم الإعراب فتأمّله[3].

[موضوع التصريف وغايته]

وموضوعه: الأبنية من حيث يعرض لها الأحوال، وغايته معرفة تلك الأحوال، وبها عرّفه الشّارح فيما سيأتي، واستغنى المصنّف عن [ذكر][4] كلّ ذلك بذكر تعريف التّصريف المأخوذ من جهة[5] موضوعه [3ظ]، وغايته لحصول المقصود من[6] إمكان الشّروع والامتياز[7] ودفع العبث به في الجملة، ثمّ لمّا كان مراد الشّارح بيان سبب إيراد تعريف التّصريف في مفتتح الكلام علّل [وجوب][8] تصوّر الشيء المطلوب؛ أي بتعريفه بالبَصِيرَة[9] دون إمكان الشّروع ليتمّ له التّقريب كما لا يخفى[10].

---

[1] – في (د) تلك

[2] – في (ج) معللا.

[3] – في (ج) فتأمل.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ب) أضاف:" ذلك".

[6] – في (ب) المقصد، وفي (د) المقصود ومن.

[7] – في (ب) الامتنان. (غير منقوطة).

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[9] – البصيرة: "هِيَ قُوَّة فِي الْقلب تدْرك بهَا المعقولات، وَقُوَّة الْقلب المدركة بَصِيرَة، وبصر بِكَذَا: علم..."، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ) تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت، ص 247.

[10] – يقول الشارح:"... لمّا كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصوّر ذلك الشيء أولا؛ ليكون على بصيرة في طلبه، وأن يتصوّر غايته؛ لأنّه هو السبب الحامل على الشّروع في الطلب، بدأ المصنّف بتعريف التصريف، على وجه يتضمن فائدته..."، شرح تصريف العزي، ط المنهاج ص71، وط الأزهرية ص24.

وفي قوله: **(يتضمّن فائدته)** بعد قوله: **(وأن يتصوّر غايته)** إشارة إلى اتّحاد الفائدة والغاية وهو كذلك بحسب الذّات؛ فكلّ حكمة ومصلحة تترتّب على فعل تسمّى غايةً من حيث أنّها على طرف[1] الفعل ونهايته[2]، وفائدةً من حيث ترتّبها عليه[3].

قوله: **(للمبالغة والتّكثير)**؛ وذلك لأنّ زيادة البناء تدلّ على زيادة المعنى كما في: "قَطَعَ" و "قَطَّعَ"، ونقض بحذر فإنّه أبلغ من حاذر، وأجيب بأنّ ذلك أكثري لا كلّي، وبأنّه لا ينافي أن يقع في الأَنْقَصِ زيادة معنى بسبب آخر كالإلحاق بالأمور[4] الجبلية مثل: "شَرِهٍ" و "نَهِمٍ"، قاله الشّارح في حواشي الكشّاف[5].

---

[1] – في (ب) طرفه.

[2] – في (ج) ونهاية.

[3] – كذا في كشاف الاصطلاحات وهذا نصّه:...ومنها ما يترتب على الفعل باعتبار كونه على طرف الفعل؛ قالوا كل مصلحة وحكمة تترتب على فعل الفاعل تسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل ونهايته، وتسمى فائدة أيضا من حيث ترتبها عليه، فهما؛ أي الغاية والفائدة متّحدتان ذاتا ومختلفتان اعتبارا، وتعمّان الأفعال الاختيارية وغيرها..." موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تق وإشر ومر: رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، نقل النص إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، 1246/2.

[4] – في (د) بأمور

[5] – هو كتاب الكشّاف عن حقائق التّنزيل لمحمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت 538 هـ)، وهو مِن كتب التّفاسير، وقد ذيله العلماء بالعديد من الشروح والحواشي ومنهم الشارح "سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني" الذي كتب حاشية عليه وهي: ملخصة من: (حاشية شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي (ت: 743هـ) المسماة: "فتوح الغيب، في الكشف عن قناع الريب" وهي أجل حواشيه) ووصل التفتازاني إلى سورة الفتح ولم يتمم الحاشية، ينظر كشف الظنون، 1475/2 .

– وهذا قول التفتازاني نقله عنه السيوطي: "قال الشيخ سعد الدين: ...وأهل العربية يقولون: إن الزيادة في البناء تفيد الزيادة في المعنى. ونوقض بحذر فإنه أبلغ من حاذر. وأجيب: بأن ذلك أكثري لا كلي، وبأن ما ذكر لا ينافي أن يقع في البناء الأنقص زيادة معنى بسبب آخر، كالإلحاق بالأمور الجبلية مثل شره ونهم... "، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) من أوّل الكتاب إلى الآية 20من سورة البقرة (أطروحة دكتوراه)، در وتح: أحمد حاج محمد عثمان، إش: أمين محمد عطية باشا، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية ، 1424 هـ – 2005 م، 148/1–149.

[واضع لغة العرب]

قوله: **(واضع لغة العرب)** أَبْهَمَهُ لِما في تعيِينِه من الاضطراب، ومذهب الشّيخ أبي الحسن [الأشعري][1] أنّه [الله][2] تعالى، وعلّمها[3] بالوحي على الظّاهر، واستدلّ[4] بقوله تعالى:﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾[5]؛ أي الألفاظ الشّاملة للأفعال والحروف؛ لأنّ كلا منهما اسم[6] في اللّغة؛ أي علامة على مسمّاه والتّخصيص عرف طارئ.

وقيل وضعها البشر واحدٌ أو جماعة، ثمّ حصل التّعريف بالإشارة والتّكرار كما في الأطفال يتعلّمون اللّغات بترديد الألفاظ مع قرينة الإشارة وغيرها، وقيل غير ذلك[7].

---

[1] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج). وهو: علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصح أبي أبي موسى الأشعري(260 – 324 هـ): مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد، له الكثير من المصنفات، منها "إمامة الصدّيق"، و"الإبانة عن أصول الديانة"، و"مقالات الملحدين"، و"الأسماء والأحكام" و" اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"، ينظر الأعلام، 263/4، وهدية العارفين، 676/1.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] –في (ج) "علمها لآدم" بسقط الواو من "وعلمها" وإضافة لفظة "آدم"

[4] – في (أ) واستدل له.

[5] – الآية 31 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

[6] – في(ج) اسما، وفي (ب) لأن كلامها اسما. والصواب ما جاء في (أ) و (د).

[7]– وقد أفرد ابن جني بابا سمّاه: "باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح"؟، وذكر أنّه "موضع محوج إلى فضل تأمل..." وقد تحدث عن أصل اللغة ورأي العلماء في هذه المسألة ، ينظر: الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت، 41/1 وما بعدها.

والمختار عند المحقّقين هو الأوّل إن كان النّزاع في الظّهور [4و] لظهور دليله، والوقف إن كان في القطع لاحتمال التّعليم[1] إلهامُ الوضع نحو:﴿**وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ**﴾[2] أو تعليمه[3] ما سبق وضعه من خلق آخر.

[معنى اللغة]

قوله: **(واللّغة [الألفاظ الموضوعة]**[4]**)**؛ هذا أحد الاصطلاحين اقتصر عليه لتعيّنه[5] للإرادة هنا، وقد يراد بها سائر أقسام العربيّة.

قوله: **(لَغَا)** هو بفتح اللّام؛ لأنّ قياس مصدر [باب][6] عَلِمَ إذا كان لازما أن يجيئ على: "فَعِلَ" كـ: فَرِحَ فَرَحًا[7].

قوله: **(والهاء**[8] **عوض)**؛ يريد عن اللّام المحذوفة بالإعلال كما ستعرفه.

---

[1] – في (ج) التعلم.

[2] – الآية 80 من سورة الأنبياء وتكملتها:﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾

[3] –في (ب) يعلمه

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وكتب مكانها إلخ

[5] – في (ج) و (د) لتعيينه

[6] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ

[7] – ينظر لسان العرب، مادة (لغا)، 250/15.

[8] – في (ب) والتاء

قوله: **(وجمعها لُغًى)** يجمع[1] أيضا على: "لغاتِ" فيجب كسر التّاء في النّصب، وحكى الكسائي[2]: "سمعت لغاتَهم بالفتح تشبيها لها بالتّاء الّتي يوقف عليها هاء"[3].

قوله: **(مثل بُرَةٍ وبُرًى)**؛ هذا لفظ الجوهري[4] ومراده المماثلة في الوزن لا الأصل؛ لقوله في فصل الباء[5] نقلا عن أبي عليّ[6]: إنّ أصل بُرة بَرْوَة؛ أي بالفتح قال: لأنّها جُمِعَت على: بُرًى، مثل قريةٍ وقُرًى[7].

---

[1] – في (ج) وتجمع

[2] – هو على بن حمزة، أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائىّ النّحوي(ت: 189؟) أحد الأَئمة القرّاء مِنْ أهل الكوفة، استوطن بغداد. ، ودخل الكوفة وهو غلَام، وقال أبو زيد الأنصاري: قدِم الكسائىّ البصرة، فأخذ عن أبى عمرو ابن العلَاء، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر علما كثيرا صحيحا، ثم خرج إِلَى بغداد، وقد قدِم أعراب الحطمة، وأخذ عنهم شيئا فاسدا، فخلط هذا بذاك فأفسده، ولمّا أتى أبا زيد موت الكسائىّ قال: يرحمه الله! مات بموته علم كثير، وله من التصانيف والكتب: كتاب معانى القرآن، كتاب مختصر النحو، كتاب القراءات، كتاب الحدود فى النحو وغيرها، ومات سنة 182هـ وقيل183هـ وقيل189 هـ، ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)،المكتبة العنصرية، بيروت،ط1 ،1424 هـ، 256/2 وما بعدها

[3] – جاء في الصحاح: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987 م، مادة (ل غ ا)، 2484/6: "واللغة أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عوض، وجمعها لُغًى مثل بُرَةٍ وبُرًى، ولُغَاتٌ أيضا. وقال بعضهم: سمعت لغاتَهم بفتح التاء، وشبهها بالتاء التى يوقف عليها بالهاء. والنسبة إليها لُغَويٌّ ولا تقل لغوى".

[4] – هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر(ت: 393هـ): أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله. لغويّ، من الأئمة...أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان، وله كتاب في (العروض)، ومقدمته في (النحو) أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلا، ينظر الأعلام 313/1.

[5] – في (ب) التاء

[6] –هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الْفَارِسِي النَّحْوِيّ، (ت: 377 هـ) ولد بِمَدِينَة فسا، واشتغل بِبَغْدَاد، وَكَان إِمَام وقته فِي النَّحْو، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج وَأَقَام بحلب عِنْد سيف الدولة بن حمدَان مُدَّة، وَكَان قدومه عَلَيْهِ سنة 341هـ، ثمَّ انتقل إِلَى بِلَاد فَارس وَصَحب عضد الدولة بن بويه وتقدَّم عِنْده، وعلت منْزِلَته، وصنّف لَهُ "الإِيْضَاح" و"التّكملة"، ومِنْ كتبه أيضا "التّذكرة" فِي علوم العربية، عشرون مجلدا، و "جواهر النّحو" و"المقصور والممدود" و"العوامل فِي النحو" وغيرها. ينظر الوافِي بالوفِيات، صلَاح الدين خليل بن آيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ)، تح أحمد الأَرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 2000م،ج292/11 والأَعلَام،179/2، 180، ونزهة الألباء، 232

[7] – كذا في الصحاح للجوهري، ينظر مادة (برا)، 2280/6.

[معنى الأصل]

قوله: **(والأصل: ما يبنى عليه الشّيء)**؛ هذا معناه في اللّغة[1]، ويقال في الاصطلاح مطلقا للرّاجح، يقال الأصل: الحقيقة[2]، ومنه قول الشّارح في: "بناء الأمر": "وما ذكروه خلاف الأصل"[3]، وللقاعدة الكلّية.

ومنه قوله في: همزة الوصل[4]: "حرّكت بالكسرة[5] كما هو الأصل"، وللمستصحب يقال: تعارض الأصل، والظّاهر، وللدّليل، ومنه[6]: أصول الفقه، وكلّها تناسب المعنى اللّغوي السّابق[7]، فإن المرجوح كالمجاز مثلا له نوع ابتناء على الرّاجح كالحقيقة، وكذا الفروع[8]، والطّارئ، والمدلول بالقياس[9] إلى القاعدة، والمستصحب، والدّليل.

---

[1] – كذا في تاج العروس، مادة (أ ص ل)، 447/27، وينظر أيضا: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ، ص66

[2] – كذا في: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ 1998م، 287/1.

[3] – في (ب) خلافا للأصل، والصواب ما ذكر في المتن، ينظر ط المنهاج ص 116، وط الأزهرية ص 69.

[4] – في (د) الأصل

[5] – في (ب) بالكسر

[6] – في (أ) ومنها

[7] – لقد شرح أبو البقاء الكفوي مصطلح "الأصل" شرحا وافيا يوضح جميع أوجهه الممكنة ينظر، الكليات، من ص 122 حتى 129.

[8] – في (ج) الفرع

[9] – في (ج) بالنسبة

[التصريف اصطلاحا]

قوله: ***(إلى أمثلة)*** أورد أنّ هذا [4ظ] التّعريفَ غيرُ جامع إذ لا يصدق على التّحويل من المصدر إلى الفعل فقط؛ لأنّه تحويل إلى مثال واحد لا إلى أمثلة[1]، وفيه نظر لجواز أن يكون المراد الجنس مع طرح خصوص الجمعية في[2] الاعتبار بقرينة شمول الاحتياج للمعنى الواحد أيضا على ما لا يخفى، ومثله شائع مقبول، هذا ولا يتوهّم اعتبار التّعدّد في الغاية أيضا؛ لأنّ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد.

قوله: **(أي أبنيَة وصيَغ)** عطفها عليها تفسيري.

قوله: **(ونحوهما)**[3] لا طائل تحته إلّا أن يجعل الأوّل من باب الكناية[4] فيكون [المقصود][5] هو المجرور المجرور بالكاف.

---

[1] – ينظر ط المنهاج ص 73، وط الأزهرية، ص 27

[2] – في (ب) من

[3] – في (ب) و(ج) أضاف: "مما"

[4] – في (د) الكفاية وهي الصواب باعتبار السياق من باب " كَفَى يَكْفِي كِفَايةً إِذا قامَ بالأمْرِ"، أَي حصل به الاستغناء عن غيره، ينظر تهذيب اللغة، مادة(كفي)، 209/10.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وجاءت هكذا : "فيكون وهو المجرور".

قوله: **(نقل إلى معنى المفعول)** [يريد صيغة المفعول][1] من: "عنّى" وهو "المُعَنَّى" بالتّشديد، ومعناه الّذي نقل إليه ذلك المصدر شيء[2] وقعت عليه "العناية"، ويمكن أيضا أن يعتبر اسم مفعول مخفّف[3] معنى، وأن يعتبر اسم مكان بمعنى: "المَقْصد"[4] من عنى يعنِي إذا قصَدَ[5].

قوله: **(وهو ما يراد من اللّفظ)**؛ المعنى لا يطلق على الصّور[6] الذّهنية من حيث هي[7] بل من حيث أنّها تقصد باللّفظ، وذلك إنّما يكون بالوضع؛ لأنّ الدّلالة اللّفظية العقلية أو الطّبيعية ليست بمعتبرة كما تقرّر في موضعه، فالمقصود[8] هنا المدلول الوضعيّ؛ فلذلك قال: "**وهو ما يراد من اللّفظ**"[9] وقد يكتفى في إطلاق المعنى [على الصّور الذّهنية][10] بمجرّد صلاحيتها؛ لأنْ تُقْصَدَ باللّفظ سواء وُضِع لها[11] لفظ أم لا، ولا مناسبة له بهذا المقام.

قوله: **(وفي هذا[12] تنبيه)** إلخ؛ وذلك لأنّ حصول المعاني المقصودة[13] المحتاج إليها في العلوم كلّها[5و] متوقِّف[14] على أحوال الأبنية الّتي هي مسائل هذا العلم.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وهو تصحيف البصر

[2] – في (ج) المصدر ما وقعت

[3] – في (ب) محقق.

[4] – في (ب) القصد.

[5] – كذا في الكليات ص 841، وهذا نصّه: " الْمَعْنى: هُوَ إِمَّا (مفعل) كَمَا هُوَ الظَّاهِر من (عَنى يَعْنِي) إِذا قصد الْمَقْصد، وَإِمَّا مخفف (معنى) بِالتَّشْدِيدِ اسْم مفعول مِنْهُ أَي: الْمَقْصُود وأيا مَا كَانَ لَا يُطلق على الصُّور الذهنية من حَيْثُ هِيَ بل من حَيْثُ إِنَّهَا تقصد من اللَّفْظ"

[6] – في (ج) الصورة.

[7] – في (ب) هو.

[8] – في (ب) فالمقصد.

[9] – ينظر ط المنهاج ص72، و ط الأزهرية ص 25

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[11] – في (ب) له.

[12] – في الشرح: "وفي هذا الكلام تنبيه"، ط المنهاج، ص 72، وط الأزهرية ص25.

[13] – في (أ) المقصود

[14] – في (ب) تتوقف، وفي (ج) يتوقف

قوله: **(فيكون[1] أولى من التّغيير)**؛ أي لأنّه لا يوجد[2] صورة خالية عن النّقل فلو استعمل التّغيير لذهب الوهم إلى أنّ تغيُّر[3] الضرب مثلا[4] قد يكون خاليا، ولاعتماد الشّرح على[5] هذا التّقدير فسرّ[6] التّحويل فيما سبق بالتّغيير تقريبا على أفهام المتعلّمين.

قوله: **(ثمّ التّعريف)** إلخ، اعلم أنّ كلّ مركّب صادر عن فاعل مختار لابدّ له من علل أربع:

- علّة مادّية يكون ذلك المركّب بها بالقوّة كالخشب للسّرير.
- وعلّة صورية يكون بها بالفعل كالهيئة الحاصلة للسّرير عند تركيب أجزائه.
- وعلّة فاعلية تحصّل وجوده[7] كالنّجّار للسرير.
- وعلّة غائية تبعث على إيجاده كجلوس السّلطان مثلا عليه.

وقد يُعرّف الشيء بالقياس إلى علّة واحدة، أو علّتين، أو ثلاث، وإذا عُرّف بالأربع[8] كان أكمل من باقي الأقسام.

وليس المراد من التّعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرّفة؛ لأنّها مباينة للمعلول فلا تكون محمولة عليه –ومن شرط المُعَرِّف صحّة حمله على المُعَرَّف– بل المراد أنّ الماهية يحصل لها بالقياس إلى العلل كلّها أو بعضها معان محمولة عليه فتُعَرَّف تلك[9] الماهية بها.

---

[1] – في الشرح: فيكون التحويل، ص 72، وط الأزهرية ص26.

[2] – في(ب) لا يجد

[3] – في (د) يغير

[4] – في (ج) أضاف: "إلى ضرب وغيره" قد...

[5] – في (ب) وعلى

[6] – في (ج) من التحويل

[7] – في (ب) وروده

[8] – في(أ) الأربع

[9] – في (ب) ذلك.

قوله: **(قيل: التّحويل[1])**؛ وجه الإتيان بصيغة التّمريض: أنّ صورة التّصريف هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للمحوَّل بالتّحويل فهي معلولة له، فتكون دلالته عليها دلالة التزامية كدلالته على فاعله، وأجيب بأنّ دلالة التّحويل على الهيئة المعلولة له أظهر من دلالته على فاعله؛ لأنّ دلالة العلّة على[5ظ] معلولها أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علّته؛ لأنّ العلّة المعيّنة تدلّ على معلول معيّن، والمعلول المعيّن لا يدلّ إلّا على علّة مّا، فأريد التّنبيه على ذلك، ثمّ اطلاق الصّورة على التّحويل، وكذا المادّة على الأصل الواحد إنّما هو على سبيل التجوّز والتّشبيه؛ لأنّ المادّة والصّورة إنّما يكونان للأجسام.

قوله: **(والعمدة في استدلالهم)**؛ يشير إلى أنّ لهم أدلّة أخرى، فمنها أنّ المصدر يؤكّد الفعل، نحو: "ضربت[2] ضربا"، والمؤكَّد أصلٌ للمؤكِّد؛ لأنّه تابع له [ومنها أنّ الفعل يعمل فيه، والعامل أصل للمعمول][3]، ومنها أنّ من الأفعال ما لا مصادر[4] لها نحو "نِعْمَ و بِئْسَ و لَيْسَ و عَسَى"، فلو كان الفعل مشتقا من المصدر لوجب أن يكون لها أصل يكون لها كالمادة، والأوّل باطل بنحو "ضربت زيدا زيدا"[5]، فإنّه ليس أحدهما مشتقّا من الآخر، والثّاني بالحروف فإنّها عاملة وليست أصلا لمعمولها، والثّالث مُعَارَض بالمصادر[6] الّتي لا أفعال لها، ويشهَد للبصريين أنّ الفعل يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر من الحدث ويزيد تعيين الزّمان فكان فرعا إذ كلّ فرع يتضمّن معنى الأصل وزيادة كالتّثنية والجمع بالقياس إلى الواحد، وبهذا التّعليل يثبت[7] فرعية الصّفات أيضا كاسم الفاعل واسم المفعول وإن

---

[1] – في ط الأزهرية: (قبل التحويل)، ص 26.

[2] – في (ج) ضرب ضربا.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ب) و(د) ما لا يصادر لها.

[5]– في (د) وردت زيدا مرة واحدة.

[6] – في (ج) للمصادر.

[7] –في (ب) و (د) ثبتت.

كانت بواسطة الفعل؛ إذ في الصّفة ما في المصدر من الدّلالة على الحدث وزيادة الدّلالة على من هي له.

قوله: **(كما أنّ نحو: أَعِدُ)** إلخ، سيأتي أنّ أصل: يَعِدُ يَوْعِدُ[1]؛ توسّطت الواو بين ياءٍ وكسرةٍ فحذفت لثقلها كالضمّة بين الكسرتين، وأنّ أخواته من: أَعِدُ ونَعِدُ[2] [6و] وتَعِدُ، أُعِلّت حملا عليه.

قوله: **(وتأخير[3] الفعل)**؛ جوابُ سؤالٍ تقديره: أنّ الفعل مشتقّ من المصدر عندكم فيكون متأخّرا عنه، والمصدر تابع للفعل في الإعلال فيلزم أن يكون المصدر متقدّما على الفعل متأخّرا عنه وهو تناقض، وجوابه: أنّ تقدّم المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذّات[4]، وتأخّره عنه في الإعلال بحسب الصّفة فلا تناقض لاختلاف الجهة.

قوله: **(لأنّ المزيد فيه مشتقّ منه)**؛ قيل: الضمير في: "منه" للفعل فيشكل.

قوله: **(لموافقته إيّاه)** إلخ؛ لأنّ حروف [المصدر][5] أزيد، ومعناه الحدث فقط، ولو سلم فليكن المجرّد مشتقّا من الفعل بهذه العلّة من باب أولى، والصّواب أنّ الضمير للمجرّد، فإن قيل: الموافقة اللّفظية منتفية! قلنا: المراد الموافقة في الحروف الأصول[6].

قوله: **(وهذا[7] أقرب)**؛ أي لشموله من ما صدق التّصريف[8] ما أدخل[9] بإدخاله الاحتمال الأوّل.

---

[1] –في (ج) يعود

[2] – –في (أ) يعد، وما أوردناه يتوافق مع ما جاء في الشرح، ط المنهاج، 73، و ط الأزهرية، 27.

[3] –في (أ) و (د) وتأخر. والصواب ما جاء في (ب)و(ج) لتوافقه مع الشرح، ط المنهاج، 73، و ط الأزهرية، 27.

[4] – في (ج) "الزمان" ثم قام بتصحيحها في الهامش الأيسر.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – في (أ) والأصول

[7] –في (ج) وهو

[8] – في (ج) التعريف.

[9] – في (أ) ما أخل، وفي (د) ما أحل.

[تقسيم الفعل]

قوله: **(ثمّ الفِعْلَ)** هو بالنّصب عطفا على قوله: "التَّصْرِيفَ"، [والتّقدير: ثمّ اعلم أنَّ الفِعْلَ، ويجوز الرّفع على الاستئناف][1]، وقيل[2]: بالعطف على محل اسم "أنّ" انتهى.

وهو إنّما يسوغ عند من لم يشترط المحرّز في باب العطف والصّحيح اشتراطه، ومن ثمّ امتنع [أيضا][3]: "أعجبني ضَرْبُ زَيْد وعَمْرو" بالرّفع أو بالنّصب، و"هَذا ضَارِبُ زَيدٍ وعَمْرًا" بالنّصب [عطفا][4] على محلّ زيد.

قوله: **(حطّا لرتبة الفعل)**؛ أي أنّ[5] الاسم أشرف من الفعل لاستئثاره بعدم الاستغناء عنه في الكلام، ولكونه أصلا للفعل [كما سبق][6].

قوله: **(لدلالته على الحدث والزّمان والفاعل)**؛ إن قلتَ: الاسم أيضا يدلّ عليها في نحو[6ظ]: زيدٌ ضاربٌ عمرًا غدًا، قلتُ: الفعل هو الأصل الأصيل في تلك الدّلالة، ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه، كما حمل أيضا عليه في نصب المفعول به ونحوه لموافقته إيّاه في لفظه ومعناه، ومن ثمّ اشترط كونه بمعنى الحال أو[7] الاستقبال؛ لأنّه إذا كان بمعنى أحدهما فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازيا له في اللّـــفظ، وموافقا له في المعـــنى فيقوى[8] شبهه، وإذا كان لما

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (د) وهي

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – في (ب) و (ج) لأن، وفي (د) أي لأن

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (أ) و

[8] – في (د) يتقوى

مضى[1] كان صيغة الفعل [له][2] ماضية فلا يبقى في اسم[3] الفاعل مشابهة لفظية به لتباين الصّيغتين.

قوله: **(هذا تقسيم الشّيء إلى نفسه وإلى غيره)**، [و][4] إن شئت قلت أيضا: مورد[5] القسمة إمّا ثلاثي، أو رباعي، أو كلاهما، أو غيرهما وكلّ[6] من الأوّلين يستلزم[7] تقسيم الشّيء إلى نفسه وإلى غيره، والثّالث حصرا لكلّ في جزئه، والرّابع حصر الشّيء فيما يباينه ولا يخفى الجواب.

[السالم]

قوله: **(وكذا نحو: قُلْ وبِعْ)**؛ أصلهما: "أُقْوُلْ" و"ابْيُعْ"، نُقلت حركة عينهما إلى "الفاء"، ثمّ حذفت العين لالتقاء السّاكنين، ثمّ الهمزة للاستغناء عنها، أو يقال: هما مأخوذان من: "يقول" و"يبيع"[8] [[كما سيأتي حذف حرف المضارعة، وسُكِّن اللّام [فصار][9]: قُولْ وبِيعْ]][10] فحـــــذفت [العين][11] للسّاكـــنين، وبهذا

---

[1] – في (ج) كان لماض

[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[3] – في (ج) لاسم

[4] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(د).

[5] – في (ب) يورد.

[6] – في (أ) فكلّ.

[7] – في (أ) يلزم.

[8] – في (ج) تقول وتبيع

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[10] – ما بين معقوفين مزدوجين سقط من (ج).

[11] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (ج) العين.

صرّح[1] المولى فخر الدّين[2] وهو ظاهر عبارة الشّرح قبيل[3] الكلام على النّاقص.

قوله: **(وكذا ما أبدل)** إلخ؛ وذلك كالثّالي في[4]الثّالث، قال:

قد مرّ يومان وهذا الثّالي[5] *** وأنت بالهجران لا تبالي[6].

و كضفادي والسّادي والثّعالي والأراني [في][7]: ضفادع والسّادس والثّعالب والأرانب، قيل [7و]:

[وكقولهم: "دينار" في: "دنّار" فتأمّل][8].

---

[1] – في (د) وبهذا خرج.

[2] – هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ (544هـ – 606 هـ): الإمام المفسر في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الريّ) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة، وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، المسائل الخمسون في أصول الكلام ، الإعراب، أسرار التنزيل، أنموذج العلوم ، المحصول في علم الأصول، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في أصول الدين...وغيرها، الأعلام 313/6.

[3] – في (د) قيل.

[4] – في (ج) و (د) كالثاني و الثالث.

[5] –في (ج) و(د) الثاني.

[6] – البيت من بحر الرّجز، وهو بدون نسبة، ذكره ابن جنّي في شواهده في باب: "إبدال الياء من الثّاء" وقال أراد بالثالي: الثالث" ينظر: سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ– 2000م، 389/2، وقد استشهد به العديد من العلماء في نفس سياق الإبدال منهم المطّرزي في كتابه: المغرب في ترتيب المعرب: لناصر بن عبد السيد أبى المكارم الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: 610هـ)، دار الكتاب العربي، دط، دت، ص 543، والسيوطي في همع الهوامع، 279/3، وابن منظور في لسان العرب، مادة (ثلث)، 2/ 121...وغيرهم

والشاهد فيه قوله: "الثالي" حيث أبدلت الياء من الثاء، والأصل "الثالث".

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج) وقد خصص المبرد بابا سمّاه: "**هَذَا بَاب مَا شبه من المضاعف بالمعتل فَحذف فِي مَوضِع حذفه**" ذكر فيه أنّ : " ...قوما من الْعَرَب إِذا وَقع التَّضْعِيف أَبدلوا الياءَ من الثَّانِي لئلاَّ يلتقي حرفان من جنس وَاحِد ... وَذَلِكَ قَوْلهم فِي تقضَّضت تقضَّيت وَفِي أَمللت أَمليت وَكَذَلِكَ تسرّيت فِي تسرّرت وَالدَّلِيل على أَنَّ هَذَا إِنَّما أُبدل لاستثقال التَّضْعِيف قولُك دِينَار وقيراط والأَصل دِنَّار وقِرَّاط فأَبدلت الياءَ للكسرة فلمّا فرَّقت بَين المضاعفين رَجَعَ الأَصل فَقلت دَنَانِير وقراريط وقُرَيْرِيط، ينظر: المقتضب: لأبي العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 1/ 245-246.

قيل وكقولهم في الفعل: "تَقَضَّيْتُ"؛ أي "تَقَضّضْتُ"[1] وهو خطأ في هذا المقام لاشتمال أصله على التّضعيف.

قوله: (**إلى تفسير الحروف الأصلية**[2]) ليس المراد أنّ معرفة الأصلي[3] موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللّام لتوقّفها على معرفة الأصول لا محالة فيلزم الدّور، بل المراد أنّه إذا علم الأصول والزّوائد بطريق من الطّرق كما تقول مثلا: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كبقاء[4] حروف الضّرب[5] في متصرّفاته، أو تقديرا كعين[6]: قُلت [وبعت][7]، والزّائد[8] ما سقط في بعضها كواو "قعود" [فُقِدَ][9] في: قَعَدَ، ثمّ [إذا][10] أريد تعليم المتعلّمين فالطّريق أن يقال: إذا وزنّا لفظا فما كان في مقابلة: الفاء والعين واللّام فهو أصليّ، وما ليس كذلك فزائد[11]، قاله الجاربردي[12].

---

[1] – في (د) تفضيت أي تفضضت، وتجوز بهذا الوجه أيضا، والدليل على ذلك قول ابن عصفور: "وأُبدلت من الضاد، في قول العجَّاج: تَقَضِّيَ البازِي, إذا البازِي كَسَرْ؛ إنَّما هو "تَقَعُّل" من الانقضاض. وأصله "تَقَضُّض"، فأُبدلت الضاد الأخيرة ياء. وقالوا أيضًا: تَقضَّيتُ، من الفِضَّة. وهو مثل: تَقضَّيت، الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص 248.

[2] –في ط المنهاج: الأصول، 77، وكذلك في ط الأزهرية، 30

[3] – في (ب) الأصل.

[4] – في (د) كيفا.

[5] – في (د) الصرف.

[6] – في (ب) العين.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في باقي النسخ "والزوائد" وإنما رجحنا ما جاء في (أ) رغم اتّفاق باقي النسخ لتوافقها مع ما جاء في الأصل، ينظر نص الجاربردي في الأسفل.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[10] – ما بين معقوفين إضافة من (ج).

[11] – في (ج) فهو زائد.

[12] – هو أَحْمد بن الْحسن الجاربردِي الشَّيْخ فَخر الدّين (ت 746هـ)، قَالَ السُّبْكِيّ فِي طَبَقَات الشَّافِعِيَّة: نزيل تبريز؛ كَانَ فَاضلا دينا خيرا، وقورا مواظبا على الْعلم وإفادة الطّلبَة، أَخذ عَن القَاضِي نَاصِر الدّين الْبَيْضَاوِيّ، وصنف: "شرح منهاجه"، "شرح الْحَاوِي فِي الْفِقْه" لم يكمل، "شرح الْكَشَّاف"، "شرح الشافية لِابْنِ الْحَاجِب" (قال السيوطي: إن الجاربردي قد أكثر في شرح الشافية من النقل عن كتاب شرح الهادي للزنجاني، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:

قوله: **(لكن ينبغي أن يستثنيَ الزّائد للتّضعيف [أو للإلحاق])**[1]؛ يعني فإنّه يقابل[2] بها أيضا نحو: "فَرَّحَ"، وقَرْدَدٍ"[3] للمكان الغليظ[4]، ووزن الأوّل: "فَعّلَ"، والثّاني: "فَعْلَلٍ"، وإنّما وُزِنَ بلفظ الأصل:

- أمّا في التّضعيف فللتّنبيه على أنّ عنايتهم بالثّاني كهي بالأوّل؛ إذ كرّروا[5] الحرف مع كراهتهم اجتماع المتماثلين[6].
- وأمّا في الإلحاق؛ فلأنّ الملحق يجري مجرى الأصل في أحكامه، فأُجْرِيَ مجراه في وزنه هذا ما لم يدلّ دليل على عدم قصدهم التّكرار، فإن دلّ وُزِنَ بلفظه على الأصل في مطلق الزّائد، فبُطلانُ[7]: "فُعلانُ"، لا "فعلالٌ" لعدمه، وسمنان لها: "فُعْلانٌ" لا "فُعْلالُ" لندوره[8].

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت 122/2)،ينظر: بغية الوعاة ، 303/1. والأعلام، 111/1. وهذا نص الجاربردي: "...لأنّ مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام موقوفة على معرفة الأصول لا محالة، فلو توقّف معرفة الأصول عليها، لزم الدور، بل المراد منه أنّه إذا عُلِم الأصول والزوائد بطريق من الطرق، كما تقول مثلا: الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا، كبقاء حروف الضرب في متصرفاته، أو تقديرا، كعين قلت وبِعتُ، والزائد ما سقط في بعضها، كواو قعود، فُقِدَ في قَعَد، ثم أُريد تعليم المتعلمين، فالطريق أنْ يقال: إذا وزنًا لفظا، فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو أصلي، وما ليس كذلك فزائد"، شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت:746 هـ)، تح: جميل عبد الله عويضة، الشاملة الذهبية، دط، 1434 هـ/2013 م، ص 26

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي ط الأزهرية: "أن يستثنى الزائد الذي للتضعيف...ص 30.

[2] – في (ج): يقال بها.

[3] – في (ب): فرح وقود

[4] – كذا في لسان العرب، مادة (قرد)، 351/3.

[5] – في (ج) إذا كرر وفي (د) إذ كروا.

[6] – في (ج) المثلين.

[7] – في (ب) و (د) فبطنان، في (ج) فبطات.

[8] – في (ب) لدوره.

[الميزان الصرفي]

قوله: **(وإلى أنّ الميزان)** [إلخ][1]؛ إنّما كان الميزان ثلاثيا؛ لأنّه أكثر تصرّفا من غيره [7ظ]؛ ولأنّه لو كان رباعيا مثلا لم يمكن وزن الثّلاثي به إلّا بإسقاطٍ فجُعِلَ ثلاثيا، وكُرِّرت اللّام عند الاحتياج إلى وزن غيره؛ لأنّ الزّيادة عندهم أسهل من الحذف؛ ولهذا[2] كان القول بزيادة الهاء[3] في: "أمّهات" أحسن من ادّعاء حذفها في: "أمّات"[4].

قوله: **(لِخِفَّتِهِ)**، الضمير: لمركّب[5] "الفاء والعين واللّام"؛ وإنّما كانَ أخفَّ لِقُربِ مخرج "الفاء"، ولما فيها من الهمس والرّخاوة.

قوله: **(مثل خلق وصيّر)**[6]؛ الفرق[7] بينهما: أنّ التّي بمعنى "خَلَقَ"[8] تقتضي مفعولا واحدا، قال الله[9] تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[10]، والّتي بمعنى: "صَيَّرَ" تقتضي مفعولين سواء كانت بمعنى

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (ب) وهذا.

[3] – في (د) لها.

[4] – في (ج) أمهات.

[5] – في (أ) المركب.

[6] – في (ب) خلف وصبر، وهو تصحيف من الناسخ في نقط الحروف المتشابهة.

[7] – في (ج) والفرق، وهو هنا يقصد الفعل: جعل، ولا بأس بإيراد قول الشارح هنا زيادة في التوضيح ورفعا للغموض في المتن، يقول: وإلى أنّ الميزان هو: الفاء والعين واللام؛ لأنّه أعم الأفعال معنى؛ لأنّ الكلّ فيه معنى الفعل، وهو أليق من: "**جعل**" لخفّته، ولمجيء "جعل" بمعنى آخر مثل: "خلق وصيّر..."، ط المنهاج، ص77، وط الأزهرية، ص 30.

[8] – في (ب) خلف.

[9] – في (ج) قال سبحانه وتعالى.

[10] – الآية 01 من سورة الأنعام وتكملتها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

"الاعتقاد" كقوله تعالى:﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**﴾[1]، أو بمعنى "النَّقْل من حالٍ إلى حالٍ" كقوله تعالى:﴿**فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا**﴾[2]، وكلمة التّشبيه في[3] كلام الشّارح تؤذن[4] بعدم الانْحِصَارِ إشارة إلى: "جَعَلَ" الّتي لمقاربة الفعل، كقوله: "جَعَلَ يقول كذا".

قوله: **(ولما فيه من حروف الشّفة والوسط والحلق)**؛ يريد "الفاء" و"اللّام" و"العين"، وأراد بالوسَطِ: "اللّسان"؛ لتوسّطه بين الحلق والشّفة، وإنّما رجّح "فَعَلَ" بذلك؛ لكونه حينئذ بمكان من الاعتدال.

[الثلاثي المجرد]

قوله: **(لرفضهم الابتداء بالسّاكن)** فيه إشارة إلى إمكانه في نفسه، وهو ما صرّح[5] به جماعة وقالوا: إنّ عدم جواز الابتداء به ربّما يختصّ بلغة العرب [لا][6]؛ لأنّه ممتنع في نفسه، بل لأنّ لغتهم موضوعة على غاية من الإحكام والرّصانة، وفي الابتداء بالسّاكن نوع لكنة[7] وبشاعة، ويجوز في لغة أخرى كاللّغة الخوارزمية مثلا، قالوا: وما ذكره المانعون من التّجربة[8] فهو كناية عن ألسنتهم [8و] المخصوصة فلا تقوم حجّة على غيرهم.

---

[1] – الآية 19 من سورة الزخرف وتكملتها: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾.

[2] – الآية 58 من سورة الأنبياء وتكملتها: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾.

[3] – في (د) من، ويقصد بالتّشبيه هنا قول الشارح: " ولمجيء "جعل" بمعنى آخر مثل: "خلق وصيّر" فقوله: "مثل" يدلّ على وجود معنى آخر للفعل "جعل" غير التي ذكرها وهو أنه من أفعال "المقاربة".

[4] – في (ب) وتؤذن

[5] – في (ج) ما خرج.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في(ج) لنكتة.

[8] – في (ب) التجرب.

وفي الشّرح الكبير[1] للسيّد ركن الدّين[2] ما نصّه: "وليس محالا خلافا[3] لبعض إذ يمكن الابتداء بالسّاكن المدغم نحو: ثّاقلتم[4] [في تثاقلتم] لكن لم يقع انتهى"، وصرّح[5] جماعة باستحالته قال الجاربردي وغيره: "ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان، وكابر المحسوس"[6]

هذا وقد اتّفق الكلّ على امتناع[7] الابتداء بالحروف المصوّتة وهي حروف المدّ واللّين.

قوله: (**لما سنذكر**[8])، ذكر في أوائل الفصل الآتي أنّ الماضي لا يكون آخره إلّا محرّكا[9] بالفتح، قال: أمّا الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه[10] نحو: "زيد ضرب"، و"زيد ضارب"، وأمّا الفتح فلخفّته.

---

[1] – يقصد به كتاب البسيط، ويسمى: "الشرح الكبير": وهو شرح مطول على كافية ابن الحاجب، وذكر محقق شرح الشافية أنه واحد من شروح ثلاثة له على الكافية، والثاني اختصر فيه كتابه السابق "الشرح الكبير" وسماه: الشرح الصغير على كافية ابن الحاجب، وأما الثّالث فهو الذي يعرف بين الدّارسين بالشرح المتوسط ويسمى: "الوافية في شرح الكافية"، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: 715هـ)، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.1/ 64- 68- 71

[2] –هو الْحسن بن مُحَمَّد بن شرفشاه الْعلوِي الأستراباذي أَبُو الْفَضَائِل السَّيِّد ركن (ت 715هـ) قَالَ الصَّفَدِي: كَانَ شَدِيد التَّوَاضُع، يقوم لكل أحد حَتَّى السقاء، شَدِيد الْحلم، وافر الْجَلاَلَة عِنْد التتار. شرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب الْأَصْلِيّ. والشافية فِي التصريف وكَانَ يجيد درس الْحِكْمَة. وَكتب الْحَوَاشِي على التَّجْرِيد وَغَيره، وَشرح مُقَدّمَة ابْن الْحَاجِب بِثَلَاثَة شُرُوح؛ أشهرها الْمُتَوَسّط. وَتكلم فِي أصُول الْفِقْه... ينظر: بغية الوعاة، 1/521- 522، والأعلام: 2/215

[3] – في (د) خلاف.

[4] – في (ب) اثاقلتم وفي (ج) حثل تقديم وتأخير بين ألفاظ العبارة هكذا: نحو في ثاقلتم تثاقلتم، وفي (د) سقطت العبارة التي بين معقوفين.

[5] – في (ج) و(د) وخرج.

[6] – في (ب) المجوس، والنص عينه في: "شرح الجاربردي على الشافية في الصرف"، ص 159.

[7] – في (أ) منع.

[8] – في (ب) لما سيذكر، وفي (أ) و(د) لما سنذكر، وقد اخترنا ما جاء في (ج) لتوافقه مع الأصل، ينظر ط المنهاج، ص78، وط الأزهرية، ص 31.

[9] – في (ج) و(د) متحركا.

[10] – في (ب) موقع.

قوله: **(وهذه جارية)**، بيان لما أبهمه بقوله أوّلا: "من نحو: نَعِمَ.."؛ أمّا جواز فتح الفاء مع كسر العين فلأنّه الأصل، وأمّا مع اسكانها[1] فللخفّة [وأمّا كسر الفاء مع سكون العين لنقل حركتها إلى الفاء فللخفّة] [2] أيضا لقوّة الحرف[3] المبتدأ به على احتمال الحركة الثّقيلة[4]، وأمّا مع كسرها؛ فلأنّ حرف الحلق أقوى[5] فَيُتْبِعُ ما قبله لنفسه للخفّة يجري[6] اللّسان على سَنَنٍ واحدٍ فإن[7] عُدِمَ الحلقي ككتف امتنع هذا الوجه [لعدم][8] مسوّغه وجاز الباقي لوجوده، وإن عُدم كسر العين فإن كانت مضمومة كعضُد جاز اسكانها أيضا لما سبق، ولا يجوز نقل ضمّتها لمزيد ثقل الضّمة وإن كانت مفتوحة، أو ساكنة كبطل وصعْبْ لم يجز غير الأصل وهو واضح وإن عدم فتح الفاء، فإن كانت هي والعين مضمومتين أو[8ظ] مكسورتين كعُنُق وإِبِل جاز إسكان العين لثقل توالي الضّمّتين أو الكسرتين، ولا يجوز غير الأصل في [غير][9] هذا التّقدير نحو: صُرَدٍ ومُرٍّ وعِنَبٍ وصفْرٍ.

قوله: **(فمضارعه يَفْعُلُ[10] بضمّ العين أو[11] كسرها)**، هذا التّنويع هو الأصل في غير واوي العين أو اللّام ويائي أحدهما [و] [12] واوي الفاء والمضاعف، أمّا الأربعة الأول [إذا كانت غير حلقية] [13] فيجب

---

[1] – في (د) إسكانه.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وهو تصحيف بصر عند كلمة "فللخفّة".

[3] – في (ب) الحركة.

[4] – في (ب) النقلية.

[5] – في باقي النّسخ: قوي.

[6] – في (ج) ليجري وهي الصواب.

[7] – في (ب) وإن. وفي (ج) فإن عدم حرف الحلقي

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب)

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج) و(د).

[10] – في الأصل: يفعُل أو يفعِل...، ط المنهاج، ص 78، وط الأزهرية، ص 31.

[11] – في (ب) وكسرها.

[12] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[13] – ما بين معقوفين سقط من (أ) و(د).

في الأوّلين منها الضّمّ، وفي الأخيرين الكسر للمناسبة، نحو: "قال يقول"، و"دعا يدعو"، و[1] "باع يبيع" و"رمى يرمي"، قال ابن عصفور[2]: "وشذّ "طَاحَ يَطِيحُ"، و"تَاهَ يَتِيهُ" عند من قال: "مَا أَطْوَحَهُ"، و"مَا أَتْوَهَهُ" دون من قال: "ما أَطْيَحَهُ" و"ما أَتْيَهَهُ"، فإن قيل: لعلّهما من باب: "حسب"، أجيبُ بأنّ ذلك الباب شاذ مطلقا، فحملهما على ما يكون مقيسا [في حال][3] أولى[4] انتهى.

---

[1] – في باقي النسخ: أو

[2] – هو علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (597 – 669 هـ)، بإشبيلية، وتوفي بتونس ، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من كتبه: المقرب في النحو والممتع في التصريف، وشرح الجمل وسرقات الشعراء، وشرح الحماسة وغيرهم، الأعلام، 27/5.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – وهذا نص ابن عصفور " وأمَّا "فَعَلَ" من ذوات الواو فمضارعها أبدًا على "يَفعُل" بضمِّ العين، نحو: قالَ يَقُول ولم يشذَّ من ذلك شيء إلَّا لفظتان، وهما: طاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ، في لغة من قال: ما أَطوَحَهُ وما أَتوَهَهُ! ولا يمكن أن يكونا على هذا "فَعِلَ" بكسر العين؛ لأنَّ "فَعِل يَفعِلُ" شاذٌّ من الصحيح والمعتلّ، و"فَعَلَ يَفعِلُ" وإن كان شاذًّا فيما عينُه واو فليس بشاذٍّ في الصحيح. فحملُهما على ما يكون مَقيسًا في حالٍ أولَى..."، الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، ص 290–291.

وإلى القول بأنّهما كحسب ذهب الخليل[1]، نقله عنه[2] نجم الأئمة[3] وأبو حيان[4].

وأمّا واوي الفاء [إذا كان أيضا غير حلقي][5] فيجب في مضارعه الكسر؛ لئلّا تثبت الواو فيه لارتفاع المقتضي للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعده ضمّة وهو مستثقل، وشذّ في: "وَجَدَ يَجُدُ"

---

[1] – هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن (100 – 170؟ هـ) من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وفكر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته. والفراهيدي نسبة إلى بطن من الأزد، وهو أستاذ سيبويه النحويّ، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرا صابرا، قال النَّضْر بن شُمَيْل: ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه، له كتاب العين، ومعاني الحروف، وتفسير حروف اللغة، وكتاب العروض، والنقط والشكل، والنغم، ينظر: الأعلام، 314/2.

–وهذا نص الخليل: "طوح: طيح: الطّائحُ: الهالِكُ، أو المُشْرِفُ على الهَلاكِ. وكلُّ شَيءٍ ذهب وفَنِيَ فقد طاح يَطيحُ طَيْحاً وطَوْحاً– لغتان– والطَّيْح: الهلاك. وطوَّحْتُ به: حَمَلْتُه على رُكوبِ مَفازةٍ يُخافُ هلاكُه فيها" معجم العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تح: مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت، 278/3.

[2] – في (ج) عن.

[3] – محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين(ت نحو 686 هـ): عالم بالعربية، من أهل أستراباذ اشتهر بكتابيه الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب، وشرح مقدمة ابن الحاجب وهي المسماة بالشافية في علم الصرف، ينظر الأعلام، 86/6.

وهذا نصه: "وطاح يَطِيح عند الخليل فإن أصله عنده طَوِحَ يَطْوِح كحَسِبَ يَحْسِبُ"، شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، تح، وض، وشر: محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، دط، 1975م، ص127.

[4] – هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان(654 هـ– 745 هـ): من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره، ومن كتبه: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، و التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك، والحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية، والمبدع (في التصريف)، ينظر الأعلام، 152/7–153.

–وقد نقل أبو حيان قول ابن عصفور كاملا في كتابه –التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت: 745هـ)، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2018م، 141/14–142.

[5] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

بالضّمّ عند بني عامر[1] وهم في غيره كغيرهم.

وأمّا المضاعف؛ فأمّا اللّازم منه فيلزم فيه الكسر، نحو: "حَنَّ يَحِنُّ"[2]، و"نَدَّ يَنِدُّ" إلّا ما شذّ من نحو: "شَبَّ الفرس يَشُبُّ" [بالضمّ][3] والكسر، ومن نحو: "مرَّ يمُرُّ"، و"حلَّ يحُلُّ" بالضّمّ فقط.

وأمّا المتعدّي[4] فيلزم فيه الضّمّ نحو: "رَدَّ يَرُدُّ"؛ لأنّه يلحقه الضمير، فلو كسروا عينه لزم النّقل من الكسر إلى الضّمّ، وشذّ جوازا: "نَـمَّهُ"، و"بَـثَّهُ"، و"شـدَّهُ"، و"عَلَّهُ"، و"صَدَّهُ"، و"شَدَّهُ" [9و]، وغيرها بالضّم والكسر في جميعها، ووجوبا [حَبَّ][5] فلم يجئ إلّا بالكسر، قرأ أبو رجاء[6]: ﴿يَحِبُّكُمُ اللَّهُ﴾[7].

---

[1] –قال أبو حيان في التّذييل والتكميل: " ودلّ كلام المصنّف على أنّ كلّ ما فاؤه واو من فَعَلَ...فإنّ مضارعه يأتي على يفْعِلُ بكسر العين إلا عند بني عامر، فإنّه لا يأتي على يفْعِلُ، بل يأتي على يَفْعُلُ. وليس كذلك؛ لأنّ ما فاؤه واو قانون كلّي، وبنو عامر إنّما روي عنهم ضمّ عين: "وَجَدَ"، فقالوا: "يَجُدُ"، على خلاف في البيت الّذي روي خاصّة دون غيره من الأفعال التّي فاؤها واوٌ؛ إذ ليس ذلك جائزا في نحو يعِدُ ولا يَزِنُ عندهم، بل هم موافقون جميع العرب على: يفعِلُ إلا في هذه اللفظة الواحدة التي هي: "يَجُدُ"، فإنّه روي عنهم فيه الضمّ في البيت الذي أنشده النّحويون، وذلك على سبيل الشّذوذ، لا أنّه قانون كلّي في فَعَلَ الّذي فاؤه واوٌ، والبيت هو قول بعضهم:

لو شِئْتِ قدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَربَةٍ *** تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلَا." 14/138–139.

[2] – في (أ) و (ج) جن يجن، وانّما اخترنا ما جاء في (ب) و(د) لتوافقهما مع ما جاء في التذييل والتكميل لأن الغزي نقل عنه في الكثير من المواضع، 14/140

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ب) التعدّي.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – في (ب) و(ج) أبو ارجا. وهو عمران بن تيم ويقال ابن ملحان أبو رجاء العطاردي البصري التابعي الكبير(ت:105هـ)، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة وكان مخضرما أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، وعرض القرآن على ابن عباس، وتلقّنه من أبي موسى، ولقي أبا بكر الصديق وحدّث عن عمر وغيره من الصحابة –رضي الله عنهم– روى القراءة عرضا أبو الأشهب العطاردي وقال: كان أبو رجاء يختم القرآن في كل عشر ليال، قال ابن معين: مات سنة خمس ومائة(ت: 105هـ) وله مائة وسبع وعشرين سنة وقيل: مائة وثلاثون. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ: 1/604.

[7] – الآية 31 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وقد ضبطها الناسخ كما في المتن أعلاه ولم أقف على هذه القراءة في حدود ما اطّلعت.

فائدة: المختار عند ابن مالك[1] وأبي حيّان[2] وغيرهما: جواز الضّم والكسر فيما عدم النّقل فيه من مضارع هذا الباب وعليه أئمّة اللّغة، وعيّن الفرّاء[3] وأبو الفتح[4] الكسر؛ لأنّه أخفّ من الضّم وأكثر، وخيّر ابن عصفور مطلقا فجوّز[5] في [نحو][6]: "يضرُب" ضمّ العين، وفي: "يقتِل"[7] كسرها وهو قياس في مورد النّص فلا يلتفت إليه.

[قوله: **(إذا كان عينه[8] أو لامه)** انفصال حقيقي أفاد به نفي شمول الاشتراط للاجتماع لصدق اسم المضاف حينئذ، وقد سبق فيه لزوم الكسر أو الضمّ فتأمّله][9].

قوله: **(واشترط هذا)** إلخ، لم يعدّوا هذا الاشتراط إلى الفاء فلم يفتحوا في مضارع نحو أمر لعدم تحقق المقاومة لانتفاء ثقل حرف الحلق[10] بسكونه حينئذ.

---

[1] –هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين(600 – 672 هـ)، أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد، والكافية الشافية ولامية الأفعال والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وغير ذلك، ينظر الأعلام 233/6.

[2] – ينظر التذييل والتكميل14/ 142

[3] – هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء(144 – 207 هـ)، المعروف بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام، وهو إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال. من كتبه: المقصور والممدود، ومعاني القرآن، وما تلحن فيه العامة ، والأيام والليالي، والجمع والتثنية في القرآن، والحدود، ولما مات وجد " كتاب سيبويه " تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته، ينظر: الأعلام 145/8–146.

[4] –هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح(ت: 392 هـ): من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد،. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه: شرح ديوان المتنبي، والمحتسب، وسر الصناعة، والخصائص، ينظر الأعلام 204/4.

[5] – في (ج) فيجوز.

[6] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

[7] – في (ج) قتل.

[8] – في ط المنهاج 79، وط الأزهرية 32: عين فعله.

[9]– ما بين معقوفين سقط من (أ) و (د).

[10] – في (ب) حرف الحرف، وفي (د) الحرف الحلق.

قوله: **(فإنّ حرف[1] الحلقِ [أثقل الحروف]** [2])؛ أي لتباعده بالقياس إلى سائرها.

قوله: **(وهي[3] ستّة)** كونها ستّة هو ما نقل عن الجمهور، وروي عن الخليل و[مذهب][4] سيبويه[5] ومن تابعه أنّها سبعة فزادوا الألف لأقصى الحلق، وهي عند أولئك حرف[6] لا مخرج له، وكلام المصنِّف يحتمل المذهبين فتأمّله.

قوله: **(وأَبَى يأبَى شاذ)**، حكى في المحكم[7] أنّ قوما قالوا في الماضي: "أَبِيَ" بكسر العين، فيَأْبِي على لغتهم جار على القياس وعلى هذا يكون: "أبى يأبَى" بالفتح سرّ الاستغناء بمضارع "فعُل" عن مضارع آخر، كما استغنوا: بيَكَادُ مضارع "كِدْتُ" بكسر الكاف عن مضارع: "كُدْتُ" بضمّها في لغة حكاها سيبويه[8].

---

[1] – في الأصل: فإن حروف الحلق، ط المنهاج، ص79، وط الأزهرية، ص 32.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) سقطت " أي" التي بعدها.

[3] – في الأصل: "وهي؛ أي حروف الحلق ستة"، ط المنهاج، ص79، وط الأزهرية، ص 32.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] –هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(148 – 180؟ هـ)، الملقب سيبويه بمعنى رائحة التفاح: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، توفي شابا، وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف، ينظر الأعلام 81/5.

[6] – في باقي النسخ أضافوا: هو أي

[7] – هو كتاب: المحكم والمحيط الأعظم أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 م، وهو معجم كبير، وهذا نصّه: أَبَى الشَّيءَ يَأْبَاهُ إِباءً وإِباءَةً كَرِهَهُ قال يعقوبُ أَبَى يَأْبَى نادِرٌ وقال سيبويه شَبَّهُوا الأَلِفَ بالهمزة في قَرَأَ يَقْرَأُ وقال مَرَّةً أَبَى يَأْبَى ضَارَعُوا به حَسِبَ يَحْسِبُ فَتحُوا كما كسَرُوا قال وقالوا يِئْبَى وهو شاذٌّ منْ وجْهَيْنِ أَحَدُهما أَنَّهُ فَعَل يَفْعَلُ وما كانَ على فَعَلَ لم يُكْسَر أَوْلُهُ في المُضَارع فَكُسِرَ هذا لأنّ مضَارِعَهُ مشاكِلٌ لمُضَارِعِ فَعِلَ، فلما كُسِرَ أَوَّلُ مضَارِع فَعِل في جميع اللُّغَاتِ إلاَّ في لُغَةِ أَهلِ الحجاز كذلِكَ كَسَرُوا يَفْعَلْ هُنَا والوَجْهُ الثاني مِنَ الشُّذُوذِ أَنَّهُم تَجَوَّزُوا الكَسْر في الياءِ مِنْ يِئْبَى ولا يُكْسَرُ البتَّةَ إلا في نَحوِ بِيْجَلُ واستجازُوا هذا الشُّذُوذَ في يَاءِ يِئْبَى لأنَّ الشُّذُوذَ قد كَثُرَ في هذه الكَلِمَةِ قال ابنُ جِنّيٍّ وقد قالُوا أَبَى يَأْبِيْ أَنشدَ أَبُو زَيْدٍ (يَا إِبِلي مَا ذامُهُ فَتَأْبِيَهْ ...)، مادة (أبي)، 558/10.

[8] – في (ب) و(ج) أضافا: فتأمّل. ينظر الكتاب: 40/4.

[أقسام الشاذّ]

قوله: **(الشّاذّ على ثلاثة أقسام)** مثال الأوّل: القود والصّيد[1]، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[2]؛ لأنّ القياس قلب حرف[3] العلّة ألفا، ومثال الثّاني قوله:

[وَأُمُّ][4] أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[5]

والاستعمال مثلها؛ لأنّهم[6] لا يدخلون كاف التّشبيه على الضّمير[9ظ] استغناء عنه بـ "مثل"[7]، وإلّا لَلَزمهم إدخال الكاف على كاف المخاطب وتاء المتكلّم وهو مستقبح[8].

ومثال الثّالث قوله: "الحمد لله العليّ الأجْلَلِ" والقياس[9] والاستعمال: "الأجلّ" بالإدغام.

---

[1] – في (ج) القيد والصيد، وفي (د) القود والهيد.

[2] –الآية 19 من سورة المجادلة وتكملتها: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

[3] – في (ب) حروف.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – البيت من بحر الرجز للعجاج ، ولمّا أقف عليه في الديوان برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، قال الرضي في شرح الشافية 345/4: "...على أن دخول الكاف على الضمير شاذ في الاستعمال، لا في القياس، إذ القياس أن يدخل الكاف على الاسم، ظاهراً كان أو مضمراً، كسائر حروف الجر، والبيت من أرجوزة للعجاج، وقبله: * خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمالاً كَثَبَاً * وهذا في وصف حمار الوحش أراد أن يرد الماء مع أُتُنِه فرأى الصياد،... وأم أوعال: هضبة في ديار بني تميم، والهضبة: الجَبل المنبسط على وجه الأرض، وضمير " كها " للذِّنابات..." والبيت أيضا من شواهد سيبويه، 384/2، والمفصل: 185...

[6] – في (ج) فإنّهم.

[7] – في (ج) بمثله.

[8] – في (ج) قبح.

[9] – في (د) القياس بدون الواو.

قوله: **(فلو كان الفتح بسببها لزم الدّور)**، قال الجاربردي[1]: "كأنّهم [لمّا][2] علموا أنّ الياء تنقلب ألفا على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها إذ يكون حينئذ مع حرف الحلق، أو حملوه على: "مَنَعَ يَمْنَعُ" لأنّه بمعناه" [انتهى][3].

قوله: **(والفصيح الكسر)** يعني في المضارع.

قوله:(***إلّا ما شذّ***)؛ لفظة ["ما"][4] في مثل هذا التّركيب يجوز أن تكون موصولة ونكرة موصوفة والمعنى [هنا][5] إلّا المضارع الّذي شذّ، أو إلّا مضارعا شذّ، والجملة بعدها منصوبة المحلّ على الثّاني، ولا محلّ لها على الأوّل، ثمّ [ما][6] جاء من هذا الباب قسمان، قسم واجب وهو ثمانية أفعال: "وَمِقَ"[7] إذا أحبّ، و"وَثِقَ" إذا قوي اعتماده، و"وَفِقَ" إذا صار موافقًا[8]، و"وَلِيَ"، و"وَرِثَ"، و"وَرِمَ" ، و"وَرِعَ" بمهملتين، و"وَرِيَ المخّ"[9] إذا اكتنز من السّمن، وليس منه: "وَرِيَ الزّند يَرِيَ" إذا أخرجَ ناره، وإن عدّه في الشّرح المفصّل؛ لأنّه جاء من باب: "ضرب"، ومن باب: "علِمَ" مستغنى فيه عن مضارع الثّاني بمضارع الأوّل فهو من التّداخل فلذلك مثلت[10] بـ "وَرِيَ المُخُّ".

وقسم جائز وهو تسعة أفعال: "حَسِبَ"، و"نَعِمَ"، و"بَئِسَ": إذا صار ذا بؤس، و"يَئِسَ": إذا قنط، و"يَبِسَ" و"وغِرَ الصّدر، ووَحِرَ"[11]: إذا التهب غيظا، أو حزنا، و"وَلِهَ"؛ أي كاد يعدم العقل، و"وَهِلَ": إذا اشتدّ

---

[1] – في (ج) وقال الجابردي

[2] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، والنص مطابق لما جاء في: شرح الجاربردي على الشافية، ص 60.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ) وفي (ب) لفظ ما.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وسقطت الواو أيضا من الكلمة السابقة: " والمعنى" و"إلا" سقطت من (ب).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في(ب) ومن.

[8] – في (ج) موفقا.

[9] – في (د) إلخ وفي (ج) تأخرت لفظة: "وورم" فجاءت قبل لفظة: "وري".

[10] – في(ج) مثله، وفي (د) من الداخل مثلثا توري إلخ.

[11] – في (ج) وحر بسقط واو العطف.

فزعه، فكلّ[1] هذه يجوز في مضارعها الكسر والفتح قاله ابن مالك، وزاد في شرح الكافية: "وزع[2] بالشّيء [أي][3] أولع"، وزاد أبو حيان[4] ومن تبعه في القسم الأوّل: "وَعِمَ" بناء على تصَرُّفِ [10و] قولهم: عِمْ صباحا، وهو ما نقل عن يونس[5] والأعلمْ[6] خلافا لابن مالك حيث عدّه فيما لا يتصرّف.

قوله: **(وأمّا "فَضِلَ)** هذا الفعل من الفَضَلَةِ، لا من قولك: فَضَلْتُ فلانا إذا غلبْتُه في الفضل؛ لأنّ ذلك ليس فيه إلّا الفتح في الماضي والضّمّ في المستقبل كما هو قياس باب المغالبة[7].

قوله: **(موضوع للصّفات اللّازمة)**؛ أراد بالصّفات المعاني القائمة بالغير[8]، والمراد هنا أفعال الطّبائع كما سيذكره، ولم يقل: للنّعوت[9] لعموم الصّفات لغرائز المدح والذّمّ، واختصاص النّعوت بغرائز المدح على ما قيل.

---

[1] – في (ب) أضاف: "في"، وفي (د) وكل.

[2] – في (د) وزعم.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – سبقت ترجمته، ص وهذا نصّه : "... وترك من القبيل الأول وَعِمَ يَعِمُ، وعذره في ذلك أنّه ذَكر في الأفعال التي لا تتصرّف قولهم: عِمْ صباحا، وليس كما ذكره، بل هو فعل متصرّف..." التذييل والتكمل:123/14

[5] – هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن(94 – 182 هـ)، ويعرف بالنحوي، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية " جبّل " بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط. أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة: هو شيخ سيبويه الّذي أكثر عنه النقل في كتابه. من كتبه: "معاني القرآن" كبير، وصغير، و"اللغات" و"النوادر" و "الأمثال"، ينظر الأعلام 261/8.

[6]– هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم (410 – 476 هـ): عالم بالأدب واللغة. ولد في شنتمري الغرب ورحل إلى قرطبة. وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه: شرح الشعراء الستة، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، وشرح ديوان طرفة بن العبد، وشرح ديوان علقمة الفحل، والنكت على كتاب سيبويه، وغيرهم، ينظر الأعلام 233/8.

[7] – في(ج) قياس في باب الغالب.

[8] – في (ب) بالعين.

[9] – في (د) النعوت.

قوله: **(رعاية للتّناسب)**؛ يريد أنّه لمّا كان هذا الباب موضوعا ليدلّ على اتّصاف الموضوع بصفة لازمة، واللّزوم في الحقيقة الضّمّ الغير[1] المفارق اختير في اللّفظ أيضا الضّمّ للتّناسب[2].

قوله: **(ويكون لأفعال الطّبائع)**؛ الطبيعة ملكة يصدر عنها صفات ذاتية كذا عرّفها الشّارح[3] في كتبه البيانية[4].

قوله: **(ونحوها)**؛ الأحسن عود الضّمير لأفعال[5] الطّبائع تقديما للتّأسيس على التّأكيد فيشمل الملكات الحاصلة بالاكتساب كـ "هَيُؤَ": إذا حَسُنتْ هيأته، ولم يأتِ يائي العين من هذا الباب غيره وكـ "فقُه"[6] و"شعُرَ": إذا صار الفقه والشّعر له طبعا[7]، وما أشبهها من المعاني المتجدّدة الزّائلة، نحو: "جَنُبَ جنابَة"، ومن هنا يُعلم أنّه ليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزّينة من صفاء[8] اللّون ولين الملمس، بل كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، والكلام في الفتح على قياسه.

قوله: **(ولا يكون إلّا لازما)** [إلخ][9]؛ أي لأنّه موضوع [كما سبق] [10] للطّبائع [10ظ] والغرائز الّتي لا تتوقّف إلّا على فاعلها، نعم قد يتعدّى بتضمين[11] كقول عليّ رضي الله عنه: "إنّ بِشْرَا قد طَلُعَ اليمن؛

---

[1] – والصواب: غير

[2] – في (ج) التناسب.

[3] – في (ج) الشيخ.

[4] – نذكر منها: "المطول فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان"، "شرح تَلْخِيص الْمِفْتَاح للسكاكى فِي الْمعَانِي وَالْبَيَان"، ينظر: هدية العارفين 429/2.

[5] – في (ج) للأفعال.

[6] – في (أ) وفقه.

[7] – في (د) طباعا.

[8] – في (ج) صفات.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[11] – في (د) بتضمن.

أي بلغ"، وقولهم: رَحُبَتْكَ[1] الدّار؛ أي وسعتك ولا يحفظ غيرهما، وكلام الشّارح كغيره يقتضي أنّ هذا الأخير باقٍ على لزومه، وإنّما حذفت باء التّعدية اختصارا كما تقول في: "شرفت بكذا": "شرفت كذا"، فشذوذه حينئذ من جهة استعماله على صورة المتعدّي إذ هو ملبس، ومثله الأوّل في هذا التّقدير هذا كلّه في الصّحيح، أمّا المعتلّ منه فقد يأتي متعدّيا بتحويل، وسيأتي مبسوطا في الأجوف من أقسام المعتلّ.

[الرّباعي المجرّد]

قوله: **(ويلحق به نحو جَوْرَبَ)** إلخ، يقال[2]: جَوْرَبْتُه فتَجَوْرَب؛ أي أَلْبَسْتُهُ الجَوْرَبَ فَلَبِسَهُ، وجَلْبَبْتُه إذا أَلْبَسْتُهُ الجِلْبَابَ، ويقال: "بَيْطَرَ الرّجلُ": إذا عمل البيطرة، و"هَرْوَلَ": إذا عَدَا، و"شَرْيَفَ": إذا قطع الشّرياف وهو ورق الزّرع إذا طال وكثر حتّى يخاف فساده.

هذا والإلحاق جعل مثال على وزن مثال أزيد منه ليعامل معاملته في أحكامه من التّصغير والتّكسير وغيرهما، فنحو: "قَرْدَدٍ" ملحق بـ: "جَعْفَرٍ"، ولذلك قالوا:" قُرَيْدِدَ"، و"قَرَادِدَ" كما قالوا: "جُعَيْفِر"، و"جعافر"، ونحو "شَمْلَلَ" ملحق بـ: "دَحْرَجَ"؛ ولذلك جاء في مصدره الفعللة، وأنواع الملحق بدحرج على ما في الشّرح خمسة[3]، وعدّها ابن الحاجب وغيره من المحقّقين ستّة، فأغفلوا مثال "شَرْيَفَ" وِفاقا لسيبويه و[زادوا][4]: "قَلْنَسَ" و"قَلْسَى" ومعناهما: ألبس[5] القلنسوة، وكذا فعل السّكاكي[6] وابن مالك وغيرهما لكنّهم

---

[1] – في (ج) بعتك.

[2] – في (ب) و(ج) تقول.

[3] – وهي: جَوْرَبَ، وجَلْبَبَ، وبَيْطَرَ، وهَرْوَلَ، وشَرْيَفَ، ط المنهاج، ص 82، أما في ط الأزهرية فقد أضاف: بَيْقَرَ لتصبح ستة، ينظر ص35.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] في (ج) لبس.

[6] – في (ج) الكسائي، والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين (ت: 626هـ) عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته بخوارزم. من كتبه: "مفتاح العلوم"، و"رسالة في علم المناظرة"، الأعلام: 222/8.

ذكروا: "شَرْيَفَ" بدل: "قَلْنَسَ"، ثمّ قال ابن مالك: وإلحاق ما سواهما[1] به نادر، يشير إلى مثل: "قلنسَ" و"قطْرَنَ البعير"، و"تَرْمَسَ" بمعنى" [11و] "رَمَسَ"[2]؛ أي دفن الميّت، أو رمى بحجر مثلا، أو كتمَ، و"مَنْدَلَ" بمعنى: "نَدَلَ"، و"تَرْفَلَ" بمعنى: "رَفَلَ"، و"هَلْقَمَ": إذا أكثر اللّقم، و"دهْبَلَ"[3] اللّقمة إذا عظمها، و"سَنْبَسَ" بمعنى: "نَبَس"؛ أي تكلّم، و"خَلبَسَ" بمعنى: "خَلَبَ"؛ أي: "فتن"، و"دَهْدَمَ" بمعنى: "هَدَمَ" وغيرها.

قوله: **(ودليل الإلحاق)** إلخ، اعلم أنّ دليل الإلحاق وجهان:

- الأوّل أنّ حرف الإلحاق هو الّذي ليس لمعنى وضعت[4] الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو: "حَوْقَلَ"، و"شَمْلَلَ" فليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يصحبها[5] زيادة معنى أصلا كما قيل؛ لأنّ معنى: "حوقل وشملل" مخالف لمعنى" "حَقَلَ" و"شَمَل"، بل أن لا يكون لإفادة[6] معنى كزيادة الهمزة في: "أكرم"، والرّاء في: "فرّح"، والألف في: "فاعل"، فلا يقال: إنّها للإلحاق وإن صار اللّفظ بواسطتها على وزن الرّباعي، وذلك لظهورها في معان أُخَرْ فلا يجوز حملها على الغرض اللّفظي مع إمكان المعنوي.

قال السكاكي في فصل هيئات المزيد من الأفعال: "أما المزيد في البابين فنحن نذكر من هيئاته الأصلية ليستعان بها في ذكر بعض الأسماء المتصلة بها دون الفرعية، إذ قلّت الفائدة في ذكرها حيث عرفت ما كان المقصود من ذلك ما خلا المبني للمفعول فهو مفتقر إليه وهي أعنى الهيآت الأصلية المستوجبة للتعداد بجملتها إذا تعرضت إلى الزيادة ومواقعها فهن على ما استقر عليه آراء الجمهور من مهارة هذا الفن إحدى وعشرون: ست إلحاقيات، وهي فعلل مثل جلبب وفَعْيَلَ مثل: بَيْطَرَ، وفَيْعَلَ مثل: شَرْيَفَ، وفَوْعَلَ مثل: جَوْرَبَ، وفَعْوَلَ مثل: دَهْوَرَ، وفَعْلَى مثل: سَلْقَى، وأما نحو تَجَلْبَبَ وأخواته، واسْحَنْكَكَ واسْلَنْقَى فإن اعتبرته ازداد العدد، ومصداق الإلحاق في الأفعال اتّحاد مصدريْ الملحق والملحق به بعد الاتحاد في سائر التصرفات" مفتاح العلوم: ص42.

[1] – في (د) ما سواها.

[2] – في (ب) رسي.

[3] – في (ب) و (ج) ذهبل.

[4] – في (أ) وصفت.

[5] – في (ب) لا يلحقها.

[6] – في (ب) بزيادة.

- والثّاني موافقة المصدر، واعتمد الشّارح كالزّمخشري[1] على هذا الثّاني، قال في شرح المفصّل[2]: والأوّل هو التّحقيق لجريانه[3] في الأسماء والأفعال، هذا والمعتبر[4] على الثّاني توافق المصادر جميعها فيخرج نحو: "أخرج" لعدم الفعللة[5] كما خرج نحو: "قاتل" و"فرّح".

وقيل [أيضا][6] إنّ الاعتبار إنّما هو بالفعللة لعمومها واطّراده؛ أي إلّا في المكرّر كما قاله [البدر][7] بن مالك فتخرج المذكورات أيضا.

[معاني أفعل]

قوله: **(وهو للتّعدية[8] غالبا)**، هذه المعاني المذكورة لهذه الأبنية تسمع وتحفظ، وليس شيء منها مطّردا فيها وهو نظر لغوي، ثمّ التّعدية هي: أن [11ظ] تجعل الفعل لفاعل[9] يصيّر من[10] كان فاعلا له قبل

---

[1] –هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم(467 – 538 هـ): من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها، من كتبه "الكشاف" في تفسير القرآن، و"أساس البلاغة " والمفصل" و "الفائق" في غريب الحديث ...الأعلام 7/ 178.

[2]– لمّا أقف على قوله.

[3] – في (ب) بجريانه.

[4] – في (ب) أو المعتبر.

[5] – في (ج) الفعلة.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين(ت: 686 هـ): نحوي ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدا ووفاة، سكن بعلبكّ مدة، له من الكتب "شرح الألفية" يعرف بشرح ابن الناظم، و"المصباح" في المعاني والبيان، و"روض الأذهان" في المعاني، و"شرح لامية الأفعال" وكتاب في "العروض"، وشرح غريب "تصريف ابن الحاجب" وغير ذلك، توفي عن نيف وأربعين عاما، ينظر الأعلام 31/7.

[8] – في (ب) لتعدية وفي (ج) المتعدية.

[9] – في (د) الفاعل.

[10]– في (ج) فيصير ما كان.

التّعدية منسوبا إلى أصل الفعل، تقول في: "كرُم زيد أكرمته" إذا جعلته[1] منسوبا إلى الكرم[2].

قوله: (**ولصيرورة[3] الشيء**) [إلخ هي][4] على أقسام:

- أحدها: أن ينسب الفعل إلى الفاعل وليس فعله نحو: "أَغَدَّ البعيرُ وأَجْرَبَ"، ومنه: "أَعْشَرْتُ الدراهمَ وأَلْفْتُ"، وما أشبه ذلك إذا صارت: "عشرةً وأَلْفًا"[5]، و"أَشْرَقَتِ [الشَّمْسُ]"[6]؛ أي: أَضَاءَتْ.
- ثانيها: [أن][7] تنسبه إليه[8] وهو فعله نحو: "أَلْأَمَ الرَّجُلُ"، ومنه: "أَيْمَنَ"، و"أَنْجَدَ"، وما أشبه ذلك على الظاهر، والمعنى: صَارَ مُلْتَبِسًا[9] بِاليَمَنِ أو[10] نَجْدٍ إِقامةً أو ولُوجًا أو قَصْدا، ومنه أيضا: "أَسْرَعَ، و"أَبْطَأَ".
- ثالثها: أن تنسبه[11] إليه والمراد غيره نحو: "أَجْرَبَ الرَّجُلَ وأَنْحَزَ": إذا صار ذا إِبِلٍ فيها جَرَبٌ ونُحَازٌ: وهو داء يصيب [الإبل][12] في رئاتها فتسعل سعالا كثيرا[13].

---

[1] – في (ب) جعله.

[2] – في (ب) و(ج) للكرم.

[3] – في (أ) وبصيرورة، وقد رجحنا ما جاء في باقي النسخ لتوافقها مع الأصل، ينظر ط المنهاج ص 83، وط الأزهرية ص36.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – في 'ب) و(ج)أضافا: " خلافا لابن مالك ومنه أيضا أشرقت.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – في (ب) أضاف: والمراد غيره ..وفي (ج) ... وهو على فعله

[9] – في (ج) و (د) متلبسا.

[10] – في (أ) أو، في (ج) حصل تقديم وتأخير هكذا: بنجد واليمن

[11] – في (أ) أن تنسب، وفي (د) يتشبه.

[12] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[13] – كذا في الصّحاح، مادة (نحز) 898/3.

قوله: **(ولوجود الشّيء على صفة)**؛ معناه[1] أنّ الفاعل وجد المفعول متّصفا بصفة مشتّقة من أصل ذلك الفعل، ويقاس عليه جانب [النّفي][2]، ومنه قول عمرو بن معدي كرب[3]: والله يا بني سليم لقد قَاتَلْنَاكُمْ فما أَجْبَنَّاكُم[4]، وسَأَلْنَاكُمْ فما أَبْخَلْنَاكُمْ، وهَاجْيِنَاكُمْ[5] فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ؛ أي لَمْ نَجِدْكُمْ جُبَنَاءَ، ولَا بُخَلَاءَ، ولَا مُفْحَمِينَ"[6]

ومن هذا الباب عند أبي الفتح قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾[7]، قال: ولذلك عطف بالواو، وإليه ذهب سائر أهل الاعتزال [أيضا][8] لمنعهم إسناد: "الإغفال" إليه سبحانه[9] على ما هو مبسوط في موضعه.

---

[1] – في (ج) معناها

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، وفي (ب) الفعل.

[3] – هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (ت: 21هـ): فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة. وفد على المدينة سنة9 هـ في عشرة من بني زبيد، فأسلم وأسلموا، وعادوا، ولما توفي النبي صلّى الله عليه وسلم ارتد عمرو في اليمن. ثم رجع إلى الإسلام، فبعثه أبو بكر إلى الشام، فشهد اليرموك، وذهبت فيها إحدى عينيه، وبعثه عمر إلى العراق، فشهد القادسية، وكان عصيّ النفس، أبيّها، فيه قسوة الجاهلية، يكنى أبا ثور، وأخبار شجاعته كثيرة. له شعر جيد توفي على مقربة من الريّ، وقيل: قتل عطشا يوم القادسية. جمع هاشم الطعان ما ظفر به من شعره في "ديوان عمرو بن معد يكرب" ومثله صنع مطاع الطرابيشي، ينظر الأعلام 86/6.

[4]– في (ج) فما أجبنا

[5] – في (ب) هجيناكم، وفي (أ) هايجيناكم .

[6] – كذا وجد هذا النّص في المفصل: 373، وشرح التسهيل لابن مالك 306/3 ، وغريب الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ، 408/1...

[7] – الآية 28 من سورة الكهف وتكملتها:﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[9] – في (ج) الأفعال إليه سبحانه

قوله: **(وللسّلب)**؛ أي لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول، ومنه [أيضا][1] قولك: "أَطْلَبْتُ الرَّجُلَ" إذا أَعْطَيْتُهُ ما طَلَبَ[2]، و"أَفْزَعْتُهُ" [12و]: إذا أمنت خوفَه، أو لسلب الفعل عن الفاعل، يقال: "قَسَطَ": إذا جَارَ"، و"أَقْسَطَ": إذا سلب عن نفسه القسط؛ أي الجُور فَعَدَلَ، ويجوز أن يلحق بباب: "أَلْأَمَ"، وذكر اللّغويون أنّه يكون لضدّ السّلب وهو الإحواج إلى الشّيء، وحكَوْا أنّه يقال: "أَشْكَيْتُهُ": إذا أحوجته إلى الشّكوى[3]، نقله أبو حيان وغيره.

قوله: **(وللتّعريض للأمر)** منه [أيضا][4]: "أَبَعْتُ فلانًا فَرَسَهُ"؛ أي عَرَّضْتُه لبيعِ فَرَسِهِ[5].

وقد تأتي صيغة: "أفعل" للكثرة أيضا نحو: "[أَظْبَى][6] المكانُ وأَضَبَّ"[7]: إذا كثر ظِبَاؤُهُ وَضَبَابُهُ.

ولجعل[8] المفعول صاحب شيء بوجهٍ[9] مَا: كَأَقْبَرْتُهُ، وأَشْفَيْتُهُ، وأَعْبَدْتُهُ: إذا جعلتُ لَهُ قَبْرًا، وأعْطَيْتُهُ دَوَاءً يُسْتَشْفَى به، وعَبْدًا، ذكرهما ابن مالك[10].

وللهجوم: كأَطْلَعْتُ[11] عليهم؛ أي[12] هَجَمْتُ.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (د) فاطلب.

[3] في (ب) و (ج) للشكوى.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج)، و لفظة "منه" جاءت في (ج) "به".

[5] – في (ج) لبيعه

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في (ج) وأضبّت.

[8] – في (ج) وضباؤه وكجعل...، وفي (د) وضبابه ويجعل...

[9] – في(ج) من وجه.

[10] – لقد فصل ابن مالك في هذه المسألة وذكر أمثلة لكل معنى من معاني "أفعل"، ينظر كتابه شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ) تح: محمد عبد الله عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 305/3 وما بعدها.

[11] – في (أ) فأطلعت.

[12] – في (ج) أي إذا هجمت.

وللدّعاء: كأَسْقَيْتُهُ؛ أي[1] دَعَوْتُ لَهُ بِالسُّقْيَا.

وللتّسمية: كأَكْفَرْتُهُ؛ أي[2] سَمَّيْتُهُ كَافرًا ذكرها ابن عصفور[3].

ولمطاوعة فَعَّلَ: كـفَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ، وبَشَّرْتُهُ[4] فَأَبْشَرَ، ذكره ابن أبي الرّبيع[5].

قيل: ولجعل[6] المفعول مُمَكَّنًا من مصدره[7]: كـأَحْفَرْتُهُ البِئْرَ؛ أي مَكَّنْتُهُ[8] من حَفْرِهَا.

ولحمله على الأصل: كأَكْذَبْتُهُ؛ أي حَمَلْتُهُ على الكَذِبِ.

ولإتيان الفاعل بالموصوف بالأصل: كأَكْرَمَ الرَّجُلُ إذا أتَى بأولادٍ كِرَامٍ.

قوله: **(واعلم أنّه قد ينقل)** [إلخ][9]؛ ظاهره إثبات مطاوعة: "أفعل لفَعَلَ" ولم يذكره[10] سيبويه وذكره[11] ابن

---

[1] – في (ج) أي إذا دعوت.

[2] – في (ج) أي إذا سميته.

[3] – ينظر كتابه الممتع الكبير في التّصريف، ص 128، فقد ذكر فيه هذه الأفعال.

[4] – في (ج) وبشّر فأبشر.

[5] – هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي(599 – 688 هـ): إمام النجو في زمانه، من أهل إشبيلية (بالأندلس) انتقل لما استولى عليها الفرنج إلى سبتة، من كتبه: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل" عشر مجلدات، و"الإفصاح في شرح الإيضاح"، و"الملخص"، و"القوانين النحوية " كلها في النحو. ينظر الأعلام: 191/4.

[6] –في (ب) و(د) ويجعل.

[7] في (ج) سقطت الهاء من : مصدره

[8] – في (ب) و(ج) أمكنته.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[10] – في (ب) سقطت الهاء من: ولم يذكره

[11] – في (ج) سقطت الهاء من: وذكره

جنّي في الخصائص[1] ، وابن مالك في التّسهيل[2]، واستغربه في الكشّاف[3] وأنكره، قال: وإنّما أكبّ من باب "أنقض" و"أَلْأَمَ" ومعناه: دخل في الكَبِّ، وصَارَ ذَا كَبٍّ.

قوله: **(قال الزّوزني[4]: "ولا ثالث لهما[5]")**، ذكر ابن مالك: ظَأَرْتُ النَّاقَةَ عَلى حُوارِ غَيرها فَأَظْأَرَتْ [12ظ]؛ أَي عَطَفْتُهَا عليه فَانْعَطَفَتْ، وقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ فَأَقْشَعَ[6]؛ أَيْ تَفَرَّقَ، وَشَنَقْتُ البَعِيرَ اسْتَوْقَفْتُهُ[7] بِجَذْبِ[8] زِمَامِهِ فَأَشْنَقَ[9]؛ أَيْ وَقَفَ.

---

[1] – وهذا نصه "وإنما جاز نقله بفعَل لمَّا كان فعل وأفعل كثيرًا ما يعتقبان على المعنى الواحد, نحو: جدَّ في الأمر وأجدَّ, وصددته عن كذا وأصددته, وقصر عن الشيء وأقصر، وسحته الله وأسحته، ونحو ذلك، فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرنا: من الاعتقاب والتعاوض ونقل بأفعل، نقل أيضًا فَعِل بفَعَل"، الخصائص 216/2.

[2] – جاء في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 307: "والذي لمطاوعة فعَل كظأرت النّاقة على حوار غيرها فأظأرت إذا رعته، وقشعت الرّيح السّحاب فأقشع، إذا فرّقته فتفرّق، وكببت الرّجل فأكبّ إذا أسقطته فسقط، وشنقت البعير فأشنق إذا استوقفته بجذب زمامه فوقف".

[3] – وهذا ما جاء فيه : يجعل "أكب" مطاوع "كبّه"، يقال: كببته فأكب، من الغرائب والشواذ. ونحوه: قشعت الريح السحاب فأقشع، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعا، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما "أكب" من باب "أنفض"، و"ألأم" ومعناه: دخل في الكبّ، وصار ذا كبٍّ، وكذلك أقشع السحاب: دخل في القشع، ومطاوع "كبّ" و"قشع": "انكب" و"انقشع". الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، 4/ 582.

[4] – هو حسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبو عبد الله (ت: 486 هـ): عالم بالأدب، قاض، من أهل زوزن (بين هراة ونيسابور) له من الكتب: شرح المعلقات السبع، و "المصادر، و"ترجمان القرآن" بالعربية والفارسية، ينظر الأعلام: 231/2.

[5] – وقد جاءت هذه العبارة بعد شرحه لبيت من معلقة عمرو بن كلثوم وهذا نصه:

"فَأَعرَضَتِ اليَمامَةُ وَاِشمَخَرَّت *** كَأَسيافٍ بِأَيدي مُصلِتينا

أعرضت: ظهرت، وعرضت الشيء أظهرته، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾ [الكهف: 100] وهذا من النوادر، عرضت الشيء فأعرض، ومثله كببته فأكب، ولا ثالث لهما فيما سمعنا، شرح المعلقات السبع: لحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت: 486هـ)، دار احياء التراث العربي، ط1، 2002م، ص 220.

[6] – في (ج) ونشعت...فاتشع.

[7] – في (ج) اشونقه.

[8] – في (ب) الجذب.

[9] – في (ج) فانشنق وقد سبق إيراد قول ابن مالك في الأعلى..

قال أبو حيّان: "وَمِنْهُ أَنْسَلَ رِيشُ الطَّائِرِ وَوَبَرُ البَعِيرِ إِذَا سَقَطَا وَنَسَلْتُهُ [أَنَا][1]، وَأَنْزَفَتِ البِئْرُ إِذَا ذَهَبَ مَاؤُهَا، وَنزَفْتُهَا أَنَا[2]، وَأَمْرَتِ النَّاقَةُ إِذَا دَرَّتْ لَبَنَهَا وَمَرَيْتُهَا أَنَا[3] بِالمَسْحِ[4] انتهى.

[معاني فعّل]

قوله: **(لأنّ الحكم)** إلخ، وجه الأولوية الأولى تخفيف الزّيادة بقدر[5] الإمكان، ووجه الثّانية أنّ الآخر هو المحلّ الّذي احتجنا عنده إلى دعوى الزّيادة.

قوله: **(والوجهان جائزان عند سيبويه)**، فإنّه حكم بزيادة الثّاني، ثمّ قال: "وكلا الوجهين صواب [و][6] مذهب"[7]، والقول الأوّل هو مذهب الخليل، واختاره ابن عصفور[8]، وابن مالك[9]، والثّاني نقله الفارسي

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج) وفي (أ) إذا

[2] – في (أ) اذا

[3] في (أ) إذا وفي (د) ومرنها أنا.

[4] – كذا في: التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت: 745هـ)، تح: حسن هندواي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2018م، 155/14 غير أنه في التسهيل جاء" إذا درّ لَبَنُها" بدل: "إذا دَرَّتْ لَبَنَهَا".

[5] – في (ج) يقعد.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[7] – كذا في الكتاب، ينظر: "باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد"، 329/4.

[8] – وهذا نصّه ويبدو أن ابن قاسم الغزي اقتبس منه: "إن قيل: فأيُّ الحرفين هو الزائد؟ فالجواب أنَّ في ذلك خلافًا: فمذهب الخليل أنَّ الزائد الأوّل، فاللام الأُولى من سُلَّمٍ هي الزائد، وكذلك الزاي الأولى من بَلِزّ. وحُجَّتُهُ أنَّ الأَوَّلَ قد وقع موقعًا تكثر فيه أُمَّهات الزوائد. وهي الياء والألف والواو... ومذهبُ يُونُس أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضًا بأنه إذا كان الأمر على ما ذُكر وقعت الزيادة موقعًا تكثر فيه أُمَّهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعان زائدتين متحرّكتين ثالثتين، نحو: جَهوَرٍ وعِثْيَرٍ؟ فإذا جعلنا اللام الثانية من سُلَّمٍ هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من عِثيَرٍ والواو من جَهوَرٍ ومتحرّكةً مثلهما. وكذلك أيضًا تكثرُ زيادتُهما رابعتَينِ مُتحرّكتين نحو: كَنَهوَرٍ وعِفْرِيَةٍ. فإذا جعلنا الزاي الثانية من بِلِزٍّ زائدة كانت واقعةً موقع الواو من كَنَهوَرٍ، والياء من عِفْرِيَةٍ، ومُتحرّكةً مثلهما.
قال سيبويه: وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ، وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع..." الممتع لابن عصفور، ص 202.

[9] – ينظر تفصيل ذلك في كتابه: إيجاز التعريف في علم التصريف: ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002م، فصل حروف الزيادة، ص 85 وما بعدها.

عن يونس واختاره هو وابن الحاجب[1] وغيرهما، ونقل عن الأكثرين، والكلام في أدلّة الفريقين والاعتراض عليهما طويل الذّيل قليل النّيل فينبغي الإعراض عنه.

قوله: **(ولغير ذلك)**؛ أي:

- كالتّوجّه نحو: "شَرَّقَ"، و"غَرَّبَ"، و"كَوَّفَ".
- واختصار[2] الحكاية نحو: "أَمَّنَ"، و"أَيَّهَ"، و"سَوَّفَ"، و"سَبَّحَ"؛ أي قال: "آمِين"، و "يا أَيُّهَا"، و"سَوْفَ"، و"سُبْحَانَ الله".
- وموافقة تفَعَّلَ وفَعَّلَ نحو: وَلَّى، و"يَمَّمَ"، و"فَكَّرَ"؛ بمعنى: "تَوَلَّى"، و"تَيَمَّمَ"، و"تَفَكَّر"[3].
- ونحو: "قَدَّرَ الله"؛ أي قَدَرَ، ذكرها في التّسهيل[4].
- وللتّسمية نحو: فَسَّقْتُهُ[5]؛ أي سَمَّيْتُهُ فَاسِقًا.
- وللدّعاء لِلشَّيءِ أو عليه نحو: "بَرَّكْتُهُ"؛ أي دَعَوتُ له بِالبَرَكَةِ، و"جَدَّعْتُهُ"؛ أَي دَعَوتُ عَليهِ [بِالجَدْعِ][6].
- وللقيام على الشّيء نحو: مَرَّضْتُهُ؛ أَي قُمْتُ عَلَيهِ.
- وللرّمي بالشّيء نحو: "شَجَّعْتُهُ"؛ أي رَمَيتُهُ بِالشَّجَاعَةِ، ذكرها ابن عصفور[7].

---

[1] – ينظر شرح الشافية للرضي: 2/ 265–366.

[2] – في (ب) شرف وعرب وكوف واختار

[3] – في (ج) حصل تقديم وتأخر: فتقدّمت "تفكّر"، وتأخرت "تيمّم".

[4] – ينظر تفصيل ذلك في: شرح التسهيل لابن مالك، 3/ 307– 308، وأما عن عبارة: "قدر الله أي قَدَرَ فهي تندرج ضن موافقة "فعّل" "لفعل" حسب ما جاء في شرح التسهيل 308/3.

[5] – في(ج) فسقتها.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – ينظر تفصيل ذلك في كتابه: الممتع: ص 129. وذكرها أيضا أبو حيان، ينظر التذييل والتكميل: 157/14–158.

- وللعمل المتكرّر بمهلة: كدَرَّجْتُهُ[1] إلَى كذا.

قال أبو حيان[2]: وقد [13و] يأتي[3] بضدّ "فَعَلَ"، يقال: نَمَّى الحديث بالتّشديد: نَقَله[4] على جهة الفساد، ونَمَاهُ: نقله على جهة الصّلاح[5].

[معاني فاعلَ]

قوله: **(ومن قال: كذَّبَ كِذَّابا)** [إلخ][6]، إنّما خصّه به لاشتراك المصدرين، والحالة هذه في الجريان على الفعل؛ لأنّ ألِف "قَاتَلَ" تنقلب ياءً لانكسار ما قبلها، ومن ثمّ كان: "قِيتَال" أقْيَس من "قِتَال" بالتّخفيف كما قال الفرّاء، بل كان أصلا له كما قاله السيّد ركن الدّين[7].

قوله: **(نحو ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا[8])** دَلّت الصّيغة صريحا على صدور الضّرب من "زيدٍ" متعلّقا بعمرٍو، وضمنا على العكس كما لا يخفى، فالاشتراك مدلول التزاميّ لصيغة "فاعَلَ"، ولاعتبار التّعلّق[9] في وضع "فاعَلَ"[10] وجب تعدّيه إلى واحد إن كان أصله لازما، نحو: "كَارَمْتُهُ"، وإلى اثنين إن كان متعدّيا

---

[1] – في (ج) دحرجته، "يقال: درَّجْتُ العليل تَدْريجاً إذا أطعمته شَيْئا قَلِيلا من الطَّعَام. ثمَّ زِدْتَه عَلَيْهِ قَلِيلا، وَذَلِكَ إذا نَقِهَ حَتَّى تدرَّج إِلَى غَايَة أكله كَانَ قبل العِلَّةِ دَرَجة فدرجةً". اللسان، مادة (درج)، 267/2.

[2] – وهذا نصّه: "ويأتي فَعَّلَ بضِدِّ فَعَلَ: نمَّى الحدِيثَ: نقلَهُ على جهَةِ الفساد، ونَمَاهُ: نقلَهُ على جهَةِ الصّلاحِ"، التذييل والتكميل، 158/14.

[3] –في (ج) و(د) أضافا: أيضا

[4] – في(ب) أضاف: أيضا

[5] – جاء في مختار الصحاح مادة (ن م ي)، 320/1: " قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: (نَمَيْتُ) الْحَدِيثَ مُخَفَّفًا أَيْ بَلَّغْتُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ وَالْخَيْرِ وَ (نَمَّيْتُهُ تَنْمِيَةً) أَيْ بَلَّغْتُهُ عَلَى وَجْهِ النَّمِيمَةِ وَالْإِفْسَادِ".

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – ولم أقف على قوليهما في حدود اطلاعي.

[8] – في (د) عمروا

[9] – في (ب) ولاعتبار التعليق، وفي (د) والاعتبار التعلق.

[10] – في (ب) فعل

إلى واحد لا يصلح أن يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة، نحو: "نَازَعْتُهُ الحَدِيثَ"، و"جَاذَبْتُهُ الثَّوبَ" دون ما إذا صلح، نحو: "ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًوا"[1].

قوله: **(نحو: دَافَعَ ودَفَعَ[2])**، قد[3] ورد في التّنزيل بهما، قرأ نافع[4]، وأبو جعفر[5]، ويعقوب[6]: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[7].

---

[1] – قال ركن الدين في شرحه للشافية: اعلم أن "فاعَلَ" يأتي لمعان: أحدها: أن يأتي غالبا لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقا بالأمر الآخر "مشاركا له"، وينعكس ضمنا، أي: يكون لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى الأمر الثاني متعلقا بالأمر الأول مشاركا له ضمنا نحو: ضارَبَ زيد عمرا فإن "ضارب" لنسبة الضرب إلى زيد، متعلقا بعمرو مشاركا له صريحا، ويلزمه نسبة الضرب إلى عمرو متعلقا بزيد مشاركا له؛ لأن من شارك زيدا في شيء شاركه زيد في ذلك الشيء.

ولأجل أن "فاعَلَ" لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقا بالأمر الآخر مشاركا له في أصل الفعل صار "فاعَلَ" المبني من "فعل" اللازم متعديا إلى مفعول لتضمنه إسناد أصل فعله إلى أحد الأمرين وتعلقه بالأمر الآخر ومشاركته إياه نحو: "كارَمْتُه"، وصار "فاعَل" المبني من "فَعَل" المتعدي إلى واحد متعديا إلى مفعولين، نحو: جَذَبَ زَيْدٌ الثَّوْبَ، وجاذبت زيدا الثوبَ...254/1–255. وينظر أيضا شرح الرضي للشافية: ص96 وما بعدها.

[2] –تأتي صيغة فاعل بمعنى فعل أيضا، ينظر شرح الشافية للركن: 255/1.

[3] – في (د) وقد

[4] –هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني (ت: 169 ه)، أحد القراء السبعة المشهورين، كان صبيح الوجه، حسن الخلق، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنة، وتوفي بها.. ينظر ترجمته في: غاية النهاية، 330/2 والأعلام: 05/08.

[5] – في (ج) وأبوا حفص، وهو تحريف من الناسخ، وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر(ت: 132؟) أحد القراء " العشرة " من التابعين، وكان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقارئ وكان من المفتين المجتهدين. توفي في المدينة، ينظر ترجمته في غاية النهاية: 382/2 وما بعدها، والأعلام: 186/8...

[6] – هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ البصري، أبو محمد(ت: 205 ه)، أحد القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، كان إمامها ومقرئها، وهو من بيت علم بالعربية والأدب، له في القرآت رواية مشهورة، وله كتب، منها " الجامع " قال الزبيدي: جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن، ونسب كل حرف إلى من قرأه. ومن كتبه "وجوه القرآت"، تنظر ترجمته في: غاية النهاية: 386/2، والأعلام: 195/8.

[7] – الآية 251 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، وهي أيضا الآية

وقرأ الباقون[1]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾.

قوله: **(وسافر وسفر)** فيه ردّ لما في شرح المفصّل[2] لابن الحاجب، حيث قال: "ليس ثمّ فعل ثلاثي من لفظ "سافرت" بمعناه فيمثّل [به]"[3] انتهى.

---

40 من سورة الحج وتكملتها: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، وفي كلتا الآيتين كانت قراءتهم بنفس الطريقة، إي :"دفاع"، ينظر: معاني القراءات للأزهري: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1991 م، 215/1، وينظر أيضا: المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1981م، ص 149، و 307.

[1] – كعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ ابْن كثير، ينظر كتاب السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص 187.

– وحجة من قرأها بدون ألف أنها مصدر من دفع دفعا وأَنّ الله عز وَجل لَا مدافع لَهُ وَأَنه هُوَ الْمُنْفَرد بِالدفع من خلقه وَكَانَ أَبُو عَمْرو يَقُول إِنَّمَا الدفاع من النَّاس وَالدَّفْع من الله، وَحجَّة نَافِع أن الدفاع مصدر من دفع كالكتاب من كتب ... وَيجوز أَن يكون مصدرا لفاعل تَقول دَافع الله عَنْك الشَّيْء يدافع مدافعة ودفاعا وَالْعرب تَقول أحسن الله عَنْك الدفاع وَمثل ذَلِك عافاك الله وَمثل فاعلت للْوَاحِد كثير..." ينظر: حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي 403هـ) تح، و تع: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط، دت، ص 140–141.

[2] –المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم: محمود بن عمر الزمخشري، الخوارزمي.(ت: 538هـ)، عليه العديد من الشروح والحواشي نذكر منها: شرح ابن يعيش(ت643هـ)، و شرح ابن مالك النحوي.
(ت: 672هـ)، وشرح ابن الحاجب (ت:646هـ) المسمى بالإيضاح في شرح المفصّل وهو ما يقصده الغزي في المتن اعلاه، وعلى شرح الإيضاح: حاشية لفخر الدين الجاربردي: أحمد بن حسن (ت: 746)... ينظر: كشف الظنون 2/ 1776.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، والنص المقتبس بلفظه في: الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، تح، وتق: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، دط، 1982: 130/2

وقد نقل الجوهري وغيره[1]: "سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفوراً: إذا خرجْت[2] إلى السَفَرِ"

[معاني تفعّل]

قوله: **(والمطاوعة: حصول الأثر)** إلخ، فإذا قيل: هذا الفعل للمطاوعة، فالمراد أنّه دال على أثر[3] حصل عن تعلّق فعل آخر بما قام [به] [4] ذلك الأثر ولو تقديرا؛ ليدخل نحو: "انكسر الإناء"، ويسمّى[5] حينئذ مُطَاوِعًا بالكسر ؛ لأنّه قبل الفعل، ولم[6] يمتنع، والأوّل مُطَاوَعًا بالفتح لمطاوعة الثّاني إيّاه.

قوله: **(ولاتّخاذ [الفاعل][7])** منه أيضا، "تبوّأْتُ الدّار"[13ظ]؛ أي اتّخذتها مَبْيَأَةً، دون تَدَيَّرْتُهَا؛ لأنّ الأصل تَدَيْوَرْتُ، فقلبت واوه ياءً لاجتماعها مع[8] الياء، قاله الموصلي [ومثّل به جماعة سهوا وذهولا] [9].

قوله: **([نحو][10] تجرّعته)**، قال ابن الحاجب: "ومنه تفَهَّمَ"[11]، وفيه تجوّز ؛ لأنّ المسألة شيء واحد لا يتصوّر التّدريج في فهمها[12]، وإنّما هو في معدّاته وهي[13] الانتقالات والأفكار الموصلة إليه، كأن

---

[1] – سبقت ترجمته، وهذا نص الجوهري: " سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفوراً: خرجْت إلى السَفَرِ: فأنا سافِرٌ" الصحاح/ مادة (سفر)، 686/2.، ونقله أيضا ابن منظور ينظر اللسان، مادة (سفر)، 3/ 380.

[2] –في (ب) خرب.

[3] – في (د) أضاف : فعل

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – في (ج) وسمي.

[6] – في (د) لم، بسقط الواو.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – في (ب) على.

[9] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج).

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[11] – في (د) مفهم، ينظر كتابه الإيضاح في شرح المفصل: وهذا جزء من نصّه: "قوله (يقصد الزمخشري صاحب المفصل): **وللعمل بعد العمل في مهلة نحو تجرّعَهُ...** أي شربه جرعة بعد جرعة، و"تحسّاه"؛ أي حسوة بعد حسوة...ومنه تفهّمَ وتبَصَّرَ وتسَمّعَ كأنّه حصل له فهمه شيئا بعد شيء، وبمعنى اتّخاذ الشيء نحو: "تَدَيَّرْتُ المكان"؛ أي اتّخذته دارا، وتوسّدت التّراب"؛ أي اتّخذته وسادة..." 2/ 122–123

[12] – في (د) فيهما.

[13] – في (د) ومن.

الذّهن لها في الأوّل، ثمّ يخالطه في الثّاني، ثمّ يتّضح [له][1] في الثّالث بالتّرتيب المقتضي، لكن لمّا حصَل[2] المهلة والتّدريج في طريقه جُعِل[3] كأنّ ذلك واقع فيه [وإليه] [4] أشار في شرح المفصّل بقوله: "كأنّه حصل له الفهم شيئا بعد شيءٍ".

– هذا ومن معاني "تفعَّل" أيضا: التّلَبُّسُ بمسمى ما اشتُقَّ منه، نحو: "تَقَمَّصَ" و"تَعَمَّمَ".

– والعمل فيه، نحو: تَضَحَّى وتَعَشَّى

– وموافقة المجرّد، كـتَبَيّنَ وتَبَسَّمَ؛ [أي بَانَ وبَسَمَ][5].

– والإغناء عنه، نحو: تَكلَّمَ وتَصَدَّرَ.

– وعن فعّلَ، نحو: تَوَيَّلَ؛ أي قال: ويْلاه، إذ المعروف في اختصار الحكاية: "فَعَّلَ" بالتّشديد.

– والصّيرورة، نحو: تأَيَّمَتِ المرأة، وتحَجَّرَ الطّين.

–ومنه: تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ إذا صار بالانتماء إلى: قَيْسٍ ونِزَارٍ كواحد منهم، قال ذلك ابن مالك[6]، وأدرج الزّمخشري[7] وابن عصفور باب نفيس في التّكلّف[8] وسؤالُ أصلِه، نحو: تعطّى[9] وترحّم إذا سأل العطاء العطاء والرّحمة.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[2] – في(د) يحصل.

[3] – في (ج) حصل.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[6] – كذا في كتابه شرح التسهيل: 308/3– 309 مع اختلاف في الترتيب، وأحيانا باختصار العبارات.

[7] – ينظر كتابه المفصل، وزن تفعّل، ص 371.

[8] في (ج) التكليف، ينظر كتابه الممتع 126–127.

[9] – في (أ) أعطى، وفي الممتع: "تعطّينا"، ص 127.

[معاني تفاعل]

قوله: **(وتَنَازَعْتُهُ)**؛ اقتصر على حكاية الفعل واقعًا على ضمير الحديث؛ لأنّه المقصود، فلم يبال بحذف[1] الفاعل لسبق الإعلام باشتراطه.

قوله: **(وعلى هذا)**؛ يعني وإن كان من متعد[2] إلى واحد يكون لازما، كتَضَارَبَا وتَكَارَمَا.

قوله: **(وتَفَاعَلَ وَضْعُهُ[3])** إلخ؛ أي فإذا قلت: "تشارَكَ زيد وعمرو"، كان مدلوله الإخبار بصدور الشركة المستفادة من[14و] جوهر اللّفظ من كلّ منهما مع قطع النّظر عن تعلّقها بالآخر، وعن اشتراكهما في الاتّصاف [بها][4]، وإن كان كلّ من الأمرين لازما، هذا وحيث تأمّلت ما فرّق به الشّارح استبان لك منه فرق آخر هو:[5] أنّ البادئ معلوم في "فَاعَلَ" دون "تَفَاعَلَ"، ومن ثمّ يُقال: أَضَارَبَ زيدٌ [عمروًا][6]، أم "ضَارَبَ عمروٌ زيدًا"، ولا يقال مثله في "تَضَارَبَ".

---

[1] – في (د) حذف.

[2] – في (ب) يعني إن كان متعديا، وفي (ج) يعني وإن كان متعديا.

[3] – في (أ) وبفاعل وصفه.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ب) و(ج) وهو.

[6] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (د) في الهامش الأيمن.

[معاني انفعل]

قوله: **(وهو لمطاوعة فَعَلَ)**، لا يكاد يكون فعَل[1] المذكور إلّا متعدّيا لتمكّن المطَاوَعة والانفعال، وزعم الفارسي أنّه قد جاء غير متعدّ وأنشد[2]:

وَكَمْ مَوْطِنٍ، لَوْلاي، طِحْتَ كَمَا هَوى *** بأَجْرامِه مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي[3]

قال: وجاء[4] في هذه القصيدة: "منغوي"[5]، وكلاهما ضرورة انتهى.

وقد يأتي لا فعل له مستعملا يطاوعه، نحو: "انطلق" و"انقَضَّ" و"انْسَلَخَ الشّهر"، و"انْكَدَرَتِ النُّجَومُ"، والظاهر أنّه في [مثل][6] هذه الأمثلة فِعل للفاعل على الحقيقة قد انسلخ عن معنى المطاوعة، وليس على فَعَلتُه، وبه صرّح المبرد[7] وغيره.

---

[1]– في (ب) انفعل.

[2] – في (ج) وأنشدوا. وقد نقل ابن عصفور قول الفارسي ينظر كتابه الممتع، ص 131، وقال ابن جني: "واعلم أن انفعل إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو: "قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح", ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلا متعديا حتى يمكن المطاوعة والانفعال، ألا ترى أن قطعت متعد وكذلك كسرت وقلعت، وقد جاء فَعَلَ منه غير متعد، أنشدني أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش:

وكم منزل لولاي طحت كما هَوَى *** بأجرامه من قلة النيق منهوي

وإنما هو مطاوع هَوَى: إذا سقط، وهَوَى غير متعد كما ترى، وقد جاء في هذه القصيدة مُنْغَوٍ، قال أبو علي: إنما بنى من هَوَى وغَوَى مُنْفَعِلًا لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: "شويت اللحم فانشوى", وقد قالوا: "اشتوى" وليس في كثرة انشوى." المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص 72–73.

[3] – البيت من بحر الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي يعاتب أخاه أو ابن عمه، وهو من شواهد سر الصناعة 72/2، والكتاب 374/2، والمفصل: 174، ولسان العرب مادة(جرم) 72/12، وتاج العروس مادة (جرم) 388/31...

[4] – في (د) وقد جاء.

[5] – في (ج) و(د) متهوي.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(210 – 286 هـ)، قال الزبيدي في شرح خطبة القاموس: المبرّد بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسر، وهو إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه: "الكامل"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقتضب"، و"إعراب القرآن"، و"طبقات النحاة البصريين"...ينظر الأعلام: 144/7.

قوله: **([نحو][1] أَسْفَقْتُ[2] البَابَ)** إلخ، سمع أيضا: أَغْلَقْتُهُ فَانْغَلَقَ، وأَقْحَمْتُهُ فَانْقَحَمَ، وأَفْرَدْتُهُ فَانْفَرَدَ، قال[3] ابن مالك: "ويجوز أن يكون: "انغلق"، و"انسفق" على لغة من قال: غَلَقْتُ، وسَفَقْتُ، فإنّهما مقولان [ومنقولان][4]".

قوله: **(لا يقال: انْكَرَمَ وانْعَدَمَ)**؛ أي لأنّ الإعدام استئصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمّة علاج وتأثير، ونحوهما: "انْعَلَمَ" و"انْقَصَدَ"[5] بخلاف: "انْقَالَ"؛ لأنّ القائل يعمل في تحريك لسانه، ويعالج في ترتيب أجزاء العبارة موافقة للمعنى بعض علاج.

[معاني افتعل]

قوله: **(وهو[6] للمطاوعة)**؛ إنّما يجيء: "افتعل" للمطاوعة في الأغلب فيما فاؤه: لام، أو راء، أو واو، أو ميم، أو نون، نحو [14ظ]: "لَوَيْتُهُ"، و"لَفَفْتُهُ"، و"رَدَعْتُهُ"، ["ورَفَعْتُهُ"، و"وَضَعْتُهُ"][7]، و"وَصَلْتُهُ"، و"مَدَدْتُهُ"،

وهذا نص المبرد: و (يَنْفعِل) يكون على ضَرْبَيْنِ فأحدهما أَن يكون لما طاوع الْفَاعِل وَهُوَ أَن يرومه الْفَاعِل فيبلغَ مِنْهُ حاجَته وَذَلِكَ قَوْلك كسَرته فانكسر وقطعته فَانْقَطع وَيكون للْفَاعِل بالزوائد فِعْلا على الْحَقِيقَة نَحْو قَوْلك انْطلق عبد الله وَلَيْسَ على فعَلْته..." المقتضب: 76/1

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2] – السَّفْق: لُغَةٌ فِي الصَّفْق، وَثَوْبٌ سَفِيق أَيْ صَفيق، وسَفُقَ الثوبُ يَسْفُق سَفاقةً، فَهُوَ سَفِيق: كَثُف، وَفِي التَّهْذِيبِ: إِذَا لَمْ يَكُنْ سَخِيفاً وَكَانَ سَفِيقاً إِذَا رَدَدْته، وأَسْفَقَه الحائك، وَرَجُلٌ سَفِيقُ الْوَجْهِ: قليلُ الْحَيَاءِ وَقِحٌ، وسَفَقَ البابَ سَفْقاً وأَسْفَقَه فانْسَفَق أَيْ أَغْلَقه، وَالصَّادُ لُغَةٌ أَوْ مضارِعة... قال أَبُو زَيْدٍ: سَفَقْتُ البابَ وأَسْفَقْته إِذَا رَدَدْتَهُ..."اللسان، مادة (سفق)، 158/10.

[3] – في (ج) وقال.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، والنص بلفظه في كتابه شرح التسهيل:312/3.

[5] – في (ج) انفصد.

[6] – في (ب) وهي، وفي الأصل: (وهو لمطاوعة فَعَلَ)، ينظر ط المنهاج، ص 86، وط الأزهرية، ص40.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

و"مَطَلْتُهُ[1]"، و"نَقَلْتُهُ"، و"نَفَيْتُهُ"، وقد يأتي لها[2] فيما فاؤه غيرها، نحو: "جَمَعْتُ المَالَ"، و"شَوَيْتُ اللّحْمَ"، و"حَجَبْتُ الشَّيءَ" و"فَصَلْتُهُ" وغيرها.

وقد يأتي لمطاوعة: أَفْعَلَ، نحو: "أَنْجَزْتُهُ فانْتَجَزَ"، و"أَشْعَلَ النَّارَ فَاشْتَعَلَتْ"، و"أَضْرَمَهَا فاضْطَرَمَتْ"[3]، و"أَوْقَدَهَا فاتَّقَدَتْ"[4].

قوله: **(نحو][5]: اكتَسَبَ)**؛ الكَسْبُ تحصيل الشّيء على أيّ وجه كان، والاكتساب تحصيله مع المبالغة والاعتمال[6]، قال تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[7].

قال في شرح المفصّل: هو تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه، حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أيّ وجه كان، ولم يثبت عليهم عقابه إلّا على وجه المبالغة والاعتمال[8] فيه"[9] انتهى.

---

[1] – المَطْلُ: التَّسويفُ، والمُدافَعَةُ، بالعِدَةِ والدَّيْنِ، ولِيّانِه، مأْخوذٌ من مَطْلِ الحَديدِ، وَمِنْه الحديثُ: مَطْلُ الغَنِيّ ظُلْمٌ، كالامْتِطالِ والمُماطَلَةِ والمِطالِ بالكَسْرِ، يُقال: مَطَلَه حقَّه، وَبِه مَطْلاً، وامْتَطَلَهُ، وماطلَه بِهِ مُماطَلَةً، ومِطالاً، وَهُوَ مَطولٌ ومَطّالٌ، كصَبورٍ وشَدّادٍ. المَطْلُ: مَدُّ الحَبلِ. أَيضاً: مَدُّ الحَديدِ، وضَرْبُه، وسَبْكُه وطَبعُه وصَوْغُه بَيْضَةً، وَقد مَطَلَهُ مَطْلاً: ضربَه ومَدَّهُ وسبَكَهُ وأَدارَهُ، ثمَّ طبعَه فصاغَهُ بَيْضَةً... تاج العروس، مادة (مطل)، 30/308–309.

[2] – في (ج) لهما.

[3] – في (ج) فأضرمت.

[4] – في (ب) فانوقدت. وهذه الأمثلة التي ساقها هنا عينها في شرح التسهيل ينظر:311/3.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – جاء في معجم الفروق اللغوية للعسكري (ت395هـ)، ص 452: "الفرق بين الكسب والاكتساب، قيل: الاول أخص، لأن الكسب لنفسه ولغيره، والاكتساب ما يكتسبه لنفسه خاصة، وقيل: في الاكتساب مزيد أعمال، وتصرف..."

[7] – الآية 286 والأخيرة من سورة البقرة وتكملتها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

[8] – في (د) الاعتماد.

[9] –وهذا نص الشرح: " قال الشيخ: يريد أنّ معنى كسبتُ حصول الكسب على أيّ وجه كان، ومعنى اكتسبتُ تكثيرٌ لمعنى أصل الكسب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، وفيه تنبيه على لطف الله تعالى

والأوْلى قول صاحب الكشّاف [ومن تبعه][1]: "لمّا كان [الشّر][2] ممّا تشتهيه الأنفس، وهي منجذبة إليه، وأمّارة به كانت في تحصيله أعمل وأجدّ[3]؛ فجعلت لذلك مكتسَبَة فيه، ولمّا لم يكن في باب الخير[4] كذلك لفتورها في تحصيله، وصفت بما لا دلالة فيه[5] على الاعتمال"[6] والتّصرّف.

قوله: **(ويكون بمعنى فعل)**، حكى الأصمعي[7]: حَمَلَ واحْتَمَلَ، [قيل][8]: ومنه نَزَعَ وانْتَزَعَ، وقَلَعَ واقْتَلَعَ [وفيه نظر][9]؛ لأنّ الانتزاع: الأخذ بسرعة، والنّزع[10]: التّحويل وكذلك[11] القَلْعُ والاقْتِلاعُ، والجَذْبُ والاجْتِذَابُ، قاله ابن عصفور[12].

بخلقه ورحمته لهم، فأثبتَ لهم ثواب الفعل على أيّ صفة كان، ولم يثبت عليهم عذاب الفعل إلا على وجه مبالغةٍ واعتمالٍ فيه"، الإيضاح في شرح المفصل: 2/132-133.

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – في (ج) أضاف "قوله" بعد كلمة أعمل على أساس أن ما بعدها هو من كلام الشارح.

[4] – في (ج) الخبر.

[5] – في (ب) و(د) له

[6] – في (ب) و(د) الإعمال، وهذا نص الزمخشري في الكشاف:1/ 332:" فلما كان الشرّ مما تشتهيه النفس وهي منجذبة إليه وأمّارة به، كانت في تحصيله أعمل وأجدّ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه. ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال؛ أى لا تؤاخذنا بالنسيان أو الخطأ إن فرط منا..."

[7] – هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي(122 – 216 هـ): راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع، ومولده ووفاته في البصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة...قال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظا. وتصانيفه كثيرة، منها "الإبل"، و"خلق الإنسان"، و"المترادف"، و"شرح ديوان ذي الرمة"... الأعلام: 4/162، ولمّا أقف على قوله.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ب) في الحاشية اليسرى.

[10] – في (ب) وانتزع.

[11] – في (ب) و(ج) وكذا.

[12] – وهذا نصه عند حديثه عن معاني افتعل: "السادس الخَطفةُ: كقولك: انتَزَعَ واستَلَبَ: أخذه بسُرعة. فأمَّا نَزَعَ فهو تحويلك إيَّاه، وكذلك: قَلَعَ واقتَلَعَ، وجَذَب واجتَذَبَ"، الممتع، ص 131-132

فتمثيل الشّارح أيضا منتقد، قال[1] ابن مالك: ومنه اقْتَدَرَ واسْتَمَعَ واقْتَرَبَ[2].

قوله: **(وبمعنى تفاعل)** –يوافق أيضا "تفعّل"[3]، نحو: ابْتَسَمَ واعْتَدَى؛ أي تَبَسَّمَ وتَعَدَّى.

– ويوافق اسْتَفْعَلَ، نحو: ارْتَاحَ واعْتَصَمَ واخْتَفَى واحْتَمَى[4] بمعنى: اسْتَرَاحَ إلى آخرها.

–وقد يأتي [15و] أيضا للتّخيير بالمعجمة، نحو انْتَخَبَ واصْطَفَى.

– وفعل الفاعل[5] بنفسه، نحو: اضْطَرَبَ وامْتَشَطَ[6] واكْتَحَلَ[7].

[معاني افعلّ]

قوله: ***(وافعلّ)***، "أصله: افْعَلَلَ فأدغم بدليل وجوب استعماله [مفتوح][8] اللّام الأولى مع تاء الضمير، ونُونَيْهِ[9]، نحو: احْمَرَرْتُ واحْمَرَرْنَا واحْمَرَرْنَ"[10].

قوله: **(واختصّ بالألوان والعيوب)**؛ يريد أنّ صيغة "افعلّ" مقصورة على الألوان والعيوب لا تتعدّاهما إلى غيرهما؛ أي في الأصل الغالب، فأدخل الباء على المقصور [عليه][11] مشيا على المتبادر المتعارف تقريبا على الأفهام.

---

[1] – في (د) منتقل قال، وفي (ج) منتقد قاله.

[2] – وهذا نصه: "والذي لموافقة الثلاثي المجرد، كقدر واقتدر، وسمع واستمع، وقرب واقترب"، شرح التسهيل: 312/3.

[3] – في (ب) تبسم.

[4] – في (ج) واعتمى.

[5] – في (ج) والفاعل.

[6] – في (ب) وامتشق.

[7] – وهذه الأمثلة نفسها في شرح التسهيل مع تقديم وتأخير واختلاف في الصياغة، ينظر شرح التسهيل: 311/3–312.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – في (د): ونونيته.

[10] – ما بين مزدوجين أخذه من شرح التسهيل مع اختلاف يسير في الصياغة، ينظر: 315/3

[11] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

والقياس أن يقول: واختصّ به[1] الألوان والعيوب؛ لأنّ حقّ الباء أن تدخل على المقصور، وسيأتي إيضاحه في كلامه، ثمّ اطلاقه العيوب هنا مقيّد بالحسّية: "كاعْوَرَّ"، و"اعْرَجَّ"، كما قيّد به صاحب التّسهيل[2] وغيره، وقولي: "في الأصل الغالب" للاحتراز عن أفعالٍ جاءت لغيرهما شذوذا كقولهم: "ارْعَوَى"[3] و"اقْتَوَى": إذا خدم[4]، و"ازْوَرَّ"[5] و"ابْهَرَّ اللّيل": إذا انتصفَ، و"ابْهَرَّ القمر": إذا قوي ضوؤه[6] [و][7] في هذا المثال بحث.

[معاني استفعل]

قوله: **(وهو لطلب الفعل[8])**، الطلب قد يكون صريحا كما مُثِّلَ، وقد يكون تقديرا نحو: "اسْتَخْرَجْتُ الوَتَدَ" فليس هنا صريح طلب، بل المعنى: لم أزل أتَلَطَّف وأتَحَيَّل حتى خرج.

قوله: **(نحو استَعْظَمْتُهُ)** مثله[9] أيضا: "اسْتَصْغَرْتُهُ"، و"اسْتَحْسَنْتُهُ" وغيرهما، وكذلك تقول فيما تعدّه عظيما أو صغيرا أو حسنا وهو بخلاف ذلك.

---

[1] – في (د) يقول: واحد واختص بها.

[2] – ينظر شرح التّسهيل،315/3.

[3] –يقال "ارْعَوَى فُلَانٌ عَنِ الْجَهْلِ يَرْعَوِي ارْعِوَاءً حَسَناً ورَعْوى حَسَنةً، وَهُوَ نُزُوعُه وحُسْنُ رُجوعِهِ"، تهذيب اللغة، مادة (رعي)، 104/3.

[4] – في (ج) افترى إذا جرم. جاء في لسان العرب: " قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ افْعَلَّ مِنَ القَتْوِ الخِدمةِ كارْعَوَى مِنَ الرَّعْوَى، قَالَ: إِلا أَن فِيهِ نَظَرًا؛ لأَن افْعَلَّ لَمْ يَجِئْ متعَدِّياً، قَالَ: وَالَّذِي سَمِعْتُهُ اقْتَوَى إِذا صَارَ خَادِمًا، قَالَ: وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مَعْنَاهُ افْتَعَل مِنَ الاقْتواء بِمَعْنَى الاِسْتِخْلَاصِ، فكَنى بِهِ عَنِ الاِسْتِخْدَامِ؛ لأَن مَنِ اقْتَوَى عَبْدًا لَا بُدَّ أَن يَسْتَخْدِمَه"، مادة (قتو)، 211/15.

[5] – الازوار عن الشئ: العدول عنه. وقد ازْوَرَّ عنه ازورارا، وازْوَارَّ عنه ازْوِيرَارًا، وتَزَاوَرَ عنه تَزَاوُرًا، كلُّه بمعنى عَدَلَ عنه وانحرف. الصحاح: مادة(زور)، 673/2.

[6] – كذا في اللسان: مادة (بهر)، 81/4.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – كذا في ط الأزهرية، ص41، وفي ط المنهاج: (وهو لطلب أصل الفعل)، ص87.

[9] – في (ج) مثلا.

قوله: (**وللتّحوّل**[1])، منه أيضا [قولهم][2]: "اسْتَنْسَرَ[3] البُغَاثُ"، و"اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ"[4] على سبيل التّشبيه والتّخييل.

قوله: (**ويكون بمعنى فَعَلَ**)، منه أيضا: "بَانَ واسْتَبَانَ"، و"عَلَا [و][5]اسْتَعْلَى".

- وقد يوافق أيضا [أَفْعَلَ][6]، نحو "اسْتَيْقَنَ وأَيْقَنَ"، و"اسْتَبَانَ وأَبَانَ" [15ظ]، و"اسْتَعْجَلَه وأَعْجَلَه"، و"اسْتَحْصَدَ الزّرعَ وأَحْصَدَ"، وهو في هذا المثال للحَيْنُونَةِ؛ أي حان وقت حصاده، كما في قولهم: "اسْتَحْفَرَ النَّهر"، أي حان له أن يحفِرَه[7].

---

[1] – في (ب) و(ج) وللتحويل.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] –في (ج) استند.

[4] –هذا من أمثال العرب في التّخليط: وهو الرجل يكون في حديث أو في صفة شيء، ثم يخلط ذلك بغيره، وينتقل إليه. وكان بعض العلماء يخبر أنَّ هذا المثل لطرفة بن العبد، وكان أصله أنه كان عند بعض الملوك وشاعر ينشد شعرا في وصف جمل، ثم حوله إلى نعت ناقة، فقال طرفة عندها: " استنوق الجمل " وقد يقال ذلك لرجل يظن به إنّه عنده غناءً، من الشجاعة والجلد، ثم يكون الأمر على خلاف ذلك، وانشد للكميت:

هززتكم لو أنَّ فيكم مهزة ***وذكرت ذا التأنيث فأستنوق الجمل.

ينظر: الأمثال: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تح: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980م، ص 129.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ج) يحفر

- ويوافق تَفَعَّلَ، نحو: "اسْتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ"، و"اسْتَمْتَعَ وتَمَتَّعَ"، ومنه "اسْتَبْدَلَ وتَبَدَّلَ"، قال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى[1] بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ﴾[3].
- وافْتَعَلَ، نحو: "اسْتَعْصَمَ واعْتَصَمَ"، و"اسْتَعْذَرَ [واعْتَذَرَ]"[4].
- وقد يغني عن "فَعَّلَ"، نحو: "اسْتَرْجَعَ" إذا قال: "إنّا لله وإنّا إليه راجعون"، والأصل: "رَجَّعَ" كـ "أَمَّنَ" إذا قال: "آمين"،
- و [للإغناء][5] عن المجرّد، نحو: اسْتَبَدَّ[6] واسْتَنْكَفَ [واسْتَأْثَرَ][7] واسْتَحْيَا.
- وقد يطاوع أَفْعَلَ، نحو: أكَانَهُ فاستَكَانَ، وأَحْكَمَهُ فاسْتَحْكَمَ.
- وقد يأتي للاتّخاذ، نحو: اسْتَعْبَدَ واسْتَأْمَى[8] واسْتَأْجَرَ، قال ذلك في التّسهيل[9] إلّا الحينونة.

---

[1] – في باقي النسخ تم الاكتفاء بهذا الجزء من الآية.

[2] – الآية 61 من سورة البقرة وتكملتها:﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

[3] – الآية 108 من سورة البقرة وتكملتها:﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، وفي (ب) و(د) اعتذر.

[5] – ما بين معقوفين إضافة يقتضيها السياق وهي مأخوذة من كتاب شرح التسهيل لابن مالك ، ينظر3/ 314.

[6] – في شرح التسهيل: استبدل، 314/3.

[7] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج).

[8]– في (أ) استبعد واستأمى، وفي (ج) استعبد واستأمر.

[9] – ينظر شرح التسهيل: 313/3–314.

[معاني افعالّ]

قوله: **(وحكمه: حكم احْمَرَّ)**؛ يريد فيما سبق من لزوم اللّزوم[1]، والاختصاص بالألوان والعيوب؛ الظّاهرة.

قال ابن عصفور: "افْعَلَّ مقصور من: افْعَالَّ لطول الكلمة، ومعناه كمعناه بدليل أنّ ما من شيء يقال بالألف إلّا يقال بدونها، لكن[2] قد يكثر أحدهما في لفظ ويقلّ [في][3] الآخر، فكثرة افعلّ كاحْمَرَّ واخْضَرَّ، وكثرة افعالّ كاشْهَابَّ وادْهَامَّ"[4] انتهى، وما ذكره[5] من القصر هو مذهب الخليل.

قوله: **(إلّا أنّ المبالغة فيه زائدة)**، يُفرَّق[6] بينهما أيضا بأنّ الأكثرَ قصدُ عُرُوض المعنى إذا جيء بالألف، ولزومه إذا لم يُجَأْ بها ومن [اللّزوم [مع الألف][7] قوله تعالى: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[8]، ومن][9] العُرُوضِ

---

[1] – في (ج) اللازم.

[2] – في (ب) ولكن.

[3] – ما بين معقوفين إضافة يستقيم بها المعنى

[4] – وهذا نص ابن عصفور: "افعلّ: هو مقصورٌ من "افعالّ" لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من "افعَلَّ" إلَّا يُقال فيه "افعالّ". إلَّا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألف من: احمَرَّ واصفَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، أكثرُ، وإثباتَها في اشهابَّ وادهامَّ واكهابَّ.." الممتع، ص132.

[5] – في (ب) و(د) وما ذكر.

[6] – في(أ) الفرق.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – الآية 64 من سورة الرّحمن.

[9] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (أ) في الحاشية اليسرى .

فيها ثلاث قراءات: الأولى: "تَزْوَرُّ" بإسكان الزاي وتشديد الراء، بلا ألف، لابن عامر ويعقوب.

الثانية: "تَزَاوَرُ" بفتح الزاي مخففة وألف بعدها، وتخفيف الراء، لعاصم وحمزة والكسائي وخلف.

الثالثة: "تَزَّاوَرُ" بفتح الزاي مشددة، وألف بعدها، وتخفيف الراء لباقي القراء". ينظر رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: لشعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، ط2، دت، ص 44-45

مع عدمها قولك: "اصفرّ وجهه وَجَلاً"[1]، وقرأه ابن عامر[2]: ﴿ تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾[3].

[معاني افْعَوْعَلَ]

قوله: **(وهو للمبالغة)**، يأتي أيضا: – للصّيرورة، نحو: احْلَوْلَى الشّيء إذا صار حُلْوًا.

– وبمعنى استفعل فيتعدّى إلى مفعول به كقوله[16و]:

لَوْ كُنتَ تُعْطِي، حِينَ تُسألُ، سَامَحَتْ *** لَكَ النَّفسُ واحْلَوْلاكَ كُلُّ خَلِيلِ[4]

أي استحلاك.

– وبمعنى المجرّد كقولهم: خَلُقَ أن يفعل كذا، واخلَوْلَقَ.

---

[1] – هذه الفقرة مقتبسة من كتاب: البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 1420هـ، 3/296–297.
وهذا نصّه: وَأَمَّا دُخُولُ الْأَلِفِ فَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقْصَدَ عُرُوضُ الْمَعْنَى إِذَا جِيءَ بِهَا، وَلُزُومُهُ إِذَا لَمْ يُجَأْ بِهِمَا، وَقَدْ يَكُونُ الْعَكْسُ، فَمِنْ قَصْدِ اللُّزُومِ مَعَ ثُبُوتِ الْأَلِفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ وَمِنْ قَصْدِ الْعُرُوضِ مَعَ عَدَمِ الألف قوله تعالى: ﴿تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾، وَاحْمَرَّ خَجَلًا.

[2] – هو عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي(ت: 118 هـ): أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء، في قرية " رحاب " وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها، قال الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث، ينظر الأعلام: 4/95.

[3] – الآية 17 من سورة الكهف وتكملتها: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾

جاء في جامع البيان 3/1304: "قرأ ابن عامر في رواية الوليد تَزْوَرُّ بإسكان الزاي وتشديد الراء من غير ألف على لفظ (تحمرّ وتصفر)، وروى الوليد عن يحيى عنه تَزَوَّرُ بفتح الزاي وتشديد الواو من غير ألف، وقرأ الكوفيون تَزَاوَرُ بفتح الزاي وتخفيفها وألف بعدها وتخفيف الراء، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم شدّدوا الزاي".

[4] – البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في المنصف: ص 82، وابن عصفور في الممتع: ص 133، ولسان العرب (مادة سمح) 2/489، وتاج العروس مادة (سمح) 6/ 484...
والشاهد قوله: احلولاك الذي تعدى إلى مفعول به.

– ولمطاوعته كقولهم: ثَنَيْتُهُ فانْثَنَى، ومنه قراءة[1] بعضهم:﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونِي صُدُورُهُمْ﴾[2].

[معاني افعوّل]

قوله: (**وافعَوَّل**[3])، قال في التّسهيل: "هو بناء مقتضب؛ أي موضوع على مثال لم يسبق بآخر أصل له، أو كالأصل مع الخُلوّ من حرف زائد[4] لمعنى، أو إلحاق"[5]، ويقال: "اجْلَوَّذَ بهم السّير"؛ أي دام مع السّرعة[6].

---

[1] – في (د) قرأ. "ومن ذلك قراءة ابن عباس بخلاف مجاهد ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن أفزى والجحدري وابن أبي إسحاق وأبي رَزِين وأبي جعفر محمد بن علي وعلي بن حسين وزيد بن علي وجعفر بن محمد والضحاك وأبي الأسود: ﴿يَثْنُونِي صُدُورُهُم﴾ على فعوعل، وقرأ: ﴿تَثْنَوِنَّ صُدُورُهُمْ﴾ ابن عباس بخلاف، وقرأ: ﴿تَثْنَئِنَّ صُدُورُهم﴾ عروة الأعشى، ورُويت عن عروة الأعشى أيضًا: ﴿يَثْنؤنَّ صُدُورَهُمْ﴾، ورُوي ذلك عن مجاهد أيضًا، ورُوي عن ابن عباس: ﴿تَثْنوْنِ صُدُورُهُمْ ﴾، ورُوي عن سعيد بن جبير وأحسبها وَهْمًا: ﴿يُثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ بضم الياء والنون، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، دط، 1999م، 318/1

[2] – الآية 05 من سورة هود وتكملتها: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، وفي (أ) و(ب) و (ج): "يثنون".

[3] – وهذه الصيغة وردت في ط المنهاج، ص87، ولم ترد في ط الأزهرية، ص 42

[4] – في (ج) مزيد.

[5] – وهذا نص شرح التسهيل: " افعوّل بناء مقتضب... المقتضب من الأبنية هو المصوغ على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل، أو كالأصل مع خلوّه من حرف مزيد لمعنى أو لإلحاق" 316/3

[6] – كذا في تهذيب اللغة، مادة (جلذ)، 12/11.

[معاني افعنْلى]

قوله: **(وافعنْلَى)**، هو لمطاوعة: فَعْلَى، نحو: "سَلْقَاهُ فَاسْلَنْقَى"[1]، ومذهب سيبويه أنّ هذا البناء لا يتعدّى[2]، وخالف أَبُو عُبَيْدٍ[3] وأبو الفتح[4] لقول الرّاجز:

قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني *** أَدْفَعُهُ عنِّي ويَسْرَنْدِيني[5]

---

[1] –في (أ) سلقاه فاستلقى، وفي (ج) استلقاه فاستلقى. واسلنقى معناه: نَامَ عَلَى ظَهْرِهِ، لسان العرب، مادة (سلق)، 163/10.

[2] – وهذا نص سيبويه : إنّما هي أبنيةٌ بنيت لا تعدّي الفاعل، كما أنّ: "فعلت" لا يتعدى إلى مفعول فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد... وكذلك: "افعللت"؛ لأنّهم أرادوا أن يبلغوا به "احرنجمت"، وليس في الكلام: "افعنللته"، و"افعلنليته"، ولا: "افعاللته"، ولا: "افعللته"، وهو نحو: "احمررت" و"اشهابيت". ينظر: الكتاب، 76/4–77، وكذا: الممتع: ص127.

[3] – في (ب) أبو عبيدة، وهو القاسم بن سلاَّم الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عُبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها. وكان مؤدبا، من كتبه: "الغريب المصنف"، و"الأجناس من كلام العرب"، و"أدب القاضي"، و"فضائل القرآن"، و"الأمثال"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصور والممدود" في القراءات... قال الجاحظ: " لم يكتب الناس أصح من كتبه، ولا أكثر فائدة ". ينظر: الأعلام 176/5.

[4] – سبقت ترجمة ابن جني، وجاء في كتابه المنصف، ص 86: " و"افعَنْليت" على ضربين: متعد، وغير متعد، فالمتعدي نحو قول الراجز: قد جعل النعاس يَغْرَنْدِيني *** أدفعه عني ويَسْرَنْدِيني.

وغير المتعدي نحو قولهم: "احْرَنْبى الديك، وابرنتى الرجل".

[5] – البيت من الرجز وهو بلا نسبة في المنصف: ص86، وشرح الشافية للرضي 113/1، والممتع، ص 127... والشاهد فيه هو تعدي الفعلين اغرندى واسرندى إلى مفعول به.

ويرى ابن هشام أن تعدّيها شاذ، ينظر كتابه مغني اللبيب، ص 675. ويوافقه الوقاد (ت 904)، قال: "فإن قلت: زعم ابن جني وأبو عبيدة أن "افْعَنْلَى" يتعدى، ولا يتعدى، ومن تعديه قول الراجز...، قلت: أجيب عنه بأنه شاذ، والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد"، ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 465/1–466.

وليس مصنوعا كما زعمه الزّبيدي[1] لذكر غير واحد من أئمّة اللّغة له غيرهما كابن دُرَيْدٍ[2] وكُرَاعٍ[3]، ونقل عن أبي عبيدة[4] واللحياني[5]، قاله اللّبلِي[6].

---

[1] –محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر(316 هـ– 379 هـ): عالم باللغة والأدب، شاعر، ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية. من تصانيفه: "الواضح" في النحو، و"طبقات النحويين واللغويين" و"لحن العامة" و"الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية" ...الأعلام/82/6.

–قال ابن عصفور: "وزعم سيبويه أنه لا يتعدَّى. والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمَع متعدّيًا إلَّا في هذا الرجز، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع. قال أبو بكر الزُّبيديُّ: أَحسِبُ البيتينِ مَصنُوعَينِ"، الممتع، ص 127، وينظر أيضا: تاج العروس: 467/8

[2] – هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر (223 – 321 هـ) من أزد عمان من قحطان: من أئمة اللغة والأدب، ولد في البصرة، ومن كتبه "الاشتقاق" في الأنساب، و"المقصور والممدود" و "الجمهرة" في اللغة، و"تقويم اللسان" ... الأعلام: 80/6.

[3] – هو علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن(ت– بعد 309 هـ): عالم بالعربية، مصري. لقب بـ "كراع النمل" لقصره، أو لدمامته، له كتب منها "المنضد" في اللغة، و"المنتخب المجرد" مختصره، و"أمثلة غريب اللغة"، و"المصحّف" و"المنظم"، و"الأوزان"، ينظر الأعلام: 272/4.

[4] –هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيد النحوي(110 – 209؟ هـ): من أئمة العلم بالأدب واللغة، مولده ووفاته في البصرة، له نحو 200 مؤلف، منها: "نقائض جرير والفرزدق"، و"مجاز القرآن"، و"مآثر العرب"، و"المثالب"، و"ما تلحن فيه العامة"، و"معاني القرآن" و"طبقات الشعراء"، و"إعراب القرآن"...الأعلام: 272/7.

[5] –هو علي بن المبارك اللحياني وقيل علي بن حازم (ت:؟)، ويكنى أبا الحسن: أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام قال أبو الطيب: وقد أخذ اللحياني عن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيدة والأصمعي وعمدته على الكسائي، وله من الكتب: "كتاب النوادر»"، ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، 1843/4–1844.

[6] –هو أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللّبلي يكنّى: أبا العباس وأبا جعفر(613هـ– 691هـ)، قرأ بالأندلس على مشايخ من أفضلهم الأستاذ أبو علي عمر الشّلوبين، ثم ارتحل إلى العدوة وسكن بجاية، وأقرأ بها مدّة، وارتحل إلى المشرق فحج، ثم رجع إلى تونس واتخذها وطناً، واشتغل بها بالإقراء إلى أن مات، كان يتبسّط لإقراء سائر كتب العربية، وله علم جليل باللغة، وله مؤلفات كثيرة: منها "تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح" وهو شرح لفصيح ثعلب، و"بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال"...، ينظر ترجمته في: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 208/2 وما بعدها، وتنظر ترجمته مفصلة أيضا في: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، دط، 1972، ص 9–10–11.

–وهذا نص اللّبلي: وهكذا تقول في مضارع كلّ فعل هو على هذه الزنة وهذا المثال؛ أعني افعنلى لا يتعدى عند سيبويه البتة وقد حكى بعضهم تعدّيه، وأنشد: قد جعل النعاس...، ورد السين أبو بكر الزبيدي وقال أحسبهما مصنوعين، وليس

والاغرندا والاسرندا[1] واحد وهو: الاعتلاء.

قوله: (**مِنَ الملحقات بـ "احرنجم"**)؛ أتى بمِن التبعيضية وإن كان البابان المذكوران هما جماع ما اشتهر من الملحق بـ "احْرَنْجَمَ"[2]، نظرا إلى ما ندر من إلحاق سواهما به وهو "احْبَنْطَأَ"[3] بالهمز، و"احْوَنْصَلَ الطائر"، قال أبو حيّان: "والمحفوظ الكثير احْبَنْطَى[4] بالألف للإلحاق فيحتمل أن تكون الهمزة بدلا منها، وأمّا "احْوَنْصَلَ"[5] فلم ينقله إلّا صاحب كتاب العين[6] فلا يلتفت إليه"[7] [انتهى][8].

كما قال، قد ذكرهما غير واحد من أئمّة اللغويين والنّحويين، كابن دريد وأبي عبيد وكراع معا وابن جني، ذكرهما أيضا أبو علي القالي عن أبي عبيدة واللحياني أيضا، قال اللحياني: يقال اسْرَنْدَى فلانٌ فلانًا واغْرَنْدَاهُ، وأنشد البيتين ومعناهما واحد أعني اسرندى واغرندى وهو إذا غلب وعلا." بغية الآمال للّبلي: ص82.

[1] – في (ب) الاغرندي والاسرندي.

–"اغرنداه، واغرندى عَلَيْهِ: علاهُ بالشتم وَالضَّرْب والقهر، والمُغرندي: الَّذِي يَغلبك ويعلوك"، المحكم: مادة (غ ر د)، 462/5.

– " واسْرَنْداهُ الشيءُ غَلَبَهُ وعَلاَهُ" المحكم: مادة (س ر د)، 448/8.

[2] – احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا، قال الفراء: المحرنجم: العدد الكثير... وحرجمت الابل فاحرنجمت، إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت، الصحاح، مادة (حرجم)، 1898/5.

[3] – حَبِط بطن الرجل وحَبِجَ واحبنطأ إِذا انتفخ بطْنُه من الطَّعَام وَغَيره. وَيُقَال: احْبَنْطَأَ الرجل إِذا امْتنع، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَة يُجِيز فِيهِ ترك الْهمزَة وَأنْشد: إِنّي إِذا استُشْدْتُ لَا أَحْبَنطِي...، تهذيب اللغة، مادة (حبطأ)، 214/5.

[4] – في (ب) و(ج) احبنطا

[5] – في (ب) وأما ما احونصل.

[6] – في (ج) العبرة. جاء في العين: "احوَنْصَلَ الطَيْرُ: إذا ثَنَى عُنُقَه وأخرَجَ حوصلته"، كتاب العين: للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170؟هـ)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت، مادة (حصل):117/3

[7] – وهذا نصّ أبي حيان: فأمّا احْبَنْطأ فالمحفوظ الكثير احْبَنْطَى على وزن افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلا من الألف التي للإلحاق، فليس وزنه افْعَنْلَلَ، وأمّا احْوَنْصَلَ فقد تقدّم أنّه لم ينقله أحدٌ إلا صاحب كتاب العين، فلا يلتفت إليه"، التذييل والتكميل 182/14

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: **(وكذا: تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ)**، لا اعتراض[1] على المصنّف في هذين [ففي شرح الهادي][2] أنّ تضعيف العين لا يكون للإلحاق، وفيه وفي التسهيل، وشرح المفصّل[3] [16ظ]، وغيرهما ما يدلّ على أنّ الألف لا تقع للإلحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل، قال ابن الحاجب وغيره: لأنّها عند المحقّقين إنّما ألحِقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت[4] أَلِفًا، فلو ألحقت في غير الآخر لم تخلُ إمّا أن تلحق متحركة بعد فتحة أو غير ذلك، فإن ألحقت[5] على الأوّل انقلبت أَلِفًا فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الّذي من [أجله][6] أُلحقت، وإن أُلْحِقت على الثّاني وجب أن تبقى فلا تكون أَلِفًا بخلاف الآخر فإنّ حركته عارضة غير معتد[7] بها في الزنة انتهى.

فتفعّل وتفاعل ليسا من الملحق لكنّه ذكر أنّهما[8] منه في الشّافية[9] تبعا للمفصّل فتبعهما الشّارح، وخصّ في الشّافية[10] في باب ذي الزّيادة الضابط المذكور بالاسم[11]، والصّحيح الأوّل، والدّليل عليه [أيضا][12] قول العرب "تضامّ[13] القوم" ونحوه فأدغموا، ولو كان ملحقا لم يجز إدغامه كما لم يجز إدغام مثل:

---

[1] – في (ب) و(د) لاعتراض.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب). واسم الكتاب الكافي في شرح الهادي للإمام أبي المعالي عز الدّين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (ت 660هـ)، قال عنه صاحب كشف الظنون: أنه شرح كبير ممزوج في مجلدين أوّله: (الحمد لله العلي الأكرم، الذي علم بالقلم ... الخ) شرح فيه كتابه الهادي في النحو والصرف وهو متن متوسط أوّله: (الحمد لله الذي بهرت حكمة عقول الناظرين ... الخ)، كشف الظنون: 2027/2.

[3] – ينظر الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 116/2–117.

[4] – في (ج) قلبت.

[5] – في (ب) ألحقته.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (د) متعد.

[8] – في باقي النسخ ذكرهما.

[9] – في (د) الشافعية، ينظر الشافية 22/2–23.

[10] – في (د) الشافعية.

[11] – ينظر الشافية 51/2.

[12] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[13]– في (د) تضارم. وتَضَامَّ الْقَوْمُ: انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، مختار الصّحاح، مادة (ضمم)، ص 185.

"جلْبَبَ"، وقيل: لأنّ[1] الألف لها معنى، وهو إزالة قلق اللّسان بتوالي الحركات، فلم يجز جعلها في مقابلة العين من تَفَعْلَلَ[2].

[الرّباعي المزيد]

قوله: (**وتَمَسْكَنَ**[3])، هذا القول شاذ من قبيل الغلط على توهُّم الميم أصلا، واللّغة الفصيحة: "تسَكَّنَ"[4]، ثمّ الإلحاق في هذا الفعل[5] وأخواته من نحو: تجلْبَبَ وتجوْرَبَ وتفَيْهَقَ وترَهْوَكَ[6] وكذا: تَغَافَلَ[7] وتَكَلَّمَ على رأي سبق إنّما هو بواسطة تكرير الباء والواو[8] والياء والميم والألف، وتضعيف العين لا[9] بالتّاء؛ لأنّ الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، فالتّاء إنّما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في: "تدحرج".

---

[1] – في (ج) إنّ.

[2] – في (ج) تفعل.

[3] – في (ج) وتسكن.

[4] – جاء في الصّحاح: "يُقَالُ: (تَسَكَّنَ) وَ (تَمَسْكَنَ) كَمَا قَالُوا: تَمَدْرَعَ وَتَمَنْدَلَ مِنَ الْمِدْرَعَةِ وَالْمِنْدِيلِ وَهُوَ شَاذٌّ وَقِيَاسُهُ تَسَكَّنَ وَتَدَرَّعَ وَتَنَدَّلَ مِثْلُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ"، مادة (س ك ن)، ص 151، وقال ابن جني في شرحه لكتاب التصريف للمازني: "فأما معد، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعْدَدَ، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تمسكن؟ فإنّ هذا غلط وليس بأصل، وقد قالوا: "تَمَدْرَعَ"، والجيدة العربية "تَدَرَّعَ، وتَسَكَّنَ" وهو كلام أكثر العرب"، المنصف: 129، وقال في الخصائص: 229/1 "...ألا تراهم إذ قالوا: تدرّع وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة وكذلك بقية الباب".

[5] – في (أ) الاسم.

[6] – في (ب) تفهيق وترهويك، وفي (ج) تفهيق وترهوك

[7] – في (ب) و (ج) تفاعل.

[8] – في (أ) و (د) وبالواو.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله:(***تنبيه***)؛ هو في اللّغة التّوقيف على الشّيء والإيقاظ له[1] وفي الصّناعة: الإعلام [17و] بتفصيل ما عُلِمَ إجمالا ممّا قبله وهو معرب خبرَ مبتدأ محذوف، وقيل: إن ذُكِرَ بعده[2] ما يتعلّق به وإلّا فهو مبنيّ فيقرأ[3] ساكنا كهذا[4] التّنبيه وفيه نظر؛ لأنّ مقتضى البناء هنا ليس إلّا عدم التركيب على ما ادّعاه وهو ممنوع[5]؛ لأنّ التّركيب وإن فُقِدَ مع ما يليه فهو ممكن بالتّقدير المذكور، ومثله شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه، ولفظ: "الفصل" وما أشبهه كلفظ: "التّنبيه" في حكمه المذكور.

[الفعل المتعدي]

قوله: (***وهو* الفعل *الّذي يتعدّى***) الضمير المتّصل راجع بحسب المعنى لما[6] دلّ عليه لفظ الفعل من كلمات دلّت على معنى في نفسها مقترنة[7] بزمان، ولا يخفى أنّ تعدّي أيّ كلمة [إنّما هو][8] بتعدّي معناها الّذي وضعت له هي بإزائه فمعنى تعدِّي: "ضَرَبَ" تجاوز الضرب في زمان ماض[9]، وعلى هذا القياس، فلذلك قال الشّارح بعد: (**فإن الفعلَ الّذي هو الضرب[10]**) إلخ.

---

[1] – جاء في مختار الصّحاح، مادة (ن ب ه)، ص 304: "(نَبُهَ) الرَّجُلُ شَرُفَ وَاشْتَهَرَ وَبَابُهُ ظَرُفَ فَهُوَ (نَبِيهٌ) وَ(نَابِهٌ) وَهُوَ ضِدُّ الْخَامِلِ. وَ (نَبَّهَهُ) غَيْرُهُ (تَنْبِيهًا) رَفَعَهُ مِنَ الْخُمُولِ. وَ (انْتَبَهَ) مِنْ نَوْمِهِ اسْتَيْقَظَ وَ (أَنْبَهَهُ) غَيْرُهُ وَ (نَبَّهَهُ) (تَنْبِيهًا) . وَنَبَّهَهُ أَيْضًا عَلَى الشَّيْءِ وَقَّفَهُ عَلَيْهِ (فَتَنَبَّهَ) هُوَ عَلَيْهِ".

[2] – في(ب) بعد.

[3] – في (أ) ويقرأ

[4] – في (ب) و(ج) هكذا.

[5] – في (د) مسلم.

[6] – في (ج) إلى ما دلّ.

[7]– في (د) مقرونة.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[9] – في (ب) ما مضى.

[10] – وتمام القول: "فإن الفعل الّذي هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد"، ط المنهاج، ص89، وط الأزهرية، ص 44.

قوله: **(فالدَّوْرُ مدفوع)**؛ تقدير الدّور أن يقال: المقصود من التّعريف إنّما هو تصوّر[1] المُعَرِّفِ، وهو إنّما يحصل بمَعْرِفَةِ مُعرِّفِهِ[2]، ومن ثمّ وجب سبق العلم به وهي بمعرفة سائر أجزائه فتصوّر المتعدّي موقوف[3] على معرفة الّذي يتعدّى الواقع في التعريف، وهو يتوقّف معرفته [على][4] معرفة الفعل المتعدّي، ومن البيّن أنّ مثله دور يمنع تحقّق المقصود، وتقدير الدّفع أن يقال: المراد بالتّعدّي الواقع في التّعريف التّجاوز، وهو لا يتوقّف على التّعدّي[5] بالمعنى المصطلح [عليه] [6].

قوله: **(في نصب ما عدا المفعول به)**؛ ما عداه من المفاعيل أربعة[7]: المفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وهي مرتّبة في المثال[17ظ] على هذا التّرتيب، فقوله: **(والأميرَ)**[8] بالنّصب، هذا وكذلك ما يلحق المفعول من الحال والتّمييز وغيرهما حكم[9] المتعدّي وغيره في نصبه[10] سواء.

قوله: **(وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول)** إلخ؛ يطلق الفاعل والمفعول ويُراد ما صدر منه الفعل الحقيقي، وما وقع عليهن ويُسَمَّيان حَقِيقَتَيْنِ[11]، ويطلقان ويراد ما تعلّق[12] بهما الفعل النّحوي، فيرفع[13] وينصب

---

[1] – في (ب) تصرّف.

[2] – في (ج) بعد معرفة.

[3] – في (ب) موصوف.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – في(ب) المتعدي.

[6] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج).

[7] – في (د) أربع.

[8] – في (ب) و (ج) والأمر ، جاءت هذه الكلمة في سياق مثال ضربه الشارح وهو: اجتمع القوم والأمير في السوق يوم الجمعة اجتماعا تأديبا لزيد، ط المنهاج، ص 89، و ط الأزهرية، ص 44.

[9] – في (ج) مما حكم.

[10] – في (ب) نصب.

[11] – في (ب) ومسميان حقيقان.

[12] – في (ب) ما يتعلق.

[13] – في باقي النسخ ليرفع.

ويُسمَّيان لَفْظِيَيْنِ، والظاهر من التعريف إرادة الأوّل لذكر التّعدّي الأنسب به فلذلك اعتمده الشّارح أوّلا، ثمّ لمّا كان الاعتراض حينئذ ذا اتّجاه، ولم يَفِ الجواب باستئصال[1] مادّته لاستلزامه الإقرار بعدم تجاوز الفعل في حالة النّفي فيكون فيها متعدّيا وليس بمتجاوز تنزّل عنه[2] [فجوّز][3] إرادة الثّاني، ووجه الاندفاع على هذا التّقدير غنيّ عن البيان إذا أريد لفظ الفعل أيضا؛ إذ لا خفاء[4] في تعلّق الفعل اللّفظي بكلّ من فاعله ومفعوله ليرفع الأوّل وينصبَ الثّاني سواء كان مثبتا أو[5] منفيا، هكذا[6] قيل في بيان مراده على ما في نسخ من الشّرح[7] ونصّه: "ولا يعترض بنحو: "ما ضربت زيدا"؛ لأنّ الفعل: "ضربت" وهو قد يتعدى[8] إلى المفعول به في نحو: ضربت زيدا، وإن أريد"[9] إلخ.

وفيه على[10] هذا البيان نظر لعدم [تمام][11] اندفاع الدّور حينئذ، ويمكن أن يقال: أنّ تجاوز [الفعل][12] الفاعل هو بأن[13] يتّصف المفعول أيضا بتعلّقه به ولو منفيا؛ لأنّ الضرب مثلا نسبيّ وليس أحد نوعَيْ

---

[1] – في (د) باتصال.

[2] – في (ج) منه.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي (ج) فيجوز، وفي (د) فجواز.

[4] – في (ب) إذ الاستخفاء

[5] – في (ج) أم ، وفي (د) و

[6] – في (د) هذا.

[7] – في (ج) الشارح.

[8] – في (أ) و(ج) يتعدى.

[9] – كذا في ط الأزهرية، ص 44، وأما طبعة المنهاج فهذا نصّها: "ولا يعترض بنحو: ما ضربت زيدا؛ لأنّ الفعل إن أريد به لفظه الذي هو ضربت فهو قد تعدّى إلى المفعول به في نحو: ضربت زيدا، وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خفاء"، ص89

[10] – في (ج) مع.

[11] – ما بين معقوفين سقط من (د) وفي (د) اندفاع تمام بتقديم "اندفاع" وتأخير "تمام".

[12] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[13] – في (أ) أن.

التّعلّق[1] أولى به من الآخر، فكما جاز مجاوزته[2] الفاعل مثبتا يجوز منفيا، فالمنفي في: "ما ضربت زيدا"؛ ضَرْبٌ وَاقِعٌ مِن المُتَكَلِّمِ متعلّقٌ[3] بِزيْدٍ، والفاعل والمفعول حينئذ لفظيان[18و] [والله أعلم][4].

قوله: **(بخلاف اللّازم)**؛ يعني فإنّه ليس بواقعٍ على المفعول به ولا مجاوزٍ للفاعلِ.

[تعدية اللازم]

قوله: **(ونصحته[5] ونصحت له)** [إلخ][6] فيه نظر؛ {لقول الجوهري[7] إنّهما باللّام أفصح، وفي شرح الفصيح[8] لابن خالويه[9] اللّغة الجيّدة تُعَدِّي: "شكرتُ" بحرف الخفض، وكذا: "نصحت"، وقد يجوز حذف

---

[1] – في (ج) التعليق، وفي (د) المتعلق.

[2] – في (أ) مجاورته، وهو تصحيف بصر بسبب تشابه الحروف مع اختلاف النقط.

[3]– في (أ) يتعلق.

[4]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] في (ب) ونصحت.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – وهذا نصّه : نَصَحْتُكَ نُصْحاً ونَصاحَةً... وهو باللام أفصح. قال الله تعالى: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾. والاسم النصيحة، مادة (نصح)، 410/1.

[8] –كتاب الفصيح هو لأبي العباس: أحمد بن يحيى، المعروف: بثعلب الكوفي، النحوي (ت 291)، وهو: كتاب صغير الحجم، عليه عدة شروح منها: شرح أبو العباس: محمد بن يزيد المبرد(ت 285)، وشرح ابن درستويه: عبد الله بن جعفر النحوي.(ت 347)، وشرح ابن خالويه: حسين بن أحمد النحوي، اللغوي(ت 370)، وشرح ابن جني (ت 392هـ)، وشرح شهاب الدين، أبو جعفر: أحمد بن يوسف الفهري، اللَبْلي، النحوي (ت 691)، وسمّاه: "تحفة المجد الصريح، في شرح كتاب الفصيح"، قال ابن الحنائي: "وهو كتاب لم تكتحل عين الزمان بمثله، في تحقيقه، وغزارة فوائده، ومنه يعلم فضل الرجل الذي ألفه، وبراعته"، ينظر كشف الظنون: 1273/2.

[9] – هو "الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت:370هـ) لغويّ، من كبار النحاة. أصله من همذان، زار اليمن وأقام بذمار، مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب. وعظمت بها شهرته، فأحله بنو حمدان منزلة رفيعة، وكانت له مع المتنبي مجالس ومباحث عند سيف الدولة، وعهد إليه سيف الدولة بتأديب أولاده. وتوفي في حلب، من كتبه: "شرح مقصورة ابن دريد "، و"مختصر في شواذ القرآن"، و"إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز"، و"المقصور والممدود"... ينظر: الأعلام 231/2. ولم استطع الوصول إلى كتابه: شرح الفصيح مطبوعا بتحقيق الحاج ابراهيم عبد الله بن عمر، والتويجري خالد بن محمد، والعمري سعيد بن علي.

اللّام، وفي شرحه للّبلي[1] الأصل في: "نصحت لك" أن يتعدّى هكذا بحرف الجرّ، ثمّ يتوسّع في حذف الحرف فيصل الفعل بنفسه.

قال الفرّاء في المصادر لَهُ: العرب لا تكاد[2] تقول: نصحتُكَ [وقد تقول: نَصَحْتُكَ يريدون: نَصَحْتُ لَكَ][3]، إنّما يقولون: نَصَحْتُ لَكَ}[4]، [ثمّ][5] قال اللّبلي في: "شَكَرْتُ" هو مثل: "نَصَحْتُ" في أنّه يتعدّى بحرف الجرّ، ثمّ يتوسّع في حذفه انتهى، وبالجيّدة ورد التّنزيل، قال الله تعالى: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي﴾[6]، [وقال][7]: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾[8].

---

[1] – في (أ) و (ج) الليلي وهو تصحيف، وهذا نصّه: "وقوله: **(ونصحت لك)**: فأنا انصح لك نَصاحَةً، ونَصيحَةً، ونُصْحًا، ونُصُحًا، ونُصْحَةً، ونُصُوحًا، وهي: بذل المجهود والمشورة.

وقوله: (وشكرت لك): شكرت الرجل: إذا جازيته على إحسانه إمّا بفِعْلٍ، وإمّا بثَنَاءٍ، ويقال شكرتُ اللهَ، وشكَرْتُ بالله، وشكرتُ لله، وشكرتُ نعمةَ الله، وشكرتُ بنعمة اللهِ، وحُكِيَ: أشكُرُ بالله"، لباب تحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح: لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي(ت691هـ)، تح: مصطفى عبد الحفيظ سالم، در: عبد الكريم علي عثمان عوفي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط1، 2011م، ج2 (قسم التحقيق)، ص 165–166

[2] –في (ب) ولا تكاد.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – ما بين حاضنتين منقول بلفظه من تاج العروس، وهذا نصّه: "(نَصَحَه) ينصَحُهُ، (و) نصَحَ (لَهُ، كمنَعَه) وباللام أَعلَى، كَمَا صرَّح بِهِ الجوهريّ وَغَيره، وَهِي اللُّغة الفُصْحَى. قَالَ أَبو جَعْفَر الفِهْرِيّ فِي شرح (الفصيح) : الأَصل فِي نَصَحَ أَن يَتَعَدَّى هكذا بحرفِ الجرّ، ثمَّ يُتَوَسَّع فِي حذْف حرْف الجرّ فيصِل الفعلُ بنفْسه. فَتَقول: نَصحْت زيدا. وَقَالَ الفَرّاءُ فِي كتاب (المصادر لَهُ) : العربُ لَا تكَاد تَقول نَصَحْتُك، إِنّمَا يقولونَ نصَحْتُ لَك، وَقد يَقُولُونَ نَصحْتُك يُرِيدُونَ نَصحْت لَك". مادة (نصح)، 174/7.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

[6] – الآية 14 من سورة لقمان وتكملتها: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – الآية 62 من سورة الأعراف وتكملتها:﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

قوله: **(والحقّ أنّه متعد)** [إلخ][1]، هذا التّحقيق مأخوذ من كلام نجم الأئمة رضي الدّين، قال: "اعلم أنّه قيل في بعض الأفعال إنّه متعد بنفسه مرّة، ومرّة: إنّه لازم متعدٍ بالحرف، وذلك إذا تساوى الاستعمالان [وكان كلّ واحد منهما غالبا] [2]، نحو نصحتك، ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك.

والّذي أرى: الحكم بتعدّي مثل [هذا الفعل][3] مطلقا؛ إذ معناه[4] مع اللّام هو معناه بدونها، والتّعدي واللّزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: متعد إجماعا، فكذا مع اللّام، فهي، إذن، زائدة كما في: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[5]، إلّا أنّها مطّردة الزّيادة[جوازا في[6] نحو: نصحت وشكرت][7] دون: "ردف".

فإن كان تعدّيه بنفسه قليلا، نحو أقسَمتَ اللهَ، أو مختصا[8] بنوع من المفاعيل، كاختصاص "دخلت" بالتّعدي إلى الأمكنة ، وأمّا [إلى][9] غيرها فَبِفِي، نحو: "دخلت في الأمر"، فهو لازم حذف منه حرف

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج)، و"عنهما" جاءت في (ج) "عنها".

[3] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج) وهذه الإضافة تتوافق مع الأصل، وفي (ب) مثله هذا الفعل

[4]– في (ب) منعناه.

[5] – الآية 72 من سورة النّمل وتكملتها: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

[6] – "في" إضافة من (ج) وتوافق الأصل.

[7] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج) مع إضافة (ج) " لكم" في : نصحت لكم..

[8] – في (د) مختص.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

الجرّ، وإن كان تعدّيه[1] بالحرف قليلا فهو متعد، والحرف زائد كما في قوله [تعالى][2]: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[3] [و][4]﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾"[5] [18ظ] انتهى.

وفي[6] شرح المفصّل نحوه[7]، وقال السّيّد ركن الدّين[8]: الحقّ أنّ اللّام إنّما دخلت للتّعدّي إلى[9] مفعول آخر؛ إذ معنى شكرت له، ونصحت له: شكرت له صنيعه، ونصحت له رأيي، فحذف توسعا.

قوله: **(والتّعدّي واللّزوم بحسب المعنى)**، قيل عليه: إنّا نجد كثيرا فعلين مُتَّحِدَّيْنِ معنًى وأحدهما متعدّ والآخر لازم، كنَسَيْتُهُ، وذَهَلْتُ عَنْهُ، وخِفْتُهُ، وأَشْفَقْتُ[10] مِنْهُ، ورَجَوْتُهُ، وطَمِعْتُ فِيهِ.

---

[1] – في (ب) متعدّيه

[2] – ما بين معقوفين إضافة من (ج).

[3] – الآية 195 من سورة البقرة وتكملتها:﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ) و (د).

[5] – كذا في: شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، تص، وتع: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2، 1996، وهذه بعض الاختلافات اليسيرة: " ... ومرّة: إنّه لازم متعد **بحرف الجر** ... هو معناه **من دون اللام...** مطّردة الزّيادة في نحو: نصحت وشكرت... وإن كان تعدّيه **بحرف الجر** قليلا ..." 4/136-137

[6] – في (د) ثم في.

[7] – في (ب) نحو. ينظر الإيضاح في شرح المفصّل، 2/50-51.

[8] – في (ب) و(ج) وقال بعضهم، ولم أقف على قول ركن الدين في حدود اطلاعي.

[9] – في (د) أي

[10] – في (د) واستقت منه.

قوله: **(وفي بعض النّسخ: وتعديتُه)** النّسخة الأولى أَوْلَى[1]؛ لإفادة الكلام الحصر على الثّانية لاشتماله حينئذ على الإسناد على وجه عموم المبتدأ وخصوص الخبر، فيرد أنّ التّعدية قد تكون بغير [هذا][2] المذكور كالسّين والتّاء، نحو: حَسُنَ زَيْدٌ واسْتَحْسَنْتُهُ، وطَعِمَ زَيْدٌ الخُبْزَ واسْتَطْعَمْتُهُ[3]

وألف المفاعلة، نحو: سَايَرْتُهُ وجَالَسْتُهُ، وفتحة العين، نحو: حَزِنَ زَيْدٌ وحَزَنْتُهُ إذا بنيته للمغالبة[4] والمعنى غلبتُه في الحزن وإن لم يكن واحدا منها[5] مطّردا.

قوله:(***بتضعيف العين أو بالهمزة***[6])، تنفرد التّعدية بالهمزة إذا كانت عين المجرّد همزة، نحو: نأى زيد، فتقول: أَنْأَيْتُهُ، ولا يجوز التّضعيف، وكذا سائر حروف الحلق غالبا، نحو: "أَذْهَبَهُ وأَسْعَدَهُ"[7]، وربّما يأتي التّضعيف، نحو: "وَهَّنَهُ وبَعَّدَهُ"، ثمّ ما ذكره المصنِّف غير مختّص باللّازم بل هو جار[8] في المتعدّي أيضا إلّا باب: "أعلم" وإلا المتعدّي إلى اثنين نحو: "كسا" و"ظنّ" و"حسب" فإنّه لا تضعّف عينه للتعدية، وكذا لا يدخله همزة النّقل إلا: "علِمَ" و"رأى" وإلا ما ألحق بهما على رأي.

---

[1] – جاءت فيها الصيغة هكذا: "(**وتُعَدِّيهِ**...)، أي وتُعَدِّي أنت الفعل اللازم... ط المنهاج، ص90، و ط الأزهرية، ص45.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – في (ج) واستطعمه.

[4] – في (ج) و (د) للمبالغة. والمراد بالمغالبة: "أَنْ يَقْصِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الاثْنَيْنِ غَلَبَةَ الآخَرِ فِي الفِعْلِ المَقْصُودِ لَهُمَا، فَيُسْنَدُ الفِعْلُ إِلَى الغَالِبِ مِنْهُمَا، فَإِذَا قِيلَ: خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْراً فَتعَلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَصَدَ أَنْ يَغْلِبَ صَاحِبَهُ فِي الخُصُومَةِ. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت: 779هـ)، تح: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير، كلية الشريعة جامعة أم القرى 1982م، ص49.

[5] – في (ب) و (ج) منهما.

[6] – في ط المنهاج : وبالهمزة، ص 90

[7] – في (ج) نحو أسعده وأغلبه.

[8] – في (ب) جائز في التعدّي، وفي (د) سقط "هو".

قوله: **(وأمّا في الهمزة والتضعيف [فلابدّ من التّغيير]**[1]**)** ربما [2]، يظهر من هذا الكلام بمساعدة سابقة أنّ المعنى عند [19و] تعاقب الهمزة والتضعيف واحد وهو ظاهر كلام ابن مالك أيضا، وذهب الزّمخشري والسّهيلي[3] ومن تبعهما إلى أنّ التعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرار بخلاف التّضعيف وبهذا جاء: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[4]؛ لأنّه أُنْزِلَ فيها إلى سماء الدّنيا دفعة، وجاء: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾[5].

و﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾[6]؛ أي شيئا بعد شيء، والأوّل هو الصّـــحيح لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ

---

[1] – ما بين معقوفين عوضه ناسخ (ج) بقوله: إلخ.

[2] – في (ج) بهما، وفي (د) وبما.

[3] – هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ(581ه): حافظ، عالم باللغة والسّير، ضرير، ولد في مالقة، وعمي بصره وعمره 17 سنة. ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها. نسبته إلى سهيل (من قرى مالقة)، من كتبه: "الروض الأنف" في شرح السيرة النبويّة لابن هشام، و "الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين"، و"نتائج الفكر"، ينظر الأعلام 313/3.

[4] – الآية 1 من سورة القدر.

[5] – الآية 97 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

[6] – الآية 106 من سورة الاسراء وتكملتها: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾.

[جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[1]، وقوله][2]: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾[3]، اجمع المفسّرون على أنّ المراد[4] ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ [فِي آيَاتِنَا﴾[5]، الآية][6]، وهي إنّما أنزلت مرّة واحدة.

قوله: **(ولا يتعدّى كلّ فعل)** [إلخ][7] هذا مذهب المبرد وظاهر مذهب سيبويه كما نقله ابن أبي[8] الربيع أنّ التعدية بهما سماع[9] في المتعدّي قياس[10] في اللازم، وقيل: إنّه قياس[11] في كلّ فعل[12] إلّا باب: علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة، وقيل في اللازم والمتعدّي لواحد وهو مذهب أبي الحسن وظاهر كلام الفارسي وغيره.

---

[1] – الآية 32 من سورة الفرقان وتكملتها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾، في النسخة (ب) جاءت الآية محرفة حيث سقطت منها كلمة: "القرآن".

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – الآية 140 من سورة النّساء وتكملتها: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

[4]– في (ج) أضاف: "آية".

[5] – الآية 68 من سورة الأنعام وتكملتها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (ج) و(ج) سقط " في آياتنا".

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ج) بن الربيع.

[9] – في (ج) سماعي.

[10] – في (ج) قياسي.

[11] – في (ج) قياسي

[12] – في (أ) باب.

قوله: **(والحق)** إلخ، اعتراض على قول المحقّق[1] والمراد به نجم الأئمة[2]: "ولا يغيّر شيء"[3] إلخ، وكأنّه فهم من قوله[4]: بعض المواضع أن الباء[5] إذا كانت للتّعدية تارة تغيّر المعنى، وتارة لا تغيّره، فاعترض بأنّ المتعدّي الّذي يبحث [عنه][6] في هذا الفنّ[7] لا بد أن يغيّر الحرف معناه والظاهر أنّ مراد المحقق بذلك البعض حالة التعدية فلا يرد هذا الاعتراض.

قوله: **(نعم يصح أن يقال في كلّ جار [ومجرور: إنّ الفعل متعدّ إليه]**[8]**)** [هكذا في شرح المفصّل[9] أيضا وظاهره الحكم على المجموع بنصب المحلّ][10]، وهو قول ظاهري.

والتّحقيق كما قاله نجم الأئمة وغيره: "إنّ المنصوب هو المجرور وحده لا مع [19ظ] الجار؛ لأنّ[11] الجار هو الموصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف، ومن البيّن وجوب مغايرة الآلة لكل من الطرفين،

---

[1] – في (ب) اعتراض بعض قول المحققين، وفي (ج) اعتراض على بعض أقوال المحققين.

[2] – يقصد رضي الدين الأستراباذي

[3] – ينظر: شرح الرضي على الكافية، 139/4.

[4] – في (أ) كتب : "كذا" فوق السطر.

[5] – في (أ) الياء

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ب) القول.

[8] – ما بين معقوفين عوضه ناسخ (ج) بقوله: إلخ.

[9] – كذا في الإيضاح في شرح المفصل، وهذا نصّه: " نعم يصحّ أن يقال في كلّ جار ومجرور أنّ الفعل نحن فيه كما تقول يتعدى إلى الظرف وغيره، ولسنا نعني هذا التّعدي، فكان ذكر "على" للتعدّي في هذا المكان غير مستقيم".51/2، ويبدو أن القول فيه سقط في الإيضاح عند قوله: "...ومجرور أنّ الفعل نحن فيه".

[10] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ج) في الحاشية اليمنى.

[11] – في (ج) "والجار" عوض "لأنّ الجار"

لكن لمّا كانت الهمزة والتّضعيف[1] من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا[2] منه كالجزء من[3] المفعول توسّعوا في اللّفظ وقالوا: هما في محلّ النّصب"[4].

قوله: (**نَظَرًا**)، لعلّ وجهه أنّ الفعل قد يتغيّر معناه بتغيير صِلَاتِه كـ "رغبت عنه"، و"رغبت فيه"، فلا يستقيم حصر التّغيير في الباء، والجواب أنّ ذلك المحقق إنّما أراد التّغيير الخاص؛ أعني التّصيير وهو جعل المجرور بمنزلة المفعول به بقرينة أنّ الكلام في الفعل المتعدّي[5].

[تصريف الأفعال]

قوله:(***فَصْلٌ***)؛ الفصل الحجز، وكان ينبغي أن يوصل بِـ "بَيْنَ" إلا أنّ المصنّفين أجروه مجرى الباب فوصلوه بِـ "فِي"[6].

---

[1] – في (ج) والضعيف تمام، بسقط "من".

[2] – في (ب) متصل.

[3] – في (ج) ومن.

[4] – وهذا نص نجم الأئمة رضي الدين الأستراباذي: "والتّحقيق أنّ المجرور وحده منصوب المحلّ، لا مع الجار؛ لأنّ الجارّ هو الموصل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيدًا، وكرّمت عمرًا، لكن لمّا كان الهمزة والتّضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارّ منفصلا عنه، وكالجزء من المفعول، توسّعوا في اللّفظ، وقالوا: هما في محلّ النّصب"، شرح الرضي على الكافية: 137/4.

[5] – لمزيد من التّفصيل ينظر الإيضاح في شرح المفصّل 50/2–51.

[6] – وفي هذا الصدد قال المصنّف "فصل **في** أمثلة تصريف هذه الأفعال"، تصريف العزي، ص57.

[تعريف الفعل الماضي]

قوله: **(لأنّ الزّمان الماضي [قبل الزّمان المستقبل][1])**، وهو كذلك بحسب الوجود الخارجي وهو المراد هنا، فلا يرد ما قيل من أنّ كلّ حادث[2] فهو قبل حدوثه في المستقبل، فإذا[3] وجد صار حالا، فإذا فنِيَ كان ماضيا؛ لأنّه اعتبار ذهنيّ.

قوله: **(هذا بمنزلة الجنس)**؛ إنّما قال: "بمنزلة الجنس"؛ لاختصاصه بالماهيات الحقيقية المتأصّلة الوجود دون الماهية[4] الاسمية الاعتبارية[5] فإنّ صدق اسم الجنس والفصل[6] على أجزائها إنّما هو بطريق التّجوّز والتّشبيه بأجزاء تلك الحقائق فأراد التّنبيه على ذلك بذكر المنزلة، ثمّ في قوله: **(لشموله لجميع الأفعال)** إشارة إلى أنّ وضع الجنس، وما أشبهه إنّما هو للإدخال دون الإخراج، ومن ثمّ لم يسند إخراج [شيء][7] إلى الفعل[8]، وذلك كما تقول في تعريف الإنسان: إنّه حيوان ناطق[20و] ثمّ لا يسوغ لك [أن][9] تقول: خرج بالحيوان: النبات والحجر ونحوهما ممّا ليس بحيوان، نعم قد يخرج الجنس أو شبهه[10] إذا كان بينه وبين الفصل [عموم][11] وخصوص من وجه كما يقال في تعريف الكلام: "إنّه قول مفيد"، فيسوغ حينئذ أن يقال: خرج بالقول ما ليس بقول ممّا عمّه المفيد من نحو الإشارة والكتابة، كما خرج بالمفيد ما ليس بمفيد ممّا عمّه القول.

---

[1] – ما بين معقوفين عوضه ناسخ (ج) بإلخ.
[2] – في (ب) عارض.
[3] – في (ب) و(ج) فإذا.
[4] – في باقي النسخ الماهيات.
[5] – في (ب) أضاف: كهذا المعرف، وفي (ج) هكذا المعرف.
[6] في (ج) والفعل.
[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).
[8] – في (ج) الجنس.
[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج).
[10] – في (ب) أو نحوه.
[11] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: **(فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه)**، هذا المحذور بعيدٌ، توهّم لزومه؛ لأنّ كلا من الموصوفين مغاير للموصوف[1] الآخر مغايرة ظاهرة.

قوله: **(فالجواب أن تجرّدها عن الزّمان عارض[2])**؛ يريد أنّ أصل وضعها: الدّلالة على الزّمان، لكن لمّا خرجت إلى معنى الإنشاء مثلا وجب قطعها عنه، والشّيء الخارج عن أصله لعارض [لا يخرج][3] عن حدّه، ألا ترى أنّ [قولك][4]: بعت مثلا عاقدا[5] مجرّد عن الزّمان ومع ذلك لا يخرج عن كونه فعلا، فعلا، ولأجل أن التجرّد العارض لا يخرج عن الفعلية حكم النّحويون فيما أمكن فيه النّقل من هذه الأفعال بالنّقل لئلا يكون مجازا من غير حقيقة، فحكموا بأنّ: "نِعْمَ وبِئْسَ وحبّذا" منقولة من: نَعِمَ وبَئِسَ، وحُبَّ[6] الشيء [وحِبَّ][7] إذا صار محبوبا، كلّ ذلك ليكون[8] تجرّده عارضا فيه، ولم يمكن ذلك في: "عسى"؛ لأنّه لم يستعمل في حقيقته، والتزموا لذلك أنّ المجاز لا يستلزم الحقيقة لكن لمّا وجدوا خواصّ الفعل: من اتّصال التّاء، والضمائر به، حكموا بأنّ أصل وضعه الزمان إذ لا يخلو مجاز عن الوضع.

---

[1] – في (ج) مغاير للآخر بسقط لكلمة: "الموصوف"

[2] – في ط المنهاج، ص 93: فالجواب عنه: أنّ تجردها عن الزمان الماضي عارض، وفي ط الأزهرية مثل ما ورد في في المتن أعلاه غير أنه قال "الزمان الماضي"، ص 48.

[3] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ب) في الحاشية اليمنى: وكلمة: حدّه التي بعدها جاءت : أصله.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ج) عقد.

[6] – في (د) وجب.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، وفي (د) وجب.

[8] – في (د) فيكون

[أقسام الفعل الماضي]

[المبني للفاعل من الماضي]

قوله: **(لأنّ المراد بها التّقسيم)**؛ يريد تقسيم المحدود، أمّا تقسيم الحدّ فمفسد وهو الّذي عبّر عنه **بالشّك**، والضابط أن يقال[20ظ]: إنّ تناول القسمين لفظ من ألفاظ الحدّ فهو تقسيم المحدود وإلا فهو تقسيم الحدّ، فقولنا: "الجسم ما تركّب من جوهرين أو أكثر"؛ تقسيم للمحدود لتناول[1] التّركيب إياهما، ولو قيل: "ما تركّب من جوهرين"، أو "ما له أبعاد ثلاثة"؛ كان تقسيما للحدّ فيفسد.

قوله: **(لرفضهم الابتداء بالسّاكن)** هو علّة لتحرّك[2] أوّل: "نَصَرَ".

وقوله: **(لئلا[3] يلزم التقاء الساكنين)** علة[4] لتحرّك أوّل متحرّك من مثل: "اجتمع"، ولمّا قصرت العلّتان العلّتان عن تحصيل كمال المقصود من وجوب الفتح أردفهما بما يدلّ على خصوصيته فقال: **(وكون الفتح أخفّ الحركات)**.

قوله: **(فلأنّه الأصل في الأفعال)**؛ وذلك لعدم مقتضى الإعراب فيها: وهو وجوب قبول المعاني المختلفة بصيغة واحدة؛ لأنّها تدلّ بصيغ مختلفة، فأغنى اختلاف صيغها عن الإعراب على أنّ منها ما يخرج عن أصله فيعرب لمشابهته الاسم؛ لجواز شبه ما وجب له وهو: المضارع كما سيأتي.

قوله: **(إلا إذا اعتّل [آخره][5])** إلخ هو استثناء من الفتح لوجود المانع منه، وهو في المعتل تعذّره على الألف المنقلبة عن الواو، والياء الأصلية لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وفيما اتّصل به الضمير كراهة[6]

---

[1] – في (ب) محدود لتناول، وفي (ج) للمحدود ليتناول.

[2] – في (ب) (ج) لتحريك.

[3] – في (ج) قوله لئلا، وفي (د) وقوله ولئلا وهي موافقة للأصل، ينظر ط المنهاج، ص 94، وط الأزهرية، ص 48.

[4] – في (ب) عليه.

[5] – ما بين معقوفين عوضه ناسخ (ب) بـ: "إلى آخره" وفي (ج) سقط: إلخ.

[6] – في (ب) هراكة.

توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وفي نحو: "ضربوا" طلب المشاكلة، وإنّما بقي الفتح في نحو: "دَعَوا" ليدلّ عل اللّام المحذوفة فقدّم لكونه غرضا معنويا على الغرض اللّفظي.

قوله[1]:

(فلو أنَّ الأطِبَّا كَانُ حَوْلِي)*.....**

تمامه: وكَانَ مَعَ الأَطِبَاءِ الأُسَاةُ[2].

[والأساة][3] بهمزة مضـــمومة ومهملة جمع[21و]، آس [بمدّة][4] من أسا يأسو إذا [داوى][5] وأنشده في

---

[1] – في (ج) وعليه.

[2] – البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة، ويبدو أنّ الغزي نقل النصّ من نسخة لم يرد فيها عجز البيت، وقد ذكر محقق الشرح(ط المنهاج، ص 95) أن عجز البيت سقط من نسختين من بين النسخ الخمس التّي اعتمدها، وأثبت في عجز البيت "الشفاةُ" بدل "الأساة"، وفي تعليقه أن باقي النسخ جاء فيها لفظ "الشفاء" بدل "الشفاة" ثم علل سبب اثباته للفظ "الشفاةُ" وهو وجود تكملة للبيت الأول ذكره ابن الأنباري في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 2003م (318/1)، وجاء بهذه الصيغة:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي *** وكان مع الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

إذا ما أذهبوا أَلَمًا بقلبي *** وإن قيل الشُّفَاةُ هُمُ الأسَاةُ

وأما محقق (ط الأزهرية، ص 50) فقد أثبت لفظ: "الأساة"، ولم يعلّق عليه، بل اكتفى بذكر بعض الكتب التي استشهدت به، ومن بين الكتب التّي أوردت البيت بلفظ "الأساة": علل النحو: لأبي الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص 149، واللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، 111/2، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م، 166/1...

والشاهد فيه: قول الشاعر: "كَانُ" التّي أصلها: "كانوا"، حيث اكتفى بالضمة عن واو الجمع.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د) واستدركها ناسخ(ج) في الحاشية اليسرى.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

الصّحاح [بلفظ][1] الإساء بهمزة مكسورة، ثمّ مدّة وهو أيضا جمع آسٍ كراعٍ ورعاءٍ، ثمّ تجويز الشارح هذا الحذف على وجه القلّة هو ما يظهر من كلام غيره أيضا وخصّه بعضهم بالضرورة.

قوله: **(خوفَ[2] اللّبس بتاء التأنيث)**، لم يعكسوا لانتقاض الغرض السّابق؛ ولأنّ تاء التأنيث حرف وهو أولى بالسّكون؛ ولأنّ تاء الضمير مشترك بين معان ثلاثة فلو لزم طريقة [واحدة][3] لزم اللّبس.

قوله: **(والمتكلّم مقدّم)**؛ يعني لأنّه مصدر الإفادة ولا يخفى أنّ جهتها أشرف من جهة الاستفادة، ويقرب منه قول السيّد ركن الدّين[4] معلّلا ضم تائه أنّه[5]؛ أي المتكلّم في رتبة الفاعل، والمخاطَب في رتبة المفعول وهو أولى من تعليل غيره إيّاه بأنّ محلّها الرّفع؛ لأنّها فاعل فحرّكت بحركته انتهى. فتأمّل.

قوله: **(والفتح راجح لخفتّه)**؛ أثقل الحركات: "الضّمة" فإنّها تعمل العضلتين الواصلتين إلى طرف الشّفة، ثمّ الكسرة؛ إذ يكفي فيها العضلة الواحدة الجاذبة، ثمّ الفتحة إذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة وللأمزجة تأثير في ذلك.

قوله[6]: **(والمذكّر مقدّم)**؛ إنّما قُدِّم لأنّه الأصل وذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ شيئا اسم مذكّر يندرج تحته كلّ موجود مذكّرا كان أو مؤنّثا فهو أعمّ من المؤنّث مطلقا، والعام أصل للخاصّ؛ لأنّه أعرف منه في الوجود.

الثّاني: أنّ المذكّر لا يفتقر إلى علامة يدرَك معناه بها لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنّث.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، وهذا نصّه: "والإساءُ: الأَطِبَّةُ، جمع الآسي، مثل الرعاء جمع الراعى. قال الحطيئة: تَواكَلَها الأَطِبَّةُ والإساءُ، والاسوء، على فعول: دواء تأسو به الجرح"، الصحاح، مادة (أسا)، 2268/6.

[2] – في(ج) حذف.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – لمّا أقف على قوله.

[5] – في (أ) و(ب) معللا بأنّه أي المتكلم، وفي (د) معللا ضم تائه أنّ المتكلم

[6] – في (ب) وقوله.

قوله: **(ولم يفرّقوا بينهما في المثنّى)**، قال السيّد ركن الدين: "لأنّ الأصل في الضمائر المرفوع وهو ظاهر والأصل منه المتّصل الغائب؛ لأنّه[21ظ] أكثر وقوعا، وقد اتّخذ لفظ تثنيته إذ لا لبس لوجود التّاء[1]، نحو ضربا وضربت فحمل البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد"[2]، وقال ابن الحاجب: الاختصار مطلوب فاغتفر اللّبس فيما هو قليل الوقوع وهو التّثنية لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد والمجموع[3] انتهى.

قوله: **(لمناسبتها الواو)**، إنّما لم يزيدوا "الواو" بدل "الميم" كما في الغيبة؛ لأنّ الواو حينئذ قد سقط لالتقاء الساكنين فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلّم.

قوله: **(لأنّ الهمزة إذا كانت أوّلا[4])** خصّ الأولى بالذّكر؛ لأنّ الكلام فيما الهمزة فيه أولا مع اطّراد الحكم المذكور فيها، واحتياج المتوسّطة والمتطرّفة إلى مزيد تفصيل لا يليق بهذا المقام، وإنّما كتبت كذلك؛ لأنّ الهمزة تشارك "الألف" في المخرج أو تقاربها، وهي أخفّ حروف اللّين فأبدلوها "ألفًا" في الخط للتّخفيف؛ لأنّه كما هو مطلوب في اللّفظ مطلوب في الكتابة أيضا، وهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظا لكن أمكن خطًا، فخفّفوها لئلا يفوت الغرض أجمع.

وإنّما قلنا: [إنّ][5] تخفيفها في اللّفظ ممتنع؛ لأنّها لو خفّفت لجعلت بين بين إذ هو الأصل في التّخفيف التّخفيف لكنّه قريب من السّاكن فيمتنع الابتداء به، ولمّا امتنع ما هو الأصل حُمِل الباقي عليه، ثمّ المراد الأولى بالقياس إلى سائر أصول الكلمة فتدخل المتوسّطة بزائد، نحو: الأَرض وبأحد وبابل لعروضه وكان قياس همزة: "لئلا" أن تكتب بالألف لكنّها كتبت بالياء إمّا لكثرة استعماله فصارت

---

[1] – في (ج) الفارق.

[2] – لمّا أقف عليه.

[3] – لمّا أقف عليه.

[4] – في (ب) أولى.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

الهمزة فيه كالمتوسطة، وإمّا لكراهة صورته على ذلك التّقدير، وكذا يقال في: همزة "إن" المكسورة إذا دخلت عليها اللام، ويجاب بالجواب الأوّل هذا وقد استثنى أيضا[22و] خمس مسائل تحذف فيها همزة الوصل المبتدأة:

إحداها: أن تتوسّط بين فاء، أو واو وهمزة هي فاء، نحو: "فَأْتِ"، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[1] حذرا من اجتماع ألفين مع شدّة اتّصال الواو والفاء [بما][2] بعدهما.

الثّانية: أن تقع بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[3] أَسْمُكَ زَيْد، أَنْطَلَقَ [زيد][4].

قال[5] ثعلب: "وكأنّهم اكتفوا بصورة عن صورة؛ لأنّ صورة ألف[6] الاستفهام كصورة الألف بعدها"[7].

---

[1] – الآية 132 من سورة طه وتكملتها: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ وفي (ج) ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – الآية 143 من سورة الأنعام وتكملتها: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، وفي (ب) و(ج) جاءت محرفة هكذا: "اذكرين".

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ) وفي (ج) و(د) بزيد.

[5] – في (ج) وقال. وهو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر، من كتبه: "الفصيح"، و"قواعد الشعر" و"شرح ديوان زهير" و"مجالس ثعلب"، و"معاني القرآن"، و"ما تلحن فيه العامة"، و"معاني الشعر"، و"الشواذ"، و"إعراب القرآن"...الأعلام267/1.

[6] – في (ج) الألف.

[7] – كذا في همع الهوامع: 509/3.

الثالثة: الهمزة في نحو: "جاء فلان بن فلان"، و"فلانة بنت فلان"؛ حيث جاز فتح المنادى وحذف التّنوين والعلة شدّة الامتزاج لكثرة الاستعمال.

الرابعة: ألف الوصل المقترنة بلام التعريف إذا دخل عليها لام الابتداء، أو لام الجر نحو: "لَلدَّارُ" و"لِلدَّارِ" [خوف][1] الالتباس بلا النّافية.

الخامسة: ألف بسم الله الرحمن الرّحيم لكثرة الاستعمال فتأمّله.

قوله: **(لتعظيمه فتصونه عن لسانك)**، يجوز أن يكون الغرض أيضا أن يُصان اسمه عن مقارنة اسم المفعول، ومثله يقال في التّحقير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾[2]، وقولك: ضُرِبَ [الأَمِيرُ][3]، إذا احتقرت ضاربه[4] لخفته.

قوله: **(أو لغير ذلك)**؛ أي كالإيجاز كقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[5]، ولا يكون إلا حيث يُعلَم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب الإيجاز مطلقا بطريق ما من العقل[6]، أو العادة، أو الاقتران، أو غيرها كما هو مبسوط في محلّه، فقول السيّد ركن الدّين: وأحسنه إذا علم منتقد، وكالإبهام لغرضٍ كالخوف منه أو عليه، أو لئلا يعلمه غير مخاطبك لقرينة عنده، و[7] كالتّوافق إمّا في فواصل الآي

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – الآية 10 من سورة الذاريات

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[4] – في (د) ضاربا.

[5] – الآية 94 من سورة الحجر وتكملتها: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾.

[6] – في (ب) الفعل.

[7] في (ب) أو.

كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ[22ظ] مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾[1]، بني للمفعول لتنقلب[2] لام الفعل ألفا للفتحة قبلها فتوافق سائر الألفات، وأمّا في قوافي الشّعر كقوله:

ومَا المَالُ والأهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ *** وَلَا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ[3]

فلو بني للفاعل لانتصب حرف الرّوي وهو في باقي القوافي مرفوع، وذلك عيب يسمّى الإصراف[4]، وأما في السّجع نحو: "كثر الطعان[5] وجدلت الفرسان"، فلو سمي الفاعل لزادت كلمات السّجعة الثّانية، وكاستقامة الوزن[كقوله][6]:

.....*** وَلَو نُسَامُ[7] بهَا فِي الأمْن أُغْلِينَا[8]

---

[1] – الآية 19 من سورة اللّيل.

[2] – في (ب) و(د) لتقلب.

[3] –البيت من بحر الطويل وهو للشاعر لبيد بن ربيعة العامري (ت:41هـ) يرثي أخاه أربد، وجاء في الديوان "إلا وديعة"، وجاء في الهامش أن البيت يروى أيضا بـ "إلا ودائع"، وذكر أيضا أنه يروى بـ و"ما الناس والأموال"، ينظر ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري (ت: 41هـ)، دار صادر، بيروت، دط، دت، ص 89.

والشاهد في البيت هو بناء الفعل "تُرَدُّ" للمجهول حتى تأتي القافية مرفوعة موافقة للشطر الأول الذي جاء مرفوعا وأصل الجملة: "يَرُدُّ الناسُ الودائعَ" ولو جاءت بهذا الشكل لفسدت موسيقى البيت.

[4] – الإصراف: وهو اختلاف المجرى بالفتح وغيره –الكسر، الضم– فمع الضم مثل قول الشاعر:

أريتك إن منعت كلام يحيى *** أتمنعُني على يحيى البكاءَ

ففي طرفي على يحيى سهاد *** وفي قلبي على يحيى البلاءُ

ومع الكسر:

ألم ترني رددت على ابن ليلى *** منيحتَهُ فَعَجِلْتُ الأداءَ

وقلت لشـــــــــاته لَمَّا أتتنا *** رماك الله من شاة بداءِ

ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل: لمحمود مصطفى (ت: 1360هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2002م، ص103.

[5] – في (ج) كثرت الصعان.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في كل النسخ: ولو تسام وهو تصحيف

[8] – هذا عجز بيت من بحر البسيط وتكملته: إنّا لَنُرْخِصُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَنْفُسَنا *** ولَوْ نُسامُ بِها في الأمْنِ أُغْلينا.

قوله: **(عند من يجوّز حذف الفاعل)** هو الكسائي ومن [ثمّ][1] جوّز: ضربني وضربت إخوتك، إذا أعملت الثّاني فحذف ولم يضمر[2]؛ لأنّه قبل الذّكر، ووافقه هشام[3] ومن المغاربة السّهيلي وابن مضاء[4]، والجمهور على عدم الجواز مطلقا، فأوجبوا الإضمار في المثال منشدين قول الشّاعر:

جَفَوْنِي ولَمْ أَجْفُ الأخِلاءَ إنَّنِي*** لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ[5]

وتأوّلوا نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[6].

[وقوله][7]: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[8]، وقول الشاعر:

وهو لبَشامة بن حَزْنٍ النَّهْشليّ يفخر بقومه، والبيت من شواهد: عيون الأخبار: لابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418 هـ، 286/1، والكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس (ت: 285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط 3، 1997 م، 95/1، ونسبه ابن طباطبا إلى نَهْشَل بن حَرّي المازِني، ينظر: عيار الشعر: لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، الحسني العلوي، أبي الحسن (ت: 322هـ)، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ص 104.

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] في (ب) و(ج) ولم يضمره.

[3] –هو هشام بن معاوية، أَبُو عبد الله (ت209هـ): نحوي، ضرير، من أهل الكوفة. من كتبه: "الحدود"، و"المختصر"، و"القياس" كلها في النحو، ينظر الأعلام: 88/8.

[4] – هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. أصله من قرى شذونة ومولده بقرطبة. وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش سنة 578 هـ وتوفي باشبيلية، من كتبه: "تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان"، و "المشرق في إصلاح المنطق" في النحو، و"الرد على النحاة"، ينظر الأعلام: 146/1.

[5] – البيت من بحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك: 645/2، وتوضيح المقاصد: 639/2 ، ومغني اللبيب، ص635، وحاشية الصبان: 151/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، 175/2...

[6] – الآية 35 من سورة يوسف وتكملتها: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – الآية 45 من سورة إبراهيم وتكملتها: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾.

فَإِنْ كَانَ لَا يُرضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِي *** إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا[1]

بأن الفاعل فيها وفي أمثالها ضمير يفسّره سياق الكلام، أو الحال المشاهدة؛ أي: "ثمّ بدا لهم هو"؛ أي: البدء، و"تبيّن لكم هو"؛ أي: "العلم"، و"إن كان لا يرضيك هو"؛ أي: "ما تشاهده منّي"، ولا يرد عليهم أيضا نحو: "ما ضرب وأكرم إلّا أنا"؛ لأنّ المستثنى فاعل لهما معنى، ولقوّة هذا الرأي اعتمده المصنّف فبنى[2] هذا التعريف عليه ولم يبال بانتقاضه على الأوّل لضعفه.

هذا وإنّما لم يجوّزوه[3] عند القرينة كالفعل والمبتدأ؛ لأن الفعل عرض[4] قائم بالفاعل فلو حذف لزم قيام قيام العرض[5] بنفسه قاله السيّد[23و] ركن الدّين.

وتحقيقه أن يقال: لما كان الحدث عرضا قائما بفاعله، فلا يمكن بقاؤه بدونه فأشبه الحكم بامتناع حذف الفاعل اللّفظي، وإبقاء فعله إجراء للدال مجرى المدلول، فإن قيل: الفاعل من حيث هو فاعل لا يبقى [أيضا بدون][6] الحدث فيلزم امتناع حذف الفعل اللّفظي قيل: هو ممكن الانفكاك في الجملة بخلاف الفعل.

---

[1]– البيت من بحر الطويل، وهو لسوار بن المضرب قاله بعدما هرب من الحجاج خوفا على نفسه لمّا أراد أن يرسله لمقاتلة الخوارج، والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص 435/2، وشرح التصريح 398/1، وشرح الكافية الشافية: 600/2، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م، 479/10...

والشاهد فيه قوله: "إن كان لا يرضيك" بمعنى: إن كان لا يرضيك ما تشاهده مني.

[2] – في (ج) فيبنى.

[3] – في (ب) سقط: لم، وفي (ج) لم يجوزونه.

[4] – في (د) غرض.

[5] – في (د) الغرض.

[6] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ب) في الحاشية اليسرى.

وقال[1] ابن مالك: "لأنّه كعجز المركب في الامتزاج بِمَتْلُوِهِ [و][2] لزوم تأخّره، وكالصلة في عدم تأثّره بعامل مَتْلُوِه"[3] فلا يحذف كمشبّهه؛ ولأنّه قد يستتر فيلتبس المحذوف بالمستتر بخلاف المبتدأ ونحوه، وقيل عليه: لو كان كالعجز لكان الفعل كالصدر[4] فيلزم أن لا يحذف مع أنّ العجز يحذف في التّرخيم، التّرخيم، وفي نحو: أنا خامس خمسة عشر، والإلحاق بالصّلة إلحاق بالأعلى لشدّة الاتّصال فيها بدليل منع الفصل بينها[5] وبين الموصول على أنّها قد تحذف نحو: جاء بعد: "اللَّتَيَا" و"التي"، وما ادّعاه من اللبس يزول بالحذف في غير مواضع الاستتار[6] كالمثال المقدّم[7].

قوله: **(لالتبس بمضارع فعَّلَ)**؛ يريد حالة الوقف أو إذا دخل عليه النّاصب على أنّ مثل هذا التّغاير ممّا لا يعتدّون به لدفع اللّبس لاحتمال الذّهول[8] عنه لرجحان البناء للفاعل، ومن ثمّ امتنع جمع ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد في غير أفعال القلوب [نحو][9]: أنا ضربتني وأنت ضربْتُك وإنّما جاز ذلك [فيها][10] نحو: ضنننتُني عالما؛ لأنّ وقوع الفعل فيها على النّفس غير نادر..

---

[1] – في (ب) وقاله

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – كذا في شرح التّسهيل، 51/2، مع اختلاف في قوله: "وكونه كالصلة"

[4] – في (ب) كالمصدر.

[5] – في (ب) منع الأصل بينهما.

[6] – في (ج) الاستثناء.

[7] – في (ج) و(ج) المتقدم.

[8] – في (ب) المذهول.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي (ج) أفعال القلوب جمع نحو.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي(د) استدركها في الحاشية اليمنى، وفي (ج) في نحو.

[المبني للمفعول من الماضي]

قوله: (**وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد**[1]) قيل عليه: إنّ المبني للمفعول[2] ما حذف [23ظ] فاعله وأسند إلى المفعول سواء كان به أو فيه أو مطلقا فكيف يقال: إنّ اللازم لا يوجد بناء المفعول منه انتهى.

وذلك أن تقول: [إنّ كاد][3] المنفية وإن أفادت عدم الوجود لاستلزام[4] نفي المقاربة إياه بناء على على الصّحيح أنّ نفيها كنفي غيرها، وعليه بنى هذا القائل، لكنّها[5] [كما] في التّسهيل[6] وغيره قد تستعمل للدلالة على[7] وقوع الفعل عسيرا، كقوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾[8]، وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[9]، وهو مراد الشارح بدليل قوله[10] بعد: "وفي نحو: افعُلَّ وافْعُولَّ"[11]، ثم قوله في المضارع ولم يذكر المصنّف غير المتعدّي؛ لأنّه قلّ ما يوجد منه.

---

[1] – في (ج) يؤخذ.

[2] – في (ب) المبني للمحذوف.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – في (ب) أضاف: ذلك.

[5] – في (ب) لكنه، وما بين معقوفين بعدها سقط من (ب) و(د).

[6] – قال ابن مالك في شرح التّسهيل: "وتُنفى كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا، وأو بعدمه أو عدم مقاربته"، 382/1.

[7] – في (ج) على أن.

[8] – الآية 93 من سورة الكهف وتكملتها: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ قَوْلًا﴾

[9] – الآية 52 من سورة الزخرف وتكملتها: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾

[10] – في (ب) وقوله.

[11] – ط المنهاج، ص 98، و في ط الأزهرية افعُلِلَ وافعُولَ، ص 53.

فالتّوجيه أن يقال: لما كان "فَعَلَ" ونحوه يقع متعدّيا فيكثر بناء المفعول منه لتوفر الدّواعي من الأغراض[1] السّابقة فيه صار الذّهن سريع الانطلاق إلى تصوّره[2] فمُثِّل به اسعافا [له][3]، ولمّا لم يكن الفعل[4] ونحوه بهذه المثابة لوسْمِ[5] الذّهن إيّاه بلزوم اللّزوم واستبعاده[6] بناء المفعول منه أصلا لم يكن في في ذكره غرض[7] فأسقطه.

قوله: **(فليتأمّل**[8]**)**؛ هو أمر بالنّظر في وجه إمكان بناء المفعول من المذكورات الذي أثبته بها بعد أن قال: [إنّه][9] **(لا يكاد يوجد)**[10] فيها للزومها تحذيرا عن رميه بالتّناقض والفساد.

قوله: **(والأصل فَعَلَ)** [هذا][11] هو الأصّح[12]، وذهب قوم إلى أنّه أصل برأسه إذ لنا أفعال لم تُبْنَ قط لفاعل، نحو: "جرّ" و"خُمَّ"[13] والدّليل على أنّه مغيّر عن أصله صحّة الواو في: "بُويِع زيد وسُويِرَ" مع وجود المقتضى لانقلابه ياء وإدغامه؛ فإنّه إنّما صحّ ليدلّ على أنّه منقلب عمّا لا يدغم في الياء وهو ألف: "بايع" و"ساير"[24و]، ومراعاة للأصل إذ المشتقّ ممّا صحَّ، صحيحٌ بدليل صحّة: "عاوَرَ" المشتقّ من: "عور".

---

[1] – في (ب) و(ج) الأعراض.
[2] – في باقي النّسخ تصويره.
[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).
[4] – في (د) افعل.
[5] –في (ج) لرسم
[6] – في (ج) واستفادة.
[7] – في (ب) و(د) عرض.
[8] – في (ب) التعامل.
[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).
[10] – في (ج) يؤخذ.
[11] – ما بين معقوفين سقط من (ب).
[12] – في (ب) و(ج) الصحيح.
[13] – في (ج) غم و جم.

قوله: **(وجاء فُزْدَ)**؛ [هو][1] بفاء ثمّ زاي أشار به لقولهم في مثل: "لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ [لَهُ][2]"؛ أي مَنْ فُصِدَ[3] فُصِدَ[3] لَهُ البَعِيرُ، "وبعضهم يقول: مَنْ قُصْدَ [لَهُ][4] بِالقَافِ؛ أَي مَنْ أُعْطِيَ قَصْدًا؛ أَي قَلِيلًا"[5].

قال الجوهري: "وكلام العرب بالفاء"[6]، ثمّ هذا الإسكان شاذ، وأمّا الإبدال فمطّرد في كلّ "صاد" سُكِّنت قبل "دالٍ".

قال سيبويه: "سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة"[7] انتهى.

وحكى لغة لعذرة وكعب وبني القيس، لكن الأفصح إشمامها[8]؛ [أي][9] الزّاي وبه قرأ حمزة[10] والكسائي في جميع ما جاء من هذا الباب في التّنزيل، فإن تحرّكت الصاد المذكورة[11] جازت لغة الإشمام.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج)، ومعنى المَثَلْ: "لم يحرم من نَالَ بعض حَاجته، وَأَصله أَن يمْلَأ الْمصير دَمًا من أوداج الْبَعِير أَو الْفرس ثمَّ يشوى فيؤكل"، ينظر: جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري (ت: نحو 395هـ)، دار الفكر، بيروت، دط، دت، 193/2، وينظر أيضا: المستقصى في أمثال العرب: لجار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م،294/2.

[3] – في (د) قصد.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

[5] – ما بين شولتين بلفظه في الصحاح، مادة (فصد) 2/ 519، ولسان العرب، مادة (فصد)، 336/3،

[6] – ينظر الصحاح: مادة (فصد)، 519/2.

[7] – كذا في الكتاب: 478/4.

[8] – الإشمام: تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهًا على ضم ما قبلها، أو على ضمة الحرف الموقوف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى، التعريفات، ص 27.

[9] – ما بين معقوفين إضافة من (ج).

[10] –هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات (ت:116هـ)، أحد القراء السبعة، كان من موالي التيم فنسب إليهم. ومات بحلوان، وكان عالما بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول، قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر، ينظر: الأعلام 277/2.

[11] – في (أ) المكسورة.

قال سيبويه[1]: "وهي بعيدة"، وشذّ الإبدال فإن عرض إسكانها كهذا المثل[2] جاز.

قوله: وحكى قطرب هو[3] لقب محمد بن المستنير من نحاة البصرة.

قوله: **(وجاء: عُصْرَ)** أشار إلى قول أبي النّجم[4]

لَوْ[5] عُصْرَ مِنْهُ البانُ والمِسْكُ انعَصَرْ[6]

يريد: "عُصِرَ" فخفف[7]، وهذا الباب وباب "فُزْدَ" واحد، وإنّما فصله[8] عنه لسلامته من[9] الإبدال.

قال أبو حيان: "والذين قالوا في ضُرِبَ [ضُرْب][10] هم الذين يقولون في: "قيل وبيع": "قُولَ وبُوعَ"، لم[11]

---

[1] – جاء في الكتاب: "فإن تحركت الصاد لم تبدل؛ لأنّه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال، إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صدقت. والبيان فيها أحسن. وربما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مصادر، والصراط؛ لأن الطاء كالدال، والمضارعة هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: صويقٌ ومصاليق، فأبدلوا السين صاداً كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في: صقت ونحوه". 478/4.

[2] – في (ج) المثال.

[3] – في (ج) وهو. جاء في الأعلام: 95/7 هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه، من كتبه: "معاني القرآن"، و"النوادر"، و"الأزمنة"، و"الأضداد"، و"خلق الإنسان"...

[4] –هو الفضل بن قدامة العجليّ، أبو النجم (ت: 130هـ)، من بني بكر بن وائل: من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر. نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عَمْرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت، ينظر الأعلام: 151/5.

[5] – في (ج) أو.

[6] – في (ج) وجاء العصر. وهو من الرجز، ينظر ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة (ت130هـ) جمع وشرح وتح: محمد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 2006م، ص159.

[7] – كذا في الصّحاح: مادة (عصر)، 749/2.

[8] – في (ب) فصلها عنه.

[9] – في (ج) عن.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[11] – في (أ): ولم

ينقلوا في المعتّل ولا في الصّحيح بل سكّنوا فيهما"[1].

قوله: (**وقرئ ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾**[2]) بكسر الرّاء هي قراءة علقمة[3] وبه قرأ ﴿وَلَوْ رِدُّوا لَعَادُوا﴾[4]، ومذهب الجمهور يعيّن الضم في مثل ذلك، وأجاز الكسرَ بعضُ الكوفيين[5].

---

[1] –وهذا نصه الكامل: " والذين قالوا في ضُرِبَ ضُرْب، فسكّنوا الرّاء، هم الذين يقولون في: "قيلَ وبيعَ": "قُولَ وبُوعَ"، لم ينقلوا في المعتّل، ولا في الصّحيح بل سكّنوا فيهما، فينبغي أن تكون لغة: ضِرْبَ بكسر الضاد مفرَّعة على هذه اللغة؛ لأنّ هؤلاء ليس من لغتهم النّقل لا في المعتلّ ولا في الصحيح، بل يكون ذلك من لغة من كسر ما قبل الآخر، ثمّ سكّن، ثمّ نقل الكسرة إلى الفاء، فقال: ضِرْبَ"، التذييل والتكميل 6/ 274.

[2] – الآية 65 من سورة يوسف وتكملها ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رِدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَاأَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾، قال القرطبي في تفسيره: " وَرُوِيَ عَنْ عَلْقَمَةَ" رُدَّتْ إِلَيْنا" بِكَسْرِ الرَّاءِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ، رُدِدَتْ، فَلَمَّا أُدْغِمَ قُلِبَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ عَلَى الرَّاءِ". الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي): لشمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، 224/9، وينظر أيضا: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، 345/1، و الدر المنثور: لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الفكر، بيروت، دط، دت، 556/4.

[3] –هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك أبو شبل النخعي (ت 62هـ) الفقيه الكبير عم الأسود بن يزيد وخال إبراهيم إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القرآن عرضًا عن ابن مسعود وسمع من علي وعمر وأبي الدرداء وعائشة، عرض عليه القرآن إبراهيم بن يزيد النخعي، ويقال: إبراهيم بن يزيد التيمي أيضا، وأبو إسحاق السبيعي وعبيد بن نضل ويحيى بن وثاب، وكان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن، قال عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال ابن مسعود: ما أقرأ شيئًا وما أعلم شيئًا إلا وعلقمة يعلمه. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 516/1، والأعلام 248/4.

[4] – الآية 28 من سورة الأنعام وتكملتها ﴿بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾

[5] – وقد "أوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثىّ المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهى لغة بنى ضبَّة، وقد وقد قُرِئ ﴿**رِدَّتْ إِلَيْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا**﴾ ، ﴿ **وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ** ﴾ بالكسر فيهما وذلك بنقل حركة العَين إلى الفاء، بعد توهم سلْب حركتها، وجوَّز ابن مالك الاشمام فى المضعف أيضًا حيث قال:

وَمَا لِبَاعَ قَد يُرى لِنَحْو حَبّ

وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ عَلَيَّ، ويُردّ المبيع، فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كيَقول ويبيع، قُلب ألفا، كيُقال، ويُباع. ينظر: شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تح : نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، دط، دت، ص 42.

قال ابن عقيل[1] تبعا لشيخه: "وهو الصّحيح وهو لغة لبني ضبّة وبعض بني تميم [24ظ] ومن جاورهم يقولون: رِدَّ الرّجل، [وقِدَّ قميصه]"[2]، وفي التّسهيل[3] ما يوافقه.

قال أبو حيان: "وهي في مذهب الذين قالوا: "قيل[4] وحيل"، إلا أنّ الوجه في فاء "رُدَّ" الضمّ وفي فاء "قيل" و "حيل" الكسر"[5].

قوله: **(وجاء نحو جُنَّ)**، [جاء][6] أيضا: "وُرِدَ، من وِردَ الحُمَّى" حكاه أبو حيان[7] وغيره، وهُزِلَ وفُلِجَ؛ بفاء ثمّ جيم، وعُبِنَ[8] ووُكِسَ ونُكِبَ، ونُتِجَتِ النَّاقَة، وعُقِمَت المرأة، وغُمّ الهلال حكاها الجوهري وثعلب[9].

---

[1] –هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل(ت: 769هـ)، من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب، مولده ووفاته في القاهرة.. قال ابن حيان: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل وكان مهيبا، مترفعا عن غشيان الناس، ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريما، في لسانه لثغة. ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، له من الكتب: "شرح ألفية ابن مالك" ، و"التعليق الوجيز على الكتاب العزيز" تفسير، لم يكمله، و"المساعد" في شرح التسهيل... ينظر الأعلام: 96/4.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج). زما بين شولتين بلفظه في التذييل والتكميل: 275/6، ولم أقف على هذا القول عند ابن عقيل في حدود اطلاعي.

[3] –ينظر شرح التّسهيل: 63/2.

[4] – في (ج) وقيل.

[5] – بلفظه في التذييل والتكميل 275/6.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج) و(د).

[7] – ينظر التذييل والتكميل 277/6.

[8] – في (أ) وغُبِنَ.

[9] – ينظر كتابه الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت291)، تح ودر عاطف مدكور، دار المعارف، دط، دت، ص 270، وأما الجوهري فقد ذكر هذه الأفعال في مواضع متفرقة من معجمه.

وجاء أيضا: لُقِي من اللَّقْوَةِ، وعُنِي بالحاجة وأُولِع بها، ووُثِبَتْ يده بمثلثة، ووُضِعَ في البيع إذا خسر، وزُهِيَ إذا تكبّر، وثُلِجَ فؤاده إذا كان بليدا، وامتُقِعَ[1] لونه، وأُغمِيَ على المريض، وبُهِتَ الرّجل، وبُرَّ حجّه، وطُلَّ[2] دمه، ورُهِصَت الدّابة بمهملتين إذا أصابها داء في قوائمها حكاها[3] في الفصيح في باب فُعِلَ[4].

وفي شرحه لابن خالويه[5] أنّ معناه أنّ الفعل من هذا الباب لا ينطق[6] به إلا على لفظ: ما لم يُسَمّ فاعلهَ، ففي بعض المذكورات فيه على هذا نظر، والصّحيح في المقصود به كما قال اللّبلي[7]: بعضها

---

[1] – في باقي النّسخ وانتقع، والنسخة (أ) توافق ما جاء في الفصيح، ص271، وكلاهما يجوز في اللغة، "قال الأصمعي يقال امتقع لونه وانتقع إذا تغير وهو ممتقع اللون ومنتقع اللون" الكنز اللغوي في السن العربي، لابن السّكيت (ت244هـ)، تح: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي القاهرة، ص 19.

[2] – في(ب) وطلامه.

[3] – في (ج) حكاه.

[4] – ينظر الفصيح: من 269 إلى271، مع اختلاف في الترتيب والصياغة.

[5] – لمّا أقف على قوله.

[6] – في (ب) لا ينطلق به.

[7] – ومنها قوله عند شرحه لقول ثعلب" عُنيت بحاجتك": "وعَنِيت بفتح العين أيضا، وهما لغتان فصيحتان، والمبنية للمفعول أفصح؛ أي شُغِلْتُ بها، وقَصَدتُ نحو قضائها..."، ينظر: لباب تحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح ص 67، ويقول في موضع آخر في سياق شرحه لقول ثعلب: " ورُكِضَتِ الدّابة": "إذا حرّكتها بساقيك لتعدوا، ويقال: مر الفرس يُرْكَضُ، ولا يُقال: يَركُضُ، إنّما يَرْكُضُ الرجُلُ برجليه، هذا هو المشهور في هذا الفعل؛ أعني البناء للمفعول، وقد حُكي فيه البناء للفاعل، قالوا: رَكَضَتِ الدّابة على ما سُمّى فاعله...، ص 81–82.

لم يُبنَ قط لفاعل[1] وبعضها بُنِيَ له أيضا، والفصيح بناؤه للمفعول كبُهِتَ[2]، وطُلَّ دمه، ورُهِصَتِ [الدّابة][3] وعُنِيتُ بحاجتك وشُغِلْتُ عَنكَ وغيرها.

قوله: (**[وسُلَّ][4]**)؛ هو بسين مهملة من السِّلِّ [بالكسر][5] والضمّ كما في القاموس، قال: "وقد سُلَّ بالضَمِ بالضَمِ وأَسَلَّهُ اللهُ وَهُو مَسْلُولٌ"[6]، أمّا[7] "شلّ" بمعجّمة فيستعمل مبنيا للفاعل من باب [علم][8] قال [في الفصيح][9] في باب "فعِلت" بكسر العين: "وقد شَلَّتْ يدُه تَشَلُّ"[10]، وفي الصّحاح يقال: "قد شَلِلْتَ يا رجلُ رجلُ بالكسر تَشَلُّ شَلَلاً"[11].

[25و] قوله: (**فُئِدَ**)، قيل: يجوز أن يُقرأ بنون بعد الفاء من الفناد[12] وهو: الفساد، وأن يقرأ بهمزة؛ أي أصابه مرض في فؤاده انتهى. والظاهر الثاني وفي القاموس: "وفُئِدَ، كعُنِيَ وفَرِحَ: شَكاه"[13]؛ أي فؤاده.

---

[1] – هذه عبارة لأبي حيان: قال "استُدلّ للمذهب الأول بأنّه قد جاءت أفعال مبنية للمفعول، ولم تبن قطّ للفاعل، نحو: جُنّ زيد، وزُكِمَ، ووُرِدَ، من وِرد الحُمّى، ولُقِيَ من اللَّقْوة، وفُلِجَ، ورُهِصَتِ الدّابة، ونحو ذلك..."276/6، 277.

[2] – كتب ناسخ (أ) في أسفل الحاشية اليمنى: "نقلا عن الكسائي، يقال: بهِت بالكسر إذا دهش وتحيّر وبهُت بالضمّ مثله وأفصح منهما بهُت، ويقال رهصت الدابة بالكسر رهصا وأرهصها الله مثل وقرت وأوقرها ولم يقل رُهصت فهي مرهوصة ورهيص وقاله غيره، ونقلا عن أبي زيد طُل دمه فهو مطلول ولا يقال: طَل دمه بالفتح، وأبو عبيدة والكسائي يقولانه انتهى".

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – كذا في: القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م، فصل السين، ص 1015.

[7] – في (ب) إنّما.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[10] – كذا في الفصيح، ص264

[11] – في (ج) سلا. والمنقول بلفظه في الصحاح، دادة (شلل)، 1737/5.

[12] – في (د) النفاد.

[13] – كذا في القاموس المحيط للفيروزآبادي، فصل الفاء، ص305.

[الفعل المضارع]

قوله: **(في مواضع[1] التّفخيم)**؛ الظاهر أنّ مراده تعظيم المتكلّم نفسه لشيوعه في عبارة النّحاة في هذا المقام، وبقرينة المثال.

والتّوجيه أنّ العظيم يتكلّم عن[2] نفسه وغيره غالبا؛ لأنّ أتباعه يشاركونه في غالب أموره، فالاستعمال المذكور مجاز من[3] الجمع لعدّهم المعظّم كالجماعة ولم يجئ مثله في الغائبِ[4] والمخاطبِ المُعَظَمَيْنِ في الكلام القديم المعتدّ به، وإنّما هو من استعمال المولّدين.

هذا وقد تستعمل[5] النّون للدلالة على أنّ الفعل لفخامته ممّا يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحقّقين، ومنه قول العبد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[6]، و"نحمدك اللهم" وما أشبه ذلك؛ لأنّ المقام مقام التّذلّل والخضوع، ويمكن تقدير العبارة [هنا][7] على وجه يشمله.

---

[1] – في ط المنهاج: موضع، ص 101، وكذلك في ط الأزهرية، ص 56.

[2] – في (ج) من.

[3] – في (د) عن.

[4] – في (ا) الغالب.

[5] – في (ج) استعمل.

[6] – الآية 5 من سورة الفاتحة وتكملتها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: **(وليس بغائب)**، قيل: إنّ عدم اطلاق[1] الغائب إنّما هو على مذهب التوقيف؛ أمّا على رأي المعتزلة والقاضي أبي بكر[2] من[3] أنّه إذا دلّ العقل على أنّ [معنى][4] اللّفظ ثابت في حقّه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ [عليه][5] فيطلق، وفيه نظر لاتّفاق الكلّ على اشتراط أن لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى، ومن ثمّ امتنع اطلاق لفظ: العارف، والفقيه، والعاقل، والفطن، والذّكي، وما أشبهها لإشعار المعرفة بسبق الجهل والعقل [بحبس][6] العاقل ومنعه، والفقه بفهم كلام الغير بعد جهله[7]، والفطنة والذّكاء[8] بسرعة إدراك ما غاب.

قوله [25ظ]: **(لكونه أقصى[9] الحلق)**، الضمير لمخرج الهمزة، أمّا "الياء" فمن وسط اللّسان، وأمّا[10] "الواو" فمن الشفتين.

---

[1] – في (ب) الاطلاق.

[2] – هو الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، القَاضِي، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ كَامِلِ بنِ خَلَفِ بنِ شَجَرَةَ البَغْدَادِيُّ (ت 350هـ)، تِلْمِيْذُ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيِّ. وُلِدَ: سَنَةَ سِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ (260هـ)، قالَ الخَطِيْبُ: كَانَ مِنَ العُلَمَاءِ بِالأَحْكَامِ، وَعُلُوْمِ القُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَالشِّعْرِ وَالتَّوَارِيخِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ مصنَّفَات، وَلِيَ قَضَاءَ الكُوْفَةِ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: كَانَ مُتَسَاهِلاً، رُبَّمَا حدَّث مِنْ حِفْظِهِ بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابِهِ، وَأَهْلكه العُجْب، كَانَ يختَارُ لِنَفْسِهِ، وَلاَ يُقَلِّد أَحداً... وكَانَ لاَ يَعُدُّ لأَحدٍ مِنَ الفُقَهَاء وَزْناً، وَقَدْ صَنَّفَ كِتَاباً فِي "القرَاءاتِ"، وَلَهُ مُؤلَّف فِي "غَرِيْبِ القُرْآنِ"، وكتَاب "مُوجز التَّأْوِيْل عَنْ مُعْجز التَّنْزِيل"... ينظر: سير أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)،تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985م، 15/544...547.

[3] – في (ج) والقاضي أي بكون أنّه.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[5] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في (ج) جهل.

[8]– في (ب) والذكي.

[9] – في ط المنهاج: لكونه من أقصى الحلق، ص 102، وفي ط الأزهرية: لكونها من أقصى الحلق، ص57.

[10] – في (ب) وإنّما.

قوله: **(وقلبها[1] تاء كثير في الكلام)**، منه أيضا: "تَقِيَّةٌ" و"تَقْوَى" و"تُقَاةٌ" من: "وَقَيْتُ"، و"تُهْمَةٌ" من: "الوَهَمِ"، و"تُخْمَةٌ" من: "الوَخَمِ"، و"تُكَاءَة" من" "تَوَكَّأْتُ"، و"تُكْلَان" من: "تَوَكَّلْتُ"، و"تَيْقُور" فيعول من: "الوَقَارِ"[2]، و"تُكَلَة" من: "وَكَلَ يَكِلُ"، و"التَّلِيدُ" و"التَّالِدُ"[3] و"التِّلادُ" من: "وَلَدَ"، و"تَتْرَا"[4] من: "المُوَاتَرَةِ"، و"أَتْلَجَه" و"اتِّكَاءَهُ"، وما تصرّف منهما؛ لأنّ ذلك من: "الولوج"[5]، ومن: "تَوَكَّأْتُ"، ومنه تاء: "توراة" عند البصريين كما نقله في الارتشاف[6]، فهي[7] فوعلة من: "وَرِي الزَّند وتَوَاءَم[8]" عند الخليل وسيبويه؛ لأنّك لا تكاد تجد تفعّل [اسما][9] فوزنها[10]: "فَوْعَلَ" من: "الوأم" وهو: "الوفاق"، ومن: "الولوج"، وغيرُ الخليل جعله: "تَوْأَما" من تركيب[11]: "ت أ م"، وما انقلب عنه من: "الأَتَمِ" ["والأَمَتِ"][12]، قالوا: ويَؤُولُ كلّه إلى الاجتماع، ومنه أيضا: "تاء القسم" عند بعضهم، وقيل: هي حرف مستقّل، وإليه ذهب قطرب، وغيره.

---

[1] – (ب) و(ج) وقبلها.

[2] – في (أ) الوقارة.

[3] – في (د) التاليد.

[4] – في (ب) و(ج) وتير، وفي (د) تيرا.

[5] – في (ج) التلوج.

[6] –هو كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي(ت 745هـ)، وهو كتاب في النحو، ذكر فيه: أن المتقدمين ربما أهملوا كثيرا من الأبواب، وأغفلوا ما فيه من الصواب، ولما كان كتابه: "شرح التسهيل" جامعا، جرد أحكامه عن الاستدلال والتعليل، ليكون هذا مختصا بزائد، فصارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا يحتاج إلى أعمال فكر، وجعله في جملتين: الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية: في أحكامها حالة التركيب. ينظر: كشف الظنون 1/1، وصلة الخلف بموصول السلف: لشمس الدين، أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُّوداني السوسي المكيّ المالكي (ت: 1094هـ)، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م، ص133.

[7] – في (ج) فهو.

[8] – في (ج) وتلوأم، وفي (د) قوام.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

[10] – في (ج) و(د) فوزنهما.

[11] – في (ج) تلواما من تركيبه.

[12] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (د) من المأثم والأمت.

هذا وقد أبدلت منها لاما[1] في: "بنتٍ" و"أختٍ" [و"هنَتٍ"][2]، وكذا: "كلتا" على الأصّح، وكل هذا الباب شاذ.

قوله: **(لئلا يلتبسا بالغائب)** إلخ؛ ولأنّ التّاء تكون للمخاطب، نحو: "أَنت قُمْتَ"، وللغائبة نحو: "هند قامتْ"، وللغائبتين نحو: "الهِنْدان فَعَلَتَا".

قوله: **(لكن هذا أسهل)**؛ أي لأنّ قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس.

[علّة إعراب الفعل المضارع]

قوله: **(وهو مشابه[3] لاسم الفاعل في الحركات والسّكنات)**، [و][4] المراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل نحو: "يقتل"[5] بالقياس إلى [26و] اسم فاعله[6]، ثمّ اعلم أنّ علّة إعراب المضارع إنّما هي مشابهته للاسم فيما هو أصل[7] فيه من الشياع والتّخصيص إذا كان القياس أن لا يعرب؛ لأنّه لم يَعْتَوِرْ[8] عليه معانٍ توجب إعرابه، ومن ثمّ قيل[9]: إنّ إعرابه استحساني لئلا يلغوا المشابهة (...)[10] ولا ضروري ولا اعتبار لمشابهته له من جهة[11] المساواة في الحركات والسّكنات على ما زعمه الشّارح

---

[1] – في (ج) لانا.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[3] – في (د) وهو مشابهه.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – في (ج) ليقتله.

[6] – في (ج) مفاعله.

[7] – في (ب) أصلي.

[8] – في (ج) لم تعير

[9] – في (ب) قيل.

[10] – ما بين قوسين لم نتمكن من قراءته، وقد رسمه ناسخ (أ) بهذا الشكل: لا حاجي، وناسخ (ج): لاخارجي وناسخ (د) لا جاجي.

[11] – في (ج) وجه

النحويين؛ لأنّه ليس الاسم أصلا فيها؛ أي ليس الأصل في الاسم[1] أن يكون عليها، وما ليس الأصل فيه أن يكون له حكم مخصوص لا اعتبار[2] لذلك الحكم إذا حصل فيه فكأنّه لم يوجد فلم يؤثر فيما يشبهه[3] فيه، هذا ما يظهر من كلام ابن الحاجب وغيره من المحقّقين.

قوله: **(ولهذه المشابهة التامة أعرب)**، وصفها بالتّمام لعمومها جهة اللّفظ والمعنى، وقد علمت أنّه لا مدخل[4] للمشابهة الأولى، [ثمّ][5] التقديم هنا[6] للقصر الإضافي أو للاهتمام[7] فقد يقال: إنّما أعرب الاسم لوجوب قبوله بالتّركيب معاني مختلفة يخاف التباس بعضها ببعض، ولمّا كان المضارع قد يشاركه في ذلك نحو: "لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا"، يحتمل[8] أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثّاني مشاركه في الإعراب لكنّه في الاسم واجب لعدم ما يغنيه[9] حينئذ عنه؛ لأنّ معانيه مقصورة عليه، وفي الفعل استحساني بواسطة الحمل على الاسم لإغنائه عن ذلك وضع الاسم[10] مكان كلّ واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: "لا تُعْنَ بالجفاء ومدح عمرو"، و"لا تعن [بالجفاء مادحا عمروا" و"لا تُعْنَ][11] بالجفاء[26ظ] ولك مدح عمرٍو"، وهذا ما أشار إليه صاحب التّسهيل وهو الأصوب[12] وقد تقدّم الوعد به.

---

[1] – في (ج) الأصل.

[2] – في (د) لاعتبار.

[3] – في (د) فيها لشبهه.

[4] – في (ج) لا دخل.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – في (ج) هذا.

[7] – في (ب) أو للاهتمامي.

[8] – في (ج) إذ يحتمل، و"عمرا" جاءت في (ج) و(د)عمروا.

[9] – في (ج) ما ينفيه.

[10] – في باقي النسخ: اسم.

[11] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[12] – في (ج) الأسهل.

قوله: **(المشهور: المستقبَل بفتح الباء)** لعلّ وجهه أن المخاطب عند سماعه يترقّب مدلوله ويطلب إقباله لأمر ما فسمي[1] به؛ لأن المطلوب إقباله مستقبل.

قوله: **(لأنّه يَسْتَقْبِلُ)**، تقول: استقبلني فلان؛ إذا جاءك من قُبالك[2] وبين يديك.

قوله: **(لا يخلو عن حزازة)**؛ [هي][3] بفتح المهملة ومعجمتين من: "الحزّ" وهو القطع[4] كأن التعليل المذكور منقطع لضعفه؛ وذلك لأنّ الزمان أحد مدلولي المضارع، والشّيء لا يستقبل نفسه.

قوله: **(هذا)**؛ هو خبر مبتدأ محذوف أو عكسه؛ أي: "الأمر هذا"، أو "هذا كما ذكر" و"[كما][5] علمت"، والإشارة للتّعليل المقدّم[6] وهو من الاقتضاب؛ وهو: الانتقال من[7] كلام سابق إلى مقصود لاحق لا يلائمه كقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[8]، الواو بعده للحال فيفيد للمنتقل إليه نوع ارتباط بما قبله، ومن ثمّ قرب هذا الاقتضاب من التخلص المشروط فيه: ملاءمة السابق للاحق فليتأمّل.

قوله: **(من غير [قرينة)**؛ أي][9] مطلقا سواء كانت تخلص [إلى الحال][10] أو إلى الاستقبال.

---

[1] – في (د) تسمى به.

[2] – في باقي النّسخ: من قبالتك.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – ينظر الصحاح، مادة (حزز)، 873/3.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) و(د) أو كما.

[6] – في (ج) و(د) المتقدم.

[7] – في(أ) عن.

[8] – الآية 55 من سورة ص.

[9] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ب) في الحاشية اليمنى.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (أ) تخلص للحال.

قوله: **(والمستقبل)**؛ الصيغة الموضوعة له صيغة الأمر؛ لأنّه طلب إيجاد الفعل فلا بد وأن يكون غير موجود وإلا لكان تحصيلا للحاصل، وأمّا قول السيّد لعبده: "كُلْ" وهو يأكل ونحوه فإنّما يراد به الازدياد في الأكل وهو مستقبل[1].

[دخول السين وسوف على الفعل المضارع]

قوله: **(وسوف أكثر تنفيسا)** وذلك لكثرة حروفها لما [27و] سبق من أنّ كثرة البناء تدلّ عل زيادة المعنى[2].

قوله: **(وقيل: السّين[3] منقوص من سوف)**؛ يريد أنّ الأصح[4] أنّه صيغة مرتجلة ليست متفرّعة عن[5] سوف كما تفرّعت الكلمات السّابقة وهو ما صحّحه غيره واستدلّ له بوجهين:

أحدهما: أنّه[6] أكثر استعمالا[7] من: "سوف" ولو كانت فرعا لكانت أقلّ؛ لأنّها أبعد عن الأصل، والأصل [و] ما[8] قرب إليه أحقّ بكثرة الاستعمال من الفرع الأبعد.

---

[1] – أضاف ناسخا (ب)و (ج) : "قوله: وصيغة يفعل إذا اقترن [به] إلخ عطف على قوله: صيغة الأمر وفي حمله مثل سيفعل من الصّيغ الخاصة بالمستقبل بالنّظر إلى هذا المقام الذي الكلام فيه نظر إذ مقصود الشّارح بقوله: وأيضا من المناسب إلخ الاستدلال على كون يفعل حقيقة في الحال يكون الماضي قد وضع له صيغة [خاصة به والمستقبل قد وضع له صيغة خاصة به وذا جعل يفعل حقيقة في الاستقبال أو مشتركا بينه وبين الحال لم يبق للحال] صيغة تخصه فليتأمل". وزاد ناسخ (ج): ولا يخفى أنّ هذا الاستدلال إنّما يتمّ إذا أريد بالصّيغة الخاصة مجرّد الصيغة من غير ضمّ شيء إليها وإلا فالحال أيضا له صيغة تخصّه غير يعقل مثل الآن يفعل ومثل: ليفعل، فلا يلزم جعل يفعل حقيقة فيه ليكون له صيغة تخصّه فليتأمّل.

ملاحظة: [به] سقطت من (ب)، والعبارة الموجودة بين معقوفين [خاصة به...للحال] سقطت من (ج).

ولا توجد عبارة : (وصيغة يفعل إذا اقترن به) في نسخة الشارح.

[2] – في (ج) أضاف: "غالبا فليتأمّل".

[3] – في الشرح: وقيل إنّ السين...ينظر: ط المنهاج، ص104 ، وط الأزهرية، ص59.

[4] – في (ج) الصحيح.

[5] –في (ب) من.

[6] – في (ب) أنهما، وفي (ج) و(د) أنها.

[7] – في (ب) الاستعمالات.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

ثانيهما: أنّ مدّة التّسويف[1] بسوف أطول فلو كانت فرعها لتساوت مدّة التّسويف بهما. وأورد ابن مالك على[2] الأوّل أنّ: "نِعْمَ" فرع: نَعِمَ مع أنّه أكثر استعمالا، ومنع الثّاني لقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[3]، مع قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4] وفيه نظر؛ لأنّ: "نِعْمَ" لم تبق بمعنى: نَعِمَ، وإنّما غيّر لفظه ليدلّ على تغيّر[5] معناه، وكلامنا في فرع هو بمعنى أصله كشهْد وشَهِدَ؛ ولأنّ الآيتين ليستا لقوم مخصوصين[6]، ولئن سَلِمَ يكون أحد الحرفين مجازا فإنّه أقرب من تخطئة المحقّقين من اللّغويين كالزّمخشري وغيره القائلين بأنّ مدّة [التّسويف][7] بسوف أطول.

[دخول لام الابتداء على الفعل المضارع]

قوله: **(قيل: وإذا دخلت[8] لام الابتداء)** إلخ هذا ما ذهب إليه الكوفيون والزّمخشري وابن مالك وغيرهم متمسّكين بأنّ الأصل فيها أن تدخل الاسم وإنّما تدخل الفعل لمشابهته إيّاه، ومن ثمّ امتنع: "أنّ زيدا لقام[9]" والاسم لا يكون مستقبلا [ولا][10] ماضيا

---

[1] – في (ج) التسوف.

[2] – في (ب) عن.

[3] – الآية 146من سورة النساء وتكملتها: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾

[4] – الآية 162 من سورة النّساء وتكملتها: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

[5] – في (ج) تفسير.

[6] – في (د) مخصوص

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وكذلك الباء من سوف.

[8] – في ط المنهاج: "قيل: وإذا دخله لام الابتداء"، وفي ط الأزهرية: "وإذا أُدْخَلتَ عليه لام الابتداء"

[9] – في (ج) لمقام.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: **(وفي التّنزيل**[1] **:﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي﴾**[2])، قال ابن مالك: هذا الفعل مستقبل؛ لأنّ فاعل[3]: "يحزن" هو الذّهاب[27ظ] لم يوجد عند نطق يعقوب بـ "يحزن"، ولا يسبق الفعل فاعله انتهى.

وأجيب بأنّ التقدير قصد أن يذهبوا والقصد حال.

قوله: **(فقد تمحضت اللام للتوكيد)**، يجوز أيضا أن تكون في الآية الأولى للدّلالة على أنّ الإعطاء كائن لامحالة، فنزل منزلة الواقع وإن تأخّر لحكمه كما في الآية الآتية قاله البيضاوي[4]، قال: ولا يجوز أن تكون للقسم؛ لأنّها لا تدخل على المضارع إلا مع النّون المؤكّدة[5].

---

[1] – في (ب) و (ج) أضافا: قال.

[2] – الآية 13 من سورة يوسف وتكملتها ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾

[3] – في (ج) فاعله.

[4] – هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي(ت 685هـ): قاض، مفسر، علّامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولي القضاء بها مدة. ثم رحل إلى تبريز وتوفي بها، من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" يعرف بتفسير البيضاوي، و"طوالع الأنوار" في التوحيد، و"منهاج الوصول إلى علم الأصول"، و"لبّ اللّباب في علم الإعراب"، و"نظام التواريخ" باللغة الفارسية، ينظر الأعلام 110/4.

[5] – وهذا نص البيضاوي: " ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾ وعد شامل لما أعطاه من كمال النفس وظهور الأمر وإعلاء الدين، ولما ادخر له مما لا يعرف كنهه سواه، واللام للابتداء دخل الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير: ولأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، وجمعها مع سوف للدلالة على أن الإعطاء كائن لا محالة وإن تأخر لحكمة". أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، 319/5.

قوله: **(وأمثال[1] ذلك)** إلخ، منها أيضا قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[2]، ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[3]، ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾[4]، ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[5]، وغيرها.

[أقسام الفعل المضارع]

[المبني للفاعل من الفعل المضارع]

قوله: **(وهم يكسرون الياء)** إلخ الضمير لغير الحجازيين، وإنّما لم يكسروها أيضا مطلقا لاستثقال الكسرة على الياء، وكسروها إذا كان بعدها ياء، نحو: "ييأس" لتقوى إحدى الياءين حينئذ بالأخرى وهذا كلّه شاذ خارج عن القياس فلا يضرّ عدم انطباق التّعريف عليه إذ هو بالنّظر إلى اللّغة الفصيحة وسيأتي نظيره عن قريب[6].

قوله: **(لم يُعلم أنّه مضارع المجرّد)** إلخ فيه بحث؛ لأنّ مضارع المجرّد مضموم العين فلا لبس فالأوْلى التّمثيل بنحو مضارع: أضْرَبَ.

---

[1] – في (ب) وامتثال.

[2] – الآية 98 من سورة هود وتكملتها: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾.

[3] – الآية 01 من سورة النحل وتكملها: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

[4] – الآية 68 من سورة الزمر وتكملتها: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾.

[5] – الآية 01 من سورة الكوثر.

[6] – في (ب) و (ج) أضاف: إن شاء الله تعالى.

قوله: **(وقد فهم[1] جواب ذلك ممّا مرّ)**، يحتمل أن تكون الإشارة إلى ما قدّمه في الكلام على شرح المبني للفاعل من الماضي حيث قال: **(وهذه مناسبات ذكروها[2] والحاكم بذلك هو الواضع لا غير)**[3].

قوله: **(يُهْرِيقُ)**؛ هو بسكون[4] الهاء ليصحّ التقدير الآتي، أمّا: "يهَريق" بفتحها فهو من: هراق أبدلوا من الهمزة: "هاء"، ثم صرّفوا الفعل[28و] بها؛ لأنّهم إنّما حذفوها لكونها همزة في مثل "يريق" فلمّا صارت مثل: "دحرج" فكما قالوا: يدَّحْرَج فهو مُدَّحْرَجٌ مثلا قالوا: يُهْرِيقُ فهو مَهْريق قاله في شرح المفصّل[5].

قوله: **(بضم حرف المضارعة)** [احتراز عن مضارع: "استطاع" الموصول الهمزة فإنّه مفتوح بحرف المضارعة][6]؛ لأنّ أصل ماضيه: "استطاع" حُذِفت تاؤه لمجانسة[7] الطاء، كما يحذف [أحد][8] المثلين، مثل: "ظَلْتُ" و"مَسْتُ"[9] ففتح مضارعه كما يفتح: "يستطيع".

---

[1] –في ط المنهاج: عُرِف... مما مر، ص106، وفي ط الأزهرية: "عُرِف ...مما قُرِّر"، ص61.

[2] – في (ج) أضاف: بعد الوقوع.

[3] – في ط المنهاج: "وهذه مناسبات ذكروها، وإلا فالحاكم بذلك الواضع لا غير"، ص96، وفي ط الأزهرية: "وهذه...وإلا فالحكم بذلك للواضع..."ص 51.

[4] – في (ج) هريق هو بكسر.

[5] – لمّا أقف عليه.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر عند كلمة: "المضارعة".

[7] – في (ج) لمناسبة.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – في (ج) وشلت.

قوله: **(والأصل أراق وأطاع)**، هذا مذهب سيبويه والبصريين، وتقديره على ما قاله سيبويه[1] أنّ الأصل: "أَطْوَعَ" مثلا نقلت حركة العين ثمّ قلبت: ألفا لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللّفظ ثمّ زيدت السّين عوضا من ذهاب العين؛ أي من[2] ذهاب حركة العين[3]، وإن لم تذهب من الكلمة؛ لأنّ العين لمّا سكنت توهّنت وتهيّأت للحذف عند سكون اللّام في نحو: لم يُطع وأطعت، فلا حاجة إلى قول ابن عصفور[4] مؤوّلا[5] أنّ السّين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت، بل لا يصحّ لقول الخضرواي[6]: إنّ كون الحرف[7] عوضا من شيء في حال دون آخر معدوم النّظير، ولا يرد اعتراض المبرّد بأنّ الشيء إنّما يعوّض إذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة؛ لأنّها نقلت إلى الفاء انتهى".

---

[1] – وهذا نصّه: "...وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ وإنّما هي أطاع يُطيع، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ"، الكتاب 25/1.

[2] – في (ج) عوضا عن... أي عن...

[3] – في باقي النسخ تم إضافة عبارة: "أي من العين".

[4] – وهذا نصّه: "... والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ وذلك أنَّ العين لمّا سَكنتْ تَوهَّنتْ لسكونها، وتَهيَّأت للحذف عند سكون اللّام، وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطَعْتُ، ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين متحرّكةً لم تُحذف، بل كنتَ تقول: "لم يُطْوِعْ" و"أَطْوِعْ" و"أَطْوَعْتُ"، فزيدت السينُ لتكونَ عوضًا من العين متى حُذِفَت، وأمَّا قبل حذف العين فليست بعِوَضٍ، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل "أَسْطاعَ" من قَبيل ما زيدت فيه السين، بالنظر إليه قبل الحذف، ومن جعل "أَسْطاع" من قَبيل ما السينُ فيه عِوَضٌ فبالنظر إلى الحذف. الممتع، ص 152.

[5] – في (ج) أولا أن.

[6] –هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله، المعروف بابن البرذعي(ت: 646هـ): عالم بالعربية، أندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء توفي بتونس، له كتب، منها: "النخب" في مسائل مختلفة، و"الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح" ، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح"، و"غرة الإصباح في شرح أبيات الإيضاح"، و"النقض على الممتع لابن عصفور"، و"فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال"، ينظر الأعلام 7/ 138 . ولمّا أقف على قوله.

[7] – في (ج) الحذف.

وإنّما حكم بأنّ أصلها: أراق وأطاع؛ لأنّهما ليسا من أبنية الأفعال ومعناهما معنى الرّباعي، قاله السيّد ركن الدين[1]، ويوافقه في اسْطَاع[2] قول سيبويه[3] إنّما هي: "أطاع، لكنّه معترض كما نقله ابن الزبير[4] من[5] المغاربة بأنّ معنى اسطاع[6]: قدر، ومعنى أطاع: انقاد، ولم ينقل [28ظ] أحد من أهل اللغة عن[7] العرب أنّ: اسطاع[8] بمعنى: أطاع انتهى.

وأجود ما يتمسك به في دفعه، ما ذهب إليه ابن الطراوة[9] ومن تبعه [من] [10] أنّه قد ثبت: طاع الرّجل بمعنى: انقاد وتذلّل، فلا يبعد أن يكون من كلامهم :أطاع الرّجل بمعنى: صيّره منقادا نقلا من: طاع[11]، وإذا كان كذلك فقد آل معنى: أطاع[12] لمعنى: استطاع من حيث أنّ القائل: أطعت بمعنى:

---

[1] – ينظر شرحه للشافية: 515/1.

[2] – في (ب) و(ج) استطاع.

[3] – الكتاب 25/1.

[4] – أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر(ت:708هـ) محدث مؤرخ، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس. انتهت إليه الرياسه بها في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول، ولد في جيان وأقام بمالقة فحدثت له فيها شؤون ومنغصات، فغادرها إلى غرناطة فطاب بها عيشه وأكمل ما شرع فيه من مصنفاته، من كتبه: "صلة الصلة"، و"ملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل"، و"البرهان في ترتيب سور القرآن"، و"معجم" جمع فيه أسماء شيوخه وتراجمهم...، قال ابن حجر: كانت له مع ملوك عصره وقائع، وكانت بينه وبين أميري مالقة وغرناطة صداقة، وكان معظما عند الخاصة والعامة، الأعلام86/1.

[5] – في (د) ابن.

[6] – في (ب) و(ج) استطاع.

[7] – في (ب) من.

[8] – في (ج) استطاع.

[9] –هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة (ت:528هـ) أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النّحو تفرّد بها، تجوّل كثيرا في بلاد الأندلس وألف: "الترشيح" في النحو، مختصر، و"المقدمات على كتاب سيبويه"، و"مقالة في الاسم والمسمى"، قال ابن سمحون: ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو، الأعلام 132/3 .

[10] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[11] – في (ج) أطاع.

[12] – في (ب) طاع.

صيّرت غيري منقادا، كأنّه قال: قدرت واستطعت، فيكون سيبويه إنّما جعل: اسطاع[1] من: أطاع لالتقائهما معنى لا أنّ كلّ لفظة عين الأخرى انتهى.

هذا وقال الكوفيون[الأصل][2]: استطاع حذفت التّاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع [همزة][3] الوصل في الاختيار من غير موجب.

قوله: **(فكأنّهما على أربعة أحرف تقديرا)** في الجمع بين كأنّ، و"تقديرا" تسامحٌ؛ لأنّ كلا منهما في التقدير رباعيّ قطعا.

قوله: **(ونحو خَصَّمَ وقَتَّلَ)**، يجوز في فائهما الفتح بنقل حركة المدغم إليها، والكسر لالتقاء السّاكنين وهذا أولى؛ لأنّ للأوّل التباسا بماضي[4] التَّفعيل، ومن العرب من إذا كَسَرَ الفاء يتبعها كسر العين فيقول: خِصِّم وقِتِّل، بكسر الخاء والصّاد، والقاف والتّاء، وقياس المضارع من الأوّل في: قِتِّلَ مثلا [يَقَتِّلُ][5] بفتح القاف ومن الآخرين يَقِتِّل بكسرها ويِقِتِّلُ بكسر حرف المضارعة أيضا اتباعا للقاف، ثمّ هذا التقدير منقاس في كلّ فعل أدغم فيه تاء الافتعال.

قوله: **(وهذا[6] موضع بحث)** قيل: وجهه أنّه[7] لا يلزم من كون: خصّم وقتّل بمعنى: اختصم واقتتل كون المادة واحدة لِمَ لا يجوز اختلاف المادة وإن اتّحد المعنى وهو مردود؛ لأنّ صيغة فعّل لم تقع دالة على التفاعل فهي هنا متفرّعة عن افتعل واختلاس[29و] فتحة الخاء من قوله تعالى: ﴿وَهُمْ

---

[1] – في (ج) و (د) استطاع.
[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).
[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).
[4] – في (ب) و (ج) بما مضى.
[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).
[6] – في ط المنهاج: وهنا، ص106 ، وفي ط الأزهرية: وههنا، ص 61
[7] – في (ج) لأنّه.

يَخَصِّمُونَ﴾[1] في قراءة أبي عمرو[2] ورواية قالون[3] ممّا يؤيّد[4] ذلك لدلالته على أنّ الخاء ساكنة الأصل وكذا خالص كسرها في قراءة عاصم[5] والكسائي ورواية ابن ذكوان[6] فليتأمّل[7].

---

[1] – الآية 49 من سورة يس وتكملتها: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾.

[2] – هو: زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو (ت: 154هـ)، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة، الأعلام 41/3.

[3] – هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أبو موسى(ت: 220هـ)، أحد القراء المشهورين. من أهل المدينة، مولدا ووفاة، انتهت إليه الرياسه في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز، وكان أصمّا يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ. و"قالون" لقب دعاه به نافع القارئ، لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم جيد، ينظر: الأعلام110/5.

[4] – في (ج) مما يرد.

[5] – هو عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر(ت:127هـ)، أحد القراء السبعة. تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه، ينظر: الأعلام، 248/3.

[6] –هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري، أبو عمرو(ت 242هـ): من كبار القراء، لم يكن في عصره أقرأ منه. توفي في دمشق، ينظر: الأعلام 65/4.

[7] –اختلف القرّاء في ﴿يَخَصِّمُونَ﴾، فقرأ ورش، وابن كثير بفتح الياء، والخاء، وتشديد الصاد، وقرأ ابن ذكوان، وحفص، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر بفتح الياء، وكسر الخاء، وتشديد الصاد، وقرأ حمزة بفتح الياء، وإسكان الخاء، وتخفيف الصاد، وقرأ أبو جعفر بفتح الياء، وإسكان الخاء، وتشديد الصاد، وقرأ أبو عمرو بفتح الياء، وتشديد الصاد، وله في الخاء الفتح، واختلاس الفتح، وقرأ «هشام» يخصّمون» بفتح الياء، وتشديد الصاد، وله في الخاء الفتح، والكسر، وقرأ شعبة بكسر الخاء، وتشديد الصاد، وله في الياء الفتح، والكسر، وقرأ قالون بفتح الياء، وتشديد الصاد، وله في الخاء الإسكان، والفتح، واختلاس الفتح.

–وحجّة من أسكن الخاء، وخفّف الصاد، أنه بناه على وزن "يفعلون" مضارع "خصم يخصم" من باب "ضرب يضرب" وهو يتعدى إلى مفعول، هذا المفعول مضمر محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: يخصم بعضهم بعضا.

–وحجّة من اختلس حركة الخاء وأخفاها، أن أصل الفعل: "يختصمون" على وزن "يفتعلون" فالخاء ساكنة، ولما كانت ساكنة في "يختصمون" أدغمت التاء في الصاد، وحينئذ تعذر اجتماع ساكنين: الخاء، والصاد المشدّدة، فأعطى الخاء حركة مختلسة، أو مخفاة ليدل بذلك على أن أصل الخاء السكون.

–وحجّة من فتح الخاء، وشدّد الصاد، أن أصل الفعل: "يختصمون" على وزن "يفتعلون" فأدغمت التاء في الصاد، وحينئذ تعذر اجتماع ساكنين، فحرك الخاء بالفتح تخلصا من إجماع الساكنين، نظرا لخفة الفتح.

قوله: (.....*** ..... **واجْدَزَّ شِيحَا**[1])

يروى و"اجْتَزَّ"[2] بمثناة وهو الأصل، ومعنى البيت: لا تشغلنا بنزع أصول الكلام لئلا يطول المكث واقطع شيحا.

قوله: **(يعرف في المضاعف والناقص)** سيقرر في المضاعف[3] وجوب فك نحو: "يقشعرّ" إذا أسند [إلى ضمير الإناث مطلقا، وفي النّاقص وجوب حذف اللام إذا أسند][4] الفعل إلى ضمير الجمع مطلقا.

قوله: **(الذي هو أثقل من الماضي)**؛ إنّما كان أثقل لزيادته عليه في اللّفظ والمعنى وهو واضح[5].

–وحجّة من كسر الخاء أنّه لما أدغم التاء في الصاد، اجتمع ساكنان، فحرك الخاء بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

–وحجّة من كسر الياء، أنه على الإتباع لكسرة الخاء، ينظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لمحمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م، 3/170–171.

[1] – هذا جزء من بيت من بحر الوافر وتمامه:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا *** بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

والبيت لمضرس بن ربعي الأسدي في شرح شواهد الشافية ص481؛ وذكر ابن منظور في لسان العرب أنه له أو ليزيد بن الطثرية مادة (جزز) 5/ 319، و320 ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 85؛ وخزانة الأدب 11/ 17؛ وسر صناعة الإعراب ص187؛ وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 228؛ والممتع ، ص 237.

الشاهد: قوله: "اجدز" أصله "اجتز" قلبت التاء دالًا.

[2] – كذا في: المفصل للزمخشري، ص 516، والممتع، ص237، وإيجاز التعريف في علم التّصريف، ص 182..

[3] – النص المحقق، ص 256.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (د) بسبب تصحيف البصر عند الفعل أسند.

[5] – في (د) أوضح.

[دخول الجازم والنّاصب على الفعل المضارع]

قوله: **(و"لا" في النّهي)** إلخ قيّد به ليخرج: "النافية" إلا ما شذّ و"المؤكدة"، وقيّد اللام أيضا بلام الأمر ليخرج: "لام التعليل"، و"لام المآل"[1]، و"لام النّفي"، و"لام القسم" وغيرها، وكذا قيّد بالشّرطية ليخرج: النافية والمؤكّدة والمخفّفة من الثّقيلة.

هذا وإنّما عملت الجزم؛ لأنّها وإن شابهت عوامل الاسم في التّأثير وهو شبه معنوي لكنّها لم تشبه شيئا منها على التّعيين لا لفظا ولا معنى حتّى تعمل عمله، فعملت عملا لا يكون لها وهو الجزم بخلاف أن النّاصبة فإنها نصبت حملا على الثّقيلة؛ لأنّ لفظَها كلفظِها إذا خُفِّفَت؛ ولأنّ الجملة تصير بعدها في تأويل المفرد[2] كالثّقيلة ومن ثمّ قيل: لا أصل للجوازم[3] في العمل بخلاف النّواصب هكذا قيل، ويجوز أن يقال: إنّ "لم" و"لمّا" يقتضيان المُضِيّ ومقتضى[4] الماضي البناء، والأصل فيه السّكون فناسب [29ظ] أن يجزما، وأمر الحاضر مبني، وأمر الغائب يشبهه فجزمت لام الأمر أيضا، ثمّ حملت لا عليها؛ لأنّها أيضا للطّلب، ثمّ أجري الباب على سنن واحد.

أو يقال لمّا طال الكلام باقتضاء الفعلين جُزِمَا طلبا للتّخفيف، ثمّ طرد في مقتضى الواحد لما[5] سبق.

---

[1] – وتسمى أيضا "لام الصّيرورة" و لام العاقبة: وهي التي يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها، جزائية له". كقوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ،فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربيته في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن ... ، وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم، أو يكون لهم بمنزلة الولد. فلم تتحقق هذه الأمينة، وتحقق بدلهما أمر آخر؛ هو العداوة والحزن، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية، وهما العاقبة "النتيجة" والمآل الذي صار إليه أمر العناية. النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط15، دت، 4/285-286.

[2] – في (د) مفرد.

[3] – في (ب) الأصل الجوازم

[4] – في (ج) ويقتضي.

[5] – في (ج) كما.

قوله: **(والأسماء التي تضمّنت[1] معناها)**؛ أراد بالاسم ما يشمل: ظرف[2] الزّمان والمكان كما هو المتبادر [و][3] بقرينة المقابلة للحرف، وتلك الأسماء: "مَنْ" و"ما"[4] و"أيّ"، وكذا: "مهما" على الأصحّ لعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[5]، و"أين" و"أنّى" و"حيثما" و"متى" و"أيّان"، وكذا: "إذما" عن المبرّد[6] وابن السرّاج[7] والفارسي[8]، ومذهب سيبويه أنّها حرف[9]؛ لأنّها مثل: "إذ" معنى وعملا ولم تقبل شيئا من علامات الاسم التي قبلتها قبل التّركيب من التّنوين والإضافة[10]، ووقوعها مفعولا به، وقيل من طرفهم[11]: إنّ القول بحرفية اسم أو بالعكس[12] بزيادة "ما" تصير إلى ما لا نظير له، فإنّ: "حيثما" و"متى ما" باقيتان على اسميتهما، وإنّما" و"ربما" على حرفيتهما، و"طالما"[13] على فعليتها[14].

---

[1] – في (ج) ضمنت.

[2] – في (ب) و(ج) ظروف.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[4] – في (د) ويا.

[5] – الآية 132 من سورة الأعراف وتكملتها: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

[6] – ينظر المقتضب 47/2.

[7] – هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر(ت:316هـ) أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابا، وكان عارفا بالموسيقى. من كتبه "الأصول في النحو"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"الشعر والشعراء" و"الخط والهجاء"، ينظر: الأعلام 136/6
وفيما يتعلق بتوثيق ما ورد في المتن فينظر كتابه: الأصول في النحو: لابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، دط، دت، 159/2.

[8] – لم أقف على قوله في حدود ما اطلعت.

[9] – كذا في الكتاب، 57/3.

[10] – في (ب) والإفاضة.

[11] – في (ج) طرقهم.

[12] – في (ب) أضاف: نظر.

[13] – في (ج) وظل ولما وفي (د) استدركها في الحاشية اليمنى.

[14] – في (ب) و(ج) فعليتهما.

هذا والأصل في جازم الفعلين "إنْ" كان كما أشار إليه في الشّرح؛ لأنّها حرف وأصل المعاني للحروف؛ ولأنّ الشّرط بها يعمّ ما كان عينا أو زمانا أو مكانا، وتلك الأسماء إنّما عملت الجزم حملا عليها لتضمّنها معناها ومن ثمّ بُنِيَت أيضا إلا "أيّا"[1] لضعف شبهها بما عارضه من ملازمتها[2] ما يخصّ الأسماء من الإضافة إلى المفرد والتّنوين، وفائدة وضعها الإيجاز لعمومها لذوي العلم والأزمنة والأمكنة وغيرها، ألا ترى أنّك لو[3] قلت: "إن يقم[30و] زيد أو عمرو أو بكر قمت" لطال الكلام، فإذا قلت: "من يقم أقم معه" حصل العموم مع الاختصار.

واعلم أنّ كلام الشّارح يشمل أيضا "كيف" وهو مذهب الكوفيين وقطرب، ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا؛ وذلك لمخالفتها لأدوات[4] الشّرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها فيمتنع: "كيف تجلس اذهب" باتّفاق قاله في المغني[5]، وتخرج "إذا"؛ لأنّها موضوعة لزمن معيّن واجب الوقوع، والشّرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه.

---

[1] – في (ج) أيّان.

[2] –في (د) ملازماتها.

[3] – في (ب) إن قلت.

[4] – في (د) أدوات.

[5] – وهذا نصه: "... تستعمل على وَجْهَيْن: أَحدهمَا أَن تكون شرطا فتقتضي فعلين متفقي اللَّفْظ وَالْمعْنَى غير مجزومين نَحْو كَيفَ تصنع أصنع وَلَا يجوز كَيفَ تجْلِس أذهب بِاتِّفَاق وَلَا كَيفَ تجْلِس أَجْلِس بِالْجَزْمِ عِنْد الْبَصرِيين إِلَّا قطربا لمخالفتها لأدوات الشَّرْط بِوُجُوب مُوَافقَة جوابها لشرطها كَمَا مر وَقيل يجوز مُطلقًا وَإِلَيْهِ ذهب قطرب والكوفيون وَقيل يجوز بِشَرْط اقترانها بِمَا قَالُوا وَمن وُرُودهَا شرطا ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾،﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾،﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، وجوابها فِي ذَلِك كُله مَحْذُوف لدلَالَة مَا قبلهَا وَهَذَا يشكل على إِطْلَاقهم أَن جوابها يجب مماثلته لشرطها، وَالثَّانِي وَهُوَ الْغَالِب فِيهَا أَن تكون استفهاما إِمَّا حَقِيقِيًّا نَحْو كَيفَ زيد أَو غَيره نَحْو﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ الْآيَة؛ فَإِنَّهُ أخرج مخرج التَّعَجُّب"، مغني اللبيب لابن هشام (ت: 761هـ)، ص 270.

وذهب الصَّيْمَرِي[1] إلى الجواز مطلقا إذا كُفّت بما لقوله[2]:

..... *** وَكَانَ إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ[3]

وأجيب بأن الرواية الصّحيحة: "متى ما"[4]، وعلى تقدير تسليم تلك[5] تكون ضرورة.

قوله: **(والغرض في[6] هذا الفن)** إلخ، إشارة إلى الاعتذار عما في كلام المصنّف من الإجمال الذي فصّله الشّارح تتميما للفائدة بأنّ الكلام في مثله[7] خارج عن مقصود الفن.

---

[1] –عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيّ النَّحْوِيّ أَبُو مُحَمَّد لَهُ التَّبْصِرَة فِي النَّحْو؛ كتاب جليل أَكثر مَا يشْتَغل بِهِ أهل الْمغرب، ذكره الصَّفَدِي. وأَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ، وَله ذكر فِي جمع الْجَوَامِع. ينظر بغية الوعاة 49/2.

[2] – في (ب) و(ج) كقوله. وهذا نص الصّيْمري: "... ولا يُجازى بحيث، وإذ وإذا بغير "ما"؛ لأنّها ظروف تضاف إلى الجمل، فجعلت "ما" ملازمة لها؛ لتمنعها من حكم الإضافة، وتنقلها إلى باب الجزاء؛ لأنّ الإضافة توضّحها، والمجازاة بابها الإبهام كقولك: حيثما تكنْ أكن، وإذ ما تقمْ أقُمْ، وإذا ما تُكرِمني أكرمْكَ، قال العباس بن مرداس:

إذْ ماأتيتَ على الرّسول فقلْ لهُ*** حقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلس

وقال الفرزذق: فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظالمٍ *** وَكَانَ إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ"

والمجازاة بإذا ما، وإذ ما يقلّ استعمالها"، ينظر: التبصرة والتّذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصَّيْمَري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م، 408/1.

[3] – هذا عجز بيت من بحر الطويل وهو للفرزدق وصدره: "فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظالمٍ"، والبيت ضمن قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الّذي شفع بآل المهلب إلى الوليد بن عبد الملك حينما فرّوا من سجن الحجّاج بلحى مستعارة، فشفعه الوليد فيهم ووهبهم له، فأنقذهم من الحجّاج الّذي كان يضطهدهم، ويطلب نفوسهم، وقد وصف ما لاقَوْه في هربهم من المشقّات، ينظر: ديوان الفرزدق، شر، وضب، وتق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م ص 24.

[4] – جاء برواية "متى ما" في: أمثال العرب: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو 168هـ)، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1981، ص 115، وجمهرة الأمثال، 368/2، ومجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، 376/2، وجاء في الخزانة بالروايتين 77/7، وفي الديوان بـ "إذا ما" كما سبق.

[5] – في (ج) ذلك يكون.

[6] – كذا في ط الأزهرية، ص 64، وفي ط المنهاج : "من هذا" ص 109

[7] – في (ب) مثل.

قوله: **(ولم يمكن إجراء الإعراب عليها)**؛ إنّما لم يمكن[1] لثقل الضمّة على الواو والياء[2] وتعذّرها على الألف، وإنّما لم يكن زيادة حرف[3] اللين لسبق نظيرها فيلزم اقتران حرفي لين وهو متعذّر[4].

قوله: **(فوجب زيادة حرف الإعراب[5])**؛ يطلق حرف الإعراب ويراد به: الحرف الذي يعتمد هو عليه كالدّال من "زيد"، والراء من "عمرو"، وهذا الاطلاق هو المشهور، ويطلق ويراد به نفس الإعراب الحرفي كواو "أبوك"، وياء "أخيك" على رأي، وكنون "تفعلان" أشار إليه السيّد ركن الدّين[6] وهو مراد الشّارح هنا على ما في بعض النّسخ، والموجود في النّسخ [30ظ] المعتمدة حرف للإعراب[7] بلام الجرّ وهو واضح.

قوله: **(كما سبق)** [قدم][8] في الكلام على الصّيغ أنّ النّون تشابه حروف المدّ واللّين[9] من جهة الخفاء والغنة.

قوله: **(ورجح جانب الفعلية)**؛ إنّما رجّح مع معارضة مشابهة الاسم لذلك الاتّصال لموافقة الأصل، وفي هذا المقدار غنيّة في إثبات بناء المضارع المذكور عن الكلام الآتي فيحتمل أن يكون ذكرَهُ لئلا يشكل إعراب المضارع عند دخول "لام الأمر" مثلا، وأن يكون علّة ثانية[10]، وجواب الأوّل محذوف.

---

[1] – في (ج) لم يكن.

[2] في (ب) لثقل الضم على الياء والواو.

[3] – في (ب) و(د) حروف.

[4] – في (د) معتذر.

[5] – في ط المنهاج : للإعراب، ص 110، وكذلك في ط الأزهرية، ص64.

[6] – ينظر شرح الشافية 544/1.

[7] – في (ب) الإعراب.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج) وفي (ب) "في الكلام" جاءت: "بالكلام".

[9] – في اللين والمد. بالتقديم والتأخير.

[10] – في (ب) ثابتة.

قوله: **(وتعذّر الإعراب بالحرف والحركة)**؛ أمّا امتناعه بالحركة[1] فلئلا يخالف أخواته من نحو: "يضربان" و"يضربون"؛ ولأنّه يمتنع أن تكون الحركة على النّون؛ لأنّه اسم مبني في ذاته فلا يعرب بإعراب[2] غيره وعلى ما قبله؛ لأنّه كجزء من الفعل[3] فلا يتقدّم الإعراب عليه بدليل "يضربان" و"يضربون"، وأسكن ما قبله لئلا يتوهّم أنّ حركته إعراب.

ولا يرد نحو "ضاربك؛ لأنّ جزئية المرفوع المتّصل بالفعل أقوى لفظا ومعنى من جزئية المجرور المتّصل بالاسم بدليل إسكان ما قبله، نحو "ضربن"، وأمّا امتناعه بالحرف فلامتناع أن يؤتى به قبل النّون للضمير لما مرّ وكذا بعده؛ لأنّه حاجز حصين لِتَقَوِّيهِ بالحركة بخلاف الضمير في "يضربان" ونحوه؛ ولأنّه يكون بالنون فيلزم ثقل اجتماع النّونين لأمر استحساني بخلاف اجتماع نوني[4] التّوكيد مع النّون الضمير؛ لأنّه لأمر معنوي ضروري.

قوله: **(وجاء "لم"[5] في الضرورة غير جازمة)**؛ أي حملا على "ما" وأنشد الأخفش:

لَوْلاَ فَوارِسَ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ[31و] *** يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ[6]

---

[1] – في (ج) بالحرف.

[2] – في(ج) إعراب.

[3] – في (ج) كجزء منه

[4] – في (ج) نون.

[5] – في (ج) له.

[6] – البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية لابن مالك 3/ 1574، و اللمحة في شرح الملحة: لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م 850/2، ومغني اللبيب، ص 365، وهمع الهوامع 543/2، وتوضيح المقاصد 1273/3 غير أنه رواه بـ "فوارس من ذهل" وكذلك في: الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضلن دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص 266.

والشاهد فيه: قوله: "لم يوفون" فأهملت "لم" حيث جاءت غير جازمة، والدليل على ذلك ثبوت النون في الفعل المضارع بعدها.

الصُّلَيْفاء هي الأرض الصّلبة[1]، وقوله: **(في الضرورة)** هو ما قاله غيره أيضا، لكن ظاهر كلام ابن مالك أنّه لغة[2]، وجعل: "لم" فيه محمولة على "لا" مخالفا لقولهم على: "ما"، وقولهم أولى؛ لأنّ "ما" تنفي الماضي كثيرا وهو بـ "لا" قليل.

قوله: **(وجاء أيضا مفصولا[3] بينها وبين المجزوم)**؛ يعني في الضرورة، وذلك كقول ذي[4] الرّمة:

فأضحت مَغَانِيها قِفاراً رسُومُها *** كأنْ لَمْ سِوى أهْل من الْوَحْش تُؤْهَل[5].

يريد: "كأن لم تُؤْهَل"؛ أي: "تُسْكَنْ" سوى أهل من الوحش، قال ابن عصفور: وهو من قبيح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا [في][6] غيره انتهى.

و"القفر" هو الخالي، و"الرّسوم": الآثار المندرسة وهي بدل اشتمال من "المغاني"[7]؛ أي المنازل، أو فاعل "قفارا"، وهو خبر "أضحى"، أو حال من "المغاني"، والخبر "كأن لم تؤهل".

---

[1] – كذا في الصحاح، مادة (صلف)، 1387/4.

[2] – قال في شرح التسهيل 385/3: " وقد تلغى "لم" حملا على "لا" النّافية، فيرفع الفعل بعدها ذكر ذلك جماعة" ثم أنشد البيت.

[3] – في (ج) مفعولا

[4] – في (أ) ذو. وهو: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (ت: 117هـ)، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بإمرئ القيس وختم بذي الرمة، وكان شديد القصر، دميما، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين. وكان مقيما بالبادية، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيرا، وامتاز بإجادة التشبيه، له "ديوان شعر" في مجلد ضخم، توفي بأصبهان، وقيل: بالبادية، ينظر الأعلام 124/5.

[5] – البيت من بحر الطويل، وفي الديوان تختلف رواية صدر البيت هكذا: وأضحت مباديها قفارا بلادها" ينظر: ديوان ذي الرّمة، تق، و شر: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، ص 227.

والبيت أيضا من شواهد مغني اللبيب، ص367، والخصائص 412/2، وخزانة الأدب 5/9 وتتوافق في الرواية مع ما جاء في المتن.

الشاهد فيه: قوله: "لم سوى.... تؤهل" حيث فصل بين حرف الجزم "لم" ومعمولها بالظرف للضرورة.

[6] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[7] – المغَاني: هي المنازِلُ الَّتِي يَقْطنها أَهلهَا، واحِدُها مغنًى، ينظر تهذيب اللغة، مادة (غ ن ي)، 175/8.

قوله: **(وجاء حذف المجزوم[1] بعده)**؛ يريد في الضرورة أيضا ومثاله قوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التِي استُودِعْتَها *** يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وإن لَمِ[2]

أي: وإن لم تصل، والأعازب[3] بموحدّة وبمهملة ثمّ معجمة، أو بالعكس بمعنى التباعد.

[المضارع المنصوب]

قوله: **(والأصل: "أَنْ"، والبواقي فرع عليه[4])** [إنّما كان "أَنْ" أصلا لعمله ظاهرا ومضمرا وإنّما كان الباقي فرعا؛ لأنّه حُمِل عليه][5] لشبهه به في نقل[6] الفعل إلى المستقبل [مع][7] ما في: "كي" و"لن" من الشّبه اللفظي.

قوله: **(ومعنى "لن" نفي الفعل مع التأكيد)** مذهب سيبويه[8]، والجمهور أنّ معناها نفي الفعل وهو الصّحيح عند ابن مالك[9] وغيره، وذكر الزمخشري في المفصّل وفي الكشّاف[10] عند قوله [تعالى][11]:

---

[1] – في (ج) المجرور.

[2] – البيت من بحر الكامل وهو لإبراهيم بن هرمة، وهو من شواهد الجني الداني 269/1، وتوضيح المقاصد 1271/3، ومغني اللبيب، ص369، وهمع الهوامع 542/2، واتّفقوا كلهم على روايته بلفظ "الأعازب"، وقال صاحب شرح التصريح: "والأعازب، يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة، وبالغين المعجمة والراء المهملة: التباعد".397/2، وجاء في خزانة الأدب " الأعارب" 8/9.

لشاهد: قوله: "وإن لم" حيث حذف الفعل المجزوم بلم للضرورة، والتقدير: وإن لم تصل.

[3] – الأعازب يوم معهود من أيام العرب.

[4] – في ط المنهاج: عليها، ص111، وكذلك في ط الأزهرية، 65

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر عند لفظة "عليه".

[6] – في (ج) في النقل إلى المستقبل

[7] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (د) فيي الحاشية اليسرى.

[8] – الكتاب 117/3.

[9] – ينظر شرح التسهيل، 336/3.

[10] – وهذا نصّه:" فإن قلت: ما حقيقة «لن» في باب النفي؟ قلت: «لا» و «لن» أختان في نفى المستقبل، إلا أن في «لن» توكيداً وتشديداً. تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً كما تفعل في: أنا مقيم، وإنى مقيم. الكشاف 101/1.

[11] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[1]، أنّها تفيد تأكيده كما قاله الشارح وبه [31ظ] جزم ابن الحاجب[2] وغيره، وقال في الأنموذج[3] نقلا عن جماعة أنّها تقتضي تأبيدهن قال في المغني[4]: "وكلاهما دعوى بلا دليل"[5]

قوله: **(لأنّه الأصل[6] في البناء)** إنّما كان أصلا فيه؛ لأنّ البناء يقابل الإعراب، وأصله أن يكون بالحركة قصده يكون بالسّكون لتحقّق المضادة؛ ولأنّ السّكون أخف، والبناء مستثقل للزومه هيئة واحدة فكان أولى؛ لأنّ الأخف لا يُعدل عنه إلا لعارض؛ ولأنّ الحركة زيدت في المعرب للحاجة، ولا حاجة في البناء إليها؛ [لأنّها][7] لا تدلّ على معنى وإنّما تعرض له لأحد أسباب:

– إمّا الفرار من التقاء السّاكنين، نحو كيف وأين.

– أو للابتداء الحسي كلام الجرّ وبائه.

---

[1] – الآية 24من سورة البقرة وتكملتها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾

[2] – ينظر الإيضاح في شرح المفصّل، 218/2.

[3] – كتاب الأنموذج في النحو لجار الله الزمخشري (ت: 538ه)، تح: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م، وجاء فيه: "ولن نظيره لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد"، ص 32. والصواب "على التأبيد" لورود هذا النقل عن الزمخشري في المتن أعلاه، وأيضا الشارح حيث يقول" .. ولا يقتضي التّأبيد خلافا للزمخشري" ينظر ط المنهاج، ص112، وفي ط الأزهرية سقطت هذه العبارة، ص66، ونقل عنه أيضا ابن مالك في شرح التّسهيل بلفظ " التّأبيد" قال: "وذكر الزمخشري في أنموذجه أنّ "لن" لنفي التّأبيد" 336/3.

[4] – قال ابن هشام في مغني اللبيب، ص 374: "وَلَا تفِيد لن توكيد النَّفْي خلافًا للزمخشري فِي كشافه وَلَا تأبيده خلافًا لَهُ فِي أنموذجه وَكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دَلِيل قيل وَلَو كَانَت للتأبيد لم يُقيد منفيها بِالْيَوْمِ فِي ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، ولكان ذكر الْأَبَد فِي﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تَكْرَارا وَالْأَصْل عَدمه، وَتَأْتِي للدُّعَاء كَمَا أَتَت لَا لذَلِك وفَاقا لجَماعَة مِنْهُم ابْن عُصْفُور وَالْحجّة فِي قَوْله

لن تزالوا كذلكم ثمَّ لَا زلت ... لكم خَالِدا خُلُود الْجبَال.

[5] –في (ج) أضاف: "عليها".

[6] – في (أ) و(د) أصل. وإنّا رجحنا ما ورد في (ب) و (ج) لتوافقه مع ما جاء في الأصل، ينظر ط المنهاج، ص112، و الأزهرية، ص 66.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

– أو الحكمي ككاف الضمير وهائه.

– أو لمضارعه المعرب نحو عَلُ[1] حُرّك لشبهه بعالٍ.

–أو ما ضارع المتمكّن كالماضي حُرّك لشبهه بالمضارع في وقوعه خبرا وصفة.

–أو للتّنبيه على أنّ له أصلا في التّمكّن كالمنادى واسم "لا" نحو: يا زيد ولا رَجُلَ.

[لام الأمر الجازمة]

قوله: **(وتكون [2]مكسورة)** ظاهره القول بأنّ وضعها الكسر وهو مذهب ابن الحاجب[3] وغيره، وقال ابن مالك[4] ومن تبعه: أصلها السّكون، قال: لأنّها مقدمة[5] على الحركة؛ لأنّها زيادة والأصل عدمها، وليشاكل لفظها عملها[6] كاللام الجارة، قال: وكُسِرت ابتداء لتعذّر السّكون، ومن ثمّ رجعت إلى الأصل عند دخول الواو ونحوها وليس بالحمل على: "كيف" كما زعموا؛ لأنّ المنفصل لا يجري مجرى المتّصل إلا ضرورة، وكذا سكّنها جميع القرّاء في غير: ﴿وَلْيُوفُوا﴾[7]، ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾[8]، ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾[9]،

---

[1] – في(د) علي.

[2] – في طبعة المنهاج: " تتكون اللام مكسورة"، ص 112.

[3] – وهذا نصّه: "...ووضعها على الكسر لأنّها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجرّ بالمجرور، فكما أنّ تلك لا تكون إلا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه..." الإيضاح 282/2.

[4] – ينظر شرح التّسهيل 379/3.

[5] – في باقي النسخ: لأنّه مقدم.

[6] – في (ب) عملها لفظها.

[7] – الآية 29 من سورة الحج وتكملتها: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾

[8] – الآية نفسها.

[9] – الآية 66 من سورة العنكبوت وتكملتها: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾

نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[1]، وغيره، وأيضا لو كان يشبه "كيف" لشاركها فيه[32و] لام: "كي" بعد الواو ونحوها من غير شذوذ انتهى.

وردّ بأنّها لو كانت ساكنة الأصل لما قرأها[2] القرّاء متحرّكة أصلا إذ لا وجه لها، وللزم[3] السّكون في الوصل[4] مطلقا، ولوجب زيادة همزة الوصل كلام التعريف، وبأنّه[5] لم يوجد عامل بُنِي[6] على حرف، والمشاكلة المذكورة غير مطّردة فإنّ الكاف الجارّة مفتوحة، وكذا اللام على ما سيأتي، والمنفصل يصير كالمتّصل في الإدغام، نحو ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[7]، ولا يلزم من اتّفاق القرّاء على لغة أصالتها، ووقوع العاطف قبل لام "كي" قليل [بخلافه][8] قبل لام الأمر.

---

[1] – الآية 186 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾

[2] في (أ) و(ب) و(د) قرأ القراء، مع سقط "لما من (ب).

[3] – في باقي النسخ وللزوم.

[4] – في (ج) الأصل.

[5] – في (ب) وأنه، وفي (ج) ولأنه.

[6] – في (ج) يبنى.

[7] – الآية 101 من سورة الأنعام وتكملتها: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، وهي أيضا الآية 02 من سورة الفرقان وتكملتها: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: **(تشبيها باللام الجارّة)**، ظاهره أن وضعها على الكسر، وهو ما يظهر من كلام صاحب الكشّاف[1] وغيره، وقال السيّد ركن الدّين[2] أصلها: الفتح، وإنّما كسرت مع المظهر[3] لتفارق الابتدائية على الأصحّ، ولم يعكس إذ في الجارّة موافقة العمل، ومن ثمّ بقيت على الفتح إذا دخلت المضمر[4]؛ أي غير الياء إذ لا اشتباه معه انتهى.

قوله: **([وفتحها][5] لغة)** حكاها الفرّاء عن بني سليم، وقيّد بعضهم النّقل عنه بما إذا كان بعدها مفتوح فعلى هذا لا يفتح في نحو: "لتكرم زيدا".

قوله: **(جاز سكونها)**، وذلك للتّخفيف حملا على: "كيف"، ومن ثمّ رجّح منع الفاعلية مع الواو لشدّة لصوق الفاء ومنع الواو عليه مع "ثمّ"؛ لأنّ "ثمّ" لكثرة حروفها لا تعدّ جزءا، ومن ثمّ كان الأولى تحريكها بخلاف الأولين فإنّ الإسكان معهما أكثر من التّحريك، ولذلك أجمع القرّاء عليه فيما سوى:﴿وَلْيُوفُوا﴾، ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾، ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾، فمراد الشّارح بالجواز مطلق التّخيير.

---

[1] – قال في المفصّل: "ولام الأمر نحو قولك: ليفعل زيد. وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾، ص 451.

[2] – لمّا أقف على قوله.

[3] – في (ب) و(ج) الظاهر.

[4] – في (ج) على الضمير.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (**قُرِئ بسكون اللام وكسرها**[1])، السّكون قراءة[32ظ] الكوفيين حمزة والكسائي وعاصم وقراءة يعقوب من أهل البصرة ورواية قالون عن[2] نافع والبزي[3] عن ابن كثير[4] وهو اختيار خلف البزار[5] ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[6]، قرأه بالسّكون المذكورون[7] ورواه أيضا قنبل[8] عن ابن كثير، والكسر قراءة الباقين فيهما[9].

---

[1] – ويقصد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج 29]

[2] – في (أ) غير.

[3] – هو أحمد بن محمد بن عبد الله البزي، أبو الحسن (ت 243هـ): من كبار القراء من أهل مكة، ووفاته فيها، قال ابن الجزريّ: أستاذ محقق ضابط متقن، عرّفه ابن الأثير في اللباب بصاحب قراءة ابن كثير، كان ضعيفا في الحديث، ينظر: الأعلام 204/1 .

[4] – هو عبد الله بن كثير الداريّ المكيّ، أبو معبد (ت 120هـ): أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. وكانت حرفته العطارة، ويسمون العطار: " داريا " فعرف بالدّاري، وهو فارسي الأصل، مولده ووفاته بمكة، ينظر: الأعلام 115/4.

[5] – هو خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد (ت 229هـ): أحد القرّاء العشرة، كان عالما عابدا ثقة، أصله من فم الصلح (بكسر الصاد) قرب واسط، واشتهر ببغداد وتوفي فيها مختفيا، زمان الجهمية، ينظر: الأعلام 311/2– 312.

[6] – الآية 15 من سورة الحج وتكملتها: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾.

[7] – في (د) المذكور.

[8] – هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكيّ المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشهير بقنبل (ت 291هـ): من أعلام القرّاء. كان إماما متقنا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار، وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل، كما يقول ياقوت، ينظر: الأعلام 190/6.

[9] – ينظر تفصيل ذلك في كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص434– 435.

قوله: (وقُرئ ﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[1]) هي فيما روي [قراءة][2] عثمان[3] وأبي زيد[4] وأنس[5] رضي الله عنهم وقراءة يعقوب من رواية رويس[6] وزيد[7]

---

[1] – الآية 58 من سورة يونس وتكملتها: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – هو عثمان بن سعيد قيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم وقيل: سعيد بن عدي بن غزوان1 بن داود بن سابق أبو سعيد وقيل: أبو القاسم وقيل: أبو عمرو القرشي مولاهم القبطي المصري الملقب بورش شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، ولد سنة عشر ومائة بمصر، ورحل إلى "ع" نافع بن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة، وكان ثقة حجة في القراءة حسن الصوت إذا قرأ يهمز ويمدّ ويشدّد ويبيّن الإعراب لا يملّه سامعه، توفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة (ت:197هـ) عن سبع وثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية 502/1.

[4] – هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد واسمه ثابت بن زيد بن قيس، ولد سنة عشرين ومائة، روى القراءة عن المفضل عن عاصم وعن أبي عمرو بن العلاء، روى القراءة عنه خلف بن هشام البزار ومحمد بن يحيى القطعي وأبو حاتم السجستاني وروح بن عبد المؤمن... قال الحافظ أبو العلاء وكان أبو زيد الأنصاري من جلّة أصحاب أبي عمرو وكبرائهم ومن أعيان أهل النحو واللّغة والشّعر ونبلائهم، مات سنة خمس عشرة ومائتين (ت:215هـ) بالبصرة عن أربع أو خمس وتسعين سنة. ينظر: غاية النهاية 305/1

[5] – هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري أبو حمزة صاحب النبي –ﷺ– وخادمه، روى القراءة عنه سماعًا وردت الرواية عنه في حروف القرآن قرأ عليه محمد بن مسلم الزهري...، توفي سنة إحدى وتسعين (ت:91هـ) ينظر: غاية النهاية 172/1.

[6] – هو محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري المعروف برويس (ت: 238هـ)، مقرئ حاذق ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضا عن يعقوب الحضرمي، قال الداني: وهو من أحذق أصحابه، روى القراءة عنه عرضا محمد بن هارون التمار والإمام أبو عبد الله الزبير بن أحمد الزبيري الشافعي، قال الأستاذ أبو عبد الله القصاع: كان –يعني رويسا– مشهورا جليلا، وروى عن فارس عن السامري قال: قال لي أبو بكر التمار: كان رويس يأخذ عن المبتدئين بتحقيق الهمزتين معا في نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ ونظائرهما وكان يأخذ على الماهر بتخفيف الهمزة الثانية، قال السامري: وأقرأني التمار بتحقيق الهمزتين معا قلت: والتحقيق عن رويس في الهمزتين غير معروف فهو مما انفرد به السامري والله أعلم... ينظر: غاية النهاية 2/ 234–235.

[7] – هو زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال أبو القاسم العجلي الكوفي شيخ العراق إمام حاذق ثقة، قرأ على أحمد بن فرح وعبد الله بن عبد الجبار والحسن بن العباس... وقرأ عليه بكر بن والحسن بن علي بن الصقر ... توفي زيد ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة (ت : 385هـ). ينظر: غاية النهاية 298/1–299.

والأعمش[1] من رواية المطوّعي[2] وبها قرأ الحسن[3] إلا أنّه كسر اللام[4].

قوله: **(فكان على المصنّف أن يقول)** إلخ، لك أن تقول: إنّ الكلام في الجازم ومكانه خارج عن مقصود الفن؛ إذ الغرض فيه إنّما هو بيان التغيير الحادث في الفعل عند دخول الجازم عليه حيث دخل، ولمّا كان أمر المتكلم باللام قليلا وفيه ضرب[5] من التجوّز إذ يبعد أن يأمر الشّخص نفسه، وأمر المخاطب المجهول مستغنى عنه في الغالب بتوجيه صيغة الأمر إلى الفاعل اقتصر على التّمثيل بأمر الغائب لشهرته في بابه وأصالته[6] فيه وأحال الباقي على المقايسَة.

---

[1] – هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الإمام الجليل (ت 148هـ)، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي و زر بن حبيش وزيد بن وثاب وعاصم بن أبي النجود ...، روى القراءة عنه عرضا وسماعا حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وجرير بن عبد الحميد وزائدة بن قدامة وأبان بن تغلب وعرض عليه طلحة بن مصرف وإبراهيم التيمي ومنصور بن المعتمر وعبد الله بن إدريس وأبو عبدة بن معن الهذلي وروى عنه الحروف محمد بن عبد الله المعروف بزاهر ومحمد بن ميمون، قال هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ لكتاب الله عز وجل من الأعمش. ينظر: غاية النهاية 315/1– 316، والأعلام 135/3.

[2] – هو الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان أبو العباس المطوّعي العباداني البصري العمري (ت:371هـ) مؤلف كتاب معرفة اللامات وتفسيرها، إمام عارف ثقة في القراءة أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذاني ووثقه، سكن إصطخر، واعتنى بالفن ورحل إلى الأقطار فقرأ على إدريس بن عبد الكريم ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وأحمد بن الحسين الحريري ومحمد بن أبي مخلد الأنصاري ويوسف بن يعقوب الواسطي...ينظر: غاية النهاية 213/1.

[3] – هو الحسن بن أبي الحسن يسار السيّد الإمام أبو سعيد البصري إمام زمانه علما وعملا، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي وزيد وعمر، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان الطويل ويونس بن عبيد وعاصم الجحدري، روي عن الشافعي –رحمه الله– أنه قال لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته، ومناقبه جليلة وأخباره طويلة ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر –رضي الله عنه– وذلك سنة إحدى وعشرين وتوفي سنة عشر ومائة (ت:110هـ). ينظر: غاية النهاية 235/1.

[4] – في (د) الميم.

[5] – في (د) حرمة.

[6] – في (ب) لأصالته.

قوله: **(فالقياس تغليب الحاضر)**؛ أي لتقدّمه لكون الخطاب[1] معه كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾[2]، وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[3]، فإن الخطاب في "لعلّكم" شامل للنّاس المخاطَبين ولمن قبلهم[4]؛ لأنّه متعلّق [بقوله[5]: "خلقكم" لا بقوله][6]: "اعبدوا"[7] إذ لا معنى لقولنا: "اعبدوه لعلّكم تتقون"؛ لأنّ العبادة منهم لرجاء الثواب لا لرجاء التّقوى [33و] فليتأمّل.

قوله: **(ويجوز على قلّة)** إلخ هو بمعنى ما قيل[8] إنّما أمر باللام يعني في الحديث الآتي؛ لأنّ كلّ أمر يعمّ المخاطبين والغائبين يجوز باللام ليدلّ عل الأمر للطائفتين؛ إذ اللام تدلّ على الغائب، والتاء[9] على المخاطب انتهى.

و"المَصافّ"[10] بفتح الميم وتشديد الفاء جمع [مصف][11] وهو الموقف.

---

[1] – في (د) الخاطب.

[2] – الآية 63 من سورة الإسراء وتكملتها: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾

[3] – الآية 21 من سورة البقرة.

[4] – في (د) قبلكم.

[5] –في(ج) أضاف "تعالى".

[6] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (د) في الحاشية العليا وفي (ب) و(ج) أضافا "تعالى".

[7] – في (د) أضاف: "ربكم".

[8] – في (ب) ما قال.

[9] – في (أ) واللام.

[10] – وهذا نص الحديث الذي يقصده: " لتأخذوا مصافكم"، ينظر ط المنهاج ص113، وط الأزهرية: ص67.

[11] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: **(وقد جاء في الشّذوذ[1])**؛ يريد في ضرورة الشّعر بدليل قوله بعدُ: **(وأجاز الفرّاء)** إلخ، وقال ابن مالك في شرح الكافية[2]: حذف لام الأمر وإبقاء عملها مطّرد بعد أمرٍ بقولٍ ومثّل بالآية الآتية، وجائز في الاختيار بعد قولٍ غير أمرٍ نحو:

قلتُ لبَوَّابٍ لَدَيْه دارُها: *** تِيذَنْ، فَإِنّي حَمْؤها وجارُها[3].

أي لتأذن ومختصّ بالضرورة فيما سواهما انتهى.

والصّحيح الاطلاق السّابق وهو مقتضى كلامه في التّسهيل[4]، وبه جزم ابن الحاجب وقال: الأفصَح رفع الفعل حينئذ فيــقال: تضربْ زيدا، فمـرادا[5] به: "لِتضرِبْ" فقد صحّ في الماضي نحو: غفر الله له[6]

---

[1] – كذا في ط الأزهرية، ص 67، وفي ط المنهاج: "وقد جاء في الشعر..."

[2] – وهذا نصّه: ثم أشرت إلى حذف لام الأمر، وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب:

– كثير مطرد.

– وقليل جائز في الاختيار.

– وقليل مخصوص بالاضطرار.

فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ ، أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد "قُلْ"، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله "قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا"؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك. شرح الكافية الشافية 1569/3

[3] – البيت من الرجز وهو لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو من شواهد الهمع 540/2، والمغني 298، والجني الداني 114...والشاهد فيه قوله: تيذن والمراد "لتأذن" فحذف للام وأبقى عملها، وليس مضطرا؛ لتمكنه من أن يقول: ائذن، وليس لقائل أن يقول: إن هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع، فسكن اضطرارا؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء، فكان يقول: "تأذَن إني"، ينظر توضيح المقاصد 1269/3.

[4] – ينظر شرح التسهيل 380/3.

[5] – في(ب) و(ج) مرادا به

[6]– في (ب) أضاف: أو غفر الله.

والمضارع أولى؛ لأنّه أشبه بما فيه لام الأمر [قال][1]: فالمراد من قوله تعالى: [﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[2]: "لتؤمنوا" بدليل قوله][3]: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[4] مجزوما[5].

هذا وقول الشّاعر:

محمدٌ.....***.....[6]

هو منادى حذف [منه][7] الحرف والتَّبَالُ: [الفساد و][8] قيل: الوبال أبدلت واوه تاء مثل: "تقوى"، وفي الصّحاح في فصل التّاء: "تَبَلَهُ[9] الحُبُّ وأتبله، أي أسقمه وأفسده"[10] انتهى.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – الآية 11 من سورة الصف وتكملتها: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – الآية 12 من سورة الصف وتكملتها: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

[5] – وهذا نصّ ابن الحاجب: "... وإلا فصحّ رفع الفعل، وإن كان القصد الطّلب به فإنّه يصحّ أن يقال: يضربُ زيدٌ، وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصحّ في الماضي في مثل قولهم: غفرَ اللهُ لهُ، وهو في المضارع أجدرُ من حيث اللفظُ والمعنى جميعا، ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، ويدلّ على أنّه للطلب قوله بعد ذلك: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ مجزوما فلولا أنّه طلبٌ لم يصحّ الجزم؛ لأنّه ليس ثمّ وجه سواه، وما ذُكِرَ من غيره غير مستقيمٍ"، الإيضاح 272/2-273.

[6] – وتمام البيت: محمّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُ نَفْسٍ*** إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمرٍ تَبَالَا.
وهو من بحر الوافر وقد اختلف في نسبة البيت فمنهم من نسبه لحسّان بن ثابت، وقيل لعلي بن أبي طالب، وقيل للأعشى... ينظر ط المنهاج، ص 113، وط الأزهرية: ص 67.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – ما بين معقوفين سقط من باقي النّسخ، ينظر: لسان العرب مادة (وبل)، 720/11.

[9] – في (ب) قبله.

[10] – كذا في الّصحاح، مادة (تبل)، 1643/4.

قوله: **(وأجاز الفرّاء)** إلخ، هو مذهب الكسائي أيضا في نحو المثال المذكور، واحتجّ بالآية الآتية[1].

قوله: **(والحقّ أنّه جواب الأمر)**، هذا ما ذهب إليه الأكثرون ولمّا كان معترضا[33ظ] بأنّه يستلزم أن لا يتخلّف أحد من المقول لهم عن الطاعة؛ لأنّ[2] التقدير: "قل لهم أقيموا"، فإن تقل لهم يقيموا[3] والواقع خلافه، أشار [الشّارح][4] إلى جوابه بأنّ **(الشّرط لا يلزم أن يكون علّة تامة للجزاء)**؛ أي فيجوز أنّه يتوقّف على أمر آخر كالتّوفيق هنا، وأجاب البدر بن مالك بأنّ الفعل مستند إلى المكلفين على سبيل الإجمال لا إلى كلّ واحد فيجوز أن يكون التّقدير: "قل لعبادي أقيموا[5] الصلاة يقيمها أكثرهم، ثمّ حذف المضاف فاتّصل الضمير تقديرا موافقا لغرض الشارح وهو انقياد الجمهور، وبأنّه يجوز أن يكون المراد بالعباد: خُلَّصُ المؤمنين وأولئك لا يتخلّف أحد منهم عن الطّاعة أصلا.

[الجزم بلا النّاهية]

قوله: **(أو نقيضها[6])** [يعني] [7] فحملت عليها؛ لأنّ الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره لينبّه الذّهن [[عند استحضار أحد المتناقضين للآخر، كما يتنبّه لنظيره ومن ثمّ عملت "لا" عمل: "إنّ" مع التّناقض بينهما، وكان: "بُطْنانُ" فعلانا كظهرانٍ[8]، لا "فعلالا"، وقد سبق فيه وجه آخر.

---

[1] – وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾، الآية 31 من سورة إبراهيم.

[2] – في (ب) فإنّ.

[3] – في (ج) أقيموا

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – في (ب) يقيموا.

[6] – في ط المنهاج: ونقيضتها، ص 115، وفي ط الأزهرية: ونقيضها، ص 68.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – في (ج) الظهران

[فعل الأمر]

قوله: **(وليس بالوجه)** قيل: يردُّ أيضا بناءً على رأي الكسائي إمامهم بأنّه خلف من القول؛ لأنّ حرف المضارعة هو علّة الإعراب[1] عنده، وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب على قياس الاسم بل هو أجدر كما لا يخفى، وفيه نظر لجواز الاعتماد على التّقدير كما جاز في أكثر العوامل.

قوله: **(–وهو أداة التّشبيه– تنبيها على المبالغة)**: أفاد أن[2] هذا الكلام من[3] باب التّشبيه البليغ دون الاستعارة؛ وذلك لاشتماله على ذكر المشبّه وهو: "الباقي"[4] من المضارع مرادا فيه إثبات معنى المجزوم[34و] [كذلك "الباقي"، ومثله من باب التّشبيه بواسطة حمل ذلك الإثبات على إثبات شبه من المجزوم][5] لامتناع الحقيقة بملاحظة][6] الاصطلاح.

ونظيره قولك: زيدٌ أسد، أو كان زيد أسدا، أو علمته أسدا[7]، ونحوها ممّا يكون المشبّه[8] به فيه خبرا عن المشّبه، أو في حكم الخبر، فإنّ صوْغَ[9] الكلام في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد[10]، لكن لمّا كان ممتنعا على الحقيقة حمل على أنّه لإثبات شبه من الأســـد له، فيكون الإتــيان[11] بالأسد لإثبات

---

[1] – في (ج) للإعراب.

[2] – في (د) فأوان.

[3] – في (د) في باب.

[4] – وتمام الجملة: " وتأتي بصورة الباقي مجزوما"، ينظر ط المنهاج، ص116

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – ما بين معقوفين ترك ناسخ (ب) مكانه بياضا.

[7] – في (ج) علمت زيدا أسدا. تراجع

[8] – في (ج) التشبيه به.

[9] – في (أ) موضوع.

[10] – في (أ) لذلك.

[11] – في (ب) الإثبات.

التّشبيه فيكون[1] خليقا بأن يسمّى تشبيها، وذلك بخلاف نحو: "لقيت أسدًا"، فإنّ الإتيان بالأسد [ليس][2] لإثبات معناه[3] لشيء، بل صوغ الكلام لإثبات[4] الفعل واقعا على الأسد فهو استعارة لعراء الكلام عن ذكر المشبّه مع التعبير عنه باسم شبيهه، وإنّما كان ذلك التّشبيه دالا على المبالغة لا بذاته[5] بحسب الظاهر [بمواطأة][6] المشبّه للمشبّه به ومساواته[7] له.

قوله: **(مجازا)** هو من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار: إنّه فرس لشبهه صورة بالحيوان[8] المعروف.

قوله: **(والباء لغير التّعدية)** يجوز أن تكون لتأكيد المشابهة؛ أي يأتي مجزوما صورته صورة "الباقي" والمعنى يأتي "الباقي"، وصورته صورة "المجزوم" فافهمه.

واعلم أنّ التّوجيه بأحد التأويلين السّابقين ظاهر لشيوع[9] كلّ منهما واشتهاره في التراكيب المقبولة، وأمّا القلب فالصّحيح في فنّ المعاني أنّه إن تضمّن اعتبارا لطيفا قُبِلَ وإلا رُدَّ؛ لأنّه خروج عن مقتضى الظاهر من غير نكتة فيحتاج إلى بيانها هنا ولعلّها[10] ما فيه من الإشارة إلى شدّة شبه "الباقي" بالمجزوم حيث أوقع فيه[34ظ] الفعل على المجزوم.

---

[1] – في (ب) أضاف: "حده"

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – في (ب) معنى.

[4] – في (ب) لاتيان.

[5] – في (ب) المشابهة لا بد أنه.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ب) و(د) ومواساته.

[8] – في (أ) الحيوان بسقط الباء.

[9] – في (ج) شيوع.

[10] – في (ب) سقطت الواو من "ولعلها"

قوله: **(لأنّه حال من "الباقي")** إنّما صحّ مجيء الحال منه مع أنّه مضاف إليه؛ لأنّ المضاف بمنزلة جزئه بدليل صحّة الاستغناء به عن المضاف فجاز؛ لأنّ العامل حينئذ في الحال هو العامل في صاحبها[1] حكما كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2].

قوله:**[على ما في بعض النّسخ]**[3] [على][4] أحد التّأويلين هما الأوّل والثّاني، ثمّ التّوجيه الأوّل أولى لسلامته من[5] التّقدير.

قوله: **(في موضع التّفخيم)** منه أيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[6]، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾[7] على قراءة: ملائكتُه[8] بالرفع إذا اعتبر التقديم[9] والتأخير فرارا من العطف قبل التّمام؛ أي إنّ الله يصلي[10] وملائكته كذلك.

---

[1] – في (ب) صاحبهما.

[2] – الآية 123 من سورة النّحل وتكملتها: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د). ولا توجد هذه العبارة عند الشارح.

[4] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

[5] – في (ب) عن.

[6] – الآية 99 من سورة المؤمنون وتكملتها: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾، وفي (ج) سقط: "قال".

[7] – الآية 56 من سورة الأحزاب وتكملتها: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وفي (ج) أضاف "على النبي".

[8] – لم أقف على هذه القراءة في حدود ما اطّلعت.

[9] – في (ب) التقدير

[10] – في (أ) و(د) يصلون.

قوله: **(أمّا زيادتها فلدفع الابتداء بالسّاكن)**، إن قلت: هلا حُرِّك ما بعد المضارعة فإنّه أيسر من اجتلاب[1] همزة الوصل ، قلت: للمحافظة على صيغة المضارع؛ ولذا ردّوا الهمزة في أوّل الرّباعي نحو "أكرم" مع أنّ تغيير[2] الأوّل قليل.

قوله: **(فلأنّها زيدت ساكنة)** إلخ، قال الأستاذ أبو علي[3]: من قال اجتلبت[4] متحركة فإنّما هو فرار من نقض الغرض[5]، ومن قال: [إنّها][6] اجتلبت ساكنة فعلى [أصل][7] الحروف ولا نقض للعلم بأنّها لا تبقى كذلك، واحتجّ هو لا بأنّها مكسورة أبدا مالم يمنع مانع على أصل التقاء السّاكنين.

---

[1] – في(د) اختلاف.

[2] – في (ج) تعبير.

[3] – سبقت ترجمته، ص 82.

[4] – في (ج) اجتلبن.

[5] – "نقض الغرض هو علة مانعة من سريان حكم لفظيّ، أو تغيُّر معنى نحويّ: أصلا أو فرعا، وهو أيضا: حاجز نحوي يمنع وقوع المسائل قبل وقوعها، وهو أيضا تصوّر عقلي للمستحيل والممكن في إطار التقعيد النّحوي"، ينظر: نقض الغرض وأثره في الحكم النّحوي: لعبد الرحمن بن محمود مختار الشنقيطي، سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة، 2012 م، ج 37، ص 79.

[6] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

وكلام سيبويه لا[1] يأباه فإنّه قال: قدمت متحرّكة فهل جلبت متحركة أو ساكنة لم يتعرض له نعم قال ابن خروف[2]: مذهبه[3] أن لا يجتلب ساكن بساكن وهو القياس.

قوله: **(كما هو الأصل)**؛ أي في التّحريك لالتقاء[4] السّاكنين، وإنّما كانت كذلك لما بين الكسرة والسّكون من المؤاخاة من حيث اختصاص كلّ منهما بقبيل من المعربات؛ ولأنّ الجزم جعل في الأفعال[5] [35و] عوضا عن الجر لتعذّر دخوله فناسب جعل الكسر عوضا عن السّكون في موضع تعذّر بقائهن؛ ولأنّ الغرض من تحريك الأوّل التّوصّل إلى النطق بالسّاكن الثّاني [وقد ثبت الكسر في أصل ذلك وهي الهمزات التي يتوصّل بها إلى النطق بالسّاكن][6] فليتأمّل.

قوله: **(التي هي أعدل)** ؛ أي ليست في غاية الثّقل كالضمّة ولا[7] نهاية الخفّة كالفتحة، وقال ابن مالك في شرح التّسهيل: لمّا كان سبب الاتيان بهمزة الوصل التّوصّل إلى الابتداء بالسّاكن وجب كونها متحرّكة، وأحقّ[8] الحركة بها: "الكسرة" لرجحانها على الضمّة بقلّة الثّقل[9]، وعلى الفتحة بأنّها لا توهم استفهاما، ولا يلتبس معها الأمر بالمضارع المستند[10] إلى المتكلّم بخلاف الفتحة فإنّها توهمه في نحو:

---

[1] – في (ب) ولا.

[2] – هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ، أبو الحسن (ت609هـ): عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها، قال ابن الساعي: كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلا في الخانات ولم يتزوج قط، وتوفي بأشبيليّة. له كتب، منها "شرح كتاب سيبويه" سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و"شرح الجمل للزجاجي" في مجلد. وله ردود كثيرة على بعض معاصريه، ينظر: الأعلام 330/4.

[3] – في (ج) بديهية.

[4] – في (ج) لأجل التقاء.

[5] – في (ج) الإعراب.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[7] – في (ج) ولأنّها.

[8] – في (د) وأخف.

[9] – في (د) النقل.

[10] – في (ب) و(ج) المسند.

"اصطفى"، ويقع معها ذلك اللّبس في نحو: "انطلق"، ولا يكفي الفرق بالسّكون؛ فإنّ المضارع قد يسكّن في موضع الرّفع تخفيفا كتسكين: أبي عمرو: ﴿ يَنْصُرْكُمْ ﴾[1] وأخواته.

ولمّا استحقّت الكسر في الأفعال كسرت في الأسماء أيضا لتجري على سنن واحد[2] انتهى.

قوله: **(لأنّها يُتَوَصَّلُ بها)** إلى آخره قيل: ولأنّها تحذف إذا اتّصل ما بعدها بما قبلها كما سميت همزة نحو: "أَكْرِمْ" همزة قطع؛ لأنّها تقطع ما بعدها عمّا قبلها وما ذكره الشّارح أنسب كما لا يخفى.

قوله: ***(إلا أن يكون [عين][3] المضارع)*** إلخ المراد بضم العين الذّي تضمّ لأجله الهمزة[4] إنّما هو الأصلي فلا اعتداد بالعارض فتقول: في أمر المخاطبة من: "دعا" مثلا "اُدعي" بالضمّ؛ لأنّ أصل مضارعه "تدعوين" نقلت كسرة الواو إلى العين ثمّ حذفت الواو كما ستعرفه، وتقول في أمر الجماعة من: "رمى" مثلا: "اِرمِوْا" بالكسر؛ لأنّ الأصل: "تَرْمِيُونَ" وقس.

---

[1] – الآية 160 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾

جاء في جامع البيان 862/2: "نا الخاقاني خلف بن إبراهيم، قال: نا أبو محمد المعدل، قال: أنا أحمد بن شعيب ، قال: أنا أبو شعيب ونا محمد بن أحمد، قال: نا ابن قطن، قال: نا أبو خلّاد، قالا: نا اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يجزم ما كانت فيه الراء مثل ينصركم".

[2] – وهذا نصّ ابن مالك: ولمّا كان سبب الإتيان بهمزة الوصل التّوصّل إلى الابتداء بالسّاكن وجب كونها متحرّكة كسائر الحروف المبدوء بها، وأحقّ الحركات بها الكسرة؛ لأنّها راجحة على الضّمة لقلّة الثقل، وعلى الفتحة؛ لأنّها لا توهم استفهاما بخلاف الفتحة فإنّها توهمه، فإنّه لو قيل في: اصطفى اَصطفى ، والاستفهام غير مراد، لكان لفظه كاللفظ به والاستفهام مراد، فإذا قيل في الإخبار اِصطفى بالكسر ، وفي الاستفهام: اَصطفى بالفتح، أَمِنَ الإبهام، وتأكّد الإفهام، وفي فتح همزة الوصل أيضا محذور آخر وهو تأديته إلى التباس الأمر بالمضارع المسند إلى المتكلّم، وذلك أنّه لو قيل في الأمر بالانطلاق: اَنطلق، بفتح الهمزة، لتوهّم أنّه مضارع مسند إلى المتكلّم، ولا يكفي الفرق بالسّكون، فإنّ المضارع قد يسكّن في مواضع الرّفع تخفيفا، كتسكين أبي عمرو: (ينصركم) وأخواته، ولمّا استحقّت همزة الوصل الكسر في الأفعال كسرت أيضا في الأسماء لتجري على سنن واحد..." شرح التّسهيل 320/3.

[3] – ما بين معقوفين إضافة من في (ب) و (ج)، وهي موافقة لطبعة المنهاج، ص 118، وط الأزهرية، ص 71.

[4] – في باقي النسخ تضم الهمزة لأجله.

قوله: **(في موضع الحال)** التّقدير: وفتحوا همزة أَكْرِمْ يَبْنُونَ[35ظ] [بِناءً][1]؛ أي بَانِينَ[2].

وقوله: **(وهذا أولى)**؛ أي لإفادته التّعليل صريحا وسلامته من التّقدير.

[اجتماع تاءين في أوّل المضارع]

قوله: **(ولم يمكن[3] الإدغام)**؛ يريد [إدغام][4] أولى التاءين في الأخرى كما لا يخفى، ولقوله **(لرفضهم الابتداء بالسّاكن)** لا الإدغام مطلقا، فيجوز إدغام الثّانية فيما بعدها إن كان ممّا يدغم فيه، ومنه في التّنزيل ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[5] حيث وقع في قراءة من سوى حمزة والكسائي وخلف[6] في اختياره، وعاصم من رواية حفص[7]، وتساقط في قراءة غير حمزة وعاصم من تلك الرّواية هذا إن لم تحذف إحداهما فإن حذفت وقلت: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ مثلا لم يجز إدغام الباقية فيما بعدها للاحتياج إلى همزة الوصل حينئذ وهي لا تدخل المضارع، ولئلا يكون اجحافا بالكلمة، ثمّ ذلك الامتناع المتقدّم[8] إنّما هو عند الابتداء بقرينة التّعليل السّابق أمّا في الوصل، فيجوز إدغام الأولى إلا بعد ساكن صحيح قاله ابن الحاجب وغيره،

---

[1] –ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (ب) أكرم سوى بانين.

[3] – في (ب) و (د) يكن.

[4] –ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – جاء في المحتسب 111/2: "والعرف في هذا أنه إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو "تَفَكَّرُون" و"تَذَكَّرُون"، والأصل تتفكرون وتتذكرون؛ فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبا للخفة بذلك.."

[6] – في (ج) وتختلف.

[7] – هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، أبو عمر (ت 246هـ): إمام القراءة في عصره، كان ثقة ثبتا ضابطا. له كتاب (ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن) و (قرآت النبي ﷺ)، و(أجزاء القرآن) وهو أول من جمع القراءات. وكان ضريرا، نسبته إلى (الدور) (محلة ببغداد) ونزل سامراء وتوفي في رنبويه من قرى الريّ، الأعلام 264/2.

[8] – في باقي النسخ: المقدم.

وهو رواية البزّي عن [ابن][1] كثير في أحد وثلاثين موضعا من التّنزيل كقوله [تعالى][2]:﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾[3]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾[4]،﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾[5]،﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾[6].

وروي عنه من طريق أبي ربيعة[7] حرفين آخرين شدّد[8] فيهما التّاء أيضا لكن مع وصل الميم على أصله وهما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[9]، وقوله: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[10]، فتأمّل.

---

[1] –ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] –ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[3] – الآية 267 من سورة البقرة وتكملتها:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.

[4] – الآية 97 من سورة النّساء وتكملتها:﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

[5] – الآية 52 من سورة التوبة وتكملتها: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ﴾.

[6]–﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ وردت في عشر مواضع من التنزيل: آل عمران الآيات 32و 63 و64، النساء 89، المائدة 49، التوبة 129، هود 57، النحل 82، الأنبياء 109، النّور 54.

[7] – هو محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان أبو ربيعة الربعي (ت 294هـ)، المكي المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ القراءة عرضا عن البزي وقنبل، قال الداني: وضبط عنهما روايتهما وصنف ذلك في كتاب أخذه الناس عنه وسمعوه منه، وهو من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة، ... روى القراءة عنه عرضا محمد بن الصباح ومحمد بن عيسى بن بندار وعبد الله بن أحمد البلخي ... ينظر: غاية النهاية 99/2

[8] – في (ج) تشدد.

[9] –الآية 143 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾، وقد جاءت الآية محرفة في (ج) هكذا: ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمُوا تَمَنَّوْنَ﴾ وهي كتابة بحسب الآداء.

[10] –الآية 65 من سورة الواقعة وتكملتها: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، وقد جاءت الآية محرفة في (ج) هكذا: فظلتموا تفكهون.

قوله: **(لوجب: أن يقال: تصدّيت)**؛ يريد الوجوب بالقياس إلى قياس التّصريف لا مطلقا لجواز أن يكون ماضيا من باب الالتفات بناء على عدم اشتراط الكلامين فيه، وهو الصّواب لقوله تعالى: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾[1]، على قراءة الغيب[2].

قوله: **(لأنّ الأُولَى حرف المضارعة)**، علّل سيبويه[3] بأنّ الثّانية هي التّي تُسكّن وتدغم في نحو: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[4]،﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[5] [36و]، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، ومراده أن التّخفيف يكون بأحد أمرين إمّا بالإدغام وإمّا بالحذف، وقد ثبت في الثّانية أنّها أدغمت فيما ذكر فلتكن هي المحذوفة.

قوله: **(وقيل الأُولَى)** عزاه في التّسهيل لهشام، وعزاه غيره للكوفيين.

---

[1] – الآية 1 من سورة الإسراء وتكملتها: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

[2] – في (ب) و(ج) الغيبة.

[3] –وهذا نصّه: " فإن التقت التاءان في تتكلّمون وتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتّهما، وإن شئت حذفت إحداهما: وتصديق ذلك قوله عزّ وجل: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، و﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ .

وإن شئت حذفت التاء الثانية. وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾، وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: فَ﴿ادَّارَأْتُمْ﴾ و﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ وهي التي يفعل بها ذلك في: "يَذَّكَّرُونَ". فكما اعتلّت هنا كذلك تحذف هناك. ينظر: الكتاب 476/4.

[4] – الآية 72 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾

[5] – الآية 24 من سورة يونس وتكملتها : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

[قلب تاء افتعل طاء]

قوله: **(لتعسّر النطق بالتّاء)** إلخ وذلك لما فيها[1] من التسفّل[2] والانفتاح بالقياس إلى جميعها، ومن الهمس[3] بالنظر لما عدا الصاد المهملة، ومن [الشدّة][4] بالنّسبة لما عدا الطاء المهملة [ثم][5] هذا التنافر ناهض يمنع البيان، وأمّا خصوص القلب فلامتناع الحذف لأصالة[6] أحد الحرفين وزيادة الآخر لمعنى ولامتناع[7] الإدغام هنا لفوات الإطباق مع كون الحرفين في كلمة واحدة، ومع أنّ التّاء زائدة فكرهوا أن يغلب الزائد الأصلي على أنّ إدغام الصاد والضاد فيها ممتنع، هذا وقد سمع اصتقطت[8] النوى واسقطته[9] من غير إبدال؛ لأنّ الأصل: "التقطت" فالصاد بدل من اللام فلم يقلبوها إبقاء لها على أصلها كما قالوا: الطجع حين أبدلوا اللام من الضاد وتركوا الطاء كأنّها بعد الضاد.

قوله: **(لأنّ حروف الصفير)** إنّما سميت [الثلاثة المذكورة][10] حروف الصّفير؛ لأنّك إذا أدخلتَ عليها الهمزة ووقفتَ عليها تسمع لها صوتا يشبه الصّفير؛ لأنّها تخرج من بين الثّنايا وطرف[11] اللسان فينحصر الصّوت هناك.

---

[1] – في (أ) النطق بالباء...لما فيه.

[2] – في (ج) النقل.

[3] – في (أ) الهمزة.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[6] – في (أ) لأصالته.

[7] – في (ج) ولأن امتناع.

[8] – في (أ) استقطت وفي (ج) اصتطب.

[9] – في (د) واصتقطته.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (أ) وحروف الصّفير هي: الزاي والسين والصاد.

[11] – في (د) فطرف.

قوله: **(لا تدغم في غيرها)**، المراد أنّ كلا منها لا يدغم فيما عدا الثّلاثة لا أنّ كلّا إنّما[1] يدغم في مثله، ومن ثمّ فصلها في الحكم عليها عن حروف: "ضوي مشفر".

قوله: **(وحروف ضَوِيَ مِشفَر)**، يقال: ضوي الرّجل: إذا نحف[2] والمشفر من البعير: بمنزلة الشّفة من الإنسان، وإنّما لم تدغم فيما يقاربها[3] لزيادة صفتها[4]؛ لأنّ الضاد فيها استطالة قال في شرح [36ظ] الهادي[5] يقال للضاد مستطيل وطويل؛ لأنّه طال فأدرك مخرج اللام، وفي الواو والياء لين، وفي الميم غنّة، وفي الشّين والفاء تفشٍ؛ أي انتشار لزيادة رخاوتهما، وفي الرّاء تكرير فلو أدغمت فيه لزالت صفتها بخلاف ما إذا أدغمت في مثلها.

قوله: **(وقرئ في[6] ﴿لِبَعْضِ شَّأْنِهِمْ﴾[7])**، إلخ أمّا إدغام "بَعْضِ شَّأْنِهِمْ"[8] فهو ما رواه أبو شعيب السوسي[9]

---

[1] – في (ج) منها.

[2] – كذا في لسان العرب، مادة (ضوا) 489/14.

[3] – في (ج) يقارنها.

[4] – كذا في شرح الشّافية للرّكن الأستراباذي 940/2.

[5] – لمّا أقف عليه (كتاب الكافي في شرح الهادي للزنجاني حقّقه عبد الله بن محمود فجال جامعة الملك سعود وتعذر الحصول على الكتاب)

[6] – في نسخة الشرح لم يرد حرف الجر "في" ينظر ط المنهاج، ص 121 ، وط الأزهرية، ص 74.

[7] – الآية 62 من سورة النور وتكملتها: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

[8] – ينظر السبعة في القراءات، ص 122.

[9] – هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي أبو شعيب السوسي (ت261هـ) الرقي مقرئ ضابط محرر ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابه وذكر الأهوازي أنه قرأ على حفص عن عاصم وذكر أنه أبو شعيب القواس فوهم في ذلك، روى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم محمد و " موسى بن جرير النحوي... ينظر: غاية النهاية 333/1.

عن اليزيدي[1] عن أبي عمرو بن العلاء[2] وبه قرأ الدوري[3] أيضا من طريق ابن اليزيدي[4]، وابن فرح[5] وشجاع[6]، والعـــلّة تقارب الضاد والشّـــــين في المخرج وتجانســـــهما في الرّخاوة، وأما الإدغام في

---

[1] – في (ج) البزي. وهو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي (ت 202هـ)، نحوي مقرئ ثقة علّامة كبير، نزل بغداد وعرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي فكان يؤدب ولده، أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو وهو الذي خلفه بالقيام بها وأخذ أيضا عن حمزة، روى القراءة عنه أولاده محمد وعبد الله وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وابن ابنه أحمد بن محمد وأبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي... ينظر: غاية النهاية 375/2.

[2] – زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو(ت 154هـ)، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال الفرزدق: (ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو ابن عمار) قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة، وللصولي كتاب "أخبار أبي عمرو ابن العلاء" الأعلام 41/3 وغاية النهاية 288/1.

[3] – سبقت ترجمته وهو نفسه حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدّوري، أبو عمر (ت 246هـ) ، ينظر ترجمته ص 212.

[4] – لا ندري أيّ أبناء اليزيدي يقصد هنا؛ لأنه حسب ما ورد في ترجمة اليزيدي أعلاه فقد روى عنه غير واحد من أبنائه.

[5]– في (ب) ابن فرج. وهو أحمد بن فرح بن جبريل أبو جعفر الضرير البغدادي المفسر وفرح بالحاء المهملة ثقة كبير، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات وعلى عبد الرحمن بن واقد، وقرأ أيضًا على البزي عمر بن شبة، قرأ عليه أحمد بن مسلم الختلي، وأحمد بن عبد الرحمن الدقاق الولي والحسن بن سعيد المطوعي وأبو بكر النقاش ...ينظر: غاية النهاية 95/1– 96.

[6] – هو شجاع بن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي الزاهد ثقة كبير (ت190هـ)، سئل عنه الإمام أحمد فقال بخ بخ وأين مثله اليوم، ولد سنة عشرين ومائة ببلخ، وعرض على أبي عمرو بن العلاء وهو من جلة أصحابه وسمع من عيسى بن عمرو صالح المري، روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ومحمد بن غالب وأبو نصر القاسم بن علي وأبو عمر الدوري، مات ببغداد وله سبعون سنة. ينظر: غاية النهاية 324/1.

﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[1] فهو رواية أبي شعيب[2] أيضا من طريق ابن اليزيدي[3] وابن فرح وشجاع وابن سعدان[4] والزّهري[5]

---

[1] – الآية 42 من سورة الإسراء وتكملتها: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾، ينظر النشر في القراءات العشر 292/1.

[2] – هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي أبو شعيب السوسي الرقي (ت 261هـ) مقرئ ضابط محرر ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجلّ أصحابه وذكر الأهوازي أنه قرأ على حفص عن عاصم، وذكر أنه أبو شعيب القواس فوهم في ذلك، روى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم محمد وموسى بن جرير النحوي و أبو الحارث محمد بن أحمد الطرسوسي الرقي وأحمد بن محمد الرافقي وأحمد بن حفص المصيصي ...، ينظر: غاية النهاية 333/1.

[3] – يقصد به ابنه عبد الله، ينظر النّشر في القراءات العشر 292/1–293 فقد ذكر بأنه من رواها هكذا قال: "وَالشِّينُ تُدْغَمُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ لَا غَيْرَ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِيهِ، فَرَوَى إِدْغَامَهُ مَنْصُوصًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْيَزِيدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ شَيْطَا مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ، عَنِ الدُّورِيِّ وَالنَّهْرَوَانِيِّ عَنِ ابْنِ فَرَحٍ عَنِ الدُّورِيِّ،، وَأَبِي الْحَسَنِ الثَّغْرِيِّ، عَنِ السُّوسِيِّ وَالدُّورِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ مِنْ طُرُقِ الْيَزِيدِيِّ وَشُجَاعٍ، وَرَوَى إِظْهَارَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ الْإِدْغَامِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَبِهِ قَرَأَ الشَّذَائِيُّ، عَنْ سَائِرِ أَصْحَابِ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَجْلِ زِيَادَةِ الشِّينِ بِالتَّفَشِّي.

[4] – هو محمد بن سعدان الكوفي النحوي المقرئ الضرير، أبو جعفر(ت 231هـ)، قرأ على سليم ويحيى اليزيدي، وإسحاق المسيّبي، وحدث عن أبي معاوية، وأبي إدريس الأودي، وجماعة، وقرأ عليه محمد بن أحمد بن واصل، وهو أنبل أصحابه، وجعفر بن محمد الأدمي، وسليمان بن يحيى الضبّي، ومحمد بن يحيى المروزي، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل وجماعة، وصنف في العربية والقرآن، وثقه الخطيب، وغيره. ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص 127، وغاية النهاية 143/2.

[5]– هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شِهَاب أبو بكر الزهري المدني (ت124هـ)، من بني زهرة بن كلاب، من قريش،: أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء. ، كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند، روى عن عبد الله بن عمر فيقال: سمع منه حديثين وعن أنس بن مالك وسهل بن سعدون والسائب بن يزيد وأبي الطفيل ومحمود بن الربيع ومحمود بن لبيد، وروى عنه الحروف عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وعرض عليه نافع بن أبي نعيم فيما حكاه أحمد بن جبير عن إسحاق المسيبي عنه، وروى عنه مالك بن أنس ومعمر والأوزاعي وعقيل بن خالد وعن أبي الزناد: كنا نطوف مع الزهري ومعه الألواح والصحف ويكتب كل ما يسمع. نزل الشّام واستقرّ بها، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله: عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه، قال ابن الجزري: مات بشَغْب، آخر حدّ الحجاز وأول حد فلسطين، ينظر: غاية النهاية 2/ 262– 263 والأعلام 97/7 .

والمُعَدَّل[1] ووجهه تجانسهما في الهمس والرّخاوة والانفتاح والتسفّل[2].

وأمّا إدغام الفاء من ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[3] فهي[4] قراءة الكسائي[5] ووجهه تشاركهما في بعض المخرج إذ مخرج الفاء باطن الشّفة [السّفلى][6] وطرف الثنيتين العليتين ومخرج الباء ما بين الشفتين، والتّجانس في الانفتاح[7] والتّسفل وما يفوت من الاستطالة والتّفشي مستدرك بانتشار الشّين وصفير السّين وما في الباء من الجهر.

---

[1] – في (ج) والمعدلي. وهو أحمد بن حرب بن غيلان أبو جعفر المعدل البصري مقري معروف، روى القراءة عرضًا عن الدّوري، وأبي أيوب الخياط وأبي حاتم، وروى القراءة عنه عرضًا: مدين بن شعيب وأبو العباس المطوعي وابن خليع، قال الخزاعي أن المطوعي قرأ عليه سنة ثلاثمائة، وقال الحافظ ابن زبر في وفياته توفي أحمد بن حرب سنة إحدى وثلاثمائة (ت: 301هـ)، ينظر: غاية النّهاية 45/1.

[2] – كذا في: شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد بن محمد، أبي القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت: 857هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تق وتح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، 2003 م، 336/1.

[3] – الآية 09 من سورة سبأ وتكملتها: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾

[4] – في (أ) فهو، وفي (ج) في.

[5] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 98.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ب) و(د) الإيضاح.

وأمّا إدغام ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[1]، فاعلم أنّ أبا عمرو[2] كان يدغم جميع ما جاء في التّنزيل من الرّاء الملاقية للام مالم تتحرّك بالفتح إثر ساكن، وذلك [إذا][3] سُكِّنَت أو كُسِرَت أو ضُمَّتْ مطلقا، أو فُتِحَتْ عقب[4] متحرّك نحو ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ﴾، ﴿الْعُمُرِ لِكَيْلَا﴾[5]، ﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾[6]، ﴿وَيَغْفِرُ لِمَنْ﴾[7]، ﴿الْأَنْهَارُ لَهُمْ﴾[8]

---

[1] – الآية 31 من سورة الأحقاف وتكملتها: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وهي أيضا الآية 12 من سورة الصف وقد سبق تخريجها، ص 204، وهي أيضا الآية 4 من سورة نوح وتكملتها: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

[2] – جاء في كتاب السبعة في القراءات " وَكَانَ أَبُو عَمْرو إِذا التقى الحرفان وهما من كَلِمَتَيْنِ على مِثَال وَاحِد متحركين أسكن الأول وأدغمه فِي الثَّانِي وَلَا يُبَالِي أَكَانَ مَا قبل الأول سَاكِنا أَو متحركا بعد أَن لَا يكون من المضاعف..." ثمّ ساق مجموعة من الآيات كأمثلة لذلك، ص 121

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ج) عقيب.

[5] – الآية 05 من سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾.

[6] – الآية 190 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾.

[7] – الآية 40 من سورة المائدة وتكملتها: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

[8] – الآية 31 من سورة النّحل وتكملتها: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ.

﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾[1]، بخلاف نحو ﴿مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ﴾[2]، ﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾[3]، هذا نقل أبي شعيب [عن اليزيدي عنه][4] ووافقه الدّوري في السّاكنة على خلاف عنه بين أهل الأداء القاطعين بتخصيص [37و] الإدغام الكبير بأبي شعيب، ونقله أيضا مطلقا على الوجه السّابق من القرّاء صاحب المصباح[5] وأبو حيان في كتابه المطلوب[6] وغيرهما من[7] رواية رويس وروح[8] وغيرهما عن يعقوب الحضرمي البصري[9] تلاوة، وأجازه في الكلام الكسائي والفراء

---

[1] – الآية 64 من سورة النّساء وتكملتها ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

[2] – الآية 21 من سورة يوسف وتكملتها: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

[3] – الآية 08 من سورة النّحل وتكملتها: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وجاء مكانها: نقله أيضا مطلقا ووافقه...

[5] – واسم الكتاب: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (ت: نحو 770هـ)، ينظر

[6] – لمّا أقف على كتابه.

[7] – في (ب) و(د) عن وفي (أ) كتب عن فوقها.

[8] – هو روح بن عبد المؤمن أبو الحسن البصري المقرئ(ت: 233هـ؟)، صاحب يعقوب الحضرمي، كان متقنا مجوّدا، روى أيضا عن أبي عوانة وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان الضبعي، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأبو الطيب بن حمدان وأبو بكر محمد بن وهيب الثقفي، وأحمد بن يحيى الوكيل، وروى عنه البخاري في صحيحه؛ وعبد الله بن أحمد، ومطين وأبو خليفة، وإبراهيم بن محمد بن نائلة الأصبهاني، وأبو يعلى الموصلي، ذكره ابن حبّان في الثّقات، وقال: مات سنة ثلاث وثلاثين قبلها أو بعدها، وقال غيره: سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين، ينظر معرفة القراء، ص126، وغاية النهاية285/1، و تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، 296/3.

[9] – سبقت ترجمته ، ص 118.

وأبو جعفر الرّواسي[1] وحكوه سماعا، ووجهه تقارب المخرجين على رأي سيبويه، وتشاركهما على رأي الفراء مع التجانس في الجهر والانفتاح والاستفال[2] والانحراف والبينية ولا يرد[3] ثبوت إظهار: "اخبر ليطة"[4] عن العرب كما زعم لإفادة هذا جواز الأصل، ومجوز[5] الإدغام غير مانع له على أنّه معارض[6] بالنّقل السابق، هذا وقد منع البصريون كالخليل وسيبويه[7] هذا الإدغام قالوا: لأنّ الرّاء أقوى بالتّكرير من اللام، وإليه ذهب الزّمخشري، وجعل الإدغام لحنا وأفحش في التّشنيع على ناقله[8] وهذا [مما][9] لا يسوغ اعتماده؛ [لكونه قد جاء في المتـــواتر، ولو سلم أنّ ذلك مما لم يتواتر على ما ذهب إليه بعض

---

[1] – هو محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي (ت 187هـ)، وإنما سمي الرؤاسي لعظم رأسه، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو, وله اختيار في القراءة يروى عنه واختيار في الوقوف، روى عنه علي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء وخلاد بن خالد الصيرفي, وقيل: سمع الحروف منه وكذا علي بن محمد الكندي، وصنف الرؤاسي [تصانيف كثيرة] منها "كتاب معاني القرآن"، وكتاب "الوقف والابتداء" الكبير والصغير، وكتاب "التصغير"؛ إلى غير ذلك. غاية النهاية 116/2–117، ونزهة الألباء، ص ،50، وتاريخ وفاته مأخوذ من الأعلام 271/6.

[2] – في (ج) والاستقبال.

[3] – في (ب) ولا يرده، وفي (ج) والا يرده.

[4] – في (ج) لنقله.

[5] – في (ج) وجواز.

[6] – في (ب) معارض له.

[7] – ينظر الكتاب 465/4.

[8] –وهذا قوله: "ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا. وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرّتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو. وقرأ الأعمش: يغفر، بغير فاء مجزوما على البدل من يحاسبكم، الكشاف330/1.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

أهل الأصول مخالفا للجمهور لوجب قبوله أيضا] [1] لكون نقلتِهِ [نقلتْه][2] عمّن ثبتت عصمته من[3] الغلط في مثله وهم أعدل وأكثر.

على أنّ قول النحويين إنّما يكون حجة عند الإجماع وهو منتف بمخالفة[4] الإمام أبي عمرو، وكثير من الكوفيين [مع][5] ترجيحهم بالإثبات، وما استدلّ[6] به البصريون من أنّ الأقوى لا يدغم في الأضعف ممنوع بإدغام "أحطتُ" إجماعا، ولئن سلّمناه فلا نسلّم أنّ التكرير يُقوّي الرّاء؛ لأنه أمر عدمي كما أشار إليه مكي[7] بقوله: "يجب على القارئ [إخفاء][8] تكرير الراء ومن أظهره فقد جعل من المشدّد حروفا ومن المخفّف حرفين".

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (د) وفي (ج) ناقليه ناقليه.

[3] – في (د) عن.

[4] – في(ج) بمخالفته الإمام أبا

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – في (ب) وما أسند به.

[7] – هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد (ت 437هـ): مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة (سنة 393) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها: "مشكل إعراب القرآن" ، و"الكشف عن وجوه القراءات وعللها" ، و"الهداية إلى بلوغ النهاية"، و"التبصرة في القراءات السبع"، و"الإبانة" في القراءات، و"فهرس" جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه، ينظر: الأعلام 286/7، وإرشاد الأريب 2712/6، وغاية النهاية 309/2.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج) و"القارئ" جاءت في (ب) "القراء".

ونقل عن الجمهور أيضا[1] كـ [أبي عبد الله][2] الكواب متقن[3] بلاد الأندلس في عصره، وابن الأحوص[4] والطباع[5] [37ظ] وابن الزبير[6] وغيرهم من المغاربة والعراقيين والمصريين[7].

---

[1] – في باقي النسخ جاءت لفظة" أيضا بعد: "ونقل"

[2] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج) وفي 'د) كالكواكب، والكوّاب هو: عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد أبو محمد الكواب الخطيب العبدري خطيب غرناطة مقرئ مصدر عالم ثقة، قرأ القراءات على أبي خالد بن رفاعة عن ابن الباذش وعلى أبي عبد الله بن عروس ومحمد بن محمد بن علي بن حسنون، وقرأ عليه محمد بن إبراهيم الطائي شيخ ابن الزبير وأبو جعفر أحمد بن الطباع، وأبو علي بن أبي الأحوص شيخا أبي حيان وبقراءة الحرميين أحمد بن سعد القزاز، مات سنة إحدى وثلاثين وستمائة (ت: 631هـ) عن خمس وسبعين سنة. ينظر: غاية النهاية 1/447–448.

[3] – في (ج) مفتي وهو الصواب.

[4] في (ج) و(د) ابن أبي الأخوص، وهو : الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص أبو علي الحياني الأندلسي الفهري المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة، قرأ الروايات على أبي محمد بن الكواب، وأبي الحسن بن الدباج، وتصدر للإقراء بمالقة وألف كتابًا كبيرًا في التجويد سمّاه: "التّرشيد"، قال أبو حيان رحلت إليه قصدًا عن غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى آخر سورة الحجر جمعًا بالسبعة والإدغام الكبير لأبي عمرو والتبصرة والكافي والإقناع،.. توفي سنة ثمانين وستمائة (ت: 680هـ؟)، ينظر: غاية النّهاية 1/242–243.

[5] – هو أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي إمام حاذق مشهور نبيل صالح، قرأ على الخطيب عبد الله بن محمد بن الكوّاب السبع، وعلي يوسف بن يحيى بن عبد الله اللخمي، ويوسف بن عبد العزيز الأبذي، وسعد بن محمد الحفار، وعبد الحمن بن دحمان، وقرأ عليه أبو حيان محمد بن يوسف، وأبو القاسم محمد بن سهيل الغرناطي، وأحمد بن سعد الجزيري، توفي سنة ثمانين وستمائة (ت: 680هـ) في ذي القعدة وكان مولده سن سبع وستمائة. ينظر: غاية النّهاية 1/87.

[6] – هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن بن الحسين بن الزبير الإمام الأستاذ الحافظ أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي أحد نحاة الأندلس ومحدّثيها، ولد أواخر سنة سبع وعشرين وستمائة، وقرأ على أبي الوليد إسماعيل بن يحيى بن أبي الوليد العطار صاحب ابن حسنون صاحب شريح سنة ثمان وأربعين وستمائة وعلي أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يحيى الشاوي ...، وقد قرأ عليه خلق لا يحصون منهم الوزير أبو القاسم محمد بن محمد بن سهل الأسدي الغرناطي، وأبو حيان النحوي وأحمد ابن عبد الولي العواد وأبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري، وتوفي ابن الزبير سنة ثمان وسبعمائة (ت: 708هـ) بغرناطة. ينظر: غاية النّهاية 1/ 32–33.

[7] – في (ب) و(ج) البصريين.

قال الجعبري[1]: والتكرير لحن لا يجيزه أحد من القرّاء، ومعنى قولهم: "مكرّر" أنّ [له][2] قبول التّكرير وليتحفّظ عنه على عكس قولهم: "مفخّم"، قال: ولو سلم فتكرار الحرف لا يكسب ذاته قوّة ويلزم إدغام المتأخّرة، ويلزم إظهار ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾[3]، واللازم منتف، ثم قال الزّمخشري معتذرا[4] أنّ أبا عمرو لم يدغم الرّاء، وإنّما بالغ في إسكانها فتوهم رواية[5] أنّه أدغمها وهو فاسد؛ لأنّ الرّاوي فرق عنه بين المخفي والمدغم، وهو أخفى من الفرق بين المظهر والمدغم؛ ولأنّه لم يقتصر على السّماع منه بل [قرأ][6] عليه مرارا على أنّ العذر لا يجري في المتحرّكة، وقد نقل إدغامه إياها على ما سبق أيضا[7].

---

[1] – هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، أبو إسحاق (ت 732هـ): عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. له نظم ونثر، ولد بقلعة جعبر على الفرات، بين بالس والرقة، وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل في فلسطين إلى أن مات. يقال له (شيخ الخليل)، وقد يعرف بابن السراج، وكنيته في بغداد: "تقيّ الدين" وفي غيرها: "برهان الدين"، له نحو مئة كتاب أكثرها مختصر، منها: "خلاصة الأبحاث" شرح منظومة له في القراءات، و"شرح الشاطبية" المسمى: "كنز المعاني شرح حرز الأماني"، و" نزهة البررة في القراءات العشرة"... ينظر الأعلام 55/1. ولمّا أقف على قوله.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[3] – الآية 41 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، وهي أيضا الآية 205 من سورة الأعراف وتكملتها: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ وهي أيضا الآية 24 من سورة الكهف وتكملتها ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾.

[4] – في (ب) متعذرا. ولمّا أقف على قوله.

[5] – في (ب) فتوهم روايته، وفي (د) فيتوهم راويه

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في باقي النسخ جاءت: "أيضا" بعد "إياها".

قوله: **(هو الجواد**.....***.....[1])

معنى البيت أنّه يعطي ماله عفوا؛ أي بسهولة من غير منٍّ ولا مطل، و"يظلم أحيانا"؛ أي يطلب منه في غير موضع الطلب فيتحمّل ذلك ولا يَردّ من استجداه في الأوقات التّي مثله يطلب فيها، والتي مثله لا يطلب فيها.

قوله:(***وكذلك جميع متصرّفاته)*** هو بكسر الرّاء، وفتحُها لحن للزوم الفعل والمعنى جميع ما تصرّف منه.

[قلب تاء افتعل دالا]

قوله: **(تخفيفا)**؛ يريد أنّ التّاء يعسر النّطق بها بعد هذه الثّلاثة لمخالفتها إياها في الصّفات؛ لأنّ التاء حرف مهموس وهي مجهورة وفي "التّاء" شدّة، وفي المعجمتين[2] رخاوة فقلبوها دالا[3] لكونه موافقا لها في المخرج والشدّة وللمعجمتين في الجهر.

---

[1] – وتمام البيت: هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ *** عَفْواً وَيُظْلَمُ أحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

وهو من بحر البسيط لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، شر وتق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص 115

[2] – أي الذال والزاي ينظر: ط المنهاج ص 122، وط الأزهرية، ص76.

[3]– في (ج) ذالا.

[قوله][1]:(**تُنْحِي**.....***.....[2]) إلخ

تنحى معناه: تعرض[3] من قولهم: وأَنْحَيْتُ عَلَى حَلقه السِّكين أَي عَرَضْتُ[4]، و"الجراز" القطاع من قولهم: جَرَزَهُ يَجْرُزُه إذا قطعه[5]، والمراد به هنا أسنان النّاقة، و"المِقْضَبُ" بمعناه، و"الهرْم" بتسكين المهملة نبت[6] ضابطه لا يجوز في مثل اطّرد وادّرأ[7] إلا الإدغام، ويجوز في مثل اصطلح واضطرب[38و] وازدجر وجهان: البيان والإدغام [بقلب الثّاني للأوّل وفي مثل: اظطلم واذذكر ثلاثة أوجه: البيان، والإدغام][8] المصطلح، والشّاذ.

قوله: **(والقلبان المتقدّمان)**؛ يريد قلب التّاء طاء بعد الأربعة، وقلبها دالا بعد الثّلاثة.

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2] – وتمام البيت: تُنحِي علَى الشَّوكِ جُرازًا مِقضَبا *** والهَرْمَ تُذْرِيهِ اذدِراءً عَجَبا

وهو من الرجز لأبي حكاك ينظر الممتع، ص237، وسر الصناعة 199/1، والمفصل 555..

[3]– في (د) فعرض.

[4] – كذا في لسان العرب (مادة نحا)، 311/15.

[5] – كدا في لسان العرب (مادة جرز)، 317/5.

[6]– في (ج) أضاف: فيه حموضة، وفي (د) سقطت الهاء من "ضابطه"، جاء في لسان العرب: والهَرْمُ، بِالتَّسْكِينِ: ضربٌ مِنَ الحَمْض فِيهِ ملوحةٌ، وَهُوَ أَذلُّه وأَشدُّه انْبِساطاً عَلَى الأَرض واسْتِبْطاحاً؛ قَالَ زُهَيْرٌ:

ووَطِئْتَنا وَطْأً عَلَى حَنَقٍ، *** وَطْأَ المُقَيَّدِ يابسَ الهَرْمِ

واحدتُه هَرْمَةٌ، وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا حَيْهَلة. وَفِي الْمَثَلِ: أَذلُّ مِنْ هَرْمَة، وَقِيلَ: هِيَ البَقْلة الْحَمْقَاءُ؛ عَنْ كُرَاعٍ، وَقِيلَ: هُوَ شَجَرٌ، مادة (هرم)، 607/12.

[7]– في (ج) اطّراد وادّراء.

[8]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

[قلب نون التّأكيد الخفيفة والثقيلة]

قوله: **(لاستدعائهما الصواب[1])**؛ إنّ الضمير للنّونين لاحتياجهما وافتقارهما في دخولهما إليه لاقتضائه[2] لهما.

قوله: **(لكونه غالبا على ما هو مطلوب[3])**؛ يعني فيحمل[4] غير الغالب مما ليس فيه طلب، ولا للمقسم فيه غرض كقولك: من أتى كبيرة والله ليعاقبن على ذلك الغالب، ويجوز أيضا أن يقال[5]: إنّما أكّد؛ لأنّه فعل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو "القسم"، كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المقدّم[6] ذكره في الشّرح، فأجري مجرى الطلب.

---

[1] – في الأصل : الطلب، وهو الصواب، ينظر ط المنهاج، ص 124، وط الأزهرية: 77، وهذا نصّهما: "لاستدعائهما الطلب، إذ الطالب إنّما يطلب في العادة ما هو مراد له، فكان ذلك مقتضيا لتأكيده..."

[2]– في (أ): لإفضائه، وفي (ج) سقطت: إليه.

[3] – في ط الأزهرية: ...المطلوب، ص 78، وفي ط المنهاج، لكونه غالبا يدخل على ما هو مطلوب، ص 125.

[4]– في (د) فيحمل على...ما ليس...

[5] – في (ج) أن يقول.

[6]– في باقي النسخ المتقدم.

قوله: **(وشبه بالقسم نحو: إمّا يَفْعَلَنَّ[1])** فالمراد[2] الشرط المزيد فيه: "ما" ولو كان غير "إن" كما نصّ عليه سيبويه[3] خلافا لبعض المصنّفين نحو: "أيّهم ما يأتيني آته"، ومقتضى كلام ابن مالك الامتناع في[4] نحو "حيثما تكن" لتقييده "ما" بجواز[5] الحذف، وكلام سيبويه على خلافه، وبالتّعميم صرّح نجم الأئمة[6] ومثل الشرط في حكمه السّابق غيره على قلّة كقولك لمن يخفي [عنك][7] أمرا أو حيلة: "أنت بصير بها بعين مّا أريتك"، ويمكن دخوله في عبارة الشّرح بتكلف، ويكون التعليل الثّاني حينئذ لبعض ما صدقا لها[8]

قوله: **(وقد يلحق بالنّفي تشبيها له بالنّهي)** هذا مذهب أبي الفتح والزمخشري[9] وابن مالك وظاهر قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[10]، وقوله: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ

---

[1] – في ط المنهاج: ويُشَبَّهُ بالقسم نحو: إمّا تفعلن، ص125، وفي ط الأزهرية: وأشبه بالقسم نحو: إمّا تَفْعَلَنَّ، ص78

[2]– في باقي النسخ: تفعلن المراد.

[3] – قال سيبويه: "ذلك لأنَهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام. وإن شئت لم تقحم النون كما أنَّك إن شئت لم تجيء بها. فأما اللام فهي لازمةٌ في اليمين، فشبّهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قولك: إما تأتيني آتك، وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك تجزه". الكتاب: 517/3.

[4]– في (ب) من نحو.

[5]– في (ج) بها بجواز. وهذا نص ابن مالك: "وأمّا حيثما، فلا تكون إلا شرطا، وكانت قبل دخول "ما" اسم مكان خاليا من معنى الشرط ملازما للتّخصيص بالإضافة إلى جملة، ولا يعمل في الأفعال، ثمّ أخرجوها إلى الجزاء فضمّنوها معنى "إن"، وجعلوها اسم شرط فلزمهم إتمامها، وحذف ما يضاف إليها، وألزموها "ما" تنبيها على إبطال مذهبها الأوّل، وجزموا بها الفعل..." شرح التّسهيل 391.

[6] – لم أقف على قوله في حدود اطلاعي.

[7]– ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8]– في (ب) و (ج) ما صدقاته.

[9] – ينظر المفصل، ص 457–458.

[10] – الآية 25 من سورة الأنفال وتكملتها: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

وَجُنُودُهُ﴾[1]، يدلّ عليه، ومنعه الجمهور إلا في تأكيد أو ضرورة، والنّفي المذكور يشمل نفي "لا" المتّصلة والمنفصلة ونفي[2] لم، لكن التّوكيد [38ظ] بعد "لا" المتّصلة أكثر.

قوله: **(رُبَّما أَوْفَيتُ**.....***.....[3]) إلخ

أوفى: أشرف، والعَلَمُ[4]: الجبل الطويل، والشّمال: ريح تهبّ من جهة القطب، يصف نفسه بشهامة النّفس لكونه[5] يحفظ أصحابه إذا خافوا من عدوهم.

قوله: **(من حيث إنّ "ربّما" للقلّة)**، هذا ما ذهب إليه الأكثرون وصحح ابن مالك أنّها للتّكثير، ونقله عن سيبويه[6] قال: والتّعليل بها نادر وفي المعنى[7] نحوه وهذا البيت أنسب به، فدخول النّون فيه من باب حمل النّقيض على النّقيض؛ لأنّ التّكثير يضاد التّقليل ضابط لحاق[8] هاتين [النونين][9] على قسمين: واجب وجائز.

---

[1] – الآية 18 من سورة النّمل وتكملتها: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾

[2] – في (أ) وبقي، وفي (ب) نفي ولم.

[3] – وتمام البيت: رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ *** تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ.

وهو من بحر المديد لجذيمة الأبرش ينظر: الكتاب 518/3، ونسبه الزمخشري لعمرو بن هند ينظر المفصل، ص 458.

[4] – في (ب) سقطت الواو من : "والعلم"

[5] – في (أ) بكونه.

[6] – الكتاب: 518/3.

[7] – في (ج) المغني.

[8] – في (ج) ضابطه إلحاق.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) النون.

أمّا الأوّل: ففي جواب القسم إذا كان مضارعا مستقبلا مثبتا خاليا من حرف تنفيس غير مقدّم المعمول وذلك للفرق بين [لام القسم الواجبة الاقتران أيضا[1] المختصّة بالمستقبل وبين][2] لام الابتداء الصّالحة للحال، وذلك نحو: والله ليقومن زيد، بخلاف نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[3]، ونحو ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[4]، هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون وأبو علي وابن مالك[5] إغناء اللام لقوله صلى الله عليه وسلّم ((لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي))[6]، وقول الشّاعر:

---

[1] – في (ب) حينئذ أيضا.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[3] – الآية 05 من سورة الضحى.

[4] – الآية 158 من سورة آل عمران وتكملتها: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾

[5] – ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، دت، : 836/2-837.

[6] – في (ج) ويعرفونني. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في "بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25] وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَذِّرُ مِنَ الفِتَنِ" تحت رقم 7050 هكذا: " حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، – وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا – أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ: " إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي " وهو حديث صحيح، ينظر: صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ 46/9.

ورواه بصيغة: "ليردن" في موضع آخر في "بَابٌ فِي الحَوْضِ" تحت رقم 6583 هكذا: " حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ120/8.

وأخرجه مسلم في باب إثبات حوض نبينا ﷺ تحت 2290 ونصّه: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى

فَإنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم *** لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ[1]

و[2]أجاب الأوّلون بأنّ البيت ضرورة والحديث محذوف المبتدأ؛ أي "لأنا يَرِدُ.

وأمّا الثّاني: فمنه ما هو قريب من الواجب وهو الشّرط المؤكد بـ "ما"[3] عند المحققين وعليه نصّ سيبويه، ويدلّ عليه[4] قوله:

فإمّا تَرَيْنِى وَلِي لِمَّةٌ*** ..... [5]

الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، وَلَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا يَقُولُ؟ قَالَ فَقُلْتُ: نَعَمْ." صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، 1739/4.

[1]– البيت من بحر الطويل، وهو للكميت بن معروف، لمّا أقف على ديوانه، والبيت من شواهد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 115/3، وشرح التصريح 414/2، وحاشية الصبان 318/3، واتفقوا جميعا على رواية مطلع البيت: "لئن تك"

والشاهد فيه قوله: "ليعلم" وأصله "ليعلمن" فحذف نون التوكيد.

[2] – في (ج) وقد.

[3] – في (ج) بها.

[4] – في باقي النسخ : يدل له.

[5] – هذا صدر بيت من بحر المتقارب، وهو للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة يمدح فيه رهط عبد المدان بن الدَّيّان سادة نجران من بني الحارث بن كعب وعجزه: "فإنَّ الحوادِثَ أَلْوَى بِها"، وقد اختلفت رواية الديوان عما جاء في الكتب النحوية التي استشهدت بهذا البيت وهذه نص البيت في الديوان: فإن تَعْهَدِيني وَلِي لِمَّةٌ*** فإنَّ الحوادثَ ألوى بها، ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شر وتع: محمد حسين،، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، مصر، دط، دت، ص171، وجاء برواية: فإمّا تَرَيْنِى وَلِي لِمَّةٌ*** فإنَّ الحوادِثَ أَودَى بِها، في توضيح المقاصد 228/1، وشرح الأشموني 399/1، وشرح التصريح 408/1، وحاشية الصبان 75/2، أما الإنصاف فهو يوافق رواية الديوان إلا لفظة "ألوى" في الشطر الثّاني جاءت: "أودى" 629/2، ورواح ابن السراج في الأصول:

فإنْ تُبْصِرِيني وَلِي لِمَّةٌ *** فإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهَا 413/2.

وذهب المبرّد والزجاج[1] وجماعة إلى وجوب تأكيده كالقسم[2]؛ لأنّ "اللام" و"ما" فيهما للتّأكيد؛ ولأنّه لم يأت في التّنزيل إلا مؤكدا، ومنه ما هو كثير، وما هو قليل، [وما هو أقلّ][3] ولا يخفى علمه مما[4] تقدّم.

قوله: **(والأخرى ثقيلة)**، قال الخليل: إنّ التوكيد[5] بالشّديدة أشدّ واستدلّ به سيبويه[6] [39و] على أنّ الخفيفة ليست مخفّفة منها كما زعم الكوفيون.

---

[1] – هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ): عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: "معاني القرآن"، و"الاشتقاق"، و "الأمالي" في الأدب واللغة، و"فعلت وأفعلت" في تصريف الألفاظ و"المثلث" في اللغة، و"إعراب القرآن"، ينظر الأعلام 40/1.

[2] – في (أ) فالقسم.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ب) بمان وفي (د) ما.

[5] – في (أ): التأكيد.

[6] –قال: "وزعم الخليل أنّهما توكيد كما التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا". الكتاب 509/3

قوله: **(وبهذا ظهر فساد ما قيل)** إلخ، اعلم أنّ الاستعمال في الاصطلاح العربي على أن يكون المقصور هو المذكور بعد "الباء" على طريقة قولهم: "خصّصت فلانا بالذكر"؛ أي ذكرته دون غيره وجعلته [من][1] بين الأشخاص مختصا بالذكر، نعم قد جرى في العرف إدخال [الباء][2] على المقصور عليه، كقول بعض الفقهاء: "يختصُّ القَسْمُ بِزَوْجاتٍ"[3]، إذا علمت ذلك تبين لك مبنى[4] كلام الشّارح وذلك القائل وأنّ التّحقيق مع الشّارح لموافقة تقديره للاصطلاح، وقوله: "**لأنّ الثقيلة**" متعلّق بقوله: ["**كان حق العبارة**"، ويصحّ أن يتعلّق بقوله:] [5] "**وبهذا ظهر**"[6].

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (د).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ج) به لوحات. جاء في مغني المحتاج: في كتاب القسْم والنشوز ما نصّه: "كِتَابُ الْقَسْمِ بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ السِّينِ مَصْدَرُ قَسَمْت الشَّيْءَ، وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَالنَّصِيبُ، وَالْقَسَمُ بِفَتْحِ الْقَافِ، وَالسِّينِ: الْيَمِينُ (وَالنُّشُوزُ) هُوَ الْخُرُوجُ عَنْ الطَّاعَةِ، وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَزِيدَ فِي التَّرْجَمَةِ وَعِشْرَةُ النِّسَاءِ، إذْ هُوَ مَقْصُودُ الْبَابِ (يَخْتَصُّ الْقَسْمُ) أَيْ وُجُوبُهُ (بِزَوْجَاتٍ) أَيْ بِثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فَأَكْثَر وَلَوْ كُنَّ غَيْرَ حَرَائِرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا ﴾ [النساء: 3] أَيْ فِي الْقَسْمِ الْوَاجِبِ ﴿ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: 3]... ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 413/4.

[4] – في (ب) و(ج) معنى.

[5] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

[6] – في (ب) و(ج) أضافا: فتأمله.

قوله: **(باقية على السّكون عند يونس)**، هذا نقل الفارسي في الحجّة[1] ونظر[2] ذلك بقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[3]؛ [أي][4] بسكون الياء.

وذكر ابن مالك ومن تبعه أنّه بكسر النّون، وحمل على ذلك[5] ما حكاه ابن جنّي من قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾[6]، وجوزه على[7] قراءة ابن عامر[8] بخلاف عن رواية هشام: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[9]، بتخفيف النّون.

---

[1] – هو كتاب الحجة للقراء السبعة: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (ت: 377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، مرا وتد: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط2 1993م، وهذا نصّه: " ومن ثم استجاز يونس إيقاع الخفيفة بعدها في فعل الاثنين وجماعة النساء، وقرأ بعضهم فيما روي لنا: ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام/ 162]. 90/1.

[2] – في (ب) ونظر بذلك وفي (د) ونظير ذلك.

[3] – الآية 162 من سورة الأنعام وتكملتها: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. كذا في الحجة 410/4.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – في (أ) وحمل ذلك على.

[6] – الآية 36 من سورة الفرقان وتكملتها: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴾، وقد جاءت في (د) محرفة هكذا: وقد مر انهم تدميرا.

[7] – في باقي النسخ : في.

[8] –قَرَأَ ابْن عَامر وَحده فى رِوَايَة ابْن ذكْوَان ﴿وَلَا تَتْبِعَانِّ﴾ سَاكِنة التَّاء مُخَفّفَة مُشَدّدَة النُّون، وفى رِوَايَة الحلوانى عَن هِشَام بن عمار﴿وَلَا تَتبِعَانِّ﴾ بتَشْديد النُّون، وأحسب ابْن ذكْوَان عَنى بروايته خَفِيفَة يعْنى التَّاء من: "تبع"، فَإِن كَانَ كَذَلِك فقد اتّفق هُوَ وَهِشَام فى النُّون وَخَالفهُ هِشَام فى التَّاء، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿وَلَا تَتَّبِعانِّ﴾ بِكَسْر الْبَاء وَتَشْديد التَّاء وَالنُّون، السبعة في القراءات، ص 329.

[9] – الآية 89 من سورة يونس وتكملتها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

قوله: **(لمخالفة [القياس][1])**، أمّا على رأي يونس فللزوم التقاء السّاكنين على غير حده، وأمّا على رأي البعض فلخروجها عن أصلها وهو لزوم السّكون فإن قلت: فليجز اضْرِبْنَانِّ مثلا في الوقف على المذهبين إذ لا مخالفة، قلت: الوقف تابع، فقبل[2] الوقف إن كان النّون متحرّكا يلزم الخروج عن الوضع، وإن كان ساكنا يلزم التقاء السّاكنين في غير الوقف، والمدغم على أنّه مخالف لاستعمال الفصحاء على ذلك التقدير أيضا.

قوله: **(وهي ليست في: "تَتَّبِعَانِ" للتأكيد)**، قيل: إنّها هي الشّديدة ولكن حذف منها السّاكنة تخفيفا، و "لا" ناهية[3] على هذا التّأويل، والفعل في موضع جزم، وقيل: النّون نون رفع، و"لا" نافية[4] والمراد النّهي، وقال الفارسي وغيره [39ظ]: النّفي على بابه ليس فيه معنى النّهي، والفعل مرفوع، والجملة في موضع الحال.

قوله: **(<u>***لتفصل*</u> تلك الألف *<u>بين النّونات</u>*)**، إن قلت: قد جمع بين ثلاث نونات، نحو: "النّساء جُنِنَّ" في الماضي و"يجْنُنَّ" في المضارع قلتُ: لمّا كان منهما نونان من نفس الكلمة، وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف "اضْرِبْنَنَّ"، فإنّ الأولى ضمير وثنتان للتأكيد[5] وهما زائدتان فالثّلاثة زوائد على أصل الكلمة والثِّقَل إنّما يحصل بالزائد[6].

---

[1] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[2] – في (ج) ثقيل.

[3] – في (ب) و(ج) ولا نهاية.

[4] – في (ج) ولا فيه.

[5] – في باقي النسخ :التوكيد.

[6] – في (د) بالزوائد.

قوله: **(بدليل حذفها في نحو قوله: اضْرِبَ القوم)**، إن قيل: هلا كسروها كما كسروا التّنوين[1] [في نحو][2]: "زيد العالم" مع أنّ وضعه أيضا على السّكون، أجيب بأنّهم قصدوا إلى أن يجعلوا للنّون اللاحقة للاسم مزيّة على النّون اللاحقة للفعل، وبأنّ التّنوين لازم للاسم [الأمكن][3] إذا خلا عن اللام والإضافة، واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة [لا][4] تلزم الفعل.

قوله: **(لا تُهِينَ الفَقِيرَ**.....***.....[5])

البيت، يقول: لا تفتخر بغناك عليه، فإنّ الدّهر لا يترك الفقير على فقره [ولا][6] الغني على غناه، فالرّكوع كناية عن تغير الحال بالانحطاط بعد الارتفاع، وقوله: "**علّك**"[7] أصله: "لعلّك" عند أكثر النّحويين كما نقله ابن العلج[8]، وقيل اللام زائدة في: "لعلّ" للتّوكيد، والقول الأوّل أولى كما قاله السّهيلي وغيره؛ لأنّ الزّيادة تصرف والحرف لا يتصرّف فيه؛ ولأنّه وضع للاختصار والزّيادة عليه تنافي ذلك فمجيئها بغير لام لغة، أو على حذف حرف أصلي؛ لأنّ الحذف من جنس الاختصار

---

[1] – في (ج) النونين.

[2] – ما بين معقوفين استدركه ناسخ (ب) في الحاشية اليسرى.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج)زفي (ب) و(د) لم.

[5] – وتمامه: لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ *** تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ.

وهو من بحر المنسرح للأضبط بين قريع السعدى، أصله " لا تهينن الفقير " فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها، ينظر: شرح الرضي 160/4.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في (ج) عليك.

[8] – هو محمد بن عليّ الإشبيلي، ويعرف بابن العِلْج، وكنيته: أبو عبد الله، ولقبه: ضياء الدين، موطنه: مدينة إشبيلية في الأندلس، ولد ونشأ بها، وهو من نحاة القرن السابع الهجري، لأنه من طبقة ابن عصفور وغيره من تلاميذ الشلّوبين، ولم تذكر سنة ولادته أو وفاته، إلا خبراً مهمّا ينصّ على أن صاحب البسيط كان من تلاميذ أبي عليّ الشلّوبين (ت: 645 هـ)، وقد غادر الأندلس متوجهاً إلى المشرق حتى وصل اليمن، وسكن بها وصنّف، أشهر مصنفاته: "كتاب البسيط في النحو"، وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات... ينظر ترجمته في : الكشف عن صاحب البسيط في النحو: لحسن موسى الشاعر، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، دط، 1988م، ص 150-151.

فهو أولى من الزّيادة، وقوله: **[والدّهرُ][1] قد رفعهْ**[2] جملة حالية من ضمير "**تركع**" على حدّ قولك: جاء زيد وعمرو يضحك، وقيل: من "الفقير" وهو غلط لفساد المعنى.

قوله: **(ولقائل [أن][3] يقول)** إلخ؛ محصّله تقدير انتفاء لزوم التقاء الساكنين بأنّه مبني على زيادة [40و] الألف، وهو مستغنى عنها[4] لعدم مقتضيها من الفصل المذكور عند دخول الخفيفة، وقيل في جوابه[5] أن هذا المقتضى موجود عند دخولها في بعض الصّور نحو: "صُنَّ" أمرا لجماعة المؤنّث فاحتيج إلى زيادة الألف ثم أجري الباب على سنن واحد فليتأمّل.

قوله: **(ثم[6] المناسبة المعلومة)** إلخ، إشارة إلى ما اشتهر بينهم من أنّ[7] كلّ ما كان أكثر حروفا[8] ومعنى فهو فرع عن الأقل؛ لأنّ الفرع فيه ما في الأصل وزيادة.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (ج) قد وضعه.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – في (ب) عنه.

[5] – في (ج) وقد يقال أن هذا..

[6] – كذا في ط الأزهرية، 81، وفي ط المنهاج: ثم إنّ المناسبة..، ص 127.

[7] – في (د) بأن.

[8] – في (ج) حدوثا.

قوله: **(بسكون الألف واللام[1])** يريد بإبدال الثّانية ألفا كما هو القوي في التصريف[2] والمشهور في الأداء بين القراء، ووجهه أن الحذف[3] يؤدي إلى الالتباس كما ذكره، والتّحقيق[4] يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل وهو غير جائز في السّعة، والتّسهيل فيه شيء من لفظ المخفّفة وربما يشعر[5] قوله: "ويجوز بعدم التّعيّن" وهو كذلك فقد ورد التّسهيل أيضا في مثله، وبه قرأ العشرة وإن رجّح البدل عنهم قال:

أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أنَا أبْتَغِيهِ *** أمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي[6]

---

[1] – قصده عبارة: "آلحسن عندك" السابقة لهذه العبارة وقوله تعالى: ﴿ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ [يونس 91] ، ط المنهاج، ص 128.

[2] – في (أ) التصديق.

[3] – في (أ) المحذوف.

[4]– هكذا في النّسخ والصواب "التّخفيف"، لكونها تتناسب مع سياق نصّ الشّارح، وهذا قوله: "فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا؛ لأنّه محلّ التخفيف..." ط المنهاج 128، وط الأزهرية 82.

[5] – في (ج) يتغير.

[6] – البيت من بحر الوافر للمثقِّب العبدي، واسمه عائذ بن محصن بن وائلة بن عَدِي، وهو شاعر جاهلي أقدم من النابغة الذبياني، لمّا أقف على ديوانه، والشاهد فيه: أنهم إذا ادخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونها بين بين: أي بين الهمزة وبين حرف حركتها وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف، شرح الرضي 268/2.

والتّوجيه أنّه لا جائز أن تكون في [الحقيقة][1] مخفّفة؛ لأنّ التّحقيق[2] لحن وهو عربي، ولا مبدلة؛ [لأنّها][3] بإزاء فاء مفاعَلَتُنْ وهي مما لا يجوز اسكانه، ولا محذوفة ؛ لأنّه يؤول[4] إلى العصب[5] وهو قبيح [في الوافر] [6] مع ما يقترن به هنا من الإلباس[7] في الجملة.

قوله: **(وفي بعض القراءات)** إلخ، أمّا[8] الإدغام في الثلاثة[9] فهو قراءة أبي عمرو ومن طريق أبي شعيب[10] وغيره، وأما الإسكان في ﴿اللَّائِي﴾[11] فهي قراءة أبي عمرو ورواية أحمد البزّي عن ابن كثير على خلاف بين أهل الأداء عن ذلك القارئ وهذا الراوي.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ..

[2] – هكذا في النّسخ، والصواب: التّخفيف.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – في (ج) يؤدي.

[5] – العصب وَهُوَ إسكان اللَّام فَيصير (مفاعلْتن) فينقل إِلَى (مفاعيلن)، كتاب العروض: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تح: د أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ط1، 1987م، ص 82.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (د) الالتباس.

[8] – في (ج) ومن بعض...أن الإدغام.

[9] – في(أ) الثلاث. قصده هذه الآيات الثلاث التي ذكرها الشارح وهي قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَّلِكَ﴾ و﴿لِبَعْضِ شَّأْنِهِمْ﴾ و﴿ذِي الْعَرْشِ سَّبِيلًا﴾، ينظر ط المنهاج، ص128، وط الأزهرية، ص 82.

[10] – كذا في: النّشر في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت : 833 هـ)، تح: علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ) : المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية، دط، دت، 291/1، 292،293. وهي المواضع التي ذكرت فيها الآيات الواردة في الهامش السابق.

[11] – في (ج) الأولى وهو تحريف. وهي الآية 4 من سورة الأحزاب وتكملتها: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾، وهي أيضا الآية 2 من سورة المجادلة وتكملتها: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾...

وأمّا في ﴿وَمَحْيَايَ﴾[1]، فقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع[2] ونافع على خلاف بين أهل الأداء عن رواية ورش[3] [40ظ].

جاء في النشر: وَأَمَّا (اللَّائِي) فَهُوَ فِي الْأَحْزَابِ، وَالْمُجَادَلَةِ، وَمَوْضِعَيِ الطَّلَاقِ. فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكُوفِيُّونَ بِإِثْبَاتِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا وَهُمْ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَاخْتُلِفَ عَنْ هَؤُلَاءِ فِي تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَتَسْهِيلِهَا وَإِبْدَالِهَا، فَقَرَأَ يَعْقُوبُ وَقَالُونُ وَقُنْبُلٌ بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَوَرْشٌ بِتَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ، وَاخْتُلِفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَالْبَزِّيِّ فَقَطَعَ لَهَا الْعِرَاقِيُّونَ قَاطِبَةً بِالتَّسْهِيلِ كَذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي فِي " الْإِرْشَادِ "، وَ " الْكِفَايَةِ "، وَ " الْمُسْتَنِيرِ"، وَ"الْغَايَتَيْنِ"، وَ"الْمُبْهِجِ"، وَ"التَّجْرِيدِ"، وَ"الرَّوْضَةِ"، وَقَطَعَ لَهُمَا الْمَغَارِبَةُ قَاطِبَةً بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً سَاكِنَةً، وَهُوَ الَّذِي فِي: "التَّيْسِيرِ"، وَ"الْهَادِي"، وَ"التَّبْصِرَةِ"، وَ"التَّذْكِرَةِ"، وَ"الْهِدَايَةِ"، وَ"الْكَافِي"، وَ"تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ"، وَ"الْعُنْوَانِ"، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فَيُمَدُّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: هِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ، وَالْوَجْهَانِ فِي: "الشَّاطِبِيَّةِ"، وَ"الْإِعْلَانِ"، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، ذَكَرَهُمَا الدَّانِيُّ فِي "جَامِعِ الْبَيَانِ"، فَالْأَوَّلُ وَهُوَ التَّسْهِيلُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو، وَرِوَايَةِ الْبَزِّيِّ، وَالْإِبْدَالُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَارِسِيِّ، وَانْفَرَدَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَطَّارُ، عَنِ النَّهْرَوَانِيِّ، عَنْ هِبَةِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ وَرْشٍ فِي الْأَحْزَابِ مِثْلَ قَالُونَ، وَفِي الْمُجَادَلَةِ كَابْنِ عَامِرٍ، وَفِي الطَّلَاقِ كَالْأَزْرَقِ، فَخَالَفَ فِي ذَلِكَ سَائِرَ الرُّوَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.404/1.

[1] – "سَكَّنَ أَبُو جَعْفَرٍ وَقَالُونُ وَالْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ الْيَاءَ مِنْ وَمَحْيَايَ، وَهِيَ مِمَّا قَبْلُ الْيَاءِ فِيهِ أَلِفٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي سِوَاهَا، وَاخْتُلِفَ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَنْهُ... وَبِالْفَتْحِ أَيْضًا قَرَأَ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ: "ابْنُ نَفِيسٍ" عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْأَزْرَقِ، وَعَلَى عَبْدِ الْبَاقِي عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عِرَاكٍ عَنِ ابْنِ هِلَالٍ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ إِلَّا أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ نَافِعٍ بِالْإِسْكَانِ وَاخْتِيَارَهُ لِنَفْسِهِ الْفَتْحَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَقِيلَ، بَلْ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ أَوَّلًا كَانَ يَقْرَأُ: ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ سَاكِنَةَ الْيَاءِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى تَحْرِيكِهَا، وَرَوَى ذَلِكَ الْحَمْرَاوِيُّ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ عَنْ وَرْشٍ...ينظر: النّشر 172/2–173.

[2] – في (د) النعقاع. وهو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر(ت 132هـ): أحد القراء " العشرة " من التابعين، وكان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقارئ. وكان من المفتين المجتهدين. توفي في المدينة، قال عنه الذهبي: فأما قراءة أبي جعفر فدارت على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر، وأقرأها الزبير بن محمد العمري عن قراءته على قالون بإسناده وأقرأها سليمان بن داود الهاشمي عن سليمان بن مسلم عن جماز عن أبي جعفر, وأقرأ بها الدوري عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر أو عن رجل عن أبي جعفر...ينظر الأعلام 186/8 ، وغاية النهاية 383/2.

[3] – هو ثمان بن سعيد بن عديّ المصري (ت: 197هـ): من كبار القراء. غلب عليه لقب " ورش " لشدة بياضه. أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر، وكان جيد القراءة حسن الصوت إذا قرأ يهمز ويمد ويشدّد ويبين الإعراب لا يمله سامعه... وقال النّحاس قال لي أبو يعقوب الأزرق إن ورشًا لما تعمق في النحو وأحكمه اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش قلت: يعني مما قرأ به على نافع، ينظر: الأعلام 205/4، وغاية النهاية 503/1.

وأمّا ﴿وَمَمَاتِي﴾، فثابتة الياء مفتوحة عند نافع وأبي جعفر[1] ساكنة عند الباقين، ولا نعلم أحدا من القرّاء حذفها وسكّن التاء لا وصلا[2]، ولا وقْفا فذكرها في الشّرح استطراد.

قوله: **(ونحو ذلك)**، يريد الأسماء المبنية لعدم التركيب كعين، وميم، وزيد، وعمرو؛ فإنّها تسكّن في الوصل أيضا فرقا بينها وبين المبني لعارض كائن[3] وكيف، ولم يعكس؛ لأنّ أكثر الأسماء المبنية إنّما بنيت لوجود المانع فأجري الكثير على الأصل وهو التحريك للسّاكنين.

قوله: **(ويمكن الجواب[4] بأنّ كل ذلك من الشّواذ)**؛ يريد بهذا[5] الشذوذ: مخالفة القياس لتواتر جميع ما نقله في التّنزيل.

والتّوجيه أنّ التقاء السّاكنين في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا كالوقف[6] يُجاء مع قصد الخفّة، ومن ثمّ جرى في المدغمات مجراه في الإشارة، وبقاء أثر الحركة المَنْوِيَّة؛ ولأنّ التقاؤهما فيها تقديري؛ إذ المدغم غير ملفوظ [7] به تحقيقا.

قوله: **(قلتُ: جوازه)**، اقتصر عليه لصحّته على اشتراط الكلمة وعدمه، ويجوز أن يجاب بمنع وجود الشّرط بناء على الأوّل، وكذا القول في حذف واو: "اضربوا" وياء: "اضربي" عند دخول النون.

قوله: **(كما تقدّم)**؛ أي في الكلام على باب: منع يمنع في أوائل الكتاب.

---

[1] – كذا في النشر، 173/2.
[2] – في (ج) سقطت "صلا" من وصلا.
[3] – في (ج) كان.
[4] – في ط المنهاج أضاف: عنه، ص 128
[5] – في (أ) و(د) بها.
[6] – في (أ) فالوقف.
[7] – في (ج) الملفوظ.

قوله: **(والفعل مع نون التّوكيد يصير مبنيا)** إلخ، الصّحيح عند ابن مالك[1] ومن تبعه أنّ الفعل لا يبنى مع النون إلا إذا كانت مباشرة فمتى فصل بينهما واو جمع، أو ألف تثنية، أو ياء مخاطبة، أعرب تقديرا؛ وذلك لأنّ المؤكّد بالنّون إمّا أن يكون بناؤه لتركبه معها وتنزّله منها منزلة الصدر من[2] العجز، وإمّا أن يكون من أجل أنّ[3] النّون من خصائص الفعل فضعف بلحاقها شبه الاسم إذ لا قائل بغير هذين والثّاني باطل؛ لأنّه يلزم منه بناء المجزوم والمقرون [41و] بحرف التّنفيس وما أشبههما فتعين الأوّل ولا نصيب فيه لما اتصل به واحد مما سبق؛ لأنّ العرب لا تركّب ثلاثة أشياء، وإذا ثبت هذا فاعلم أنّ أصل قولك: هل تفعلان، [وقيل][4]: هل تفعلُنَّ، وهل تفْعِلَنَّ: هل[5] تفعلانن، وهل تفعلونن، وهل تفعلينن، فاستثقل توالي الأمثال فحذفت[6] نون الرّفع تخفيفا، واكتُفي بتقديرها وأُقرّت الألف لخفّتها.

قوله: **(وقيل: حد التقاء السّاكنين)** هذا هو المعروف، وحكى بعضهم الاتّفاق عليه بين علماء هذا الفن[7].

---

[1] – قال ابن مالك: "ما لم يباشر نون توكيد"؛ أي: استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد، فإنه يبنى معها على الفتح، ولا نون إناث، فإنه يبنى معها على السكون، ولتأكيد الفعل بالنون باب يبين فيه إن شاء الله – تعالى– ما يحتاج إليه"، وفي ذكر المباشرة إشعار بأن المؤكد بالنون لا يبنى –مطلقًا– بل إذا باشر آخره نون التوكيد نحو: "هل يفعلن"، فإن لم يباشرها فهو معرب تقديرًا نحو: "هل يفعلان"؛ لأن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون، وتنزله منها منزلة الصدر من العجز في "بعلبك، فإذا حال بينهما ألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه لم يبق تركيب؛ لأن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئًا واحدًا..." شرح الكافية الشافية 1/175– 176.

[2] – في (ج) مع.

[3] – في (ب) أن يكون منزلة النون من...

[4] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ..

[5] – في (ج) وهل.

[6] – في (أ) فحذف.

[7] – في (أ) الفن هذا.

قوله: **(وههنا موضع تأمّل)**، وجهه أنّ كلام المصنّف يقتضي جواز دخول الثّقيلة في فعل الاثنين، وجماعة المؤنث لكون التقاء السّاكنين[1] على حدّه، وامتناع دخول الخفيفة فيهما لكونه على غير حدّه، فمتى حمل تفسيره على اشتراط الكلمة نَافَى[2] مراده؛ إذ يلزم حينئذ في الثّقيلة أن يكون على غير حدّه فيمتنع دخولها [أيضا][3]، وقيل: وجهه أنّه لا يلزم من تمثيله بكلمة واحدة أن لا يجوز[4] في غيره.

قوله: **(كما سيجيء)**، سيأتي في المهموز[5] أنّ[6] مضارع: "رأى" قد التزموا[7] حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها تخفيفا لكثرة الاستعمال.

قوله: **(وهذا أولى)**؛ أي لأنّه قياس مطرّد لا تلتبس [معه][8] عين المحذوف[9]، ويُغني في دفع الثّقل عن اعتبار الحذف لأجله مع أنّ القلب تغيير[10] إلى بدل وهو أولى من الحذف.

قوله: **(وهو ظاهر)**؛ أي لأنّ اللّام محلّ التّغيير لكونه آخر الكلمة، والفاعل ممتنع الحذف مطلقا.

قوله: **(وهي حرف الشّرط[11])**، فيه تجوّز[12]؛ لأنّ حرف الشّرط انّما هو: "إن" و "ما" مؤكدة.

---

[1] – في (أ) التقاكنين حصل تصحيف بين الكلمتين.
[2] – في (أ) ما في.
[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).
[4] – في (ج) أن يكون.
[5] – ينظر النص المحقق: ص 346
[6] – في (أ) أنه.
[7] – في (ب) أكثروا.
[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).
[9] – في (أ) المحذوفة وفي (ج) أضاف: فيه.
[10] – في (أ) يعتبر، وفي (ج) تغيير إلى البدل
[11] – في ط المنهاج: وهي من حروف الشرط، ص 131، وكدا في ط الأزهرية، ص 86
[12] – في (أ) يجوز

قوله: **(لما تقدّم في أوّل البحث)** قُدِّمَ[1] أنّ دخول "إمّا" شرط لجواز دخول نون التّوكيد، وقد سبق إيضاحه فيلزم سبق دخول "إمّا"[2] فيكون حذف النّون لأجلها لا لنون التّوكيد.

قوله: **(وقال [41ظ] المالكي)**: هو الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك الطّائي الجيّاني الشّافعي صاحب "التّسهيل"، و"الخلاصة" وغيرهما رحمه الله تعالى.

[اسما الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد]

قوله[3]: **(فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل)** لمّا كان اسم الفاعل مشابها للمضارع معنى قصدوا في بنائه[4] إلى مشابهته إياه لفظا لكمال المناسبة، فزادوا ألفا بعد حذف حرف المضارعة لخفّتها بالقياس إلى سائر الحروف، ثمّ كسروا العين لاعتدال الكسرة وقيل: لسلامتها من الالتباس بماضي المفاعلة على تقدير الفتح، ومن ثقل الضمّ وفيه نظر لوجود الإلباس[5] بالأمر على ذلك التّقدير، وأجيب بالاعتقاد للضرورة؛ ولأنّه التباس[6] الشّيء بما يشبهه؛ لأنّ الأمر مشتق من المضارع، واسم الفاعل مشابه له كما سبق[7]، بخلاف اللّبس على تقدير الفتح وهو ضعيف؛ لأنّ التزام الثّقل أولى من التزام الالتباس.

---

[1] – في (ج) "قد مر" وهي الصواب.
[2] – في (ج) أنّ.
[3] – في (ب) قوله: اسم الفاعل فالأكثر...
[4] – في (ب) بيانه، وفي (ج) كأنه رسمها هكذا بدون نقط: الحصانه.
[5] – في (ب) من الالتباس، وفي (ج) الالتباس.
[6] – في (ج) القياس.
[7] – في (ج) كما لا.

قوله: **(وذلك لأنّهم[1] لمّا جعلوا)** إلخ؛ إنّما جعلوا إعرابهما بالحروف؛ لأنّ الحركات استوفتها الآحاد مع أنّ في آخرهما ما يصلح لأنْ يكون إعرابا من حروف المدّ، ومن ثمّ أُعرب المكسر، وجمع المؤنث السّالم بالحركات؛ ولأنّهما لمّا كانا فرعا على الواحد والإعراب [بالحروف][2] فرع، أعطي الفرعُ للفرعِ[3].

قوله: **(جعلوا رفع المثنّى بالألف لخفّتها)** إلخ، إنّما كان: "الألف"، و"الواو" علامة لمطلق الرّفع؛ لأنّهما جلبا[4] قبل الإعراب علامة للتّثنية والجمع لمناسبة الألف بخفّته لقلّة عدد المثنّى، والواو بثقله لكثرة[5] عدد الجمع، وهو حكم مطّرد في جميع المثنّى والمجموع، نحو: "ضربا"، و"ضربوا"، و"انْتَمَا"، و"انْتَمَوْا" فناسب عند إرادة الإعراب جعلُهما علامة للرّفع لتقدّمه؛ لأنّه علامة العُمَدِ.

وأمّا اختصاص رفع المثنّى بالألف، و[رفع][6] المجموع بالواو فلِمَا سبق أيضا، ولِمَا ذُكر في الشّرح من أنّ الألف أخفّ والمثنّى مقدّم[7]؛ أي لأنّ التّثنية أعمّ من الجمع لشمولها [42و] [العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، واختصاص الجمع بالمذكر][8] العاقل، ومن أنّ الواو مناسبة للضمة؛ أي التي هي أصل في الرفع، والشقّ الأوّل مُحصِّل للغرض بملاحظة ما تقدّم.

---

[1] – في (أ) و(د) أنّهم. والصواب ما ورد في (ب) و (ج) لأنها توافق نسخة الشارح، ينظر ط المنهاج، ص 134، و ط الأزهرية، ص88.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) و () بالحرف.

[3] – في (أ) و(د) الفرع.

[4] – في (ج) طلبا.

[5] – في (ج) والواو للقلة والكثرة عدد.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[7] – كذا في ط المنهاج، ص 134، وط الأزهرية، ص88.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

قوله: **(وفتحوا ما قبل الياء)** إلخ؛ لم يعكسوا؛ لأنّ الفتح أخفّ، والمثنّى أحقّ به لتقدّمه؛ ولأنّ الفتح ثابت في المثنّى قبل الإعراب فأبْقِي بعده[أيضا] [1] لعدم المعارض[2] بخلاف المجموع.

قوله: **(فتحوا النّون في الجمع)** إلخ، لم يعكسوا طلبا للتّعادل؛ لأنّ ما قبل المثنّى مفتوح، وما قبل الجمع مكسور، هذا والفرق المذكور غير دائم؛ لأنّ النون يعرض لها فيهما الحذف في الإضافة، والسكّون في الوقف فيحصل اللّبس.

قوله: **(ثمّ جعلوا النّصب فيهما تابعا للجرّ)**؛ أي لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرّفع، ولقوّة[3] الجرّ بالاختصاص؛ ولأنّهما يشتركان في المعنى في كثير من المواضع، نحو: "قلت لزيد"، و"خاطبت زيدا"، وفي اللفظ، نحو: "له" و"إنّه"، و"لك" و"إنّك".

قوله: ***(على مفعول)***؛ وذلك لأنّ اسم الفاعل مأخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث أنّهما يسندان إلى[4] مفعول مالم يُسَمّ فاعله، فأدخلت الميم مقام حرف المضارعة، ولتعذّر زيادة حرف العلّة لِما سيأتي، ثمّ فتحت لإلباس البقاء[5] على الضمّ باسم المفعول من باب الأفعال مع[6] خفّة الفتح، ولما في الكسر [من الإلباس باسم الآلة، أو[7] الانتقال إلى الأثقل، ثمّ ضمّت العين لأداء الكسر][8]، والبقاء على الفتح إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرّد، ثمّ أشبعت الضّمة لئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو "مفعل" بغير تاء.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2] – في (ج) العارض.

[3] – في (ج) سقطت الواو من "ولقوة".

[4] – في (ج) إلى ما.

[5] – في (د) الباقي.

[6] – في (د) من.

[7] – في (ب) و(ج) و

[8] – ما بين معقوفين سقط من (د) بسبب تصحيف البصر عند كلمة: "الكسر".

قوله: **(لأنّ القائم مقام الفاعل لفظا)** إلخ؛ يعني بالنّظر إلى أحكامه اللّفظية من رفعه وعمديته[1]، ووجوب تأخّره[2] عن فعله، واستحقاقه للاتّصال به، وتأنيث فعله لتأنيثه[3] [42ظ] لا بالنّظر إلى صدور الفعل منه.

وقوله: **(من حيث هو [هو]**[4]**)**؛ أي لا بالنّظر إلى المجرور، فإنّه يختلف لما ذكر، [وقوله: **لفظا** إشارة إلى أنّ القائم الحقيقي إنمّا هو المجرور وقد سبق إيضاحه][5].

قوله: **(أنّ مثل هذا الفاعل)**؛ سمّاه فاعلا جريا على [الغالب وهو][6] اصطلاح الزمخشري من تسمية النّائب عن الفاعل فاعلا؛ ولذلك لم يذكره في المرفوعات، وقال في [بعض][7] فصول المفصّل: "وتضاف الصّفة إلى فاعلها كقولك: "معمور[8] الدّار"[9]، ومثله اصطلاح: عبد القاهر[10] نقله نجم الأئمّة، وإنّما عبّر الشارح بالظّاهر لقصور التّنصيص على الآية.

---

[1] – في (ج) وعدميته.

[2] – في (د) تأخيره.

[3] – في (ج) لتأنيث.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و (ج).

[5] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و (ج).

[6] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ج) معمورا.

[9] – كذا في المفصل، ص 113، و 293.

[10] - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر (ت:471ه) واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) له شعر رقيق، من كتبه: "أسرار البلاغة"، و"دلائل الإعجاز"، و"الجمل" في النحو، و"التّتمة" نحو، و"المغني" في شرح الإيضاح، ثم اختصره و سماه: "المقتصد" ، و "إعجاز القرآن" و" العوامل المئة".. ينظر الأعلام 4/48– 49

قوله: (**إنّ** "**عنه**" **فاعل**[1] ﴿ مَسْئُولًا﴾ **قدّم عليه**[2])، المختار أنّ مثل هذا الفاعل لا يجوز تقدّمه على فعله؛ لأنّ الفاعل الحقيقي لا يجوز تقدّمه لالتباسه بالمبتدأ حينئذ؛ ولأنّه بمنزلة الجزء الأخير من الفعل بدليل سكون لام الفعل له، نحو: "ضربْت"، وإلحاق علامة الإعراب بعده نحو: "يضربان"، فنائبه أولى بالامتناع؛ لأنّه أضعف، فالمجرور على ما قاله نجم الأئمّة مرفوع المحل بـ ﴿ مَسْئُولًا﴾[3] المقدّر [المفسر][4] بـ ﴿ مَسْئُولًا﴾ الظّاهر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[5].

قال: لكن ليس في ﴿ مَسْئُولًا﴾ الظاهر ضميرٌ كما في: ﴿ اسْتَجَارَكَ ﴾، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه، فلا يجوز خلوّه منه بخلاف [اسم][6] الفاعل والمفعول، وقال ابن هشام[7]: "الصواب أنّ اسم

---

[1] – في (ب) و (ج) فاعلا.

[2] – يقصد قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الاسراء 36].

[3] – في (ج) بمسؤول.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – الآية 06 من سورة التوبة وتكملتها: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] - هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761ه): من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر، قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه، من تصانيفه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، و"عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب"، و "رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة"، و"الجامع الصغير"، و"الجامع الكبير" نحو، و"شذور الذهب"، و"الإعراب عن قواعد الإعراب"، و "قطر الندى"، و"التذكرة " ، و " التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل " كبير، و "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، و"نزهة الطرف في علم الصرف" ينظر الأعلام 147/4.

﴿كَانَ﴾ ضمير المكلّف وإن لم يجرِ له ذكر، وأنّ المرفوع بـ : ﴿ مَسْئُولًا﴾ مستتر فيه راجع له أيضا، وأنّ: ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب"[1].

قوله: **(إلا أنه يستوي**[2]**)** إلخ العلّة طلب الفرق بين ما هو بمعنى: "فاعل" وما[3] هو بمعنى: "مفعول"، فإن قيل الفرق حاصل بالعكس قيل: إنّما لم يعكس؛ لأنّ الفاعل[4] أصل بالنسبة إلى المفعول، والتّمييز بين المذكّر والمؤنّث أصل بالنّسبة إلى [5] التّسوية؛ إذ الأصل جريان الصّفة على الموصوف ومطابقتها إيّاه فأُعطي الأصل [43و] للأصل [والفرع للفرع، والحكمان المذكوران[6] غالبان، فقد يحمل أحد البناءين على الآخر][7] للشّبه اللفظي بينهما فيقال: "رأيت امرأة قتِيلة"، و"هذه خصلة حميدة"، و"صفة ذميمة"، ويقال: "هذه ملحفة جديدٌ" بحذفها من جدَّ يَجِدُّ جِدَّة، هذا مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنّ "جديدا" بمعنى مجدود[8]؛ أي مقطوع[9] لكنّه كثر حتى قالوا: "جَدَّ الثّوبُ فهو جديد"، فتُوُهِّمَ

---

[1] – وهذا نصه الكامل: "وَقَول بَعضهم فِي قَوْله تَعَالَى ﴿إِن السّمع وَالْبَصَر والفؤاد كل أُولَئِكَ كَانَ عَنهُ مَسْئُولًا﴾ إِن ﴿عَنْهُ﴾ مَرْفُوع الْمحل بـ ﴿ مَسْئُولًا﴾ ، وَالصَّوَاب أَن اسْم ﴿كَان﴾ ضمير الْمُكَلف وَإِن لم يجر لَهُ ذكر وَأَن الْمَرْفُوع بـ ﴿مَسْئُولًا﴾ مستتر فِيهِ رَاجع إِلَيْهِ أَيْضا وَأَن ﴿عَنْهُ﴾ فِي مَوضِع نصب، مغني اللبيب 769.

[2] – في (أ) أضاف : فيه ولا وجود لها في نسخة الشارح ينظر ط المنهاج، ص 135، وط الأزهرية، ص 89.

[3] – في (ج) وبين ما.

[4] – في (ب) الفعل.

[5] – في باقي النسخ: أصل بالنظر للتسوية.

[6] – في (ب) والحكمات المذكورات.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في باقي النسخ : مجدودا

[9] – في (ب) مقطوعا.

أنّ "جديدا" منه لا من "جددت"، قال في شرح المفصل: وليس بالقوي؛ لأنّ دعواهم أنّ: "جدّ الشيء" فرع على[1]: "جددته فهو جديد" لا دليل عليه انتهى.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[2]، فقيل هو من باب: "ملحفةٌ جديدٌ" حكاه نجم الأئمة[3]، وبه جزم الشّارح أواخر الكلام على النّاقص، وقيل صفة لمحذوف؛ أي شيء قريب وقيل [من باب قوله][4]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوعِ هَوىً *** .....[5]

---

[1] – في (ج) عن.

[2] – الآية 56 من سورة الأعراف وتكملتها: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

[3] – ينظر هامش شرح الرضي على الشافية 141/2– 142، وفيه نقل المحقق كلام نجم الأئمة في كتابه شرح الكافية، وهذا نصّه: الذى ذكره في شرح الكافية خاصا بهذا الموضوع هو قوله: " إن أصل التاء في الاسماء أن تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال: تلحقها إذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة، وضربت فهي ضاربة، فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا: حاضت فهي حائضة، لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث: أي لبنى وتمري، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض " ثم قال بعد كلام: " ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول، إلا أن يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته، ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا نحو امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد، من جد يجد جدة عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى مجدود من جده: أي قطعه، وقيل: إن قوله تعالى﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ منه، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس، وقد يجئ بمعنى مفعل قليلا كالمذكر الحكيم أي المحكم على تأويل، وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والجليف"

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – البيت من بحر البسيط، وعجزه: "وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا"، وهو بلا نسبة في: أوضح المسالك 88/3، ومغني اللبيب 665، و شرح الأشموني 139/2، وحاشية الصبان 2/ 374.

وقيل: ذُكِّرَ؛ لأنّ "رحمة" مصدر، والمصادر المؤنّثة يجوز تذكيرها حملا على لفظ آخر بمعناها كالرّحم هنا، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾[1]، [ذَكَّرَ][2] الضمير؛ لأنّ التّذكرة بمعنى الذِّكْر.

قوله: **(إذا ذُكِّرَ الموصوف)** فيه [أيضا][3] إشارة خفية[4] إلى ما هو موضع المسألة من بقاء "فعيل" صفة فيخرج نحو: ذبيحة ونطيحة، ممّا دخلته التّاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

[اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]

قوله:(***أن تضع في مضارعه الميم***)؛ إنّما اختير زيادة الميم لتعذّر زيادة حروف العلّة، وقرب مخرج الميم من مخرج الواو، وإنّما قلنا: إنّها متعذّرة؛ لأنّ الواو لا تزاد في أوّل الكلمة لثقلها لا سيما عند دخول واو العطف، وقد مر[5] وكذا الألف وهو ظاهر، وفي زيادتها همزة إلباس بالمضارع وكذا إبقاء الياء.

والشاهد فيه: "مكسوف"؛ حيث أعاد الضمير مذكرا على "إنارة" وهو مؤنث، وسوغ ذلك كون المرجع مضافا إلى مذكر، وهو العقل فاكتسب التذكير منه، فقد ذكر "قريب" وهو خبر عن "رحمة"؛ لأنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى لفظ الجلالة. ينظر هامش ضياء السالك 324/2.

[1] – الآية 55 من سورة المدثر، وهي أيضا الآية 12 من سورة عبس.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[4] – في (ب) خفيفة.

[5] – في (ج) وقدم.

قوله: **(كما فعلت[1] في أكثر فعله)** إلخ فيه إشارة إلى أن اسم[2] الفاعل مأخوذ من المضارع كما سلف تقريره في المجرّد [43ظ]، وإنّما ذكر الأكثر لإخراج باب التّفعّل[3]، والتّفاعل، والتّفعلل[4] فإنّها لا يكسر فيها ما قبل الآخر حذرا من التباس الأمر منها بمضارع رباعِيّها المبدوء بالتاء إذ لا فارق حينئذ إلا حركتها، ومثله ممّا [لا][5] يعتدّ به لاحتمال الذّهول عنه وقد مرّ، فالضمير المنفصل للفعل.

قوله: **(كما فتحته في فعله)**، الكلام فيه على قياس ما سبق، وإنّما لم يذكر الأكثر ليخرج باب "الإفعال"[6]، و"الإفعيلال" للزومهما، ولوجود الفتح التّقديري [فيهما][7]، ومن ثمّ لم[8] نقرنهما [بالثلاثة][9] السابقة وإن استثناهما [أيضا] [10] بعض المحقّقين نظرا إلى الظاهر.

---

[1] – في (أ) و(د) فعلت. والصواب ما ورد في (ب) و (ج) لموافقتها نسخة الشارح ينظر ط المنهاج، ص 136، وط الأزهرية، ص90.

[2] – في (د) الاسم.

[3] – في (ج) التفعيل.

[4] – في (ج) والتفعل.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[6] – في (ج) الإفعلال.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – في (ج) لو تقرنهما

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[10] – ما بين معقوفين سقط من (د).

قوله: **(وكذا نحو أعشب[1] المكان فهو عاشب)** منه أيضا: الطوائح[2] يقال: طوحته الطوائح وأطاحته؛ أي ذهبت به[3] ولا يقال: المطوحات ولا المطيحات.

و"اللّواقح" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾[4]، على تأويل وهذا الباب إمّا على حذف [مضاف] [5] الزوائد أو على النّسب، كـ "لابن" و"نابل"؛ إذ لا يلزم أن يكون "فاعل" الذي للنّسب ممّا لا فعل له، بل يجوز أيضا أن يكون ممّا[6] لا فعل له، بل يجوز أيضا أن يكـــون ممّا جاء منه الفعل كـ:

---

[1] – في (ج)عشب. وفي نسخة الشارح: وكذا أعشب...بدون لفظة : "نحو"، ط المنهاج 135، و ط الأزهرية 90.

[2] – في (ج) الطاويح. جاء في مختار الصحاح مادة (طوح) 193/1: " (طَاحَ) هَلَكَ وَسَقَطَ وَبَابُهُ قَالَ وَبَاعَ. وَكَذَا إِذَا تَاهَ فِي الْأَرْضِ. وَ (طَوَّحَهُ تَطْوِيحًا) تَوَّهَهُ وَذَهَبَ بِهِ هُنَا وَهُنَا (فَتَطَوَّحَ) . وَ (طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ) أَيْضًا قَذَفَتْهُ الْقَوَاذِفُ. وَلَا يُقَالُ: الْمُطَوِّحَاتُ وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22] عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ".

[3] – في (ج) منه.

[4] – الآية 22 من سورة الحجر وتكملتها: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾

[5] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(د).

[6] – في (أ) أما.

﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾[1]، و ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[2]، على الأولى عند نجم الأئمة[3]، وإليه ذهب الخليل في: "راضية"[4] وجزم به في الشّافية[5] فيها فتحمل التّاء على المبالغة.

ثمّ "الورس"[6] نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة[7] للوجه، ويقال: أيفع[8] الغلام بفاء بعد مثناة تحتية بمعنى[9] ارتفع، والبقاع ما ارتفع من الأرض.

---

[1] – الآية 06 من سورة الطارق وتكملتها: ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾.

[2] – الآية 21 من سورة الحاقة، وهي أيضا الآية 07 من سورة القارعة وتكملتها ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾

[3]– قال : " وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضاً بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلاَبِنٍ وَدَارع وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عِيشَة رَاضِيَة وَطَاعِمٌ كَاسٍ"، شرح الرضي للشافية 84/2.

[4] – جاء في الكتاب لسيبويه 382/3: "وقال الخليل: إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضاً وذو كسوة وطعامٍ، وقالوا: ناعلٌ لذي النَّعل".

[5] – في (ج) الشافعة، وفي (د) الشافعية. وهذا نصّها: "وَكثر مَجِيء فعال فِي الْحَرْف كبتات وعواج وثواب وجمال وَجَاء فَاعل أَيْضا بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ تامر وَلابْن ودارع ونابل وَمِنْه {عيشة راضية} وطاعم كاس"، الشافية لابن الحاجب، ص42.

[6] – الورس: (الْوَرْسُ) بِوَزْنِ الْفَلْسِ نَبْتٌ أَصْفَرُ يَكُونُ بِالْيَمَنِ تُتَّخَذُ مِنْهُ الْغُمْرَةُ لِلْوَجْهِ، تَقُولُ مِنْهُ: (أَوْرَسَ) الْمَكَانَ فَهُوَ (وَارِسٌ) ، وَلَا يُقَالُ: (مُورِسٌ) ، وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ. وَ (وَرَّسَ) الثَّوْبَ (تَوْرِيسًا) صَبَغَهُ بِالْوَرْسِ. مختار الصّحاح، مادة (ورس)،ص 336.

[7] – في (ج) الحمرة. "وَ(الْغُمْرَةُ) أَيْضًا طِلَاءٌ يُتَّخَذُ مِنَ الْوَرْسِ. وَقَدْ (غَمَّرَتِ) الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا (تَغْمِيرًا) أَيْ طَلَتْ وَجْهَهَا لِيَصْفُوَ لَوْنُهَا وَ (تَغَمَّرَتْ) مِثْلُهُ. وَ (الْغَامِرُ) مِنَ الْأَرْضِ ضِدُّ الْعَامِرِ" مختار الصحاح، مادة (غمر)، ص 229 .

[8] - (يَفَعَ) الْيَاءُ وَالْفَاءُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى الِارْتِفَاعِ. فَالْيَفَاعُ: مَا عَلَا مِنَ الْأَرْضِ. وَمِنْهُ يُقَالُ: أَيْفَعَ الْغُلَامُ: إِذَا عَلَا شَبَابُهُ، فَهُوَ يَافِعٌ، وَلَا يُقَالُ مُوفِعٌ. مقاييس اللغة، مادة (يفع)، 157/6.

[9] – في باقي النسخ: أي.

[المضاعف]

قوله: (**التضعيف أن**[1] **يزاد على الشيء**) إلخ، هذا معناه في اللغة[2]، وعليه يكون الضِّعْفُ: المثل، والأضعاف: [الأمثال، وقد يطلق الضِّعْفُ ويراد به الشيء ومثله.

قوله: (**وكذلك الإضعاف**][3]) هو بكسر الهمزة مصدر من باب الإفعال.

قوله: (**لتحقّق الشدّة فيه**) إلخ يمكن أن يقال أيضا: سمي "أَصَمّ" لاستدعائه الجهر لما فيه من الشدّة كما أنّ الرّجلَ الأصمَّ يستدعي الجهر لما به من الوقر[4] [44و]، أو لأنّه لا يتحقّق إلا بتكرير الحرف الواحد، كما أنّ "الأصمّ" لا يسمع الصّوت إلا بتكريره، وقيل: لأنّه حين يدغم أوّل المثلين يصير ذلك المدغم كالمستهلك فكأن الآذان صمّ من استماعه[5]، والظاهر أنّ قول الشّارح: وقد (**كان أهل الجاهلية**) إلخ إشارة إلى نحوه[6].

قوله: (**لم يجمعهما**[7] **في تعريف واحد**)، يريد أنّ جمعهما متعذّر؛ لأنّ مهاهيتهما مختلفة، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدٍّ؛ وذلك لأنّ الحدَّ مبيّن الماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمّنا، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع الأجزاء حتّى يجتمعا في حدٍّ واحد، نعم يمكن جمعهما في حدّ لفظي حيث أمكن؛ لأنّ مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللّفظ كما يقال في

---

[1] – في (أ) أي.

[2] – "وَذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنَّ التَّضْعِيفَ أَنْ يُزَادَ عَلَى أَصْلِ الشَّيْءِ فَيُجْعَلُ مِثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَكَذَلِكَ (الْإِضْعَافُ) وَ (الْمُضَاعَفَةُ) يُقَالُ: (ضَعَّفَ) الشَّيْءَ (تَضْعِيفًا) وَ (أَضْعَفَهُ) وَ (ضَاعَفَهُ) بِمَعْنًى. وَ (ضِعْفُ) الشَّيْءِ مِثْلُهُ وَ (ضِعْفَاهُ) مِثْلَاهُ وَ (أَضْعَافُهُ) أَمْثَالُهُ. مختار الصحاح، مادة (ضعف)، 184.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر وفي (ب) سقطت "هو" التي بعد المعقوفين.

[4] – (الْوَقْرُ) بِالْفَتْحِ الثِّقَلُ فِي الْأُذُنِ، مختار الصحاح مادة (وقر)، 343.

[5] – في (أ) اسماعه.

[6] – في (ج) نحو ذلك.

[7] – في (د) لم يجعلهما.

المستثنى: [هو][1] المذكور بعد: "إلا" فيشمل[2] المتّصل والمنقطع بخلاف قسمي المضاعف[3]، ومن ثمّ عبّر الشّارح بالتّعريف.

قوله:(***من الثلاثي*** **حال)** ظاهره جعله حالا من المبتدأ وهو وإن كان جائزا عند سيبويه لكنّه ممتنع عند الجمهور، وهو الأصح[4] كما قاله الشارح في بعض كتبه البيانية.

قوله: **(بالفتح)**؛ يريد أنّ الأصل مطابق فيه فحذف الجار والمجرور توسّعا ومثله كثير في الكلام.

قوله: **(ويجوز في مصدره فتح الفاء)**؛ إنّما جاز الفتح جبرا[5] له لما اشتمل عليه من الثّقل الحاصل بواسطة تقارب الأمثال، ثمّ الكسر[6] هو الأفصح[7]؛ لأنّه الأصل، وبه جاء التّنزيل.

قوله: **(وهو أن يجعل حرفا موضع حرف آخر)**؛ إنّما لم يقل: هو أن يجعل حرفا عوضا عن حرف ليخرج نحو همزة: "ابن" و"اسم و"قاعدة" و"زنة"، وإنّما قال: "**آخر**" ليحترز[8] عن رد المحذوف في مثل: "أب" و"أخ" إذا نسبت إليهما[9] فإنّه لا يسمـــــى إبدالا، وعن [تاء][10] "أخت" و"بنت"؛ لأنّ المراد بكونه

---

[1]– – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – في (ب) فيشتمل.

[3] – في (ج) المضاف.

[4] – في (ج) الأفصح.

[5] – في (ج) خبرا له.

[6] – في (أ) الكثير.

[7] – في (ب) الأصل.

[8] – في (أ) فيحترز.

[9] – في (ب) عليهما

[10] – ما بين معقوفين سقط من (د).

موضع الأصل موافقته إياه في كونه: فاء أو عينا أو لاما أو زائدا دالا على المعنى المقصود كما في "أُجُوهٍ"[1] وقال وماءٍ وعَأْلَمٍ بالهمزة[2] [44ظ].

ومعلوم[3] أنّ تاء: "أخت" و"بنت" ليست كذلك[4] نعم يرد عليه نحو: "أظلم" فإنّه لا يسمّى إبدالا، ويجاب بأنّه لما ذكر حروف الإبدال عُلم أنّ مراده بالحرف في قوله[5]: أن تجعل حرفا أحد تلك الحروف، وكأنّه قال: الإبدال جعل حرف من حروف: "أَنْصَتَ[6] يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ"[7] والظاء ليست منها.

---

[1] – في (ج) أخوه.

[2] – في (ب) بالهمز. جاء في شرح الرضي للشافية 3/203–204: " فَالْهَمْزَةُ تُبْدَل مِنْ حُرُوفِ اللِّينِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ، فَمِنَ اللِّينِ إعْلاَلٌ لاَزِمٌ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلَ، وَجَائِزٌ فِي أجُوهٍ وَأُورِيَ، وَأَمَّا نَحْوُ دَأَبَّةٍ وَشَأَبَّةٍ وَالْعَأْلَمِ وَبَأْزٍ وَشِئْمَةٌ وَمُؤْقِدٍ فَشَاذَ، وأَبَابُ بَحْرٍ أَشَذُّ، وَمَاءٌ شَاذ " أقول: قوله " في نحو كساء ورداء " ضابطه كل واو وياء متطرفتين، أصليتين كانتا ككساء ورداء، أولاً كَعِلْبَاءٍ ورِدَاء، في ترخيم رداوى، واقعتين بعد ألف زائدة، فإنهما تقلبان ألفين، ثم تقلب الألف همزة، كما تقدم.

قوله " وقائل وبائع " ضابطه: كل واو وياء هي عين فاعِلٍ الْمُعَلّ فعله أو فاعِلٍ الكائن للنسب كسائف، لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف، فإنه تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة، كما تبين قبل.

قوله " وأواصل" ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر، نحو أَوَاصِلَ وأواعد من وعد على وزن جَوْرَب، وأوعاد على وزن طُومار فإنّه تقلب أولاهما همزة.

قوله " أُجوه وأُورِيَ " ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة: في الأول كانت، أو في الوسط، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن حرف كأُورِي، أو لا كأجُوه، قولنا: "ضمة لازمة" احتراز عن ضمّة الإعراب، والضمة للساكنين..."

[3] – في (د) سقطت الواو من "ومعلوم".

[4] – ينظر تفصيل ذلك أيضا في شرح الجاربردي على الشافية، ص 328–329.

[5] – في (ب) قوله تعالى ، وهو سبق قلم من الناسخ.

[6] – في (ج) نصبت

[7] – هذه حروف الإبدال جمعت في هذه العبارة. ينظر شرح الرضي للشافية 3/199.

قوله: **(أَنْصَتَ)** إلخ، قال الجاربردي: "من الإنصات[1] و"يوم" ظرفه، و"جَدُّ" مبتدأ مضاف إلى "طَاهٍ" وهو علم شخص و "زَلَّ" من الزّلل وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف إلى الجملة؛ أي أنصت في هذا اليوم"[2].

قوله: **(يعني أصله[3] أمْلَلْتُ)** هذا أحد الرأيين، قال ابن عصفور: "وإنّما جعلنا اللام أصلا؛ لأنّ: "أَمْلَلْتُ أكثر من: "أَمْلَيْتُ"[4] انتهى. وذهب بعضهم إلى أنّها لغتان قال: لأنّ تصرّفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلا، والآخر فرعا[5] أولى من العكس.

قوله: **(نحو:.....*** تَقَضِّيَ البَازِي.....[6])**

قال الجوهري [يقال][7]: انقضّ الطائر إذا هوى ومنه انقضاض[8] الكواكب ولم يستعملوا منه تفعل إلا مبدلا قالوا: تقضّى استثقلوا ثلاث ضادات[9] فأبدلوا من إحداهما[10] ياء كما قالوا: تظنّى[11] من الظَنِّ[12] انتهى.

---

[1] – في (أ) جاءت هكذا: انصت إلخ من الانصات كما قال الجاربردي.

[2]– كذا في شرح الجاربردي على الشافية، ص 331.

[3]– في ط المنهاج 140، وكذا ط الأزهرية 93: "أن أصله".

[4]– كذا في الممتع، ص 247.

[5] – في (ج) نوعا

[6]– هذا جزء من بيت من بحر الرجز للعجاج وتمامه:

إذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ*** تَقَضِّيَ البَازِي إذا البازِي كَسَرْ

ينظر: شرح الأشموني 143/4، و الممتع 248..

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – في (أ) و (ج) "انقضا من" وهو تصحيف بصر لتشابه الرسم بين "من" وحرف الضاد.

[9] – في (أ) ضات

[10]– في (ب) و (د) احدهما وفي (ج) احدها.

[11] – في (د) تظن.

[12]– كذا في الصحاح، مادة (قضض)، 1102/3

وإليه ذهب أبو عبيدة والأصمعي، وقال أبو الفتح: يجوز أن يكون من قضى؛ أي عمل كقول [أبي][1] ذؤيب[2]:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا *** دَاوُدُ أَوْ عَمَلُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ[3]

فالمراد عمل الطائر في طيرانه قال والوجه هو الأوّل[4].

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2]– هو خويلد بن خالد بن محرّث، أبو ذُؤَيْب (ت : نحو 27هـ) ، من بني هذيل بن مدركة، من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وسكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة 26 هـ)غازيا، فشهد فتح إفريقية، وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان (ض) فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها، وقيل مات بإفريقية، أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مطلعها: (أمن المنون وريبه تتوجع)، قال البغدادي: هو أشعر هذيل من غير مدافعة. وفد على النبي صلّى الله عليه وسلم ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجّى وشهد دفنه، له (ديوان أبي ذؤيب" ينظر: الأعلام 325/2.

[3]– البيت من بحر الكامل لأبي ذؤيب الهذلي، وفي ديوانه: وعليهما ماذّيتان ... أو صنع، ينظر ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح، وشر: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1، 2003م، ص 172، وهو من شواهد: مقاييس اللغة 99/5، والمحكم 482/6، واللسان 209/8، و186/15، والمفصل 152، وسر الصناعة 385/2... واتفقوا جميعهم على روايته بلفظة: "صَنَع" بدل "عمل".

[4]– وهذا نص ابن جني: "خبرنا أبو علي، قال: "قال الأصمعي وأبو عبيدة في قول العجاج:

تَقَضِّي البازي إذا البازي كَسَرْ

هو "تَفَعّل" من الانقضاض، وأصله "تَقَضّض" فأُبدلت الضاد الآخرة ياء لما ذكرت لك"، وقالوا: "تقَضَّيت من الفضة" وهو مثله. ويجوز أن يكون "تَقَضّي البازي": "تَقَعُّلًا" من "قَضَيت" أي: عملت، كقول أبي ذؤيب:

وعليهما مَسْرودَتان قضاهما *** داودُ أو صَنَعُ السوابِغِ تُبَّعُ

أي: عملهما. فيكون "تقَضّي البازي" أي: عمل البازي في طيرانه، والوجه هو الأول". سر الصناعة 385/2

قوله: **(وتَلَعّيْتُ)** اللُّعَاعُ[1] بمهملتين، قال ابن السيّد[2] هو أوّل ما يبدو من النّبت، ووجه الإبدال ما سيق[3] فإن قلت: لعلّ تَلَعّيْتُ تَفَعْلَيْتُ، والياء زائدة مثلها في تَجَعْبَيْتُ فالجواب[4]؛ أي التّاء إنّما دخلت على "لَعَيْتُ"[5] وهو "فَعَلْتُ" بدليل قولهم: تَلْعِيَةٌ[6].

وإذا ثبت أنّ التّاء[7] دخلت على "فَعَلَ"، ثبت أن تَلَعَّى تَفَعَّلَ[8]. ومن هذا الباب ﴿دَسَّاهَا﴾[9]، وكذا قولهم: "قَصَّيْتُ أَظْفارِي" في أحد القولين[10] وبه جزم في الشّافية.

---

[1]– اللعاعُ: نبتٌ ناعمٌ في أوّل ما يبدو. الصحاح، مادة (لعع)، 1279/3.

[2]– هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: البَطَلْيَوْسِي (ت: 521هـ) من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس. وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها، من كتبه: "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، و "الحدائق" في أصول الدين، و "المثلث" في اللغة، كمثلثات قطرب، و"الحلل في شرح أبيات الجمل" ، و "الحلل في أغاليط الجمل"، و"شرح الموطأ " ...ينظر الأعلام 123/4. ولمّا اقف على قوله.

[3] – في (أ) ما سيق.

[4] – في (ب) فالمراد.

[5] – في(ج) العنت.

[6] – في (ب) بخلاف قولهم تلعيت.

[7] – في (ج) الياء.

[8] – اقتبس هذه الفقرة من الممتع، ص250، وهذا نصّه: "فإن قال قائل: فلعلَّ "تَلَعَّيتُ": "تَفَعلَيتُ" والياء زائدة مثلها في "تَجَعبَيتُ"، فلا تكون إذ ذاك بدلًا. فالجواب أنَّ التاء إنَّما دخلت على "لَعَّيتُ"، ولَعَّيتُ: "فَعَّلتُ"، بدليل قولهم "تَلعِيَة"، إذ لا يجيء المصدر على "تَفْعِلة" إلَّا إذا كان الفعل على وزن "فَعَّلَ". فإذا تبيَّن أنَّ التاء دخلت على "فَعَّلتُ" ثَبَتَ أنَّ تَلَعَّيتُ: "تَفعَّلتُ"، وأنَّ الياء بدل من العين.

[9] – الآية 10 من سورة الشمس وتكملتها: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾

[10]– قال العكبري: "فأمّا قَصّيت أظْفَاري فَفِيهِ وَجْهان أَحدهمَا الياءُ بَدَلٌ من الصَّاد على مَا ذكرنَا، والثَّاني أصلُها وَاو وَالْمعْنَى تتَّبعتُ أقصاها وَهَذَا كَمَا تَقول تقصَّيت الكلامَ إذا استقصيتَ أقسامَه" اللباب في علل البناء والإعراب 314/2.

وقال أبو الفتح[1]: [45و] وابن السيّد: يجوز أن يكون "فَعَّلْتُ" من أقاصي الشّيء وهي[2] أطرافه؛ لأنّ المأخوذ من الأظفار أطرافها، وحينئذ فتكون الياء منقلبة من واو لظهورها في قولهم "القصوي".

قوله: [(**وصَهْصَيْتُ**) يقال][3] صهصيت[4] فلانا إذا قلت له: صه صه؛ أي "أُسْكُت" فالياء بدل من الهاء[5]، قال أبو حيان[6]: ويحتمل أن يكون: "فَعْلَيَ"؛ لأنّه لا يشترط في المشتق من ألفاظ الجمل أن يستوفي حروفها، ألا ترى[7] قولهم: "بسمل"، و"حوقل"، فلذلك يكون: "صَهْصَيَ" من هذا القبيل، وتكون الياء منقلبة عن الألف لا بدلا من الهاء.

---

[1]– وهذا نصّه: "أخبرنا أبو علي بإسناده عن يعقوب، قال: قال اللحياني: قصَّيْتُ أظفاري في معنى قصَّصْتُها، فهذا مثل "تظنّيت" أبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية للتضعيف. وقد يجوز عندي أن يكون "قصَّيتُ": "فعَّلْتُ" من أقاصي الشيء؛ لأن أقاصيه أطرافُه، والمأخوذ من الأظافر إنما هو أطرافها وأقاصيها، فلا يكون في هذا بدل" سر الصناعة 384/2.

[2] – في (ب) و (ج) وهو.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4]– جاء في اللسان، مادة صهصه 511/13: "صَهَّ القَوْمَ وصَهْصَهَ بِهِمْ: زَجَرَهُمْ، وَقَدْ قَالُوا صَهْصَيْتُ فأَبدلوا الْيَاءَ مِنَ الْهَاءِ، كَمَا قَالُوا دَهْدَيْتُ فِي دَهْدَهْتُ. وصَهْ: كَلِمَةُ زَجْرٍ لِلسُّكُوتِ".

[5] – في (ب) منها، وفي (أ) هاء

[6]– لمّا أقف على قوله.

[7] – في (ج) ألا أن ترى.

وقوله: ***(كقولهم: مَـسْتُ وظَـلْتُ)***[1] إلخ؛ هذا النّوع من الحذف لغة سُلَيْم[2]: في عين كلّ فعل ماض اتّصلت به تاء الضمير أو نونه إذا لم تنفتح[3] تلك العين عقب متحرك كهَمَمْتُ[4]، نقله في التّسهيل[5] ووجهه: التّشبيه بحرف العلّة فكما حذفوا في [مثل][6]: "خِفْتُ" و"أَطَلْتُ" و"أَنْفَدْتُ" حذفوا هنا؛ لأنّ الإدغام إعلال للكلمة لتغييره[7] وزنها بإذهاب حركة العين كإذهاب القلب حركة حرف العلّة في: "أطالَ" و"أخافَ" فشبّهت عين الكلمة [في][8] المضاعف بعينها في المعتل، قال المولى[9] فخر الدّين: " والحذف في ظِلْتُ فصيح، لكثرة استعماله، بخلاف مِسْتُ وَأَحَسْتُ"[10]، ولا ينافيه قول الشّارح، وكذلك: "ظلْتُ" بلا فرق فتأمّله.

---

[1]– جاء في التفسير الكبير للرازي: قَالَ الْمُفَضَّلُ فِي ظَلْتَ: إِنَّهُ يُقْرَأُ بِفَتْحِ الظَّاءِ وَكَسْرِهَا وَكَذَلِكَ: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾. [الْوَاقِعَةِ: 65] وَأَصْلُهُ ظَلِلْتَ فَحُذِفَتِ اللَّامُ الْأُولَى وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَتِ اللَّامُ الثَّانِيَةُ سَاكِنَةً تَسْتَحِبُّ الْعَرَبُ طَرْحَ الْأُولَى وَمَنْ كَسَرَ الظَّاءَ نَقَلَ كَسْرَةَ اللَّامِ السَّاقِطَةِ إِلَيْهَا وَمَنْ فَتَحَهَا تَرَكَ الظَّاءَ عَلَى حَالِهَا وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ فِي الْمُضَاعَفِ يَقُولُونَ: مَسْتُهُ وَمَسَسْتُهُ، 22/ 96-97

[2]– حَرَّةُ سُلَيْمٍ: هو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، قال أبو منصور: حرة النّار لبني سليم وتسمى أم صبّار، وفيها معدن الدّهنج، وهو حجر أخضر يحفر عنه كسائر المعادن، وقال أبو منصور: حرة ليلى وحرة شوران وحرة بني سليم في عالية نجد، معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995، 246/2.

[3] – في (أ) تفتح.

[4] – في (ج) كيممت.

[5]– لمّا أقف عليه.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ج) لتفسيره.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – في (ج) الولي، وهو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي(ت: 746هـ) وقد سبقت ترجمته، ص 92

[10] – في (د) وأحسنت، والنصّ المقتبس مطابق لما ورد في كتابه: شرح الشافية، ص 384.

قوله: (**مِسْنَا السَّمَاءَ .....***.....**[1]) إلخ

"السماء" كلّما علاك فأظلك، و"أُحُد"، و"ثُهْلان"[2]: جبلان، والمعنى: مَسَسْنَا السّماءَ حتّى أصبناها ودَامَ[3] العزّ لَنَا حتّى نَرى أُحُدا وثُهلانا[4] يسقطان لدينا.

قوله: (**خَلا أنّ العِتَاقَ.....***.....**[5])

"العِتَاقُ"[6] بكسر المهملة: الخيار من الإبل، و"الشُّوسُ"[7] بالتحريك ومعجمة ثمّ مهملة: النّظر بمؤخر العين تكبّرا أو تغيّضا، والمفرد: أَشْوَسُ، والجمع [شُوسُ][8]؛ يعني: أدركتِ المطايا أنّ الأسد يقصد صيدها فنظرت إليه بمؤخر أعينها.

قوله: (**رمزٌ خَفِيٌ**)؛ أي لأنّه ذكر: "مَسْتُ"، و"ظَلْتُ"، و"أَحَسْتُ"[9]، فأشار بالمثال المحذوف [منه][10] أحد حروفه[11] [45ظ] الأصلية إلى قِصَرِ المراد عليها.

---

[1]– هذا جزء من بيت من بحر البسيط لأوس بن مغراء، وتمامه:
مِسْنا السَّمَاءَ فنِلْنَاهَا وَطَاءَ لَهُمْ *** حَتَّى رأَوْا أُحُداً يَهْوِي وثَهْلاَنَاً ، ينظر الصحاح مادة (مسس)، 978/3. وجاء في نسخة الشرح:... ودام لنا*** حتى نرى...، ينظر ط المنهاج 141، وط الأزهرية: 95.

[2] – في (أ) كهلان.

[3] – في (ج) وأدام.

[4] – في (ج) و (د) وثهلان.

[5]– هذا جزء من بيت من بحر الوافر لأبي زبيد الطائي، وتمامه:
خَلا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المطَايَا *** أَحَسْنَ بهِ فَهُنّ إلَيْه شُوس، ينظر الصحاح، مادة (حسس) 917/3.

[6]– يقال: وَفَرَسٌ عَتِيقٌ أَيْ جَوَادٌ رَائِعٌ وَالْجَمْعُ: عِتَاقٌ، مختار الصّحاح، مادة: (عتق)، 199.

[7]– الشَوَسُ بالتحريك: النظرُ بمؤخر العين تَكَبُّراً أو تَغَيُّظاً. والرجلُ أَشْوَسُ من قوم شوسٍ. قال أبو عمرو: ويقال تَشاوسَ إليه، وهو أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في شق العين التى ينظر بها. الصحاح ، مادة (شوس)، 941/3.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[9] – في (ب) وحست، وفي (ج) وأحسنت.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[11] – في (أ) حروف.

قوله: **(وكان الأوْلى)**؛ أي ليسلَم التّوجيه عن الاعتراض المذكور وإن أمكن التّخلّص عنه بما قدَّرَه، وليكون أظهر في بيان الحامل[1] على الإلحاق.

[الإدغام]

قوله: **(من المُتَجَانِسَيْنِ)**؛ أراد بهما المُتماثِلين كما لا يخفى لتصادقهما بحسب هذا الاصطلاح، وإن خصّ الحكماء المُماثلة بالاتّحاد بالنّوع، والمُجَانسة بالاتّحاد بخصوص الجنس.

قوله: **(فإنّ التّلفظ بالمثلين في غاية الثّقل حِسًا)**، علَّلَ كثيرٌ ثِقَلَ اجتماع المثلين بما فيه من العود إلى الحرف بعد النّطق به، فيصير كوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وكإعادة الحديث مرّتين، وبنَحْوِه علّلوا اجتماع المتقاربين ونزّلوه منزلة مشي المُقَيَّدِ؛ لأنّه يرفع قدمه ويعيدها إلى ما يقرب من موضعها لمنعه القيدُ سعة الخَطْوِ[2]، ولمّا كان هذا التّعليل غير مُرضي عند الشّارح لعدم دوران الثّقل عليه لحسن نحو: الشجي والجيش، بل الإحالة على الذّوق السّليم على ما أوضحه في بعض كتبه تبعا لابن الأثير[3]، لا جرم صار إلى مثله في اجتماع المثلين فأسند ثقله إلى الوجدان.

قوله: **(مالم يتّصل به الضمائر)** بمنع الوجوب[4] أيضا إذ الإدغام إلى لزوم ياء مضمومة في المضارع كما في إدغام نحو: "حيي" ولم يصرّح به في الشّرح هنا اعتمادا على ذكره في اللّفيف.

---

[1] – في (ج) الحاصل.

[2] – في (ج) الخطوة.

[3]– هو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ): المحدث اللغوي الأصولي. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، وانتقل إلى الموصل، وأصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه. ولازمه هذا المرض إلى أن توفي في إحدى قرى الموصل، قيل: إن تصانيفه كلها، ألفها في زمن مرضه، إملاء على طلبته، وهم يعينونه بالنسخ والمراجعة. من كتبه: "النهاية" في غريب الحديث، و "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، و "الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف" في التفسير... الأعلام 272/5.

331

[4] – في (ج) الوجود.

قوله: **(المرفوعة المتحرّكة)** هكذا وجد في بعض النّسخ، وينافيه قوله: **(ففيه تفصيل)**؛ لأنّ المتحرّكة يمتنع فيها الإدغام مطلقا.

قوله: **(فهذه هي الأبواب)**؛ يريد أبواب الثلاثي لا المضاعف كما يسبق[1] إلى الوهم ليصحّ التّقسيم الآتي، ثم الحصر ممنوع بباب[2] المفاعلة نحو: مَادَّهُ يُمَادِّهِ.

قوله: **(وكذلك الإدغام واجب)** إلخ، إن قيل: لِمَ لا يجوز الإظهار [في الأمر][3] على رأي الحجازيين الآتي؛ لأنّ التّحريك [عارض] [4] بسبب العلامات المذكورة، فالجواب بمنع[5] العُروض [46و]؛ لأنّ الفعل مبني على تلك العلامات، ويبيّن[6] ذلك أنّه إذا وقع المجزوم قبلها كان جزمه بحذف[النون نحو] [7]: "لم يَرُدَّا" وهذه الدّال ليست في تقدير السّكون فيكون نحو: "ردّا" كذلك؛ لأنّ هذا البناء قد حكم [له][8] بحكم المجزوم، ومن ثمّ حذف أواخر فعله المعتل[9] نحو: اخشَ واغزُ وارمِ.

قوله: **(فإنّ المحقّقين على [أنّ][10] هذه الياء ياء الضمير)**، الإشارة لياء "مُدّي" ومثلها في الحكم والخلاف المذكورين[11] ياء "تَمُدِّينَ".

---

[1] – في (ج) سبق.

[2] – في (ب) بيان.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – في (ب) و(د) يمنعُ.

[6] – في (ج) وبين.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – في (ج) المعتدل.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[11]– هكذا في النسخ والصواب والخلاف المذكور في ياء تمدّين.

قوله: **(وخالفهم الأخفش[1])**؛ أي لأنّ "الياء" تجيء للتأنيث كـ "هَذِي أَمَةٌ[2] الله" فناسب تَعَيُّنَهَا له هنا، وفيه نظر لجواز أن يكون: "هذي" صيغة موضوعة[3] للتأنيث، أو تكون "الياء" بدلا عن "الهاء" في: "هذه أمة الله"، ويحتمل أن يكون الحامل له استنكار كون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع أنّ القياس يقتضي أن يكون أخفّ، أو قصد إجراء مفردات المضارع مجرى واحدا في عدم إبراز[4] ضمائرها كما قالوا في وضع: "تَفْعَلُ" صيغة محتملة للمخاطب والغائب [من غير][5] إبراز ضمير، وبالجملة فالجيد مذهب العامة لسلامته من لزوم اجتماع العلامتين اللازم لمذهب الأخفش، والاعتذار بأنّ التّاء علامة للمخاطب مع شيء آخر لا يدفع هذا المحذور.

قوله: **(ويكون الثّاني متحرّكا)** لا يرد السّاكن للوقف؛ لأنّ سكونه لعُروضه مُنَزَّلٌ منزلة العدم.

---

[1]– هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالاخفش الاوسط (ت: 215هـ): نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبا، منها: "تفسير معاني القرآن"، و "شرح أبيات المعاني"، و"الاشتقاق"، و "معاني الشعر"، و "كتاب الملوك"، و "القوافي" وزاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر، الأعلام 101/3.

[2] – في (ج) انه لله.

[3] – في (ج) مرفوعة.

[4] – في (أ) إبدال

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي (أ) في غير.

قوله: **(وأمّا نحو [قولهم][1]: قطِطَ شعره)**، منه أيضا: "صكِكَ[2] الفرس"، و"أَلِلَ[3] السّقاء": إذا تغيّرت رائحته، والأسنان[4] إذا فسدت[5]، و"لَحِحَتِ العينُ" بمهملتين: إذا التزق جفناها من الرَّمَصِ[6] و"دَبِبَتِ المرأة" بموحدتين: إذا نبت الشعر على جبينها[7]، وَ"مَشِشَتِ الدّابة" بالكسر ومعجمتين مَشَشًا وهو شيء[8] يشخص في وظيفها حتى يكون له حجم، وليس [له][9] صلابة العظم الصّحيح[10].

قوله: **(مَهْلًا أَعَاذِلُ[11].....***.....)**

---

[1] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج). وهو الصواب لتوافقهما مع نسخة الشارح ينظر ط المنهاج، ص146، وط الأزهرية، ص 100.

[2] – في (ج) ضحك.

[3] – في (د) ألك.

[4] – في (ب) الاسناد.

[5] –كذا في تاج العروس، مادة (ألل)، 23/28.

[6] – في (ب) المرض. والصواب ما ورد في المتن، لتوافقها مع ما أورده صاحب اللسان، مادة (لحح)، 577/2. والرمَصُ: يَدُلُّ عَلَى إِلْقَاءِ قَذًى. يَقُولُونَ رَمَصَتِ الْعَيْنُ، إِذَا أَخْرَجَتْ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا عِنْدَ الرَّمَدِ، مقاييس اللغة، مادة (رمص) 439/2.

[7] – كذا في: كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: 515هـ)، عالم الكتب، ط1، 1983م، باب الثّنائي المضاعف، 363/1.

[8] – في (ج) شمي شخص.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[10] – كذا في كتاب الأفعال، باب الثنائي المضاعف، 197/3، وهذا نصّه: "و"مشِشَت" الدابة مَششاً شَخَص في وظيفها شيء له بحجم ليس به صلابة العظم، و"أمشّ" العظم صار فيه ما يُمَشّ".

[11] – هذا جزء من بيت من بحر البسيط، للقعنب بن أمّ صاحب، وتمامه:

مَهْلاً أعاذِل قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي *** أَنّي اجودُ لأقوَامٍ وَإِن ضَنِنُوا، ينظر: الكتاب: 29/1، و 335/3، والأصول في النّحو: 441/3، والخصائص، 161/1.

"مهلا" منصوب على المصدر، و"عاذل"[1] منادى مرخم، [46ظ] والمعنى: مهلا يا عاذلة إنّي جَرّبتُ[2] من خُلُقِي أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ بَخِلوا.

قوله: **(والإدغام ممتنع في كلّ فعل)** إلخ، هذا هو المشهور، ونقل سيبويه عن الخليل بصيغة: "زعم أنّ أناسا[3] من بكر بن وائل يقولون ردّن وردّت"[4] وهي لغة ضعيفة، كأنّهم قدّروا الإدغام قبل دخول النّون فأبقوا اللّفظ على حاله، قال في شرح المفصّل: ولا يُؤْبَه بهؤلاء، ولا يعتدّ[5] بلغتهم.

"وحكى بعض الكوفيين: "ردّن بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها محافظة على بقاء الإدغام؛ لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنا[6]، ومثله حكاية بعضهم في: "رَدَّت رَدَّاتُ"[7].

---

[1]– الْعَذْلُ: الْمَلاَمَةُ، عَذَلَهُ، يَعْذِلُهُ، عَذْلاً، كالتَّعْذِيلِ، شُدِّدَ لِلْكَثْرَةِ، والاِسْمُ: الْعَذَلُ، مُحَرَّكَةً، واعْتَذَلَ الرَّجُلُ، وَتَعَذَّلَ: أَي قَبِلَ مِنْهُ الْمَلاَمَةَ، وأَعْتَبَ، وقالَ ابنُ الأَعْرابِيّ: العَذْلُ: الإِحْراقُ، فَكَأَنَّ اللاَّئِمَ يُحْرِقُ بِعَذْلِهِ قَلْبَ المَعْذُولِ، فَهُوَ عُذَلَةٌ، كَهُمَزَةٍ، يَعْذِلُ النَّاسَ كَثِيراً ...، يقولُ: أَنا أَعْذِلُ أَخِي، وَهُوَ يَخْذُلُنِي، ورَجُلٌ عَذَّالٌ، مِثْلُ شَدَّادٍ: كَثِيرُهُ، وكذلكَ: امْرَأَةٌ عَذَّالَةٌ: كَثِيرَةُ العَذْلِ، تاج العروس، مادة (عذل)، 457/29.

[2] – في (ج) حريب.

[3] – في باقي النسخ: ناسا.

[4]– وهذا نصّه: "وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: ردَّن ومدَّن وردَّت، جعلوه بمنزلة ردَّ ومدَّ. وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين. وأما ردَّد ويردد فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أن يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره". الكتاب: 535/3.

[5] – في (أ) ولا يقتدى.

[6] – في (أ) ما قبلها إلا ساكنة.

[7]– كذا في توضيح المقاصد 1647/3، وهذا نصّه: " وحكى بعض الكوفيين في ردّن ردن –يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها فيها؛ لأن نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحكى بعضهم في ردّت ردّات، وهي في غاية الشذوذ، ووجهه أن هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام فزاد ألفًا قبلها.

هذا وصيغة الزّعم كثيرا ما يريد بها سيبويه التّحقيق لا التّمريض، صرّح به النّووي[1] في شرح مسلم[2].

قوله: **(فيجوز عدم الإدغام)**؛ أي إذا لم يَلِ ثَانِيَ الحرفين ساكن، أو وَلِيَهُ[3] ساكن منفصل،" كَلَمْ[4] يَرْدُدِ الرّجلُ"، فإن اتّصل به نون توكيد لم يجز الإظهار، فإن قلت: الحركة لأجل سكون هذه النّون عارضة فينبغي أن يُظهِر الحجازيون كما أظهروا إذا وَلِيَ المنفصل لعُروض التّحرك لأجله قلت: الدّال مثلا في نحو: "لم يَرْدُدِ الرَّجل" في تقدير السّكون، وعند دخول النّون ليست كذلك؛ لأنّها أبطلت إعراب الفعل ولذلك تحذف [نون][5] الرّفع معها، ولا يبقى معها المرفوع مرفوعا فزال بوجوب تقدير البناء تقدير السّكون، كما أنّ التّسكين مع نون المؤنّث مزيل للفظ الإعراب ثم لم تقدّر بعد ذلك.

قوله: **(ويدغم فيه الأوّل)**؛ أي بأن يسكّن[6] بنقل حركته إلى ما قبله إن كان ساكنا يقبل النّقل.

قوله: **(وهو لغة [بني][7] تميم)** الضمير لجواز الإدغام، قال أبو حيان: وعزاه بعض [أصحابنا إلى غير][8] الحجازيين ولم يخص تميما[9].

---

[1]– هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين (ت: 676هـ): علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) واليها نسبته، تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا. من كتبه: " تهذيب الأسماء واللغات"، و "منهاج الطالبين"، و "الدقائق"، و "تصحيح التنبيه"، في فقه الشافعية، و "المنهاج في شرح صحيح مسلم"، و"الأربعون حديثا النّووية"... ينظر: الأعلام 149/8

[2]– واسمه: "المنهاج، في شرح: مسلم بن الحجاج"، وهو شرح: "صحيح مسلم" للنووي. كشف الظنون، 1877/2.

[3] – في (ج) أو ذيليه.

[4] – في (ب) فحكم يردد، وفي (ج) كلم يردو.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[6]– في (ب) يدغم.

[7] – ما بين معقوفين إضافة من (ج) لتوافقه مع نسخة الشارح ينظر، ط المنهاج147، وط الأزهرية 101.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب). وفي (ج) و(د) أصحابنا لغير...

[9]– قال ركن الدين في هذا السياق: "ونحو "رُدَّ" و"لم يَرُدَّ" في لغة تميم؛ لأن أصل "رُدَّ": ارْدُدْ، وأصل "لم يَرُدَّ": لم يَرْدُدْ؛ فثقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها للإدغام لاجتماع المثلين، فاجتمع ساكنان وهما: الدال الأولى المسكنة للإدغام والدال المسكنة للأمر أو النهي، فحركت الثانية لالتقاء الساكنين وأدغمت الأولى في الثانية".

قوله: **(والأوّل هو الأقرب إلى القياس)**؛ المراد بالأوّل مذهب أهل الحجاز، وإنّما كان [47و] أقرب لموافقته للأصل وتقديما[1]لأقوى الطّالبين وهو العامل[2]، وحملا على ما أجمع على إظهاره من نحو: رددت[3] لشبهه به في الجملة ولانتفاء الثقل[4] بسكون أحد الحرفين.

قوله: **(وفي هذا[5] نظر)**، حاصله منعٌ[6] على سبيل التّفصيل وارد[7] على المقدّمة الثّانية من الدّليل السّابق، يفيد أنّ الإدغام هنا إنّما يلزم توقّفه على جزئه، قيل: ويمكن الجواب عنه بأنّ إسكان الأوّل موقوف[8] على الإدغام، والموقوف على الموقوف موقوف وفيه نظر؛ لأنّ الإسكان المذكور لا يتوقّف على نفس الإدغام بل على إرادته كما لا يخفى، فاللازم توقّف الإدغام على القصد[9] إليه وهو مستقيم، هذا ويمكن أن يُمنع ذلك الدّليل [منعا إجماليا فيقال: هذا الدّليل][10] بجميع مقدّماته غير صحيح لتخلّف مقتضاه في الفعل إذا دخل عليه الجازم نحو: "لَم يَمدّ".

قوله: **(فإن كان مكسور العين)** إلخ؛ الحاصل في هذا المقام على ما حكاه سيبويه أربع لغات: الكسر، والفتح مطلقا من غير استثناء شيء، والفتح إلا إذا لقيه ساكن بعده، والكسر والاتباع إلا عند لُقَيْ

وعلق على قول ابن الحاجب: "في تميم" بقوله: "وإنما قال: "في تميم؛ لأن أهل الحجاز يقولون: "ارْدُدْ"، و"لم يَرْدُدْ" على الأصل من غير تسكين الدال الأولى للإدغام؛ لأن من شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني؛ لتلا يلزم التقاء الساكنين، وكان بني تميم لا يلتفتون إلى سكون الثانية؛ لكونه عارضا" شرح الشافية 125/1.

[1] – في (أ) وتعدي.

[2] – في (ب) الطالب.

[3] – في (أ) ردد.

[4] – في (د) ولا يقف النقل.

[5] – في (ب) و(ج) وفيه نظر.

[6] – في (أ) يمنع.

[7] –في (ج) واراد.

[8] – في (د) مرفوع.

[9] – في (ج) على اللفظية إليه.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب) بسبب تصحيف البصر عند كلمة: الدليل.

السّاكن، فالكسر أيضا، وإلّا عند لحاق[1] ضميرَيْ المذكر والمؤنّث الغائبين، فالحركة المناسبة لذلك اللاحق[2]، فالفتح في [نحو][3]: يَفِرَّ ويَعَضَّ ويَمُدَّ على الثّانية والثّالثة، والكسر في الأخيرين على الأولى، والضمّ في: "يَمُدُّ" على الرّابعة، والكسر في: "يَفِرّ"، والفتح في: "يَعَضَّ" مشترك، فلذلك قال الشّارح: **(ولك أن تقول)** إلخ، وحكاها أبو علي في الإيضاح[4] بثلاثة فقال: منهم من يتبع، ومنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ولا منافاةَ بين النّقلين.

قوله: **(لما بين الكسر والسّكون من التآخي)**؛ أي لاختصاص كلّ منهما بقبيل من المعربات، وقد سبق مع زيادة.

قوله: **(وقولهم: ارْعوَى)** إلخ، الأصل [47ظ]: "ارعَوَوْا" [و"احْوَاوَوْا"][5]، فوزنهما افْعَلَّلَ وافْعَالَلَ، كاحْمَرَّ واحْمَارَرَ، ووجه[6] الدلالة: ثبوت الكسرة اللّفظية في مضارعهما لسبق الإعلال على الإدغام على ما سيأتي في الكلام على النّاقص.

قوله: **(يعني: يجوز في الأمر[7] ما يجوز في المضارع)** المجزوم [أي من الفك والإدغام بكيفيته السّابقة وأحكامه المتقدّمة، نعم الإدغام في المضارع المجزوم][8] أقوى منه في الأمر

---

[1] – في (ج) الحاق.

[2] – في (أ) اللحاق.

[3] – في (ب) بعض.

[4]– الإيضاح في النحو ألفه: لعضد الدول(لهذا أطلق عليه: الإيضاح العضدي). للإمام، أبي علي: الحسن بن أحمد الفارسي، النحوي (ت: 877). كشف الظنون 1142/2.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – في (ج) ووجهه.

[7]– في نسخة الشارح: ... إذا كان فعل الواحد مايجوز...ط المنهاج 149، وط الأزهرية:... إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز... 103

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر عند كلمة: "المجزوم".

ومن ثمّ اتّفق القرّاء على إظهار : ﴿وَاضْمُمْ﴾[1]، و﴿اشْدُدْ﴾[2]، ولم يظهر[3]: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ﴾[4]، سوى نافع وابن عامر وأبي جعفر[5]، والسرّ في ذلك: أنّ سكون الأمر سكون بناءٍ فكان كسكون: "رَدَدْتُ"، وسكون المضارع: "سكون إعرابٍ عارضٍ"، والعارض لا يعتدّ به؛ ولأن المضارع أُدغم قبل دخول [العامل][6] فأُبقِيَ على حاله بعد دخوله بخلاف الأمر.

[قوله][7]: **فتقول: (فِـرَّ وعَـضَّ)**، أفاد[8] به أيضا أنّ الساكن الذي يُنقَل إليه حركة أوّل المثلين عند إرادة الإدغام يجب حذف همزة الوصل قبله إن كانت، وهو المشهور المعروف عند البصريين، والعلّة الاستغناء [عنها][9] بناء على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال؛ ولأنّ الحركة مع موجبها[10] في كلمة

---

[1]– الآية 22 من سورة طه وتكملتها: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾، وهي أيضا الآية 32 من سورة القصص وتكملتها: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾.

[2]– الآية 31 من سورة طه وتكملتها: ﴿ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾.

[3]– في (ج) أضاف: من سورة المائدة ولكن الآية هي من سورة البقرة.

[4]– الآية 217 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

[5]– ينظر جامع البيان : 1028/3، والحجة للقراء السبعة: 232/3

[6]– ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[7]– ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8]– في (ب) أشار به.

[9]– ما بين معقوفين سقط من (أ).

[10]– في (د) منع وجوبها.

واحدة فصارت في حكم الأصلي[1]، ومن ثمّ وجب أيضا حذف همزة: "أَقُولُ" أمرا من: "قال"، وكذا همزة "اسْأَلْ" على الأفصح، ولم يجب في الأمر من: "جَأَرَ" و"رَؤُفَ"، وفي لام التعريف عند النّقل.

هذا وقد حكى الكسائي إثبات همزة المضاعف سماعا من عبد القيس شبّهوها في مثل هذا المدغم بها في أداة التّعريف [في][2] مثل: "الحمر" عند النّقل إلى اللام على مذهب الأكثر[3]، والفرق من وجهين:

الأوّل: ما سبق.

والثّاني: أنّ همزة: "أل" شبّهت بهمزة القطع لانفتاحها، وثبوتها في مواضع لا يثبت فيها غيرها من همزات الوصل[4]، وذلك مع: "ألف[48و] الاستفهام"، و"يا" في النّداء نحو: "يا الله"، ومع القسم نحو: أفألله لأفعلنّ[5].

قوله: **(والأعرف[6] الأفصح: الكسر)** إلخ وذلك لإجماع[7] الأولى والأخيرتين من اللّغات الأربع عليه دون الفتح لاختصاص الثّانية به[8] دون الضمّ لشذوذه عن جميعها.

قوله: **(.....*** إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ[9])**

---

[1]- في (ب) و(ج) الأصل.

[2]- ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3]- جاء في توضيح المقاصد: 1648/3: "إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي أنه سمع في الأمر من عبد القيس أرد وأغض وأمر، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين". وكذا شرح الأشموني: 161/4

[4]- في (د) الأصل.

[5]- في (ب) افالله لتفعلن، وفي (ج) بالله لتفعلن، وفي (د) افالله لتعلن، والصواب ما تم إيراده في المتن، ينظر: شرح الكافية الشافية 824/2.

[6]- في (د) والإعراب.

[7]- في (ب) الاجتماع، وفي (ج) و(د) لاجتماع.

[8]- في (ب) عليه وفي باقي النسخ "دون" جاءت : "ودون".

[9]- هذا عجز بيت من بحر الطويل لأبي الأسود الدؤلي: وتمامه:

أُعْدُدْ من الرَّحْمنِ فضلاً ونعمةً *** عليكَ إذا ما جاء للخيْرِ طالبُ، وقد ورد تاما في نسخة الشارح المحققة، ينظر ط المنهاج، 150، وط الأزهرية 104.

هكذا وجد في نسخ الشّرح، وكأنّه يسقط من ناسخ[1] لفظة: "عليك"، ومعنى[2] البيت: اعْدُدْ مجيء طالب الخير إليك، فضلا ونعمة من الرّحمن عليك.

قيل: والقياس: "إذا ما جاءك" لكنّه التفت من الخطابِ إلى الغيبةِ، وفيه نظر؛ لأنّ الالتفات على المشهور عبارة عن ذكر معنى بطريق من التّكلّم والخطاب والغيبة[3] بعد ذكره بآخر منها، والموجود ثانيا هنا مجرّد حذفٍ فتأمّله.

قوله: **(لزم[4] وجه واحد نحو: "رُدَّهَا" بالفتح)**، هذا يوافق نقل ابن الحاجب[5] مطلقا، ونقل أبي علي في الفتح حيث قال بعدما تقدّم نقله عنه[6] ما نصّه: " فإذا اتصل ضمير المؤنّث فتحوا جميعا، وإذا اتّصل ضمير المذكّر ضمّوا"، وجميع ذلك خلاف نقل سيبويه السابق[7]، فينبغي حمل كلام أبي علي على إرادة الأكثر، ثمّ المعنى المناسب للاتّفاق على الفتح دون الضّم على ما في الشّرح أنّ الألف إنّما يناسبها الفتح لوجوب انفتاح ما قبلها، بخلاف الواو فإنّه لا يجب أن يكون ما قبلها من جنسها فلذا وقع فيه الخلاف.

---

[1]– في (ج) منه الناسخ.

[2]– في (د) ويعني.

[3]– في (ج) ...معنى بضربين من التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

[4]– في (ب) لزوم.

[5]– ينظر تفصيل ذلك في: شرح الرضي على الشافية 243/2 وما بعدها.

[6]– في (ج) عند.

[7]– قال في: "باب اختلاف العرب في تحريك الآخر: لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، من غير أهل الحجاز اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، وإن كان مضموما ضمَّوه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: ردُّ وعضَّ وفرَّ يا فتى، واقشعرَّ واطمئنِّ واستعدِّ، واجترَّ واحمرَّ وضارَّ؛ لأن قبلها فتحة وألفاً؛ فهي أجدر أن تفتح ... فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبدا.، وسألت الخليل لم ذاك؟ فقال: لأنَّ الهاء خفيَّة، ردَّا وأمدَّا غلاً، إذا قالوا: ردَّها وغلَّها وأمدَّها. فإذا كانت الهاء مضمومة ضمرا، كأنهم قالوا: مدُّوا وعضُّوا، إذا قالوا: مدُّه وعضُّه، فإن جئت بالألف واللام وبالألف الخفية كسرت الأوّل كلّه؛ لأنَّه كان في الأصل مجزوما؛ لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرّك لالتقاء الساكنين كسر". الكتاب: 532/3.

قوله: **(وروي [رُدِّهِ][1] بالكسر)**، هذه الرواية على اللّغة الأولى ووجهها أنّ: "الواوّ تنقلب: "ياء" لكسرة الهاء، فلا يبقي الاستكراه[2]، وروي أيضا "رُدَّهُ" بالفتح حكاه ثعلب [أيضا][3]، وفي الصّحاح يقال: "رَدَّهُ""رَدُّهُ"، ["رَدِّهُ"][4]، وضبط الأولى بالفتح، والثّانية بالضمّ، والثالثة بالكسر[5].

[فصل المعتلّ]

قوله: **(لما فيه من الإعلال)**، [الإعلال][6] كما قاله ابن الحاجب وغيره:" هو تغيير حرف العلّة للتّخفيف"[7]، فقولهم[8]: "تغيير": شامل له، ولتخفيف الهمزة والإبدال، ولمّا قيّد بحرف العلّة خرج التّخفيف [48ظ] وبعض الإبدال، ولمّا قيل: "للتخفيف": خرج البعض الآخر نحو: "عألم" بالهمز فبَيْنَ الإعلال والتّخفيف تباين كلّي، وبينه وبين الإبدال عموم من وجه لصدقهما[9] في نحو: "قال"، وانفرادهما[10] في نحو: "يقول"، وفي نحو: "أُصَيْلا"[11]، إذا علمت ذلك استبان لك أنّ المراد بالتّغيير في قول الشّارح بعد: **(وحقيقة العلّة تغيير الشيء)** هو المعنى الحاصل [بالمصدر][12]، لا المعنى المصدري [ثمّ في كلّ من الإعلال والظرفية ضرب من المجاز شائع][13].

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2]– في (ج) الاستلزام.

[3]– ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[4]– ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ. ينظر الصحاح، مادة (ردد)، 473/2.

[5]– في (ج) بالضم.

[6]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7]– كذا في الشافية، 1/ 94.

[8]– في (ب) فقولهم: المعتل تغيير

[9]– في (ب) وصدقهما.

[10]– في (ج) وافرادهما

[11]– في باقي النسخ: أصيلال.

[12]– ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج) وفي (د): بأن المصدر.

[13]– ما بين معقوفين سقط من (ب) و(د).

قوله: **(وعند بعضهم أنّ الهمزة من حروف العلّة)**؛ أي لِمَا[1] يقع بها من التّغييرات المطّردة، وإن لم يَجْرِ فيها ما يجري في: "الألف"، و"الواو"، و"الياء" في كثير من الأبواب، قال[2] في شرح المفصّل و"لكلّ من المذهبين وجه".

قوله: **(لأنّ الحروف الأصول)** إلخ، يمكن التّعليل أيضا بأنّها: لو وقعت أصلية في اسم أو فعل لم يخلُ: إمّا أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا[3]، فإن وقعت مبدلة أدّى إلى اللّبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك مُخِلٌّ بمعرفة الأوزان وهو باب كبير، وإن لم يقع أدّى إلى وقوع الواو والياء متحرّكتين في كلّ موضع كان أصلهما فيه التّحرّك وهو كثير مستثقل وبهذا علل ابن الحاجب ومن تبعه[4].

[النوع الأول : المعتل الفاء]

قوله: **(إضافة لفظية)**، إشارة إلى تصحيح دخول: "الألف واللام" في قوله: "**المعتل الفاء**" إذا كان المتبادر الامتناع ؛ لأنّه مضاف، ووجه ذلك الجواز: أنّ الإضافة المذكورة لا تفيد المضاف تعريفا.

قوله:(***لمماثلته[5] الصّحيح***)، يجوز أيضا أن يقال[6]: من المُثُولِ وَهُوَ الانتصاب[7]، ومنه سمّي[8] مُمْلي الأمير: "مَثَلًا" لانتصابه أمامه، فسمِّي المعتلّ ألفا: "مِثَالا" لانتصاب حرف العلّة فيه في الأوّل.

---

[1]– في (ج) بما.

[2]– في (ج) قاله. ولمّا اقف عليه.

[3]– في (ب) أولى.

[4]– في (ج) أضاف: وكان الشارح عنه لجواز أن يقال إنّ اللبس مندفع باستقصاء أدلّة الانقلاب عوضا. ولمّا أقف على قول ابن الحاجب.

[5]– في (أ) لمماثلة.

[6]– في (أ) يجوز أن يقال أيضا.

[7]– كذا في تاج العروس، مادة (مثل) 383/30.

[8]– في باقي النسخ: تسمية.

قوله: **(فحذفت)**؛ أي لتعيُّن[1] حذفها لدفع الثّقل لامتناع حذف الياء؛ لأنّها[2] علامة المضارع، وللزوم الابتداء بالسّاكن، ولامتناع حذف الكسرة لالتقاء السّاكنين، ثمّ الحذف المذكور حتم، ومن ثمّ لم يُبْنَ من هذا [49و] الباب مضاعف نحو: "وَدَدْتُ" بفتح العين؛ لأنّه حينئذ يكون مضارعه بالكسر فيجب حذف الواو، ثمّ إن لم يدغم يلزم خلاف القاعدة، وإن أدغم لزم الاختلال[3] للإعلالين.

قوله: **(أي مصدر[4] الفعل المعتل الفاء)**، [إنّما][5] جعل الضمير له؛ لأنّه الأصل الأصيل المحدث عنه إذ تقدير الجملة السابقة: أمّا "الواو" فتحذف من مضارع المعتلّ الفاء الذي على: يفعِل بكسر العين.

قوله: **(والوِجهة: اسمُ المصدر)**؛ يعني فلا يَرِدُ نقضًا على هذا الحصر الاستقرائي.

قوله: **(لأنّه ينتقض بنحو: يَطَأُ ويَسَعُ[6] ويَضَعُ)**، يقال أيضا أنّ الحذف في: "يَسَعُ"[7] ونحوه أشكل منه في: "يَضَعُ" وشبهه؛ لأن ماضي: "يسع"[8] على: "فعِل" بالكسر، وقياس[9] مضارعه: "الفتح" فلا يستقيم تقدير الكسر في: "يسع"[10] بخلاف: "يَضَعُ" فإنّ ماضيه على: "فَعَل" بالفتح، ومجيئه على: "يفعِل" بالكسر قياس فيستقيم[11] تقديره.

---

[1]– في (ج) و(د) لتعيين.

[2]– في (ج) لأنه.

[3]– في (ج) الاختلاف.

[4]– كذا في ط الأزهرية 108، وفي ط المنهاج: "أي من مصدر"، 155.

[5]– ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[6]– في (ب) يسمع.

[7]– في (ب) يسمع.

[8] – في (ب) يسمع، وفي (ج) لأنه ماضي يسع

[9]– في (ج) ويقال.

[10]– في (ب) يسمع.

[11]– في (ب) فليستقيم، وفي (ج) يستقيم.

قوله: **(ويمكن أن يدفع بالعناية)**؛ أي بأنْ يقال: الكسر أعمّ من اللفظي والتقديري، فاللفظي في: "يعِد" والتقديري في: "يَلِدُ" وبابه[1] كما قدّره، وكذا في: "يَضَعُ" وأخواته إذ الأصل فيها: "يفعِل" بالكسر، والفتح عارض لأجل حرف الحلق، فحذفت الواو بناء على ذلك الأصل، كذا في التّسهيل[2]، والمفصل[3] وغيرهما. قال أبو حيان[4]: وفي جعْلِ مثل هذه الكسرة مقدّرة ضربٌ من التجوّز، وإنّما يقال: قياس "وقع"[5] ونحوه أن يكون مضارعه مكسورا نحو: "يعِد" فعدل به عن القياس لعلّة أخرى هي أيضا مطرّدة فيه، ولولا كون لام[6]: "وقع" وشبهه حرف حلق، لكانت الواو بين: ياء وكسرة، فأجري: "يفعل" فيه مجرى "يفعِلْ" لا أنّه[7] يقال الكسرة مقدّرة في عينه انتهى.

ثمّ العناية المذكورة غير شائعة[8] في باب: "وَسِعَ" كما مرّت إليه الإشارة[9]، وغاية ما يقال: إنّ "فعِل" ممّا اعتلّت فاؤه جاء مضارعه: بفتح العين وبكسرها، قالوا: "وَلِيَ يلِي"، وقالوا: "وَجَل يَوْجَلُ"، فإذا جاء: "يسع" محذوفا عُلِمَ أنّه ممّا كان أصله [49ظ] في التّقدير: الكسر، وأنّ الفتح عارض بحرف الحلق [ليجري على قياس لغتهم، ولَمَّا قالوا: "يَوْجَلُ"، وأثبتوا "الواو"، عُلِمَ أنّه ممّا جاء الفتح فيه أصلا، لا

---

[1]– في (ج) وما به.

[2]– جاء في توضيح المقاصد 1632/3: "فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيقع ويسع،قلت: ما يقع فإن ماضيه وقع –بالفتح– فقياس مضارعه يفعل –بالكسر– فعدل عن القياس، ففتحت عينه لأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرًا، فحذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فماضيه وسع –بالكسر– فقياس مضارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دلّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل –بالكسر– نحو ومق يمق. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع، إلا أن في جعلها مقدرة تجوزًا".

[3]– ينظر تفصيل ذلك في المفصل، ص 523.

[4]– لم أقف على قوله في حدود ما اطلعت.

[5]– في (ب) ضرب.

[6]– في (ج) لامه.

[7]– في (ب) لآنه.

[8]– في (ج) سابقة، وفي (د) سائغة وفي (أ) وردت بدون نقط : سائعة.

[9]– في (ب) و(د) إشارة.

لحرف الحلق][1]، فثبت أنّ الفتحَ في: "يَسَعُ" كالفتح في: "يَضَعُ"، وأنّ الفتح في: "يَوْجَلُ" كالفتح في "يَوْعَدُ[2] كذا في شرح المفصّل[3].

قوله: **(وهو الأصل)**، نبَّهَ به على شذوذ ما سواه؛ إذ مراده بالأصل هنا القاعدة المستمرة، وأشدّها شذوذا رابعها كما قاله الجاربردي[4]، والشذوذ في الثانية كالشذوذ في قولهم: "ثِيَرَةٌ" جمع: "ثَوْرٍ"[5]؛ إذ الواو المكسور[6] ما قبلها إنّما تقلب: "ياء" إذا كانت في جمع أعلّ مفردة: "كجِيَادٍ"، أو كان بعدها ألف: "كرِيَاض".

قوله: **(الثالثة يأجل)** هي لغة بني عامر، قاله أبو حيان.

قوله: **(وليست هذه من لغة [بني][7] أسد)**، هذا الكلام مأخوذ من شرح المفصّل وفيه نظر، والتّفصيل التّحقيق أنّ أهل الحجاز لا يكسرون حرف المضارعة مطلقا، ومن عداهم من بني تميم وقيس وربيعة وأسد وغيرهم، يكسرونه إن كُسِر ثاني الماضي كـ يِعْلِمُ، أو زيد أوّله ياء المضارعة[8]، أو شبهها كيتدحرج ويتكبّر، أو همز[9] وصل كنستعين مالم يكن ياء، فإن كان:" ياء" كسره بعض بني كلب

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2]– في (ب) يوجد.

[3]– لمّا أقف عليه.

[4]– ينظر شرحه على الشّافية، قال: "والفصيح فِي مُضَارِع وَجِلَ يَوْجَلُ على القياس، وبعضهم يقلب الواو ياء، لأنها أخف من الواو، وبعضهم ألفا، لأنها أخف منهما، وبعضهم يَكسِر، لتنقلب الواو ياءً، وهي أشذّها، وليست هذه من لغة مَن يقول: تِعْلَمُ، لأنّ أولئك لا يكسرون الياء، وإنما كُسِرت هاهنا، لِما ذكرْتُ". ص 283.

[5]– قال الجاربردي في شرح للشافية: "وَأَمَّا ثِيرَةَ، في جمع ثَوْرٍ، فَشَاذّ، والقياس ثِوَرَةٌ، لفقد الألف، وهذا شاذ قياسا، لا استعمالا، كاسْتَحْوَذَ، وقال المبرد: إنما قالوا ثِيَرَةٌ، ليكون القلب دليلا على أنه جمع ثَوْرٍ من الحيوان، لا جمع ثَوْرٍ من الأَقِطِ، والمخصّص أنهم لمّا قالوا في جمع ثَوْرٍ من الحيوان ثِيْرانٌ، بقلب الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، حملوا ثِيْرَةً في جمعه عليه، وليس لِثَوَرَةٍ جمعُ ثَوْرٍ من الأَقِطِ ما يُحملُ جمعه في القلب عليه. ص305.

[6]– في (ج) المكسورة.

[7]– ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8]– في (ب) و(ج) تاء المطاوعة.

[9]– في (ج) همزة.

ويكسره أولئك [أيضا] [1] في مضارع: "وجل"، ونحوه ممّا فاؤه: "واو" أو "ياء" على وزن: "فعِل" بالكسر بشرط أن يكون المضارع مفتوح العين سواء كان: "ياء" أو غيرها، ولا يختص ببني كلب، وبهذا سبق التّصريح من الشارح في الكلام على المبني للفاعل من المضارع، وقال الجوهري[2]: ومن قال: يِيجل بكسر الياء فهو على لغة بني أسد فإنّهم يقولون: أنا[3] إيجل ونحن نِيجل وأنت تِيجل وهو يِيجل كلّها بالكسر، وهم لا يكسرون في: "يعلم" لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنّما يكسرونها في: "يِيجل" ليقوى أحد الياءين بالأخرى انتهى.

وانّما اشترطت تلك الشّروط حذرا من كسر ثالث المضارع أو ضمّه لئلا يقترن كسر حرف المضارعة وذلك الكسر أو الضمّ.

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ..

[2]– وهذا نصّه الكامل: "الوَجَلُ: الخوف. تقول منه: وَجِلَ وَجَلاً ومَوْجَلاً بالفتح، وهذا موجله بالكسر، للموضع، على ما فسرناه في وعد، وفى المستقبل منه أربع لغات: يَوْجَلُ، وياجَلُ، ويِيجل، ويِيجل بكسر الياء. وكذلك فيما أشبهه من باب المثال إذا كان لازما. فمن قال ياجل جعل الواو ألفا لفتحة ما قبلها، ومن قال يِيجل بكسر الياء فهى على لغة بنى أسد، فإنهم يقولون: أنا إيجل، ونحن نيجل، وأنت تيجل، كلها بالكسر. وهم لا يكسرون الياء في يعلم، لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنما يكسرون في يِيجل لتقوى إحدى الياءين بالاخرى. ومن قال يِيجل، بناه على هذه اللغة ولكنه فتح الياء، كما فتحوها في يعلم. والامر منه ايجَلْ، صارت الواو ياءً لكسرة ما قبلها. وتقول: إني منه لأوْجَلُ، ولا يقال في المؤنث وجلاء، ولكن وجلة". الصحاح، مادة (وجل)، 1840/5.

[3]– في (أ) إذا لم يخل.

قوله: (**قَعِيدَكِ**.....***.....[1]) إلخ

هكذا [50و] أنشده الأصمعي وأنشده الفراء[2]: لعمرك بدل قعيدك، وأبو الهيثم[3] بـ "قَعْدَكَ"، وضبط القاف بالفتح، وقال لا أعرف كسره، وكذا ضبطها ابن اياز[4] في: "شرح فصول ابن معطي"، ونقله فيه عن نقل أبي علي عن المازني[5]، قال ابن مالك في شرح التّسهيل[6]: قعدك الله وقعيدك، قيل: هما مصدران بمعنى المراقبة كالحسّ والحسيس[7] وانتصابهما بتقدير أقسم؛ أي أقسم بمراقبتك[8] الله، وقيل: هما بمعنى

---

[1]– هذا جزء من بيت من بحر الطويل لمتمم بن نويرة، وتمامه:

قَعِيدَكِ أَلا تُسْمِعِينِي مَلامَةً *** وَلَا تَنْكَئي قَرْحَ الفُؤادِ فيِيجَعَا، ينظر ط المنهاج 158، وط الأزهرية 111 الجمل في النحو 309، والصحاح مادة (وجع) 1295/3.

[2]– لمّا أقف على روايتهما.

[3]– هو أبو الهيثم الرازي (ت 276هـ) "وهكذا يعرف بكنية ولا يعرف اسمه" نحوي إمام علامة بارع حافظ، له من المصنفات كتاب "الشامل في اللغة" وكتاب "الفاخر في اللغة"، و"زيادات معانى القرآن للفرّاء" ينظر ترجمته في: "بغية الوعاة": 2/ 329 ، و"إنباه الرواة على أنباء النحاة": 4/ 188.

[4]– هو حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، البغدادي (ت:681هـ): عالم بالنحو، من أهل بغداد. ولي مشيخة النحو بالمستنصرية. من كتبه: "قواعد المطارحة"، في النحو ومذاهب النحويين، و"المحصول في شرح الفصول لابن معطي"، ينظر الأعلام، 234/2.

[5]– هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني (ت:249هـ)، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف، منها: كتاب "ما تلحن فيه العامة"، و"الألف واللام"، و "التصريف"، و"العروض"، و"الديباج"، ينظر الأعلام 69/2.

[6]– لمّا أقف على قول ابن مالك في التسهيل لكن وجدت هذا النّقل مطابقا في شرحه للكافية الشافية، قد يكون سبق قلم من الغزي وهذا نصه: وأما "قعدك الله" و"قعيدك الله" فقيل: "هما مصدران بمعنى المراقبة كـ"الحس" و"الحسيس". وانتصابهما بتقدير "أقسم" أي: أقسم بمراقبتك الل.، وقيل: "قعد" و"قعيد" بمعنى: الرقيب والحفيظ من قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾: أي: رقيب حفيظ، ونظيرهما "خل" و"خليل" و"ند" و"نديد"، وإذا كانا بمعنى الرقيب والحفيظ فالمعنى بهما الله تعالى ونصبهما بتقدير "أقسم" معدى بالباء ثم حذف الفعل والباء، وانتصبا، وأبدل منهما "الله"، 271/2-272-273.

[7]– في (ب) كالحسن والحسين.

[8]– في (ب) بمراقبك.

الرّقيب والحفيظ من قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[1]، ونظيرهما: "خِلّ وخليل"، و"ندٌّ ونديد"، فالمعنى بهما الله تعالى، ونصبهما بتقدير أقسم معدى بالباء، ثمّ حذف الفعل والباء فانتصبا انتهى.

وهو يقتضي كسر القاف[2]، وذكر ابن سيده[3] في المحكم[4]، ونقل[5] مثله عن المازني [في][6] أنّ المعنى أسألك بقعدك الله؛ أي بوصفك الله بالثبات والدوام، قال: وهو مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله، ويقال: نَكَأْتُ القَرْحَةَ أَنْكَؤُها إذا قشرتها[7]، والبيت لمتمم بن نويرة[8] يرثي أخاه مالكا، وقد قيل: إنّه في وجده عليه أشدّ النّاس وجدا على ميّت.

---

[1]– الآية 17 من سورة ق وتكملتها: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾.

[2]– في (أ) و(ب) الفاء.

[3]– في (ج) ابن السيد. وهو علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن (ت:458هـ): إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس)، وانتقل إلى دانية فتوفي بها، كان ضريرا (وكذلك أبوه)، واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف: "المخصص" سبعة عشر جزءا، وهو من أثمن كنوز العربية، و "المحكم والمحيط الأعظم"، و "شرح ما أشكل من شعر المتنبي"، و "الأنيق" في شرح حماسة أبي تمام... ينظر الأعلام 263/4–264.

[4]– وهذا نصه: وَقيل: قَعْدَكَ اللهَ، وقَعيدَكَ الله: أَي كَأَنَّهُ قَاعد مَعَك، يحفظ عَلَيْك قَوْلك، وَلَيْسَ بِقَوِي. وَقَالَ ثَعْلَب: قَعْدَكَ الله، وقَعِيدَك الله: أَي نشدتك الله. وَقَالَ: إِذا قلت قعيد كَمَا الله جَاءَ مَعَه الِاسْتِفْهَام وَالْيَمِين، فالاستفهام كَقَوْلِك: قعيدَ كَمَا الله ألم يكن كَذَا؟ قَالَ الفرزدق:

قُعيدَ كَمَا الله الَّذِي أَنْتُمَا لَهُ *** ألم تَسْمَعا بالبَيضتين المُنادِيا

وَالْقسم: قعيدَك الله لأكرمنك. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (قعد)،173/1.

[5] – في (د) سقطت الواو من: "ونقل".

[6]– ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[7]– كذا في مختار الصّحاح، مادة، (نكأ)، 78/1.

[8]– هو متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي، أبو نهشل (ت: نحو 30هـ): شاعر فحل، صحابي، من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. وكان قصيرا أعور، أشهر شعره رثاؤه لأخيه " مالك، وسكن متمم المدينة، في أيام عمر، وتزوج بها امرأة لم ترض أخلاقه لشدة حزنه عل أخيه، ينظر الأعلام 274/5 .

قوله: **(ليت شعري**.....***.....[1]) إلخ

يقال: غَالَه واغْتَالَهُ[2] إذا أخذه من حيث لا يدري[3]، ومعنى البيت: ليت علمي حاصل باحثا عن خليلي ما الذي عرض له في الحب حتى تركه.

قوله: **(إذا ما استَحَمَّت**.....***.....[4]) إلخ

الحميم[5] العرق، والأرض الأسافل، والسّماء الأعالي، يقول: إذا ابتلت[6] حوافر ذلك الفرس من عرق أعاليه جرى وهو متروك[7] وواعد صادق.

قوله: **(وفي جعل: مودوع**[8]**)** إلخ، وجه البحث انتفاء الضرورة بصحّة وقوع: "متروك" موقع[9]: "مودوع" مع صحة المعنى واستقامة الوزن، قيل: وهو جار في الشّاهد [50ظ] الأول لا مكان الاتيان بتركه انتهى، وفيه نظر لما يلزم عليه من اختلال القافية[10].

---

[1]- هذا جزء من بيت من بحر الرمل لأبي الأسود الدؤلي وتمامه:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذي *** غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

، ينظر ط المنهاج 160، والأزهرية 113، والبيت أيضا من شواهد الخصائص 100/1، وشرح الرضي على الشافية 131/1.

[2]- في (ج) واغنا إذا.

[3]- كذا في الصحاح، مادة (غول)، 1785/5.

[4]- هذا جزء من بيت من بحر الطويل لخفاف بن ندبة، وتمامه:

إذا مَا اسْتَحَمَّتْ أرْضُه منْ سَمائِهِ *** جَرَى وهْوَ مَوْدُوعٌ ووَاعِدُ مَصْدَقِ

ينظر ط المنهاج، 160، والأزهرية 113، والبيت أيضا من شواهد خزانة الأدب، 472/6، والأصمعيات اختيار الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: 216هـ)، تح: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م، ص 24.

[5]- في (ب) الجيم

[6]- في (أ) تبيت

[7]- كذا شرح البيت في الصحاح، مادة (صدق)، 1506/4.

[8]- في (ج) موعد.

[9]- في (ب) موضع.

[10]- في (ج) وفيه بكل لما... اختلال النافية.

قوله: **(إذ لو كان: "ياء" لم يحذف)**، إن قلت: سيجيء إنّهم حذفوا الياء في: "يئس"[1] فلا يكون في حذف الفاء دليل قلت: ذلك الحذف نادر، وحذف الواو شائع، والحمل على الكثير أولى.

قوله: **(وهو قمار العرب بالأزلام)** هي جمع: "زَلَم" بفتحتين، وبضمٍ فسُكونٍ: وهو النّبل قبل أن يراش ويركب نصله، وعادة العرب في ذلك أنّهم [كانوا][2] إذا أرادوا[3] اللعب بالميسر ذبحوا جزورا وقسموه عشرة أقسام، ويلعبون بعشرة أقداح ثلاثة ليس لها نصيب، وسبعة لكل واحد نصيب للواحد واحد إلى السّابع وللرقيب ثلاثة، وللمعلى سبعة وكلّ من فاز بهما أخذ جميع الأنصبا.

قوله: **(في يئس[4]... لكن ينبغي أن يقيّد لفظ الكتاب على الأول)**؛ أي لإفادة الكلام حينئذ استفاء[5] حركات العين إذ هو أولى بالقصد من التّمثيل بما يفيد مطلق المغايرة مع شذوذه.

قوله: **(وجاء [يَئِسُ][6] بحذف الياء)**، وجهه استثقال الياءين مع الهمزة، ومن ثمّ لم يحذفوا في: "يئس"[7] وما أشبهه كذا في شرح المفصّل وغيره، لكن قال أبو حيان موردا على حصر صاحب التّسهيل الحذف في هذا المثال أنّه قد جاء في: "بئس" بموحدة أيضا، وهو ينقض التّوجيه السابق فلذلك [علّل] [8] الشّارح بمطلق التّخفيف.

---

[1]– في (ج) بئس.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3]– في (ب) و(ج) إذا رأوا.

[4]– في (ج) بئس، في ط المنهاج 162: "وقد جاء يئِس يِيْئِس بالكسر، لكن ينبغي..." وكذا في ط الأزهرية 114.

[5]– في(ب) استبقاء.

[6]– ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7]– في (ب) بئس.

[8]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

قوله: **(وياءَس بقلبها ألفا)**، اعلم أنّ الذين قلبوها ألفا، قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة، والذين حذفوها لم يحذفوها إلا مع الكسرة، وسببه زيادة الاستثقال [مع الكسر][1] وقلّته[2] مع الفتح، وجاء أيضا "يايَسُ" بياء مفتوحة من غير همز على اعتبار القلب المكاني، ثمّ تسهيل الهمزة وهو رواية البزّي عن ابن كثير من طريق أبي ربيعة في هذا الفعل وبابه من نحو: ﴿اسْتَيْأَسُوا﴾[3].﴿وَلَا تَيْأَسُوا﴾[4]، وغيرهما[5].

قوله: **(وهما[51و] من الشّواذ)** ومراده[6] بالشّاذ هنا: مخالف القياس.

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2]– في (ب) وقلبه.

[3]– الآية 80 من سورة يوسف وتكملتها: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾.

[4]– الآية 87 من سورة يوسف وتكملتها: ﴿يَابَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾.

[5]– جاء في جامع البيان 3/ 1234: قرأ ابن كثير في رواية البزّي من قراءتي على الفارسي على النقاش عن أبي ربيعة عنه فلما استيأسوا ، ولا تيأسوا وإنه لا ييأس، وحتى إذا استيأس الرسل، وفي الرعد: أفلم ييأس الذين، بألف بعد الياء من غير همز في الخمسة، وكذلك روى أبو عبد الرحمن اللهبي، وأبو الحسن بن بقرة عن البزّي بغير همز في الرعد خاصة، وروى سائر الرواة عن البزّي وقنبل جميع ذلك بالهمز، وحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا ابن مجاهد، قال: قرأت على قنبل عن القوّاس استيئسوا واستيئس بهمزة بين الياء والسين، قال ابن مجاهد: وقرأ أهل مكة اليوم... كذلك مثل حمزة. وقرأ الباقون بالهمز من غير ألف فيهنّ في اللفظ ما خلا هشاما عن ابن عامر، فإن ابن عبّاد روى عنه فيما قرأت: إنه لا ييأس" بألف وفتح الياء من غير همز فيه خاصة.

وجاء في: الحجة في القراءات 197/1: قوله تعالى: فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ. يُقرأ بتقديم الياء قبل الهمزة فيكون الياء فاء الفعل، وبتقديم الهمزة قبل الياء فيكون الياء عين الفعل، ومثله حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ؛ فالحجة لمن جعل الياء فاء الفعل: أنه أخذه من قولهم: يئس، ييأس يأسا، والحجة لمن جعل الهمزة فاء الفعل: أنه أخذه من قولهم: أيس يأيس إياسا، وقد قرئ بتخفيف الهمزة. فالحجة لمن خففها، وجعل الياء فاء الفعل: أنه يجعلها ياء مشددة، لأنه أدغم فاء الفعل، لسكونها في العين وحركها بحركتها، والحجة لمن خففها، والهمزة فاء الفعل: أنه يجعلها ألفا خفيفة للفتحة قبلها.

[6]– في (ج) سقطت الواو من: "ومراده".

مبحث أنّ الواو لا تسقط إلا إذا وقعت بعد ياء مفتوحة

قوله: **[لأنّ المحذوف[1] في حكم الثابت[2]]**، إن قلتَ: إنّ تلك الهمزة ليست بمانعة من قلب الياء واوا في نحو: "يُوسِرُ"[3]، فهلّا كانت كذلك بالقياس إلى السّقوط قلتُ: لأنّها لو لم تكن مانعة[4] من السقوط لَلَزِم النّقل من الضمّة[5] إلى الكسرة، ومن ثمّ اتّفقوا على [أنّ][6] الواو إنّما تسقط [إذا وقعت][7] بين ياء مفتوحة وكسرة[8].

قوله: **(إذ الإدغام يرفع الثّقل)**، يقال أيضا: إنّما[9] أبدلت هذه الفاءُ تاءً؛ لأنّ التّاء أقوى لأنّها أجلد على تحمّل الحركة، وهي مع ذلك أقرب من الضمّ إلى الواو؛ ولأنّهم لو آثروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فيكون بعد الكسرة [ياء][10]، وبعد الفتحة ألفا، وبعد الضمّة واوا، فلمّا كرهوا كثرة التّغيير أبدلوها إلى حرف لا يتغيّر.

---

[1] – في (ج) أضاف: "هنا"

[2] – في (ب) النائب.

[3] – في (ب) ييسر.

[4] – في (د) لأنها لم مانعة بسقط: "لو" و "تكن".

[5] – في (ب) للزوم الكسر من الضمة.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – في (ب) بين ياء مكسورة وفتحة.

[9] – في (أ) إذا.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ا).

قوله: **(وفيه نظر)** إلخ، يمكن الجواب عنه بأنّ الياء المنقلبة عن الهمزة إنّما لم تقلب؛ لأنّها عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة، والهمزة لا تقلب تاء إذا اجتمعت مع تاء الافتعال فيجب [ألا تقلب][1] [الياء][2] التي عنها تاء أيضا؛ لأنّها [فرعها] [3]، وليست الياء المنقلبة عن الواو كذلك بدليل قولهم: "يَتَّعِدُ" و"مُتَّعِدٌ"، وما أشبههما.

قوله: **(ودراية)**؛ أي لأنّ ظاهر العبارة أنّ قوله: **(وفي افتعل[4])** معطوف على قوله قبله: **(في افعل)** فيكون تقدير الكلام: ويقول في افتعل وذلك لا يلائم: **(يقلبان)** و**(يدغمان)**.

قوله: **(وجاء[5] في افتعل منهما لغة أخرى)** نسبها ابن عصفور لبعض العرب، وابن مالك في التّسهيل لبعض الحجازيين وقال ابن الخشاب[6]: هي لغة الحجازيين، وبهذه اللغة كان يتكلّم الإمام الشافعي[7] رضي الله عنه وفي كلامه: "يأتطيها" بُنِيَ[8]: افتعل من: "الوطي"، وقال أبو عمرو بن الحاجب: هي لغة الشّافعي رضي الله عنه، قال أبو حيان: وهو مردود الظاهر؛ لأنّ اللغة لم تؤخذ إلا عن مثل: قيس

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[3] – ما بين معقوفين سقط من (د) وفي (ب) لأنها فرع.

[4] – في (ج) انتقل.

[5] – في ط المنهاج 163: ولما جاء...، وكذا في ط الأزهرية 115.

[6] – هو عبد الله بن أحمد، ابن الخشاب، أبو محمد (ت:567هـ): أعلم معاصريه بالعربية. من أهل بغداد مولدا ووفاة. كان عارفا بعلوم الدين، مطلعاً على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، ومستهترا في حياته، متبذلا في عيشه وملبسه، كثير المزاح، يلعب بالشطرنج مع العوام على قارعة الطريق، وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته، من تصانيفه: "شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة" في النحو، أربع مجلدات، و "المرتجل في شرح الجمل للزجاجي"، و "الرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح"، و "نقد المقامات الحريرية"، ينظر: الأعلام 67/4 .

[7] – هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله (ت: 204هـ) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة 199 فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة. قال المبرد: كان الشافعيّ أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. وبرع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب: "الأم" في الفقه، و"المسند " في الحديث، و "أحكام القرآن"، و"السنن"...ينظر الأعلام 26/6.

[8] – في (ج) يايطها بين.

وتميم [وتيم][1] وأسد وهذيل[2] وبعض كنانة وبعض الطائيين فلم تؤخذ [51ظ] عن حضرمي قط [بل][3]، ولا عن سكّان البوادي المجاورة للبلدان، فليس قول أحد من هؤلاء حجّة فيه، ومن ثمّ لم يقبلها[4] النحويون الذين أصّلوا علم النحو عن: لخم وجذام لمجاورتهم لأهل مصر، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم لأهل الشّام ومخالطتهم لهم، وكان أكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر لمجاورتهم لليونانية وكانوا أيضا نصارى، ولا من بكر لمخالطتهم القبط[5] والفرس، ولا من عبد القيس وازدغمان[6] لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا [من][7] ثقيف وبني حنيفة وسكان اليمامة والطائف لمخالطتهم تجار الأمم[8] المقيمين عندهم[9].

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج) و(د).

[2] – في (ج) و(د) ثم هذيل.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – في (ب) و(ج) يغلبها.

[5] – في باقي النسخ النبط.

[6] – في (ب) وواد عمان.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ج) الموسم، وفي (د) الاسم.

[9] – قال السيوطي في المزهر، 1/167–168: " وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف) : كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النُّطْق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانَة عما في النفس والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيٌّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف ثم هذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من

قوله: (***ويقال: ايتَعَدَ***[1]) تقلب الواو فيه ياء[2]، استدراك على قول الجوهري[3]: إنّ ناسا[4] يقولون: ائتعد يأتعد [فهو][5] مؤتعد بالهمز؛ لأنّ الهمز لا محلّ له في باب الوعد.

[النّوع الثاني: المعتل العين]

قوله: (***على ثلاثة أحرف، إذا أخبرتَ*** **أنتَ** ***عن نفسك***)، ذِكْرُ الإخبار عن النّفس مثالٌ، فبعض الإخبار عن الغير كذلك.

قوله: (**فإنّه –وإن كان جملة–**) إلخ، يشير به إلى جواب ما يقال: إنّ كونَه على ثلاثة أحرف على ذلك التّقدير ممنوع؛ لأنّ الثالث ضمير الفاعل، فالفعل إنّما هو على حرفين.

قوله: (**فقلبوهما بأخف الحروف**)، فيه إشارة إلى دفع ما يقال: كان يكفيهم[6] في دفع الثّقل الإسكان مع ما فيه من تعليل[7] التغيير، وأجيب أيضا بأنّهم إنّما امتنعوا منه كراهة أن تلتبس صيغة المتحرّك بصيغة السّاكن، فإنّهم لو أَعَلّوا [نحو][8]: "بَوَبٌ" بالتّحريك فقالوا: "بَوْبٌ" بالإسكان لم يُعلَم كونه من باب: "فَرَسٌ" أو من باب: "فلْسٍ" كـ "يَوْمٍ"، فقلبوها ألفا إيذانا بأنّها عن حركة.

الأمم وفسدت أَلسِنتهم والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب انتهى".

[1] – في (أ) يتعدى.

[2] – في باقي النسخ: بقلب الواو ياء فيه.

[3] – وهذا نصّه: " والاتِّعادُ أيضاً: قَبول الوعد، وأصله الاوْتِعادُ، قلبوا الواوَ تاءً ثم أدغموا. وناس يقولون: ائتعد يأتعد فهو مؤتعد بالهمز، كما قالوا يأتسر في أيسار الجزور. الصحاح، مادة (وعد) 552/2.

[4] – في (ج) التماسا.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (د) فهو متعد.

[6] – في (ب) و(ج) يكفيه.

[7] – في (ب) تقليل.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

مبحث: "ليس"

قوله: **(إنّ "لَيْسَ" أصله لَيِسَ بالكسر)**؛ أي لأنّه لا جائز أن يكون: "فَعَلَ" بالفتح لصيرورته إلى: "لَاسَ"، ولا: "فَعُلَ" بالضم للزوم: "لُسْتُ" بالضم عند اتّصال ضمير المتكلّم مثلا [52و]، ولعدم اللّزوم؛ ولأنّ هذا المثال لا يكون في الأجوف اليائي سوى: "هَيُؤَ" بالاستقراء [فإن][1] قلتَ: لو كان على "فعل" لقلت: "لِسْتُ" بكسر الفاء كما قلتَ: نِلْتُ[2]، وإذا كانوا يكسرونها في "فَعَلَ" بالفتح نحو: "بِعْتُ" فَلأَنْ يكسروها[3] في المكسور أولى، قلتُ: لو كانت مفتوحة للزم شذوذان:

أحدهما: تخفيف عينها بلا موجب وبصحتها[4]، والثّاني: عدم كسر فائها.

وعلى أنّها مكسورة يلزم الثّاني فقط؛ لأن تخفيف فعّل [إلى فعل][5] قياس، نحو" "علّم" في: "علم" فكان ادّعاء الكسر أولى، على أنّ الفرّاء قد نقل [أنّ][6] بعضهم قال: لِست بكسر اللام قاله أبو حيان.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (ج) قلت.

[3] – في باقي النسخ: يكسرونها.

[4] – في باقي النسخ: وتصحيحها

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (د).

والتّحقيق وهو ما ذهب [إليه][1] الزمخشري، وابن الحاجب وغيرهما، وأشار إليه في الشّرح أنّهم لمّا قصدوا إلى [أن][2] يكون على وزان الحروف لم يغيروها[3] تغيير الفعل، ولم ينقلوا حركة [العين] [4]؛ لأنّهم التزموا السّكون فصار الكسر: ﴿نِسْيًا مَنْسِيًّا﴾[5]، هذا وقد سمع فيها: "لُست" بالضم فدلّ على أنّها بنيت مرّة[6] مكسورة ومرّة مضمومة[7].

قوله: **(إلا أربعة عشر بناء)**؛ أي اثنان للحكاية، وستة للغيبة، وستة للخطاب بناء على [اعتبار][8] الاعتبار في مثنّاه.

قوله: **(وفساده يظهر بأدنى تأمّل)**؛ أي فإنّ سياق الكلام إنّما يدلّ على[9]: "فعُل" بالضم و"فعِل" بالكسر لا يغيّران عن بابهما إذا اتّصل بهما الضمائر المذكورة، لا أنّهما[10] لا يغيّران بعد اتّصال الضمائر إذا أُرِيد تجريدهما عنها[11].

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ج) و(د) لم يغيروه.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – الآية 23 من سورة مريم وتكملتها: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾

[6] – في (أ) أولا.

[7] – قال السيوطي: "وَأما لَيْسَ فمذهب الْجُمْهُور أَن وَزنهَا فعل بِالْكَسْرِ خفف وَلزِمَ التَّخْفِيف لثقل الكسرة على الْيَاء وَاسْتدلَّ لذَلِك بِأَنَّهَا لَو كَانَت بِالْفَتْح لَصَارَتْ إِلَى: لاس بِالْقَلْبِ كباع، أَو بِالضَّمِّ لقيل فِيهَا لُست بِضَم اللَّام وَلَا يُقَال إِلَّا لَست بِفَتْحِهَا قَالَ أَبُو حَيَّان على أَنه قد سمع فِيهَا لُست بِالضَّمِّ فَدلَّ على أَنَّهَا بنيت مرّة على فَعل وَمرَّة على فعل وَحكى الْفراء أَن بَعضهم قَالَ لِست بِكَسْر اللَّام"، همع الهوامع422/1.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[9] – في (ج) و(د) على أن.

[10] – في(ج) إلا أنّهما

[11] – في (د) منها.

قوله: **(وليس بشيء)**؛ وذلك[1] لأنّ تعليل عدم التغيير فيهما بالأصالة يقتضي تغيير الضم والكسر الغير[2] الأصليين لزوال علّة عدم التّغيير وبقاء[3]: فعَل المفتوح لوجودهما[4]، وقيل: لأن التّرديد الذي ذكره بقوله: **إن أراد[5] بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر** إلخ وارد عليه.

قوله: **(فليتأمّل)**، تنبيه وإيقاظ للسامع على ما تقرّر عندهم من أنّ القيود لا يجب أن تكون للاحتراز كما يتوهّم، وأنّها قد تكون للتحقيق، بل من أن [52ظ] الأصل فيها أنّ تكون للتحقيق، والاحتراز تابع.

قوله: **(وحذفت الواو لالتقاء الساكنين)**؛ أي على غير حدّه[6] بناء على اشتراط الكلمة، وهو المعروف كما سبق[7].

قوله: **(ولبعض المتأخّرين)** إلخ، يشير إلى الإمام: أبي عمرو بن الحاجب، ومن تبعه ومحصّل ذلك الكلام أنّ: الضمّ والكسر إنّما هو لبيان الواوي واليائي، وتقديره أن يقال: تحركت الواو والياء فيهما فقلبت الفاء، ثمّ حذفت الألف عند اتّصال الضمير[8] لسكون اللام حينئذ، ثمّ ضُمّ الفاء في الواوي وكُسر في اليائي دلالة[9] عليهما، وإنّما خالف الأكثرين لاستلزام الأوّل النّقل من باب إلى باب يخالفه لفظا وهو ظاهر، ومعنى لاختلاف معاني الأبواب، وقيل: من طرفهم لو كانت الحركة لبيان الواوي لوجب الضمّ في نحو: "خُفت" كما وجب في: "قُلت"، وأجاب بأنّهم إنّما كسروا في: "خِفت" لبيان البنية[10]؛ لأنّ

---

[1] – في (ب) ذلك بسقط الواو.

[2] – هكذا في النّسخ والصواب: غير

[3] – في (ج) وبناء.

[4] – في (ج) و(د) لوجودها.

[5] – في (ب) إن أريد.

[6] – في (ج) حذف.

[7] – في (د) المعروف السابق.

[8] – في باقي النسخ: الضمائر

[9] – في (ب) ودلالة.

[10] – في(د) التنبيه.

عليها أهمّ من التّنبيه على الأصل لتعلّقها بالمعنى فصاروا إليه لإسكانه[1]، ولمّا لم يمكنهم في نحو: "قُلت" و"بِعت" إذ لو فتحوا فيها لما دلّ على حركة العين؛ لأنّ الفتح لخفّته لا ينقل إلى الفاء بخلاف الضمّ والكسر، ولاحتمال الأصالة بخلاف الأخيرين؛ لأنّ الفاء لا تقع مضمومة ولا مكسورة فوجودهما دليل على النّقل قطعا لم يتركوا بيان الأصل حذرا من فوات المقصود أجمع.

قوله: **(وهذه عكس اللغة الأولى)**؛ أي فإنّه في اللّغة الأولى بعد النّقل يبقى "الياء" في[2] اليائي على حالها وتقلب "الواو" في الواوي "ياء" لانكسار ما قبلها.

وفي الثّانية يبقى "الواو" في الواوي وتقلب "الياء" في اليائي لانضمام ما قبلها.

قوله: **(أن تنحو بكسرة[3] فاء الفعل)** إلخ فيه ردّ لما قيل[4] من أنّ الإشمام[5] في: "قيل" مثلا إنّما يكون بعد النّطق بالقاف [في][6] حال النّطق، قال: وإنّما أمكن لِما في اليّاء من المدّ، ووجه فساده أنّ الإشمام[7] ثابت في [53و] مثل: "بُعتَ يا عبدُ"، و"قلت يا قول" على أنّه لو فُعِل ما ذكره لانقلبت الياء واوا لضم الشّفتين إذ لا معنى [للواو إلا ذلك، ثمّ ظاهر كلامه في الشّرح أنّ المتقدّم الكسر][8]، وقد قيل بالعكس،

---

[1] – في (د) لإمكانه.

[2] – في (ب) الباقي.

[3] – في (أ): بالكسرة. والصواب ما أوردناه من باقي النسخ لتوافقها مع نسخة الشارح ينظر ط المنهاج 169، والأزهرية 121.

[4] – في (ب) ولما قيل بسقط: "رد" .

[5] – في (ج) الاشتمال، و"الإشمام: فالمراد به أن تُبين أن لهذه الكلمة أصل حركة في حال الوصل، وكذلك "الرَّوم والتشديد" أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م، ص 283.

[6] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[7] – في (ج) الاشتمال.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (د).

وبه أخذ على [بعض][1] مشايخ الإقراء، وقيل: "القاف" مثلا متحرّكة بحركة ممتزجة شيوعا وأنكره بعضهم.

قوله: **(وهذا مراد النّحاة والقراء)**، أمّا النّحاة ففي كلّ ما كان من هذا الباب، وأمّا القرّاء ففي: ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾[2] ﴿جِيءَ﴾[3] على قراءة[4] الكسائي وابن عامر من رواية هشام ويعقوب من رواية رويس وفي[5]: ﴿حِيلَ﴾[6]، و﴿سِيقَ﴾[7] على قراءتهم.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – الآية 44 من سورة هود وتكملتها: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾

[3] – الاية 69 من سور الزمر وتكملتها: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾، وهي أيضا الاية 23 من سورة الفجر وتكملتها ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾.

[4] – في(أ) حركة.

[5] – في (د) ومن رواية... في حيل...

[6] – الآية 54 من سورة سبأ وتكملتها: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾.

[7] – الآية 71 من سورة الزمر وتكملتها: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. وهي أيضا الآية 73 من السورة نفسها وتكملتها: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾.

ورواية[1] ابن ذكوان و﴿سِيءَ﴾[2] و﴿سِيئَتْ﴾[3] على قراءة هؤلاء وقراءة نافع وأبي جعفر[4].

[قوله][5]: **(لتحرّكهما في الأصل)**، يحتمل أن يريد بالأصل الماضي كما يشعر به قوله حملا للمضارع على الماضي، ويحتمل أن يريد به ما قبل النّقل وهو الظاهر لتوسيطه إيّاه بين التّحرك والانفتاح؛ إذ لو كان المراد به الماضي لأخّره عنهما؛ لأنّه ظرف لهما.

---

[1] – في (ج) وقراءة.

[2] – الآية 77 من سورة هود وتكملتها: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُرِيبٍ﴾. وهي أيضا الآية 33 من سورة العنكبوت وتكملتها: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾.

[3] – الآية 27 من سورة الملك وتكملتها: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ﴾.

[4] – جاء في النشر: وَاخْتَلَفُوا) فِي: ﴿قِيلَ﴾، وَ﴿غِيضَ﴾، وَ﴿جِيءَ﴾، وَ﴿حِيلَ﴾، وَ﴿سِيقَ﴾، وَ﴿سِيءَ﴾، وَ﴿سِيئَتْ﴾، فَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَهِشَامٌ وَرُوَيْسٌ بِإِشْمَامِ الضَّمِّ كَسْرَ أَوَائِلِهِنَّ. وَافَقَهُمُ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي: ﴿حِيلَ﴾ وَ﴿سِيقَ﴾ وَ﴿سِيءَ﴾ وَ﴿سِيئَتْ﴾، وَوَافَقَهُمُ الْمَدَنِيَّانِ فِي ﴿سِيءَ﴾ وَ﴿سِيئَتْ﴾ فَقَطْ، وَالْبَاقُونَ بِإِخْلَاصِ الْكَسْرِ. 208/2. وفي السبعة 143/1–144: وَاخْتلفُوا فِي ضم أَوَائِل مثل قَوْله ﴿وَإِذا قيل لَهُم﴾، قَرَأَ عَليّ بن حَمْزَة الْكسَائي ﴿قيل﴾ و ﴿وغيض﴾ و ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ و ﴿وحيل﴾ و ﴿وسيق﴾ و﴿وَجِيء﴾ بضم أول ذَلِك كُله

وَكَانَ نَافِع يضم من ذَلِك حرفين ﴿سيء﴾ و ﴿سيئت﴾ وَيكسر مَا بقى، وَكَانَ ابْن عَامر يضم أول ﴿وسيق﴾ و ﴿سيء﴾ و ﴿سيئت﴾ و ﴿وحيل﴾ وَيكسر ﴿وغيض﴾ و ﴿وَجِيء﴾ و ﴿قيل﴾ فِي كل الْقُرْآن، هَذِه رِوَايَة ابْن ذكْوَان بِكَسْر الْقَاف والغين وَالْجِيم، وَقَالَ الْحلْوانِي عَن هِشَام بن عمار بِإِسْنَادِهِ عَنهُ فِي كُلهنَّ مثل الْكسَائي وَكَانَ ابْن كثير وَعَاصِم وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة يكسرون أَوَائِل هَذِه الْحُرُوف كلهَا، وروى عبيد بن عقيل عَن شبْل عَن ابْن كثير ﴿سيء﴾ و ﴿سيئت﴾ بِالضَّمِّ مثل نَافِع.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

قوله: **(والواوي: إمّا مفتوح العين)** إلخ هذا التّقسيم مبني [على][1] ما تقدّم تقريره من أنّ: "فعَل" المفتوح يلزم في مضارعه: الضم في الواوي، والكسر: في اليائي، فمطلق المضارع هنا من الواوي إمّا مفتوح [إن كان ماضيه من باب عَلِمَ، أو لامه حرف حلق، أو مضموم، ومن اليائي إمّا مفتوح][2] على ذلك التّقدير، أو مكسور؛ فلذلك أتى بأربعة أمثلة، وإنّما يُمثَّل بمضارع باب: "حسُنَ"؛ لأنّه مستغنى عنه بالمضموم من مضارع باب: "فعَل" المفتوح إذ لا مدخل لمضارع ذلك الباب في اليائي غالبا.

قوله: **(أو مشابهة[3] له)**، ذكره للاحتراز عن خروج ما سيذكره من نحو: "صُونَا"، ونحو "صُونَنَّ"[4] على ما سيأتي تحقيقه.

قوله: **(والضابط[5] أنّ المحذوف إن كان النّونَ)** يريد النّون في الأمثلة الخمسة، وإنّما كان حذفها علامة على ثبوت العين لتحقّق [53ظ] الضمير قبلها المقتضي بسكونه لتحرّك اللام المانع من التقاء السّاكنين الموجب لعدم ثبوت العين.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ج) أو مشابهته لها.

[4] – في (ج) صرفن.

[5] في ط المنهاج 171، وط الأزهرية 123: "والضّابط فيه"

[فعل الأمر من الأجوف]

قوله: **(فقد حذفت عينه من المضارع)**، يشير به إلى أنّ نظم هذا البناء مع الأبنية السّابقة[1] إنّما هو للشّبه[2] اللفظي؛ لأنّه على التّحقيق لم يحذف منه[3] شيء.

قوله: **(وهذا إنّما يكون)** من هنا إلى آخر الكلام استطراد من الشارح عند ذكر الأجوف إلى ذكر النّاقص لاشتراكهما في الحكم الذي قدّم [تقريره][4]، وفائدته الاستغناء عن إعادة مثله هناك، ولذلك أمر بالتّأمّل.

قوله: **(دون[5] دَعَاتَا)** بمثّنّاة فوقية؛ أي يقال إذا أسند[6] الفعل المتّصل به تاء التأنيث إلى ضمير الاثنين: "دَعَتَا"، ولا يقال: "دَعَاتَا"[7] بعود المحذوف.

قوله: **(في هذا المقام)**؛ أي في النّاقص الّذي ذكره استطرادا؛ يريد أنّ النّون إنّما تكون مع الضمير المستتر كالمتصّل الذي هو الألف فقط، فترجع اللام المحذوفة عند دخول النّون كما ترجع عند دخول الألف، وليست مع المستتر كالمتّصل الذي هو الواو أو[8] الياء؛ لأنّ لام النّاقص لا تثبت مع واو الجماعة وياء المخاطبة، وحاصله أنّك تقول: اغْزَوْنَ[9] بالفتح لكونها كالمتّصل الذي هو الألف فترجع

---

[1] – في (ج) الساكنة.
[2] – في (د) للتنبيه.
[3] – في (ب) فيه.
[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).
[5] – في (ج) ردن.
[6] – في (ب) استند.
[7] – في (ج) دعتا.
[8] – في باقي النسخ: والياء.
[9] – في (د) اعترون.

هنا لرجوعها معها ولو شبّهتها[1] بالضمير الذي هو "الواو" أو[2] "الياء"[[3] للزوم ألّا ترجع مع النّون لعدم ثبوتها معهما[4] –وليست كذلك– هذا مراده الذي أشار إليه غيره.

[مزيد الثلاثي الأجوف]

قوله: **(دون المزيد)**؛ يريد أنّهم في الاصطلاح لا يصفون الحرف بالمزيد، ووصفهم به الفعل مثلا لا يضرّ[5]؛ لأنّ الفعل لا يزاد وإنّما يزاد فيه.

قوله: **(ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى اللام)**، يجوز أن يريد: أنّ الإضافة على ذلك التّقدير بمعنى "مِنَ"، وإليه أشار بقوله: **(مِنَ الثلاثيّ)**، ولقائل أن يقول على هذا: إنّ النّوعين ممّا لا يمتنع اجتماعه لتنافي معناهما؛ إذ الإضافة بمعنى "من" هي التي يكون فيها المضاف [54و] إليه من جنس المضاف؛ أي يصح فيها اطلاق المضاف إليه على المضاف، والإضافة بمعنى اللام هي [التي][6] لا يكون فيها المضاف إليه كذلك، ومن ثمّ كانت الإضافة في قولك مثلا: "بعض القوم ويَد زيد"؛ بمعنى "اللام" دون "من"؛ لأنّ: "مِن" التي تتضمّنها[7] الإضافة هي التبيينية: كـ "خاتمِ حديدٍ وأربعةِ دراهمَ"، وشرط في المبيّنة: أن يصح إطلاق مجموع القوم المراد على البعض، فالثلاثي في هذه الإضافة إن لم يكن جنسا للمزيد صدقت الإضافة الثّانية فقط، وإن كان جنسا كما هو الواقع صدقت الأولى فقط.

---

[1] – في (ج) ولو شبهها.

[2] – في باقي النسخ: والياء.

[3] – بداية السقط في (د) من ق58ظ.

[4] – في (ب) و(ج) معها.

[5] – في (ب) لا يصير.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في (أ) تضمنها.

والتّوجيه أن يؤخذ على الأولى: الثّلاثي [بمعناه][1] العام وهو واضح ويعتبر تقييده على الثّانية[2] بالمجرّد، فإضافة المزيد إليه من حيث فرعيته عنه؛ إذ الإضافة بمعنى "اللام" يكفي فيها أدنى مناسبة، ومن ثمّ صدقت على الإضافة في نحو: "مكر اللّيل وقتيل كربلاء" على رأي.

فقوله: **(فالمراد[3] إلخ)**، تقدير [لحاصل][4] معنى مجموع الكلام السّابق على سبيل التّوطيد والتّمهيد، وليس متفرّعا على خصوص الإضافة بمعنى اللام ولأوضحية الأولى عبّر الشّارح بقوله: **(يجوز)**.

قوله: **(وإنّما فعلوا هذا الإعلال)** إلخ، الإشارة لإعلال الفعلين والمصدر السّابقة، ومثلها اسم الفاعل والمفعول، وفي ذكر: "**الحمل**" تنبيه على عدم وجود مقتضى الإعلال مِن: تحرّك حرف العلّة وانفتاح ما قبله؛ وذلك لأنّ ما قبله فيها ساكن ويريد[5]: المصدر بانتفاء شرط الإعلال المذكور من عدم الألف بعد حرف العلّة.

قوله: **(ولذا لم يُعِلُّوا نحو اعْوَرَّ)** إلخ؛ أي لكونهم[6] إنّما أعلّوا نحو: "أَجَابَ" حملا على مجرّده[7].

الأصل: لم يُعلّوا نحو: أَعْوَرَ وَأَسْوَدَ مخفّفين حملا على أصلهما؛ أعني "اعْوَرَ"ّ و"اسْوَدَّ" المشدّدين على ما بُيّن في الشّرح، فالمحمول عليه الأوّل، مأخوذ بعنوان [54ظ] الأصل مع طرح خصوص التجرّد في الاعتبار، وجهة الأصالة فيهما الاشتقاق وتقييد المحمول بالتّخفيف متعيّن لقوله: **(فتقول اِعَارَّ واِسَادَّ)** ولأصالة الصّحة في المشدّد كما تقدّم في المتن؛ ولأنّ الكلام في بناء "أَفعَلَ" ومن ثمّ ذكر نحو: "عَوِرَ"

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – في (ب) النافية.

[3] كذا في ط المنهاج 174، والأزهرية 126، وفي (أ) فالحاصل.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – في (ج) ويزيد.

[6] – في (ج) لكنهم.

[7] – في (ج) مجرد.

و"سَوِدَ" على سبيل التّنظير ولم يعطفه، ويجوز أن يؤخذ الأوّل بعنوان المجرّد ويجعل نحو: "أَعْوَرَ" و"أَسْوَدَ"[1] محمولا على نحو: "عَوِرَ" و"سَوِدَ"، كما هو المتبادر وبه صرّح في شرح المفصّل[2].

هذا ويقال: أَعْوَرَ لك الصّيد؛ أي أمكنك، وأَعْوَرَ الفارس إذا بدا فيه موضعُ خللٍ للضربِ قاله الجوهري[3]، قال وأعْوَرْتُ عينَهُ: لغةٌ في عُرْتُها]][4] وفي القاموس: عارَهُ وأعْوَرَهُ وعَوَّرَهُ: صَيَّرَهُ أعْوَرَ[5]. وأَسَادَ وأَسْوَدَ وَلَدَ غلامًا سَيِّدًا أو غُلامًا أَسْوَدَ[6].

قوله: **(بدليل اختصاصهما بهما)**، الضمير الأول للألوان والعيوب، والثّاني للفعلين؛ يريد أنّهما مقصوران [على الألوان والعيوب لا يتعدّيانها إلى غيرها، فالياء داخلة على المقصور][7] كما هو المصطلح.

قوله: **(كما لا يعلّ الأصل)**، إنّما لم يعلّ؛ لأنّه لو أعلّ لتحرّكت الفاء ووجب حذف همزة الوصل وإحدى الألفين في: "إفعالّ"، فيقال: "عَارَ" فيهما، فلا[8] يدري أَهُوَ: "أَفْعَلَ" مثلا، أم: "فَاعَلَ وسيأتي.

قوله: **(أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا)** صدره: *** "وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ[9] الغَيْبِ عَنِّي"[10].

---

[1] – في (أ) اسود واعور.

[2] – لمّا أقف عليه.

[3] – كذا في الصّحاح، مادة (عور)، 761/2.

[4] – في (ج) عورتها، وفي (د) انتهى السقط.

[5] –كذا في: القاموس المحيط، فصل العين، ص 446.

[6] – جاء في المحكم: "وأَسْودَ الرَّجُلُ وأَسَاد وُلِد له ولد أسْود وساوَدَه سَواداً لَقِيَه في سَوادِ الليل"، مادة (سود) 599/8.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ب) فلم.

[9] – في (ج) لظهور.

[10] – البيت من بحر الوافر لعمرو بن أحمر الباهلي، واختلفت الروايات في صدره فجاء في تاج العروس: ورُبَّتَ سَائل عَنّي حَفِيٍّ، مادة (عور) 167/13، ورواه ابن منظور بالوجهين ينظر مادة (عور) 612/4–613...

وأَلِفُ: "تَعَارَا" مبدلة عن النّون المخفّفة كذا في الصّحاح في فصل العين المهملة[1]، وفيها[2] في المعجمة: غَارتْ عينه تغور غورا [وغؤُورا][3]: دخلت في الرّأس، وغارت تغار لغة فيه قال:

.....*** أَغَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لمْ تَغَارَا.

انتهى[4].

قوله: (**ونحو أَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ**[5]) إلخ يقال: أَخْيَلَتُ النَّاقَةَ، إذا وضعت قرب ولدها خيالا ليفزع منه الذئب[6]، وأغيلت المرأة بمعجمة إذا سقت ولدها الغِيلَ وهو لبن المرأة حالةَ الحملِ[7]، وأَغْيَمَتِ السَّمَاءُ، [55و] وأَطيَبْتُهُ إذا جَعَلْتُهُ طَيِّبًا، وأَحْوَلَتِ الدَّارُ إذا مضى عليها حَوْلٌ، وأَحْوَشْتُ الصَّيدَ، بشين معجمة إذَا جِئْتَهُ مِن حَوَالَيْهِ لتَصرِفَهُ إِلى الحِبَالَةِ، قاله الجوهري[8]، وسمع من ذلك كما قاله أيضا: أَجْوَدَ بجيم، وأَعْوَلَتِ الفَرسُ بمهملة[9] بمعنى صوّتَتْ، وَأَلْيَنَ[10]، وأَرْوَحَ بمعنى: استراح.

---

[1] – وهذا نصّ الصحاح، مادة (عور) 760/2: وقد عارت العين تعار، قال الشاعر: وسائلةٍ بظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي*** أعارَتْ عَيْنُهُ أم لم تَعارا أراد: أم لم تَعارَنْ، فوقف بالألف، ويقال أيضاً: عَوِرَتْ عينهُ، وإنما صحَّت الواو فيها لصحَّتها في أصلها وهو اعْوَرَّتْ بسكون ما قبلها: ثم حذفت الزوائد: الألف والتشديد، فبقي عَوِرَ.

[2] – في (ج) وفيه.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – وهذا نصّه: وغارَتْ عينه تَغورُ غَوْراً وغُؤُوراً: دخلت في الرأس. وغارَتْ تَغارُ لغة فيه، وقال ابن أحمر: أغارت عينه أم لم تغارا ، وغارت الشمس تغور غِياراً، أي غَرَبَتْ، الصحاح، مادة (غور) 774/2.

[5] – في (ب) أخيلت وأعينت، وفي (ج) أخبلت فأغيلت.

[6] – كذا في الصّحاح وهذا نصّه: وخَيَّلْتُ للنّاقة وأَخْيَلْتُ أيضاً، إذا وضَعتَ قُرْبَ ولدها خَيالاً ليفزَع منه الذئب فلا يقربه، مادة (خيل) 1692/4.

[7] – جاء في العين: والغَيْلُ: إرضاع المرأة ولدها على حَبَلٍ: يقال: سقيته لبناً غيلاً، والفعل: أَغْيَلَتِ المرأة. مادة (غول)، 448/4.

[8] – وهذا نصّه: حُشْتُ الصيدَ أَحوشُهُ، إذا جِئْتَهُ من حوالَيْهِ لتصرفه إلى الحِبالَةِ. وكذلك أَحَشْتُ الصيدَ وأَحْوَشْتُهُ. واحْتَوَشَ القومُ الصيدَ، إذا أَنْفَرَهُ بعضهم على بعض، وإنما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا. الصّحاح، مادة (حوش)، 1002/3.

[9] – في (ج) بسين مهملة.

[10] – في (د) واللين.

وقرأ[1] الحسن كما حكاه الأهوازي[2] [[3] وغيره ﴿وَأَزْيَنَتْ﴾[4]، بسكون الزّاي وتخفيف الياء؛ أي صارت ذات زينة[5].

قوله: **(ونحو: اسْتَحْوَذَ)** إلخ، يقال: استحوذ الشّيطان إذا[6] غلب، و"اسْتَصْوَبْتُهُ": إذا وجدته صوابا، و"استَجْوَبَ": إذا طلب[7] الجواب، و"استَنْوَقَ الجمل"؛ أي تحوّل ناقة، وهو مثل يضرب للرّجل يكون في حديث ثم يخلطه [بغيره] [8]، وجاء [أيضا] [9]: "استَرْوَحَ الرّيح"، واسْتُغْيِلَ الصّبي[10] حكاهما الجوهري.

---

[1] – في (ج) وقول.

[2] – هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، أبو علي(ت: 446هـ): مقرئ الشام في عصره، من أهل الأهواز، استوطن دمشق وتوفي بها، كان من المشتغلين بالحديث، وطعن ابن عساكر في روايته. له تصانيف، منها "شرح البيان في عقود الإيمان" أتى فيه بأحاديث استنكرها علماء الحديث، و "موجز في القراءات"، وله "الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية" ينظر: الأعلام 245/2..

[3] – بداية السقط في (د) وهو أكثر من ثلاثة أوراق.

[4] – الآية 24 من سورة يونس وتكملها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

[5] – جاء في المحتسب: ومن ذلك قراءة الأعرج: ﴿وأَزْيَنَت﴾، وهي أيضًا قراءة نصر بن عاصم وأبي العالية والحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء بخلاف والشعبي وعيسى الثقفي. وقرأ: ﴿وازْيأَنَّتْ﴾ أبو عثمان النهدي.
قال أبو الفتح: أما "أَزْيَنَتْ" فمعناه: صارت إلى الزينة بالنبت، ومثله من أفعَل أي: صار إلى كذا، أجذع المهر صار إلى الإجذاع، وأحصد الزرع وأجزَّ النخل: أي صار إلى الحصاد. 311/1.

[6] – في (ج) أي.

[7] –في (ب) بطلب.

[8] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج). وكذا معنى المثل في: مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، 93/2. والأمثال للبغدادي 129.

[9] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج).

[10] – في باقي النسخ أضافوا: " حكاهما أبو حيان عن نقل بن الصائغ و"استيأست الشاة"، و"استروح" بمعنى أراح".

قوله: **(وقال أبو زيد)** إلخ، قال الجوهري[1] في موضع آخر: إنّ الصّحيح[2] هذه الأشياء لغة صحيحة فصيحة انتهى.

قال أبو حيان: والصّحيح [المنع][3]؛ لأنّ هذه الألفاظ بالقياس إلى ما جاء معلولا كنقطة من بحر، فينبغي أن يتّبع فيها السّماع لا يقاس[4] عليها، وفي التّسهيل: القياس إذا أهمل الثلاثي فقط كاستنوق واستحوذ واستيأس.

قوله: **(كما مرّ)** في صدر الكتاب في الكلام على تعريف التّصريف.

قوله: **(ولا نقل في فعله)**؛ يعني أنّ فعله إنّما أُعِلَّ[5] بالقلب فقط، فلهذا اقتصر فيه على القلب بخلاف: "إِقَامَة" فإنّ الفعل أعلّ بالقلب والنّقل، فأعلّ هو أيضا بهما، ويوجد في بعض النّسخ: "ولا يعل"، والظّاهر أنّه تصحيف، وعليه قيل: المراد أنّ فعله لا يعلّ إعلالا ثانيا، فلا يعلّ هو ثانيا؛ إذ قد أعلّ بقلب الواو ياء.

قوله: **(ولئلا يلتبس)** إلخ؛ لأنّه لو نقلت حركة الياء إلى القاف، وقلبت الياء أَلِفًا للزم[6] حذف إحدى الألفين كما فعل في: "إِقَامَة" فيبقى على صورة: إفعال وهو واضح الإلباس، [55ظ] ومثل هذا التّقدير يأتي في باب: "اختار" من غير فرق.

---

[1] – وهذا نصّه: "واسْتَحْوَذَ عليه الشيطانُ أي غلب. وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب. وقال أبو زيد: هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل. تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم. وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾؛ أي ألم نغلب على أموركم ونستول على مودتكم. الصحاح، مادة (حوذ) 563/2.

[2] – في (ج) تصحيح.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ج) ولا قياس.

[5] – في (ج) أعمل.

[6] – في (ب) للزوم.

قوله: **(لأنّه بمعنى تفاعلوا)**، كتجاوزوا[1]؛ يعني ومثله ممّا لا نقلّ[2] فيه لمكان الألف فلو أَعَلُّوهُ لأدّى إلى إخلال به بخلاف: "أقام" فإنّه أُعِلّ وإن كان قبل حرف العلّة ساكن لإمكان بقاء حرف عوضا منه وهو الألف.

قوله[3]: **(فلأنّه[4] يؤدّي إلى الإلباس[5])** فإنّك في: "قَوَّلَ"[6] مثلا إذا نقلتَ حركة الواو إلى الواو قبلها وجدت كلتا الواوين قد استحّقتا الإعلال، فيحتاج إلى قلبها دفعا للتحكّم وحينئذ يجتمع أَلِفَانِ ولا بد من حذف إحداهما فتصير الصّيغة إلى: "قال" وهو واضح الإلباس، ولهذا البيان أمر بالتدبّر وإيقاظا للتّقدير السّابق في إلباس باب: "اسْوَدَّ واسْوَادَّ".

قوله: **(لئلا يلتبس)** إلخ يجوز التّعليل أيضا بأنّ الواو فيهما[7] بدل من الألف كما سياتي في الشّرح، والألف لا تدغم في شيء فكذا الحرف الذي هو بدل عنها.

---

[1] – في (ب) و(ج) أي كتجاوزوا.

[2] – في (أ) لا يقل فيه.

[3] – في (ج) أضاف: فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ بإصباح هكذا وجد في النّسخ وقد يسبق إلى الفهم أنّ العكس أنسب؛ لأنّ ذكر الشيء في محلّه على سبيل القصد أبلغ بيانا ووضوحا في الأغلب من إعادته فكان أحقّ بالتّشبيه بالإصباح لكمال ضوئه وقيل في توجيه ما في النسخ إنّ الشخص إذا لم يدرك ضوء الصباح كان فاقد البصر فلا يدرك الإصباح أيضا فتأمّله.

[4] – في (ب) و(ج) فإنّه.

[5] – في ط المنهاج 178 ، والأزهرية 131: الالتباس

[6] – في (ج) فإنك تؤول.

[7] – أي لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من قَوَّلَ وتَقَوَّلَ، وكذا سُوِيرَ وتُسُوِيرَ، كذا في ط المنهاج 179، والأزهرية 131.

[اسم الفاعل والمفعول من الأجوف]

قوله: **(هكذا قال بعضهم)** هو الإمام عبد القاهر الجرجاني وكلامه[1] في المتن إلى وفاقه أميل.

قوله: **(كما في الفعل)** يجوز أيضا أن يقال: لم يعتدّوا بالألف الواقعة قبل حرف العلّة؛ لأنّها حاجز غير حصين، فصار حرف العلّة كأنّه ولِيَ الفتحة فقُلب ألِفا لتحرّكه وانفتاح ما قبله، وأن يقال أيضا: نزّلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها كذا علّل المولى فخر الدّين[2]، وعلى كلّ منهما لا بد من ملاحظة[3] الفعل فالحمل عليه أولى بالاعتبار.

قوله: **(ثمّ قلبت الألف المنقلبة)**، إنّما قلبت[4] لالتقاء السّاكنين مع امتناع حذف أحدهما[5] على ما بيّنه، وامتناع تحريك الأولى على ما هو القياس؛ لأنّه هنا يزيل صيغة الفاعل.

قوله: **(يكتب بحرف حركتها)**؛ أي فيكتب نحو: "يسأَل" بالألف، ونحو: "يلؤُم" بالواو ونحو: "يسئِم" من باب: "أفعل" بالياء، وجزم في التّسهيل بحذفها إن كان تخفيفا[6] بالنّقل [56و]؛ أي بأن[7] يكون قبلها

---

[1] – في (ب) والكلام في. وهذا نصّ المتن: واسم الفاعل من الثلاثي المجرّد يُعتلّ بالهمزة عينُه، كصائن وبائع، ومن المزيد فيه يعتلّ بما اعتلّ به المضارع، كمجيب، ومستقيم، ومُنقاد، ومختار، تصريف العزّي: عز الدّين أبي المعالي عبد الوهّاب بن ابراهيم الزّنجاني، عني به: أنور بن أبي بكر الشّيخي الدّاغستاني، دار المنهاج، لبنان، ط1، 2008م، ص 83.

[2] – وهذا نصّه: وتُقْلَبَانِ هَمْزَةً [فِي نَحْوِ قَائِم وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ]: لمّا فرغ ممّا قُلِبَ فيه الياء والواو ألِفًا، شرع في ما تُقْلَبَانِ فيه همزة، وهو عطف على قوله في أوّل الباب: تُقْلَبَانِ ألفا، فنقول: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، يُعَلُّ بالهمزة إنْ أُعِلَّ فعله ، كقائل وبائع، والأصل قاوِل وبايِعٌ، فأُريد اعتلالهما لاعتلال فعلهما، ولم يمكن الإعلال بالحذف؛ لأنه يُزيل صيغة الفاعل، ويصير في لفظ الفعل، ولا يكفي الإعراب فاصلا؛ لأنه يزول بالوقف، فقُلبت ألفاً، إمَّا بأنْ لم يعتدّوا بالألف الكائنة قبلها، فصار حرف العلة كأنه وَلِيَ الفتحة، فقُلِبَتْ ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، أو نزّلوا الألف منزلة الفتحة، لزيادتها عليها، وكونها من جوهرها ومخرجها، فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحداهما، وكذا تحريك الأولى، لِما مرّ، فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين، بقلبها همزة، لقرب الهمزة من الألف. شرح الجاربردي على الشافية 296– 297.

[3] – في (ب) مخالطة.

[4] – في (ج) انما تقلب.

[5] – في(أ) إحداهما.

[6] – في (ب) تخفيفها.

[7] – في (أ) بأن كان يكون.

ساكن أصلي [يصحّ][1] النّقل إليه كالأمثلة السّابقة، و"كسوة[2]" و"هيئة" دون نحو: "قائل" و"أوائل"، ثمّ قال: وقد تصوّر الصّالحة للنّقل بمجانس حركتها، وعكس ابن الحاجب فجزم بما في الشّرح ثمّ قال: "ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها[3] بالنّقل أو الإدغام"[4]، فزاد أيضا المدغمة وهي التي يسبقها[5] واو، أو ياء زائدان، كـ ﴿خَطِيئَةً﴾[6]، ومقروءة و﴿ هَنِيئًا﴾ و﴿ مَرِيئًا﴾[7].

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[2] – في (ج) وكسوعة.

[3] – في (ب) و(د) تخفيفا.

[4] – وهذا نص ابن الحاجب: وَالنَّظَر بعد ذَلِك فِيمَا لَا صُورَة لَهُ تخصه وَفِيمَا خُولِفَ بوصل أَو زِيَادَة أَو نقص أَو بدل الأول الْهمزَة وَهُوَ أول ووسط وَآخر

الأول ألف مُطلقًا نَحْو أحد وَأحد وإبل، وَالْوسط إِمَّا سَاكن فَيكْتب بِحرف حَرَكَة مَا قبله مثل يَأْكُل ويؤمن وَبئْسَ وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيكْتب بِحرف حركته مثل يسْأَل ويلؤم ويشئم وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ أَو الْإِدْغَام وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف نَحْو ساءل وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع وَإِمَّا متحرك وَقَبله متحرك فَيكْتب على نَحْو مَا يسهل فَلذَلِك كتب نَحْو مُؤَجل بِالْوَاو وَنَحْو فِئَة بِالْيَاءِ وَكتب نَحْو سَأَلَ ولؤم ويئس وَمن مقرئك ورؤوس بِحرف حركته، الشافية 140.

[5] – في (د) يسبقهما.

[6] – الآية 112 من سورة النّساء وتكملتها: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾.

[7] – الآية 04 من سورة النّساء وتكملتها: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

وكذا الأصليان على ما حكاه يونس والكسائي، وجاء أيضا منصوصا عن حمزة ذكره مكي وابن شريح[1] والداني[2]، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح[3] هذا كلّه في الهمزة المتوسّطة[4] وهي مراد الشّارح وإن أطلق العبارة.

أمّا المبتدأة فقد سبق حكمها موضّحا، وأمّا المتطرّفة فإن كانت بعد ساكن فيجب حذفها مطلقا نحو ﴿انْخَبْءَ﴾[5] و"الجزء"[6]، وأمّا نحو: "أَخَذْتُ جُزْءًا" بالنّصب، فالألف بدل من التّنوين، وإن كانت بعد

---

[1] – هو محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح بن يوسف بن عبد الله بن شريح, أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي(ت: 476هـ), الأستاذ المحقق, مؤلف: "الكافي" و"التذكير"، ولد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة, ورحل سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة فقرأ على أبي العباس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة, وتاج الأئمة أحمد بن علي والحسن بن محمد البغدادي, ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه, وأخذ عن أبي ذر عبد بن أحمد، وعثمان بن أحمد القسطالي، ورجع بعلم كثير فولي خطابة إشبيلية, تلا بالقراءات الثماني عليه ابنه أبو الحسن شريح وعيسى بن حزم، ينظر: غاية النّهاية 153/2.

[2] – هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أبُو عمرو الداني (ت: 444هـ)، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده. له أكثر من مئة تصنيف، منها: "التيسير" في القراءات السبع، و "الإشارة" ، و "المقنع" في رسم المصاحف ونقطها، و"جامع البيان في القراءات السبع" ، و "طبقات القراء" ينظر الأعلام. 206/4

[3] – هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير(ت، 401هـ), نزيل مصر, الأستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، ورحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن ومحمد بن الحسن أبي طاهر الأنطاكي وعمر بن محمد الحضرمي وعبد الله بن محمد الرازي...., وروى الحروف عن أحمد بن محمد بن جابر، وجعفر بن أحمد البزاز، وجعفر بن محمد بن الفضل، قرأ عليه ولده عبد الباقي والحافظ أبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه كان حافظًا ضابطًا حسن التأدية فهمًا بعلم صناعته واتساع روايته مع ظهور نسكه وفضله وصدق لهجته، ينظر: غاية النّهاية: 2/ 5– 6.

[4] – ينظر تفصيل ذلك في: التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1984, ص 39 –40.

[5] – الآية 25 من سورة النّمل وتكملتها: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾

[6] – في (ب) الخباء والجزيء، وجاء في المحتسب 137/1: "ومن ذلك قراءة أبي جعفر والزهري: "جُزًّا"، قال أبو الفتح: أصله الهمز جزءًا، ثم خففت همزته على قولك في تخفيف الخبء: الخبُ، ثم إنك إذا خففت نحو ذلك ووقفت عليه كان

متحرّك فتصوّر[1] بحركة ما قبلها مطلقا نحو: "قرَأَ" و"يقرِئُ" و"ردؤُوا"[2]، هذا في المتطرّفة التي يصحّ الوقف عليها، فإن امتنع لاتّصال ضمير فكالمتوسّطة نحو: "هذا جزاؤُك" مثلا، ويجوز[3]: "يقرؤُه" فتأمّل. قوله: (***والمحذوف واو مفعول عند سيبويه***[4] إلخ، إن قلت: هل يظهر لهذا الخلاف[5] فائدة؟ قلت نعم يظهر في تخفيف: "مَسُوءٍ" وأمثاله، تقول على رأي أبي الحسن[6]: "رأيت مسُوًّا" كما تقول في: مقروء مقروٍ؛ لأنّها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه[7]: "رأيت مَسُوًّا"، بالنّقل كما تقول في: خِبْء خبْ فتحرّك الواو؛ لأنّها في مذهبه العين.

لك فيه السكون على العبرة، وإن شئت الإشمام الجزُ، وإن شئت روم الحركة الجزُ، وإن شئت التشديد على خالدّ وهو يجعلّ، فيقول على هذا: الْجُزَّ، ثم إنه وصل على وقفه، فقال: جُزًّا".

[1] – في (ب) فتحرك.

[2] – في (ب) ودرؤوا.

[3] – في (ب) ونحو وفي (ج) نحو.

[4] – الكتاب: 348/4.

[5] – في (ج) الاختلاف.

[6] – هو الأخفش الاوسط سبقت ترجمته، ص 267.

[7] – قال: وإذ كانت الهمزة المتحركة بعد واوٍ أو ياء زائدةٍ ساكنة لم تلحق لتلحق بناءً ببناءٍ، وكانت مدَّةً في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أبدل مكانها واوٌ إن كانت بعد واو، وياءٌ إن كانت بعد ياء ولا تحذف فتحرّك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بدٌّ من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف لئلاَّ تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا، وذلك قولك في خطيئةٍ خطيَّة، وفي النَّسيء النَّسيٌّ يا فتى، وفي مقروء، ومقروءةٍ: هذا مقروٌّ، وهذه مقروةٌ، وفي أفيئسٍ وهو تحقير أفؤسٍ أفيسٌ، وفي بريئةٍ بريَّة، وفي سويئلٍ وهو تحقير سائلٍ سويّل، فياء التحقير بمنزلة ياء خطيّةٍ وواو الهدوٍ، في أنَّها لم تجيء لتلحق بناءً ببناءٍ، ولا تحرَّك أبداً بمنزلة الألف، الكتاب 547/3.

قوله: **(ومذهب سيبويه أولى)**، قيل: يشهد له أيضا القياس على التّحريك، وذلك أنّه[1] يوصل إلى التقاء السّاكنين في كلمة بتحريك الثّاني نحو: "ردّ" فكذلك الحذف ويشهد له[2] قولهم شذوذا: "مَرِيح" و"مَرُوح"[3] و"مَشِيب" في [نحو][4] "مشوبا" [56ظ] حيث دلّ على أنّ الواو المبقاة هي العين؛ لأنّهم قد قلبوا [الواو][5] التي هي عين "ياءً" فقالوا: حُورًا وحُورٌ وحِيرًا أنشد [أبو زيد][6]:

عَيناءُ حَوراءُ, مِن العِينِ الحِيْرْ[7]

ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء [إلا أنْ][8]: يدغم نحو: "مرمِيّ" حكى ذلك أبو حيان[9].

قوله: **(فالجواب: أنّه لو قيل)** إلخ، يقال أيضا: إنّ الالتباس على تقدير لزومه يستلزم أن يقال في: "مُوقِنٌ مُيْقِنٌ"، لئلا يلتبس بذوات الواو نحو: "مَوْعِدٌ" فكما أنّ العرب لم تفعل ذلك في: "مُوقِنٌ" كذلك لا تفعله في "مَبِيعٌ".

---

[1] – في (ب) لأنّه.

[2] –في (ب) و(ج) لهم، و"قولهم" سقطت منهما.

[3] – في (ب) قريح في قروح وفي (ج) مريح في مروح.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي في: شرح أدب الكاتب لابن قتيبة: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (ت: 540هـ)، تق: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ص 297، وبلا نسبة في المخصص، 99/1، و416/1، والممتع: 297، وقال ابن جني: وأصله "الحُور"؛ لأنه جمع حَوْراء، فالواو في "مَشُوب" عين الفعل بمنزلتها في "الحُور"؛ ألا ترى أنه قلبها في "مشوب" كما قلبها في "الحور". وقد جاء مثل "مَشِيب" مما قلبت فيه عين الفعل, وهو قولهم: "أرض مَمِيت عليها" يريدون: مَمُوت عليها, و"غار مَنِيل" وهو من الواو وأصله: "مَنُول"، المنصف: 288–289.

[8] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ وفي (أ) كتب مكانها: "قوله".

[9] – لم أقف عليه عند أبي حيان في حدود اطلاعي، لكن وجدته بلفظه في الممتع، وهذا نصّه: وأيضًا فإنهم قد قالو: "مَشِيبٌ" في مَشُوب، و"غارٌ مَنِيلٌ" في مَنُول، و"أرضٌ مَمِيتٌ عليها" في مَمُوت، و"مَرِيحٌ" في مَرُوح. فقلبوا الواو ياء شذوذًا. فدلَّ ذلك على أنَّ الواو المُبقاةَ هي العين، وأن المحذوفة واوُ "مفعول"؛ لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً، فقالوا "حِيرٌ" في حُور. أنشدَ أبو زيد: عَيناءُ حَوراءُ, مِن العِينِ الحِيْرْ
ولا يُحفَظ قلب واو "مَفعول" ياءً، إلَّا أن يُدغَم نحو: مَرمِيّ. وأيضًا فإن واو "مَفعُول" أقرب إلى الطَّرَف فحَذفُها أَسهلُ.

قوله: **(قلنا كلّ من ذلك إنّما يكون)** إلخ، إن قلتَ: قد ثبت حذف الأوّل مع أنّ الثّاني أيضا حرف علّة، وذلك في إعلال نحو: "مُصْطَفَوْنَ"، قلتُ إنّما حذف؛ لأنّ حذف الثّاني مُفوَّت للدلالة على معناه، ومانحن فيه ليس كذلك.

قوله: **(وأمّا قولهم: مَشِيبٌ[1])** سمع أيضا: "مَنِيلٌ" في[2]: "مَنُولٌ"، و"مَرِيحٌ" في: "مَرُوحٌ"[3]، و"مَمِيتٌ" في: "مَمُوت"، حيث قالوا: أَرضٌ مَمِيتٌ[4] عليها.

[[[5] **قوله: حتَّى[6] تَذَكَّرَ**.....***.....[7]) البيت

الشاعر هو: علقمة بن عَبَدة التميمي[8]، والضمير في: "تَذَّكَر" للظَلِيمِ السّابق ذكره قبلُ، وهو بظاء معجمة: النَّعَامُ، و"الرَّذاذ" بمهملة ثم معجمتين هو المطر الضعيف، و"الدّجْنُ: بالجيم هو إلباس الغيم السّحاب قاله الجوهري[9]؛ يعني: يسعى[10] ذلك الظليم في طلب الماء والعلف حتّى يذكر بيضات، وهيجه التّذكّر والشوق إلى الرّجوع في يوم هذه صفته.

---

[1] – في (ب) مشيت وفي (ج) شيت.

[2] – في (ج) فيعل من.

[3] – في (ج) مزيح في مزوح

[4] – في (ج) ميت.

[5] – بداية السقط من جديد في (د).

[6] – في (ب) حيث.

[7] – في (ب) حتى تذكر، والبيت من بحر البسيط لعلقمة بن عبدة، وتمامه:

حَتَّى تذكَّر بَيْضاتٍ وهيّجَهُ *** يَومُ رذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مغيومُ، وفي الدّيوان "الرّيح" مكان "الدجن" ينظر: ديوان علقمة بن عبدة، شر، وتع، وتق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط1، 1996، ص 53 وهو من شواهد المقتضب 101/1، والممتع 300، وشرح الأشموني، 127/4، وخزانة الأدب 295/11...

[8] –هو علقمة بن عَبَدة (بفتح العين والباء) بن ناشرة بن قيس (ت: 20ق هـ)، من بني تميم: شاعر جاهلي، يلقّب بعلقمة الفحل، من الطبقة الأولى، كان معاصرا لامرئ القيس، وله معه مساجلات، وأسر " الحارث ابن أبي شمر الغساني " أخا له اسمه " شأس " فشفع به علقمة ومدح الحارث بأبيات، فأطلقه، له " ديوان شعر" شرحه الأعلم الشنتمري، الأعلام 247/4 .

[9] – كذا في الصّحاح، مادة (دجن)، 2110/5.

[10] – في (أ) ليبقى.

قوله: **(ولم يجئ ذلك في الواو)**، إن قلتَ: ليس[1] إتمام هذا النّوع بأثقل[2] من قولهم: "سَارَ يَسُورُ سُوُورًا"[3]: إذا وثب[4]، و"غَارَتْ عَيْنُهُ غُوُورًا[5] بل ذلك أولى؛ لأنّ في هذا اجتماع ضمّتين ووَاوَيْنِ وليس في: "مَصْوُونٍ"[6] إلا ضمّة واحدة ووَاوَانِ، ومن ثمّ قاسه المبرّد كما نقله عنه أبو الفتح [ابن جني][7] وابن مالك[8]، قلت: إنّ مثل: "غُوُور" شاذ أيضا [57و] وإنّما احتمل؛ لأنّهم لو حذفوا بعد إسكان الواو لالتبس: "فُعُول بفُعْل"؛ لأنّ المصدر[9] يأتي عليهما وكذلك: "قَوُول" لو حذفوا[10] لالتبس: "فَعُولُ بفَعْلُ"؛ لأنّ الوصف يأتي عليهما بخلاف: "مَصْوُون"، وما نقل عن المبرد ممنوع؛ فقد نصّ في تصريفه على تقييده بالضرورة[11].

---

[1] – في (ب) ليس ذلك...

[2] – في (أ) بالنّقل.

[3] – في (ج) ثار يثور ثورا.

[4] – كذا في تهذيب اللغة، مادة (سور)، 35/13

[5] – في (ج) رسمها هكذا: نحووزا.

[6] – في (ب) و(ج) مصون.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج). ينظر الخصائص، 99/1، و262/1، والمنصف: 285.

[8] – ينظر إيجاز التعريف: 189.

[9] – في (ج) المصون.

[10] – في (ج) لو حذف.

[11] – جاء في الممتع 300–301: وقالوا: رَجلٌ مَعْوُودٌ وفَرَسُ مَقْوُودٌ وثَوبٌ مَصْوُونٌ وقولٌ مَقْوُولٌ. وإنَّما لم يَجزِ الإتمامُ في "مُفْعُول" من ذوات الواو، إلَّا فيما شذَّ؛ لأنَّ الواو أثقل من الياء.

وخالفَ المبرّد كافَّة النَّحويّين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسًا على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقلَ من: سُرتُ سُوُورًا وغارتْ عَينُه غُوُورًا؛ لأنَّ في "سُوُور" و"غُوُور" واوين وضمَّتين، وليس في "مَعْوُود" مع الواوين إلَّا ضمَّة واحدة. وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلَّة بحيث لا يُقاس عليه.

وأمَّا احتجاجه بـ"سُوُور" و"غُوُور" فباطل؛ لأنَّ مثل "سُوُور" شاذٌّ، ولو لم يُسمع لما قيل، وأيضًا فإنَّ الضَّرورة دعت إلى ذلك في مثل "سُوُور"؛ لأنهم لو أَعلُّوا فأسكنوا الواو الأُولى، وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ "فُعُول" و"فُعْل" واحدًا، فيقع اللَّبس، وكذلك أيضًا لو أَعلُّوا الواو في مثل "قَوُول" فقلبوها ألفًا لالتقى ساكنان: الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير "قَعُول" و"قَعْل" في اللفظ واحدًا، فيقع اللَّبس؛ لأنَّ المصدر قد يأتي على "فُعْل" كظُلْم، وكذلك الصفة قد تأتي على "فَعْل" كضَخْم، ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال "مفعول"؛ لأنَّ اسم المفعول لا يأتي أبدًا من الفعل الثلاثي إلَّا على وزن "مفعول"، فإذا أعللته عُلم أنه مُغيَّر من ذلك.

قوله: **(ورُوي: ثوب مَصْوُون)** إلخ هذا نقل الجوهري[1] والميداني[2] قالا: إنّه ليس [يأتي][3] مفعول من بنات الواو بالتّمام إلا حرفان: "مَصْوُون ومَدُوُون"[4]؛ أي بمهملة، وحكى الفرّاء عن الكسائي أنّ بني يربوع وبني عقيل يقولون أيضا: "حُلَيٌّ مَصْوُوغٌ[5]"، و"رَجُلٌ مَعْوُود" و"فَرَسٌ مَقْوُود و"قَوْلٌ [مقْوُول][6]، قال ابن السيّد وهذا كلّه خرج عن الكوفيين، والبصريون لا يعرفونه.

قوله: **(يعتلّ بالقلب)**، الأوضح أن يقول: "بالقلب والنّقل"، كما قال في إعلال: "يَخَافُ" و"يَهَابُ" ونحوهما، وكأنّه هنا قصر المسافة، فذكر الأَصل لاستتباعه[7] المقدّمة.

[النّوع الثالث: المعتل اللام]

قوله: **(لا يقتضي اختصاصه به)**، التّحقيق أنّ تسمية شيءٍ باسمٍ[8] لمعنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزءا من المسمى، والمراد: ذاتٌ [باعتبار نسبة المعنى إليها، فهذه التّسمية تطّرد في كلّ ذاتٍ كذلك، كالأحمر فإنّه لِذَاتٍ مَا لَهَا الحُمرةُ فاعتبر في المسمّى خصوصية صفة؛ أعني: الحمرة مع ذاتٍ مَا فاضطرد في جميع مَحَالِّه، وقد يعتبر ذلك المعنى من حيث إنّه مرجع لذلك الاسم من غير دخوله في

---

[1] – وهذا نصّه: وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان: مسك مدووف وثوب مصوون، فإن هذين جاءا نادرين. والكلام مدوف ومصون، وذلك لثقل الضمة على الواو. والياء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان نحو ثوب مخيط ومخيوط على ما فسّرناه في باب الطاء. الصحاح، مادة (دوف) 1361/4.

[2] – هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوريّ، أبو الفضل (ت: 518هـ): الأديب البحاث، ولد الميداني ونشأ وتوفي في نيسابور (حاضرة خراسان) ونسبته إلى (ميدان زياد) محلة فيها، ومن كتبه: "مجمع الأمثال" لم يؤلّف مثله في موضوعه، و"نزهة الطرف في علم الصرف" و"السامي في الأسامي" في اللغة، و "الهادي للشادي" نحو، و "شرح المفضليات"، ينظر الأعلام 214/1.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4] – في (ج) ومردوف. والصواب: "مدووف" كما يظهر في نص الجوهري في الهامش أعلاه.

[5] – في (ج) علي مصوون.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (أ) لاستبعاد.

[8] – في (ب) لاسم.

التّسمية، وكونه جزءا من المسمى، والمراد: ذات][1] مخصوصة فيها المعنى، فهذه التّسمية لا تطّرد في جميع الذّوات التي يوجد فيها ذلك [المعنى][2]؛ إذ المسمّى إنّما هو تلك الذّات المخصوصة التي توجد في غيرها كلفظ: "أحمر" إذا جُعِل علَمًا لشخص له حُمرة، والحاصل: أنّ اعتبار المعني قد يكون للتّصحيح فيطّرد، وقد يكون للترجيح فلا [57ظ] يطّرد.

قوله: **(والمنقلبة من الياء)**، اعلم أنّ القول الجامع في هذه المسألة هو أن يقال: كل أَلِف خُتِمَ بها فعلٌ أو اسمٌ متمكّنٌ إذا كانت ثالثة مبدلة من: يَاء، أو رابعة فصاعدا مطلقا فإنّها تكتب بالياء، أمّا التّقييد بالفعل أو الاسم المتمكّن فللاحتراز عن الحروف، نحو: "ما" و "لا"، وعن المبنيات نحو "هذا" و "إذا" و "هؤلاء"، فإنّهما يكتبان بالألف، وشذّ نحو: "بلى" و"إلى" و"على" و"حتى"، ونحو: "متى" و"لدى".

وأمّا تقييد الثّالثة بالانقلاب عن الياء، فلإخراج المنقلبة عن الواو نحو: "عصا"[3] و"قفا" والمجهولة فإنّهما يكتبان أيضا بالألف على الأصل، وشذ: "زكى" من الواوي]][4]، وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس؛ لأنّه لا أصل للمجهولة؛ ولأنّهم كرهوا أن تكون في آخر الاسم واو قبلها فتحة، وتتميز اليائية عن الواوية بالتثنية نحو: "عَصَوَانِ" و"رَحَيَانِ"، ولحاق الضميرِ المتّصلِ نحو: "رَمَيْت" و"غَزَوْت"، والمَصدَرِ، والمَرَّةِ[5]، والهَيئةِ، والجمعِ بالتاء، والمضارعِ نحو: "تَغزوا" و"ترموا"[6]، والإمالةِ نحو: "فتى" إلا ما شذّ من نحو: "الربا"، وكون فاء الكلمة أو عينها واوا نحو: "ودي" و"شوي" و""طوي [إلا][7] ما شذّ من نحو:

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر عند: "والمراد ذات".

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (أ) و (ب) عصي

[4] – انتهاء السقط من (د).

[5] – في (ب) الهمزة.

[6] – في باقي النسخ يغزو ويرمي

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي (د) نحو ردى وشرى وطرى.

"القُوَى" و"الضوَى"، وقولنا مطلقا يشمل الألف اليائية: كأوحى ومرمى[1]، والواوية: كأعطى وملهى، وسواء كانت للإلحاق: كعلقى، أو للتأنيث: كسلمى، أو للتكثير: كقَبَعْثَرَى[2] وإنّما كتبت جميعها بالياء؛ لأنّها تردّ إليها عند التثنية وما أشبهها، نعم يستثنى المسبوقة بياء: كأحيا والدّنيا واستحيا وخطايا، فإنّها تكتب بالألف لكراهة اجتماع الياءين إلا في: "يَحْيَ" عَلَمًا، كما في التّسهيل وغيره، وإلا في رأي[3] كذلك كذلك كما في الشّافية[4] للفرق بينهما عَلَمَيْنِ وبينهما فعلا[5]، وصفة، وإنّما لم يعكسوا؛ لأنّ الاسم أخفّ من الفعل مثلا فكان أحمل؛ لاجتماع المثلين عند الاضطرار، هذا ومقتضى التّقييد بالعلمية أنّهما [58و] يكتبان بالألف[6] عند التكثير [وإلا وجه][7] كتابتهما أيضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم فليفهم. فليفهم.

قوله: **(مبنِيَيْن للمفعول)**، قيّد بذلك ليكون ما قبل اللام مفتوحا.

قوله: **(ولو في صورة)**؛ أي في مثل: "غَزَوَا ورَمَيَا"، فإنّك لو قلبت اللام فيهما ألِفًا وحذفتها التبس الفعل بفعل الواحد، وفي مثل: "عَصَوَانِ ورَحَيَانِ"[8]؛ لأنّه لو انقلبت ألفًا لقيل: "عَصَانِ ورَحَانِ"[9] فيلتبس بالمفرد بالمفرد عند الإضافة.

---

[1] – في (ب) و(ج) ورمي.

[2] – هو الجمل الضخم، تهذيب اللغة، باب العين والراء وما بعدها من الحروف، 236/3.

[3] – في (ب) زكي، وفي (ج) و(د) ربي

[4] – في (ج) الثانية، وفي (د) الشافعية.

[5] – في (ب) علما.

[6] – في (ج) بالعلمية.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – في (ج) ريحان.

[9] – في (ب) وعصان مكررة وهي سبق قلم من الناسخ.

قوله: **(فالواو إنّما تنقلب[1] ألفا بمرتبتين)**، لو قال قائل: إنّ الواو في نحو: "أَعْطَوْا واسْتَقْصَوْا" إنّما قلبت[2] ألِفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب إلى الياء [لم يبعد؛ لأنّ الانقلاب إلى الياء][3] في نحو ذلك إنّما هو لدفع ثقل الواو على ما سيأتي، وهو حاصل بالانقلاب إلى الألف فلا ضرورة إلى زيادة العمل مع أدائه إلى اجتماع الإعلالين.

قوله: **(ولِمَا ذكر[4])** علّة متقدّمة على معلولها وهو قوله: **(يكتبونها بصورة الياء)**، ولك أن تقول: يكفي في كتابتها بالياء قصد التّنبيه[5] على انقلابها إليها في بعض الأحوال كالتثنية، أو على أنّها ممّا يُمال بدليل رسمهم: "على" و"إلى" بالياء لقولهم[6]: "عليك" و"إليك"، ورسمهم: "لدى" و"متى" أيضا لكونهما ممّا يُمال.

قوله: **(وإن كان[7] ضمة أو كسرة تسقطان)** إلخ هكذا في النّسخ، وهو سبق قلم أو تحريف من ناسخ والصّواب أن يقال: "وإن كان ضمّة أو كسرة تسقط حركة اللام أو تنقل لثقلها[8] على اللام" إلخ، وهذا ما سيذكره مفصلا.

قوله: **(وهو في فعل الاثنين)**، الضمير لالتقاء السّاكنين.

---

[1] – في (ج) تقلب وهو الصّواب لتوافقه مع ط المنهاج185، و في ط الأزهرية 138: "وقالوا: وإنما يقلب ألفا بمرتبتين".

[2] – في (ج) تقلب.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج) بسبب تصحيف البصر عند عبارة : إلى الياء".

[4] – في ط المنهاج 185: "ذكرنا"، وكذلك الأزهرية: 138.

[5] – في (أ) التثنية.

[6] – في (ب) كقولهم.

[7] – في ط المنهاج 186، والأزهرية 139: وإن كانت ضمة أو كسرة تسقطان، أو تنقلان، كما سنذكره مفصلا، لثقلهما على اللام، فتسقط اللام لالتقاء الساكنين.

[8] – في (ج) لثقلهما.

قوله: **(لأنّ معمول الشرط لا يتقدّم عليه)** إلخ؛ أي لأنّ[1] له صدر الكلام، ومن ثمّ لا يعمل أيضا ما قبله فيما بعده، نعم هذا الحكم مختص[2] بغير الظرف على الظاهر، أمّا إذا كان المعمول ظرفا فيجوز تقدّمه لتسامحهم في الظرف، ومن ثمّ عمل فيه العامل الضعيف، كاسم[58ظ] الإشارة، وحرف النّفي على رأي ؛ وذلك لأنّ له مع الفعل[3] حالا ليس لغيره لاحتياجه [إليه][4] من حيث وقوعه فيه: مكانا أو زمانا، والمجرور في ذلك كالظرف لمشاركته إياه في كثير من الأحكام، هذا وإنّما قال: **(وكذا معمول ما بعد[5] فاء الجزاء)** لتصادقهما جميعا هنا على قوله: **(بعد حذف اللام)**.

قوله: **(وهذا التّوجيه لو صحّ)** فيه حزازة؛ لأنّ اندفاع الاعتراضين بما ذكر [لا][6] يتوقّف على صحّة التّوجيه المذكور، وكأنّه ذكره لقوله بعدُ: **(فاندفع الاعتراضات الثلاثة[7])**، فإنّ اندفاعها يتوقّف على صحّته.

قوله: **(وهذا موضع تأمّل)**، لعلّ وجهه أنّ قول المصنّف: (***بعد حذف اللام)*** وإن صحّ ولم يكن سهوا على التّوجيه السابق فهو حشو لا طائل تحته، [ويحتمل][8] أن يكون ما تقدّم من التّنظير في الاعتراض الثالث.

---

[1] – في (ج) لأنّه له.

[2] – في (د) يختص.

[3] – في (ج) العقل.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (ج) إلى احتياجه إليه..

[5] – في (ب) معمول ما قال فالجزاء...

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[7] – في (ج) الثلاث.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[الفعل المضارع من النّاقص]

قوله: **(لأنّها[1] قائمة مقام الإعراب)**، فيه تسامح لظهوره [في][2] أنّ الإعراب بتلك الأحرف وليس كذلك، ومراده أنّ المضارع لمّا لم يكن في آخره حركة، وكان حرف العلّة جاريا مجرى الحركات حذفه الجازم كما يحذفها.

قوله: **(هَجَوْتَ زَبَّانَ.....***.....[3])**

هو بزاي فموحّدة ثم نون: اسم رجل، وقوله: **(لَمْ تَهْجُوا وَلَمْ تَدَعِ)**؛ يعني لأنّك اعتذرت؛ ولأنّك هجوت.

قوله: **(أَلَم يأْتِيكَ.....***.....[4])** إلخ

فاعله مستتر؛ أي الخبر بقرينة قوله: **(والأَنْبَاءُ تَنْمِي)**، ويجوز أن يكون: **(لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[5])** على حذف مضاف؛ أي خبرها، والتّاء في: **(لَاقَتْ)** ضمير عائد على متقدّم الرّتبة، وأن يكون **(ما لاقت)** والباء: زائدة **و(الأَنْبَاءُ تَنْمِي)** على الثّلاثة [مقدمة][6].

---

[1] – في (ب) فإنّها.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] – هذا جزء من بيت من بحر البسيط وتمامه:

هَجَوْتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً *** مِن هَجْو زَبَّانَ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَع.

وهو بلا نسبة في: المفصل 537، و الانصاف: 22/1، واللباب: 109/2، والممتع: 343، وشرح التصريح: 87/1، و ط المنهاج 190، وط الأزهرية 142...

[4] – هذا جزء من بيت من بحر الوافر لقَيْس بْنِ زُهَير العَبْسيّ وتمامه:

أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي *** بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وهو من شواهد: الكتاب3: 316، و المفصل: 538، واللباب: 109/2، والممتع: 342، وأوضح المسالك: 94/1، وط المنهاج 190، و ط الأزهرية: 142...

[5] – في (ب) أن يكون لنون تنمي زيادة على...

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب)، وفي (ج) المتقدمة..

قوله: (**وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ...***.....**[1]) إلخ

قال ابن دُرُسْتَوَيْه[2]: قد يسمّي الشّعراء العجوز: "شيخة" على الضرورة كما قال، وأنشد البيت و"العبشمية" نسبة إلى: "عبد شمس" و"يماني" أصله: يمنيّ[3] حُذفت منه إحدى ياءَي النّسبة وعوّض منها الألف.

قوله: (**.....***.....حَتَّى تُلاقِيْ مُحَمَّدَا**[4])

يحتمل[5] أن يكون أصله: "تُلَاقِينَ"، فحذفت النّون للنّاصب، وفيه التفات[6] [59و] من الغيبة إلى الخطاب.

قوله: (**هذا لا طائل تحته**)؛ أي للاستغناء عنه بما ذكر في الصّحيح.

قوله: (**لأدّى ذلك إلى الالتباس**)؛ أي بفعل[7] المذكّر الواحد؛ لأنّ النّاصب يسقط النّون التي بها يحصل الفرق.

---

[1] – هذا جزء من بيت من بحر الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي وتمامه:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ*** كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيْرَاً يَمَانِيَا

والبيت من شواهد: سر الصناعة: 90/1، والمفصل: 538، و اللباب : 109/2، وشرح الأشموني: 1/ 82، وخزانة الأدب: 201/2، و ط المنهاج: 190، و ط الأزهرية: 142...

[2] – هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أَبُو محمد (ت: 347هـ)، من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، له تصانيف كثيرة، منها: "تصحيح الفصيح" يعرف بشرح فصيح ثعلب، وكتاب "الكتاب"، و"الإرشاد" في النحو، و"معاني الشعر"، و"أخبار النحويين"، و"نقض كتاب العين"، و"شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال مؤلفا على حروف المعجم" ينظر الأعلام: 76/4 .

[3] – في (ب) ويمان أصله يمنا.

[4] – هذا جزء من بيت من بحر الطويل للأعشى وتمامه:

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ *** وَلَا مِنْ وَجًى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

وفي ديوانه ص 135 جاء الشطر الثاني هكذا: "ولا من حفىً حتى تزورَ محمدا"، والبيت من شواهد: المفصل: 535، وحزانة الأدب: 38/3، و ط المنهاج: 191، وط الأزهرية: 143...

[5] – في باقي النسخ : يحتمل أيضا.

[6] – في (د) إلتات.

[7] – في (ج) فيعل.

قوله: **(ولأنّهم إنّما يدغمون)** إلى آخره، هذا ما ذهب إليه ابن مالك في التّسهيل والكافية[1] وابن الحاجب وغيرهما، ووجهه أنّ سبب الإعلال موجب، وسبب الإدغام ليس بموجب يدل على ذلك امتناع التصحيح[2] في باب: "رَضِيَ" وجواز الفكّ في باب: "حَيِيَ"، لكن قال ابن هشام[3] إنّ المعروف العكس بدليل إبدال همزة: "أَئِمَّة" ياء لا ألفا؛ أي ولو كان اعتبار الإعلال[4] مقدّما لقالوا: "أَإِمَّةٌ" كذا به.

قوله: **(كما يشهد به كثير من أصولهم)** منها: التزامهم في باب: "قَوِيَ" قلب اللام ياء، وامتناعهم من الإدغام، ومنها[5] قلب لام: "يَقْوَى و"يَحْيي" ألفا حتما، وكذا لام: "ارعوى" و"احواوى" و"أحيا" و"استحيا"[6] مبنيات للفاعل، ومنها قولهم: [في آية][7] إنّ الأصل: "أَيِيَة"[8] كفعَلَة بفتح العين أو كسرها تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

---

[1] – والصواب : وشرح الكافية، أو والكافية لابن الحاجب، لأن الكافية لابن الحاجب وابن مالك شرحها.

[2] – في (ب) الصحيح.

[3] – لم أقف على قوله في حدود ما اطّلعت.

[4] – في (ب) الإعدال.

[5] – في (ج) وفي قلب.

[6] – ينظر تفصيل ذلك في شرح الرضي على الشافية: 3/119– 120.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[8] – فِي أصلِ آيَة أربعةُ أقوالٍ: أَحدهَا قولُ سِيبَوَيْهِ هِيَ فَعْلَةٌ بِسُكُون الْعين فَلَو خرجَ على الأصلِ لكانَ أيّة فَقُلبت ألفا لِثِقَل التَّضعيف وَلِئَلَّا تَلْتَبِس بـ: أيّة الَّتِي للاستفهام عَن الْمُؤَنَّث

وَالْقَوْل الثَّاني أَصْلهَا فَعَلَةٌ بفتحِ العينِ فقُلبت ألفا لوجودِ علّة ذَلِك

والقولُ الثَّالِث أصلُها آيِيَة مثْلُ ضَارِبَة فكانَ القياسُ أنْ تقولَ آيَّة مثل دَابّة فَحُذِفت الياءُ الأخيرةُ تَخْفيفاً وَهُوَ قَول الكسائيّ ووزنُها على هَذَا فَاعَة

والقولُ الرّابع أصلُها أيِية مثل كلمة فَقُلِبت ألفا لتحرّكها وانفتاحِ مَا قبلَها، اللباب: 2/422–423.

وأما عدم الإعلال في: "أَئِمَّة" فسيأتي في الشّرح تجويز شذوذه، على أنّ المفهوم من كلام الجوهري[1] ينافي ذلك أجمع فإنّه قال: [أصله][2]: "آممة" على وزن فاعلة مثل "إناء وآنية"، و"آله في آلهة"[3] أدغمت الميم فنقلت[4] حركتها إلى ما قبلها وقلبت الألف ياء فليتأمّل.

قوله: **(ولِمَا يلزم في المضارع)** إلخ هو[5] علّة متقدمة على معلولها لطوله بما يستتبعه، وهو قوله: **(لم يقلبوا)** إلخ، وحاصل الكلام جواب عمّا يقال من أنه إذا سلّم أنّ الإعلال متقدّم فَلِمَ خصّت الواو الثانية به دون الأولى مع وجود المقتضي في كل منهما؟

قوله: **(والتباسا بالثلاثي)**؛ أي لأنّه يصير الفعل بعد حذف تلك الواو: "يَرْعَوْنَ" فلا يعلم هو مضارع: [59ظ] "ارعوى" أو "رعى".

قوله: **(لِما سنذكر في[6] هذا البحث)**، ذكر قبيْل النّوع الرّابع أنّهم لم يقلبوا اللام[الأولى][7] في: "افعلّ" و"افعالّ"[8]؛ لأنّ الأخيرة منقلبة لا محالة، فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع في الثّقل المهروب عنه" انتهى.

---

[1] – وهذا نصّه: والإمامُ: الذي يُقْتَدى به، وجمعه أيمة وأصله آممة على فاعلة ، مثل إناء وآنية، وإله وآلهة، فأدغمت الميم فنقلت حركتها إلى ما قبلها، فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء... قال الأخفش: جعلت الهمزة ياء لأنها في موضع كسر وما قبلها مفتوح، فلم يهمز لاجتماع الهمزتين. قال: ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همزه. قال: وتصغيرها أويمة، لما تحركت الهمزة بالفتحة قبلها واوا. وقال المازنى: أييمة، ولم يقلب. الصحاح، مادة (أمم) 1865/5.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في باقي النسخ: وآلهة وفي (ج) وآلهة وأدغمت.

[4] – في (ب) و(د) فقلبت.

[5] – في (ب) و(ج) هي.

[6] – كذا في ط الأزهرية 146، وفي ط المنهاج 194: "في آخر"

[7] – ما بين معقوفين إضافة من (ج) لتوافقها مع نص الشارح : وهذا نصّه: وفي نحو : افعلّ وافعالّ لا تقلب اللام الأولى؛ لأنّ الأخيرة منقلبة لا محالة، فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع في الثّقل المهروب عنه، لا سيما في المضارع، بدليل ارعوى يرعوي..." ط المنهاج ، 204، وط الأزهرية:157.

[8] – في (ج): من افعلل وافعالل.

قوله: **(ممّا قُلِب أو حُذِفَ فيه حرفان)** لفٌّ ونشرٌ معكوس فالحذف في: يَقُونَ"؛ إذ الأصل: "يُوقِيُونَ" حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثمّ اليّاء لالتقاء الساكنين بعد سلب حركتها للثّقل، والقلب في: "إيقاء" إذ الأصل: "إوْقَايْ" كما ذكر[1] قلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها، والياءُ همزةً لتطرفها إثر ألفٍ زائدة، وكلّه ظاهر وسيأتي في هذا البحث[2] زيادة تحقيق.

مبحث: يرضى

قوله: **(لأنّ الأصل الياء)**؛ أي لأنّ الأصل في: "يرضى" مثلا الياءُ، والمراد[3] الأصل غير الأصيل؛ لأنّ الفعل واوي فتأمّله.

[الأمر من الناقص]

قوله: **(لأنّ سبب الحذف باقٍ)**؛ وذلك لأنّ اللّام فيهما واو وياء مضمومتان أو مكسورتان، فلو أعيدت وجب تخفيفها بحذف حركتها، ثم حذفها للنّون الساكنة بعدها كما حذف الضمير.

قوله: **(أعيدت الياء)**، إعادتها واجبة في الوصل، وأما في الوقف فالأكثر على بقائها أيضا؛ لأنّها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، ومنهم من يحذفها فيه فرقا بينه وبين الوصل، والحذف عند التنكير جار على هذا النمط سواء، يجب عند الوصل، ويترجح عند الوقف.

---

[1] – ينظر ط المنهاج: 195، وفي ط الأزهرية 147: والأصل "إوقاو".

[2] – في (ج) و(د) المبحث.

[3] – في (ج) ثم إذ الأصل.

قوله: (**نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيضِ...***.....**[1])

جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا، والحضيض: القرار من الأرض عند منقطع الجبل[2].

قوله: (***والتّاء طارئةٌ***)، يحتمل أن يكون من تَتِمَّة الجواب بيانا لجهة الفرعية وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون جوابا ثانيا؛ أي أنّ العلة الّتي في المذكر موجودة في المؤنث؛ لأنّ التّاء لطروئها لا عبرة بها فقلبت الواو لذلك، لا للحمل على [60و] المذكّر، وكلام الشارح إليه أميل.

مبحث: غَوَازِي

[قوله][3]: **(بسبب حملها على الفعل)** أو المفرد، أمّا الأوّل فكما في قولهم: "قَامَ قِيَامًا" مثلا، وأمّا الثّاني فكَغَازُونَ؛ إذ الأصل: "غَازِوُونَ" قلبت اللام ياءً حملا على المفرد؛ لأنّ اللّام فيه واو متطرفة بعد كسرة.

---

[1] – هذا جزء من بيت من بحر المنسرح، لبعض بني بولان وتمامه:

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيضِ وَنَصْـ *** طَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ.

وهو من شواهد: شرح الرضي: 111/3، و شرح الركن 281/1، والصحاح، مادة (بكى) 2284/6، وط المنهاج: 199، وط الأزهرية:150.

[2] – كذا في: مختار الصحاح، مادة (حضض)، ص 75.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

قوله: **(والحذف طارئ[1])**؛ يعني في: "قَلْنَسَ"، و"قَمْحَدَ" جمعي: "قَلَنْسُوَةٌ" و"قَمَحْدُوَةٌ"[2] على حدّ: "تَمْرَةٍ وتَمْرٍ" فإنّما[3] كان طارئا؛ لأنّ المفرد أصل للمجموع بخلاف المؤنّث بالقياس إلى مذكره.

قوله: **(ولا يبعد عندي)** إلخ الإشارة لـ "غَازِيَةٍ" وما أشبهه.

قوله: **(وإنّما الإشكال)**، وجهه أنّ نحو: "غَوَازِي" و"رَوَامِي" على صيغة منتهى الجمع[4]، وهي مانعة من الصّرف فلا وجه[5] للإعلال والتّنوين بعده لعدم التّنوين في الأصل.

قوله: **(وليس علينا)** الضمير لعلماء التّصريف، أمّا النّحاة فقال بعضهم: إنّ التّنوين للصّرف[6]؛ لأنّ الإعلال مقدم على منع الصّرف لقوّة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وضعف[7] سبب منع[8] الصّرف إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما هو مبيّن في محله، قال فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزان أقصى الجموع فصار منصرفا[9] كلفظ: "سلام" و"كلام" وفيه نظر؛ لأنّ

---

[1] – كذا في ط الأزهرية 152، وفي ط المنهاج 199، "والحذف في الجمع طارئ".

[2] – جاء في اللسان، مادة (قمحد) 368/3: القَمَحْدُوَةُ: الهَنَةُ النَّاشِزَةُ فَوْقَ الْقَفَا، وَهِيَ بَيْنَ الذُّؤَابَةِ وَالْقَفَا مُنْحَدِرَةٌ عَنِ الْهَامَةِ إِذا اسْتَلْقَى الرَّجُلُ أَصابت الأَرض مِنْ رأْسه، قَالَ: وَالْجَمْعُ قَماحِدُ؛ قَالَ:

فإِنْ يُقْبِلُوا نَطْعُنْ ثُغُورَ نُحُورِهِمْ*** وإِنْ يُدْبِرُوا نَضْرِبْ أَعالي القَماحِدِ

والقَمَحْدُوَةُ أَيضاً: أَعْلى القَذالِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: صَحَّتِ الْوَاوُ فِي قَمَحْدُوَة؛ لأَن الإِعراب لَمْ يَقَعْ فِيهَا وَلَيْسَتْ بِطَرَف، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ عَرْقُوَة، أَبو زَيْدٍ: القَمَحْدُوَةُ مَا أَشرف عَلَى الْقَفَا مِنْ عظْم الرأْسِ، والهامةُ فَوْقَهَا، والقَذالُ دونَها مِمَّا يَلِي المَقَدَّ. الأَزهري: القَمَحْدُوَةُ مؤَخَّرُ القَذالِ وَهِيَ صَفْحَةُ مَا بَيْنَ الذؤَابة وفَأْسِ القَفا، ويُجْمَعُ قَماحِيدَ وقَمَحْدُوات".

[3] – في باقي النسخ: وإنّما.

[4] – في (ج) الجموع.

[5] – في (ج) فلا وجهة.

[6] – قال المبرد: "اعْلَم أَن حق الْأَسْمَاء أَن تعرب جمع وَتصرف فَمَا امْتنع مِنْهَا من الصّرْف فلمضارعته الْأَفْعَال؛ لِأَن الصّرْف إِنَّمَا هُوَ التَّنْوِين، وَالْأَفْعَال لَا تَنْوِين فِيهَا وَلَا خفض، فَمن ثمَّ لَا يخْفض مَا لَا ينْصَرف إِلَّا أَن تضيفه أَو تدخل عَلَيْهِ ألفا ولاما، فتذهب بذلك عَنهُ شبه الْأَفْعَال، فَتَرده إِلَى أَصله؛ لِأَن الذى كَانَ يُوجب فِيهِ ترك الصّرْف قد زَالَ وكل مَا لَا يعرب من الْأَسْمَاء فمضارع بِهِ الْحُرُوف؛ لِأَنَّهُ لَا إِعْرَاب فِيهَا وَسَنذكر من هَذِه الْأَسْمَاء جملَة تدل على جَمِيعهَا، وَنَذْكُر مَا ضارعت فِيهِ الْحُرُوف؛ لأَنا قد أحكمنا بَاب مَا ينْصَرف ومالا ينْصَرف"، المقتضب: 171/3.

[7] – في (ج) وضيف.

[8] – في (ب) معنى.

[9] – في (ج)متصرفا.

الياء الساقطة في حكم الثّابتة[1]، وإلا لوجب التّنوين في: "أعلى" ونحوه كما لا يخفى على المتأمّل ولامتنع كسر الراء في [نحو][2]: "جاءتني جوارٍ".

والتّفصيل العام أنّ كلّ ما [حذف] [3] لإعلال موجب [فهو][4] بمنزلة الباقي: كـ "عمٍ وشجٍ"، وإلا كان[5] كالمعدوم، ومن ثمّ صرّف نحو: "جندل وذلذِل" مقصور: "جنادل وذلاذل"، وقال المبرد[6]: التنوين عوض من حركة [الياء ومنع الصرف مقدّم، فالأصل: "غَوَازِيُ" ثمّ: "غَوَازِي" بحذف الحركة] [7] ثمّ: "غوازٍ" بتعويض التّنوين منها ليخف الثّقيل[8] بحذف الياء للسّاكنين، وفيه أيضا نظر لاختصاصه بمن يقول: "مَرَرْتُ [60ظ] بِغَوَازِيَ" بالفتح؛ لأنّه إذا قدّره في الرّفع غير متصرف وجب أن يقدّره في الجرّ[9] كذلك فتصحّ الياء ويمتنع التنوينان[10] وقال الخليل وسيبويه[11]: "التّنوين عوض من[12] الياء"، ففسّره بعضهم بأنّ منع الصّرف مقدّم والأصل: غَوَازِيُ ثمّ غَوَازِي بحذف الحركة للثّقل ثمّ غوازٍ [بحذف الياء][13] لثقل الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثّقيل بسبب[14] الفرعية.

---

[1] – في (ب) و(ج) الثانية.

[2]– ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[3] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النسخ.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ج) لكان.

[6]– ينظر تفصيل ذلك في المقتضب، 138/1 وما بعدها.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ج) الثقل.

[9] في (ج) الحركة.

[10] – في باقي النسخ: التنوينات.

[11] – ينظر الكتاب 311/3.

[12] – في (ب) و(ج) عن.

[13] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[14] – في (ب) بغير.

قال: وإنّما عوّض [عن][1] التّنوين من الياء لقطع[2] طمع الياء الساقطة في[3] الرجوع؛ إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت، ويردّ عليه ما ورد على مذهب المبرد[4]، وأنّه يستلزم أيضا أن يقال[5]: "جاءني الغَوَازِ"، و"مَرَرْتُ بِالغَوازِ"[6]؛ لأنّ الكلمة لا تخفّ بالألف واللام، وثقل الفرعية باق معهما، وفسّره السّيرافي[7] بأنّ الأصل غوازيٌ بالتّنوين والإعلال مقدّم؛ أي لما سبق فحذف الياء للساكنين، ثمّ وجد بعد الإعلال على صيغة منتهى الجموع تقديرا فحذف تنوين الصّرف، ثمّ خافوا رجوع الياء المحذوفة في هذا البناء المستثقل لزوال السّاكنين [فعوض التنوين فيها، قال نجم الأئمة: وهذا التفسير هو الحق][8]، وذكر[9] السيّد ركن الدّين وغيره أنّ الأصل: "غوازي" [بلا][10] تنوين استثقلت الضمّة فحذفت، ثمّ حذفت الياء اكتفاء بالكسرة [لأنّهم لمّا كانوا يحذفونها في المفرد كالتّلاق والتّناد مع خفته اكتفاء بالكسرة] [11]، فإنّ[12] حذفها في الجمع أولى ثمّ جيء بالتّنوين وهو بمعنى ما فسّر به بعضهم.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[2] – في باقي النسخ: ليقطع.

[3] – في (أ) والرّجوع.

[4] – في (ج) مايرد على المبرد.

[5] – في (ب) يقول.

[6] – ي (ج): جاءت الغوازي ومررت بالغوازي.

[7] – هو يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي(ت: 385هـ): أديب لغويّ. من أهل بغداد، نسبته إلى سيراف وأصله منها،. صنف" شرح أبيات سيبويه "و" شرح أبيات إصلاح المنطق"، و"شرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد"، وأكمل كتاب أبيه: "الاقناع"، ينظر: الأعلام: 224/8.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[9] – في (ب) وقال.

[10] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[11] – ما بين معقوفين سقط من (أ) بسبب تصحيف البصر عند كلمة: "بالكسرة".

[12] – في (ب) و(د) كأنّ وفي (ج) لأنّ.

قوله: **(واشترط سكون الأول[1])**، لا بد من تقييد السّكون بالأصلي[2] ليخرج نحو: "قَوْيَ" و"رَوْيَ" مُخَفَّفَيْ: "قَوِيَ" و"رَوِيَ" فإنّهما لا يدغمان عند الجمهور بناء على عدم الاعتداد بالعارض.

قوله: **(أن لا تكون بدلا)** لابد من تقييده بالجائز، أمّا البدل اللازم فكالأصلي، كما إذا بنيت من: "أَئِمَةٌ" اسما على وزن: "أُبْلُمْ" بضمّتين [فإنّك تقول][3]: أُؤْيُمْ" ثم تبدل الثّانية واوا[4] وتقلبها ياء تدغمها في الياء فتقول: "أُيُّمْ" كذا في التّسهيل، وطرده[5] أيضا عند سبق الياء فأوجب الإدغام[61و] إذا لزم البدل كما إذا بنيت من أَوِبَ[6] على وزن: "فَرِحَ" اسما على وزن: "إِنْفَحَة" فإنّك تقول: "إِئْوَبَة"، ثمّ تبدل الهمزة الثّانية واوا لقلب الواو ياء أيضا، وتدغم تلك الياء فيها، وتقول: "إِيَّبَة"[7] فليتأمّل.

قوله: **(ولا في الأعلام[8] نحو: حَيْوَة)** "إنّما لم يدغم؛ لأنّه اسم موضوع ليس على وجه[9] الفعل" قاله الجوهري[10] ووسمه ابن الحاجب[11] وابن مالك[12] بالشذوذ.

---

[1] – في ط المنهاج200، وط الأزهرية: 152: "الأولى".

[2]– في (ب) و(ج) بالأصل.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج) والكلمة التي بعدها جاءت: "أأيم".

[4] – في (ب) واو أي نقلبها... وفي (ج) واو تقلبها ياء.

[5] – في (ج) وطروه.

[6] – في (ج) و(د) أوَبَ.

[7] – كذا في إيجاز التعريف، ص 149– 150.

[8] – في (ب) و (ج) الاعلال. وفي ط المنهاج: 201 "وألا تكونا في الأعلام نحو..." ، وفي ط الأزهرية: 153 "وفي الأعلام نحو..."

[9] – في (ب) اسم.

[10] – وهذا نصّه: "الضَيْوَنُ: السِنّورُ الذكر، والجمع الضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد. وإنما لم تدغم في الواحد لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل. وكذلك حيوة اسم رجل" الصحاح، مادة (ضون)، 2156/6.

[11] – قال في الشافية: 72/2 "وشذ من نهي نهو فاركن *** وَهَكَذَا حَيْوَة مثل ضَيْوَن"

[12] – ينظر إيجاز التعريف، ص 36.

قوله: **(إذا لم تكن [الواو][1] طرفا)**، احترز به عمّا إذا كانت "الياء" للتّصغير، وكانت "الواو" طرفا نحو: "صَبِيّ" و"دُلِيٌّ" فإنّه يجب فيه القلب والإدغام.

قوله: **(فإنّه لا يجب القلب، بل يجوز)** الأجود في هذه الحالة الإدغام إجراءً [له][2] مجرى: "سَيِّد" والأضعف التّصحيح إجراء لهذه الياء مجرى أَلِفِ: "جداول" و"أساور"؛ لأنّ كلا منهما جيء به لمعنى.

قوله: **(لا يقال: إنّ قوله)** إلخ المهملة عند علماء الميزان هي التي [لم][3] يبيّن فيها [كمية إفراد الموضوع من جزئيته أو كُلِّيَتِه وليس الحكم فيها على الطبيعة][4] كما تقول: الإنسان في خسر[5] وهي ثابتة عند الشيخ الرئيس[6] وكثير منهم، وأنكرها بعضهم فحصر القضية الإفرادية في المحصورات الأربع

---

[1] – ما بين معقوفين إضافة من (ج)، لتوافقها م ط المنهاج: 1201، وط الأزهرية: 153.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – قال الفيلسوف الرئيس: إِذا كَانَت الْقَضِيَّة حملية وموضوعها شَيْء جزئي سميت مَخْصُوصَة إِمَّا مُوجبَة وَإِمَّا سالبة، مثل قَوْلنَا: زيد كَاتب زيد لَيْسَ بكاتب، وَإِذا كَانَ موضوعها كليا وَلم تتبين وَفِي نُسْخَة تبين كمية هَذَا الحكم أَعنِي الْكُلية والجزئية بل أهمل فَلم يدل على أَنه عَام لجَمِيع مَا تَحت الْمَوْضُوع أَو غير عَام سميت مُهْملَة مثل قَوْلنَا: **الْإِنْسَان فِي خسر**، الْإِنْسَان لَيْسَ فِي خسر...ينظر: الاشارات والتنبيهات: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس (ت: 428هـ)، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط3، دت، 229.

وجاء في: معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دط، 1961 م، ص 116: اعلم أنّ موضوع القضايا إمّا شخصي، فتكون شخصية كقولنا: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإما كلّي فتكون كلية، والكلية إما **مهملة** كقولنا: الإنسان في خسر، **وسميناها مهملة**؛ لأنه لم يتبيّن فيها وجود المحمول لكلّية الموضوع أو لبعضه، وإما **محصورة** وهي التي بيّن فيها أنّ الحكم لكلّه كقولنا: كلّ إنسان حيوان، أو ذكر إنّه لبعضه، كقولنا بعض الحيوان إنسان، فإذن القضية بهذا الاعتبار أربعة: شخصية، ومهملة، ومحصورة كلية، ومحصورة جزئية. والقضية تقسّم إلى هذه الأقسام، سالبة كانت أو موجبة، شرطية كانت أو حملية، متصلة كانت الشرطية أو منفصلة، واللفظ الحاصر يسمى: سورا كقولنا: في الموجبة الكلّية: **كلّ** إنسان حيوان، وقولنا في الموجبة الجزئية: **بعض** الحيوان إنسان، وكقولنا في السّالبة الكلّية: **لا واحد** من الناس بحجر، وكقولنا في السالبة الجزئية: **ليس بعض** الناس كاتبا، أو **ليس كل** إنسان كاتب، فإن فحواهما واحد"

[6] – هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس (ت: 428هـ)، صاحب التصانيف في الطب والمنطق والطبيعيات والالهيات. أصله من بلخ، ونشأ وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتّسعت شهرته، وتقلّد الوزارة في همذان، وثار عليه عسكرها ونهبوا بيته، فتوارى، ثمّ صار إلى أصفهان، وصنّف بها أكثر كتبه.

قال: إنّ القضية إنْ اقترن بها ما يدل بالوضع على شمول جميع الأفراد كلفظة: "كلّ"، و"لا شيء" و"اللام"[1]، وما أشبهها فهي الكلّية، وإلا فالجزئية.

قوله: **(وهي لا يجب أن تصدق كليّة)**؛ أي لأنّ المهملة في قوّة الجزئية؛ أي يجب أن تصادقهما؛ لأنّه إذا صدق الحكم على الأفراد من حيث هي صدق [الحكم][2] على بعضها، وبالعكس مثلا إذا صدق: "الإنسان في خسر" يلزم صدق: "بعض الإنسان في خسر" والعكس كما لا يخفى فالمهملة أعمّ من الكلّية لصدقها بها وبالجزئية، والعام لا يتعيّن تحقّقه في مادة الخاصّ.

قوله: **(تشبيها له بنحو: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ)**؛ يريد أنّ الثّلاثة الماضية إنّما جاءت مخالفة للقياس حملا على [نحو][3]: "عُتِيٌّ" [61ظ] و"جُثِيٌّ" جمعين: لـ "عَاتٍ" و"جَاثٍ"، والأصل: "عُتُوْوٌ" و"جُثُوْوٌ"، والإبدال فيهما قياس؛ لأنّ الجمع مستثقل والواو الأولى مدّة زائدة، فلم يعتدّ بها حاجزا، فصارت الواو التي هي لام كأنّها[4] ولِيَت الضمّة فقلبت "ياء" على حّد قلبها في: أَدَلٍ وقَلْنَسٍ، فصار: "عُتُويًا" و"جُثُويًا أدغمت الواو بعد إبدالها ياء في الياء، وكسرت التّاء للمناسبة.

قوله: **(أو أنّه محمول على فعله)**، كأنّه يريد أنّ: "عَدُوًا"[5] لا فعل له جار هو عليه [يحمل عليه][6] في الإعلال بخلاف الأسماء المذكورة، فإن لها أفعالا أُعلّت فحملت هي عليها فليتأمّل.

وعاد في أواخر أيامه إلى همذان، فمرض في الطريق، ومات بها. صنَّف نحو مئة كتاب، بين مطوّل ومختصر، ونظم الشعر الفلسفي الجيد، من كتبه: "أسباب حدوث الحروف" رسالة، و "الإشارات"، و"الطير" في الفلسفة، و "أسرار الصلاة"، و"الإنصاف" في الحكمة، و "النبات والحيوان"، و"أسباب الرعد والبرق" رسالة، و "الدستور الطبي" وأشهر كتبه "القانون" كبير في الطب، ينظر الأعلام: 2/241-242.

[1] – في باقي النسخ : "اللام ولا شيء" بالقلب المكاني.

[2] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[4] – في (ج) لأنّها.

[5] –لا في (أ) إذا عدوا، وفي (ج) أن غزوا.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[النّوع الرابع: المعتل العين واللام]

قوله: **([لكن][1] لم يجئ ما يكون عينه ياء ولامه واوا)** أورد عليه: "الحَيَوانُ"، وأجيب بأنّ الواو مبدلة عن ياء والأصل: "حَيَيَانُ" ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من قياس كلامهم على الاحتمال العديم النّظير بالاستقراء، وإن كان ظاهر اللّفظ، ولا يستقيم الاستدلال بـ "حَيِيَ" لجواز أن [يكون][2] اللام واوا فانقلبت: "ياء" لانكسار ما[3] قبلها، ألا ترى أنّهم قالوا: "رَضِيَ" فقلبوا الواو ياء، ثمّ لمّا كانوا يكرهون[4] اجتماع المِثْلَيْن قلبوا الثّانية واوا دون الأولى؛ لأنّ التّغيير بالآخر أوْلى، ولم يقلبوها ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها لمكان الألف بعدها، ولا الأولى محافظة على مطابقة اللّفظ لمعناه كلفظ: "الجَوَلَان" و"الطَوَفَانِ" ومن ثمّ لم يدغموا.

قوله: **(ولا يكون إلا من باب: ضرب)** إلخ إن لم يأت من باب: "قَتَلَ" و"حَسُنَ"، والتّوجيه بعد الاعتماد على الاستقراء أنّ الفعل من هذا الباب إمّا أن يكون واوي العين واللام، أو يائيّهما[5]، أو واوي العين يائِي اللام.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من إضافة من باقي النسخ.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ب) و(ج) وما قبلها.

[4] – في (ج) يكرهوا.

[5] – في (ب) أو ياء قوله أو واوي العين

أمّا الأوّل فيجب أن يكون من باب: "عَلِمَ"؛ لأنّهم لو بنوا منه مثل: "ضَرَبَ"، أو "حَسُنَ" لقالوا: قَوَوْتُ "قَوُوتُ[1]" مثلا وهو لاجتماع الواوين أكره[2] منه لاجتماع الياءين[3]، وإنّما احتملوا نحو: "القوّةُ" و"الصُوّةُ"[4]، و"البَوّ" و"الجَوّ" للإدغام، وأمّا[5] الآخران فيجب أن يكونا [62و] من باب: "ضَرَبَ"، أو حذرا[6] من وقوع الضمّ في المضارع على الياء أو[7] الواو، ومجيء الياء إثره مع شذوذ باب: "حَسِبَ".

قوله: **(وإنّما جاء في هذا النّوع: يفعِل بالكسر[8])** لما قدّم في[9] الأجوف أنّ المضارع منه لا يكون مكسور العين، وإنّما يكون مفتوحها أو مضمومها[10] –على ما سبق إيضاحه– وكان هذا النّوع مخالفا له في الحكم المذكور، أشار إلى الفرق بأن الاعتبار في هذا النّوع باللام؛ أي فلم يلتفت إلى ثِقَل وقوع الكسرة على الواو لحصول الخفّة بإعلال اللّام.

قوله: **(ولا يجوز قلب الواو أَلِفًا)** إشارة إلى جواب سؤال تقديره: إذا كان الأصل: "شَوِيَ" وأُعلَّت[11] اللّام لوجود مقتضى الإعلال فيها فلِمَ لمْ[12] تُعَلّ العين أيضا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؟ ولا يخفى الجواب.

---

[1] – في (ج) قويت أوقووت، وفي (د) فروت أو فروت.

[2] – في (أ) أكثر منه ، وفي (د) أكره منهم. وهو الصواب كما جاء في المفصل 543: "ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فعلت وفعلت، لأنهم لو بنوا من القوّة نحو: غزوت وسروت أن يقولوا: قووت وقووت، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، وفي بناء نحو شقيت تنقلب الواو ياء، وأما القوّة والصوّة والبوّ والجوّ فمحتملات للإدغام".

[3] – في (ج) المثلين.

[4] – الصُّوَّةُ: جَماعةُ السِّباعِ؛ وهي أيضا: حَجَرٌ يكونُ عَلَامَةً فِي الطَّرِيقِ، والجمْع صُوًى، وأَصْوَاء جمعُ الجمعِ؛ ينظر لسان العرب مادة (صوّى) 471/14.

[5] – في (ب) وإنّما.

[6] – في د) حدثا.

[7] – في (ب و(د) والواو.

[8] – في (أ) بكسر العين. والثواب ما جاء في باقي النّسخ لتوافقه مع ما جاء في ط المنهاج:205، وط الأزهرية: 158.

[9] – في (ب) من.

[10] – في (ج) مضمومها أو مفتوحها (بالتقديم والتأخير).

[11] – في (ج) وأعللت.

[12] – في (ب) و(ج) فلم لا تعل، وفي (د) فلم تعل.

قوله: **(فلا يقال في اسم الفاعل: شَاءٍ)** هو قياس اسم الفاعل من: "شَاءَ" على تقدير إعلال العين كـ "بَائِعٍ" من: "بَاعَ" أعلّ إعلال: "قَاضٍ" بعد قلب الياء همزة.

قوله: **(بل شاو)** هو اسم فاعل من: "شَوَى"، كـ "رَامٍ" من: "رَمَى"، [والأصل: "شَاوِي" كـ "ضَارِب" أُعِلَّ الإعلال المذكور.

قوله: **(ويقال في اسم المفعول: مَشْوِيٌّ لا مَشْيِيٌّ)** أمّا: "مَشْوِيٌّ" فمن: "شَوِيَ" كـ "مَرْمِيٌّ" من: رَمَيَ][1] والأصل: "مَشْوُويْ" كمَرْمُويْ" أُبدِل ثمّ أُدغِم على ما سبق بيانه، وأمّا: "مَشْيِيٌّ" فهو[2] قياس اسم المفعول من "شَايٍّ" والأصل أيضا: مَشْوُويٌ كمَفْوُولٌ، نقلت حركة الواو الأولى، ثمّ حذفت إحدى الواوين فصار: "مَشْوِيًّا كمَقُولٍ، أبدلت الواو الباقية ياء، وأدغمت في الياء، ثمّ كسرت الشّين.

قوله: **(ونظيره [الجوُّ][3] و"التَوُّ")**، يجوز[4] أن يضبط: بجيم ثمَّ مثّناة، أو موحدّة، فالجوّ: "ما بين السماء والأرض"[5]، والتّو: "الفرد"[6]، والبوُّ: "جلد ولد البعير إذا حُشِيَ تبنا"[7].

قوله: **(ولأن فعل مكسور العين)** هذا التعليل لكل [من][8] باب قوي وباب روي أخّره عنهما إيثارا للاختصار[9] وعدم التّكرار.

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2] – في باقي النسخ: فهو على قياس.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[4] – في (ب) يريد أن.

[5] – كذا في مختار الصّحاح، مادة (جوى)، ص 64.

[6] – كدا في الصحاح، مادة (توى)، 2290/6

[7] – كذا في الصحاح، مادة (بوا)، وهذا نصّه: "البَوُّ: جِلْدُ الحُوارِ يُحْشى ثُماماً فتَعطَف عليه الناقةُ إذا مات ولدها" 2288/6.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[9] – في (ب) إيثار اختصار، وفي (ج) إيثار الاختصار.

قوله: **(لأنّ صيغة: "فاعِل" تدلّ على الحدوث)** يريد [62ظ] الجارية على الفعل المرادة عند الاطلاق فقد تطلق ويراد بها الدّوام والاستمرار والثبوت كما في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[1]، فإنه لم يرد بهما حدوث الفعلين، وأنّه يغفر الذنب ويقبل التّوب الآن أو غدا، بل أريد ثبوت ذلك ودوامه، فحكمهما حكم آله الخلق ورب العرش، والإضافة فيهما حقيقية[2]، ومن ثمّ وصف بهما المعرفة السّابقة في الآية.

قوله: **(والصّفة المشبّهة[3] على الثبوت)** يدلّ على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطّراد إلى صيغة اسم الفاعل[4] عند قصد الحدوث، كما يقال في: "حَسَنٍ" "حَاسِن"، وفي [ضَيّقٍ][5] "ضَائِق"، لا يقال لو دلّت على معنى ثابت لوجب أن تكون مأخوذة من الماضي لكونه قد ثبت، وحينئذ يلزم ألا يعمل النّصب لكون اسم الفاعل المشبّهة [به][6] للماضي، وهو يلزم الإضافة على الأصح؛ لأنّا[7] نقول: إنّما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت، وتعليقها[8] بالماضي يُخرجها عن شبه اسم الفاعل مطلقا وهو ممنوع، بل معنى الحال موجود فيها، فإنّك إذا قلت: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْهِ" دلّ على أنّ الصفة موجودة لاتّصال زمانها بزمن إخبارك، لا أنّها وُجِدت ثمّ عُدِمت.

---

[1] – الآية 03 من سورة غافر وتكملتها: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.

[2] – في (ج): حقيقة.

[3] – في (ج) أضاف: تدل .

[4] – في (ب) و (د) اسم فاعل.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[7] – في (ب) لأنّها.

[8] – في باقي النّسخ: تعلقها

قوله: **(والمعنى في هذا على الثّبوت)**؛ أي لأنّ "الرَّيَّ" يقارب[1] المتّصف به ويلزمه في سائر أوقات وجوده على الهيئة المطلوبة منه وإن لم يكن "الرَّيُّ" دائما في نفسه، وإلى هذا المعنى أشار حيث أمر بالتّأمّل، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى التّقييد السّابق، أو إلى ما قيل من أنّ الصفة المشبّهة ليست أيضا موضوعة للاستمرار [في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوثَ والاستمرارَ][2] قيدان في الصّفة، ولا دليل فيهما عليهما[3]، فليس معنى: "حَسَنٌ" في الوضع إلا "ذُو حُسْنٍ" سواء كان في بعض[63و] الأزمنة أو [في][4] جميعها، فهي حقيقة في[5] القدر المشترك، لكن لمّا أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميعها، كان الظاهر ثبوته في الجميع إلى أن تقوم قرينة على التّخصيص بالبعض[6] كما تقول: "[كان][7] هذا حَسَنًا فَقَبُحَ"، وظهورها[8] في الاستمرار ليس وضعيا[9] انتهى.

---

[1] – في (أ) يقارن، وفي (ج) لأنه يقارن.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ب) عليهما فيهما فليس...

[4] – ما بين معقوفين إضافة يستقيم بها المعنى.

[5] – في (ب) من.

[6] – في (ج) التخصيص بالفعل، وفي (أ) التحضيض.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8] – في باقي النسخ: فظهورها.

[9] – في (د) وضيعا. وهذا النص منقول من شرح الكافية للرضي، ينظر هامش شرح الشافية للرضي 147/1 نقل فيه هذا القول كاملا وهذا نصه: " والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة، لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن، سواء كان في بعض أو جميع الازمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة، لأنّك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها، كما تقول: كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا، أو هو الان حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا" انتهى.

قوله: **(رَيَّيَيَّ)** الأصل قبل الإضافة: "رَوَيَّيْنَ" قلبت الواو ياء وأدغمت، ثمّ حذفت النّون للإضافة، وأدغمت ياء التّثنية[1] [في ياء المتكلّم، وحركت ياء المتكلّم للسّاكنين، وفتحت على الأفصح لموافقته الأصل في[2] رأي، وللخفّة على الأصحّ[3] وأبقيت فتحة ما قبل التّثنية][4] كما هو الأصل في كلّ [ياء][5] انفتح ما قبلها كـ "مُسْلِمَي" و"عَبْدَيْ"، و"كمُصْطَفَيْ" و"أَعْلَيْ"، جَمْعَيْنِ لـ "مُصْطَفَى" وأَعْلَى".

قوله: **(لما يلزم)** إنّما كان لازما لعدم إمكان سلب الحركة، كما فعل في نحو: "يرمي" لمكان الساكن[6] قبل الياء، وإنّما كان مرفوضا[7] لِمَا فيه من الثّقل الظاهر، ومن ثمّ كان لغة من يدغم في [الماضي][8] الفكّ في المضارع.

---

[1] – في (ج) بالتنبيه.

[2] – في(ج) و (د) على. وجاء في: شرح على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1959، ص 156: "وإذا أضفته"؛ أي تثنية المؤنث "في حالة النصب"؛ أي رييين "إلى ياء المتكلم قلت: رأيت رييي بخمس ياءات" الياء "الأولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، والثانية لام الفعل، والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث، والرابعة علامة النصب، والخامسة ياء الإضافة"؛ أي ياء المتكلم أدغمت الأولى في الثانية المفتوحة الرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة".

[3] – في (ج) الأفصح.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[6] – في (أ): الساكنين.

[7] – في (أ) مرفوعا.

[8] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

قوله: **(قال الله تعالى)** هو استشهاد لجواز الإدغام، لا لاختصاصه بالكثرة والشّيوع، فقد قرأ الآية[1] بالفكّ نافع، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره، وابن كثير على خلاف بين أهل الأداء عن رواية قنبل، ورواه أبو بكر[2] عن عاصم.

قوله: **(ويجوز في الحاء الكسر[3] بنقل حركة الياء إليه)** هو نظير ما تقدّم [تقريره][4] في كسر فاء: "مِسْتُ"، و"ظِلْتُ"، فيقال هنا من أدغم بنقل حركة الياء إلى ما قبلها كسر "الحاء"، ومن حذف الكسرة من غير نقل أبقى الفتحة، هذا [[[5] وجملة القول في إدغام ما عينه ولامه ياءان إنّه إمّا أن تكون الثّانية ساكنة أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة لم يجز الإدغام نحو: "حَيِيْتُ"[6]، وإن كانت متحرّكة فإنْ كان ما قبلها مفتوحا[7] قُلبت ألفا نحو: "أَحْيَا"، وإن كان غير مفتوح[63ظ] وحركتها إعراب فلا إدغام أيضا، نحو "رَأَيْتُ مُحْيِيًا"؛ لأنّ عُروض الحركة كعُروض التّسكين في نحو: "يُحْيِيكَ" كلاهما مانع[8] من الإدغام، أو

---

[1] – وهي قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال 42]، " يقرأ بياءين: الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وبياء واحدة شديدة مفتوحة، فالحجة لمن قرأه بياءين: أنه أتى به على الأصل، وما أوجبه بناء الفعل. والحجة لمن أدغم: أنه استثقل اجتماع ياءين متحركتين، فأسكن الأولى، وأدغمها في الثانية" ينظر الحجة في القراءات السبع، ص 171.

[2] – هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط بالنون الأسدي النهشلي الكوفي(ت: 193؟هـ) الإمام العالم راوي عاصم، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولًا أصحها شعبة وقيل أحمد وعبد الله وعنترة وسالم وقاسم ومحمد وغير ذلك، ولد سنة خمس وتسعين، وعرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء بن السايب وأسلم المنقري، ...توفي: 193هـ، وقيل: 194هـ ينظر ، ينظر: غاية النهاية 1/ 325.

[3] – وأصل العبارة: "ويجوز في الحاء الفتح على الأصل، والكسر بنقل..."، كذا في ط المنهاج 207، و ط الأزهرية: 160.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – بداية السقط في (د).

[6] – في (ب) (ج) جئت.

[7] – في (ج) مفتوحة.

[8] – في (ب) كلا منهما مانعا.

بناء، والياء متطرّفة فالفكّ والإدغام نحو: "حَيِيَ" قال في الإفصاح[1]: والإظهار في نحو: "حَيِيَ" أكثر في كلامهم فتأمّله.

قوله: **(على لغة من يميل الألف)**؛ يعني أنّ من العرب من يقرّب اللّفظ بالألف إلى اللّفظ بالواو وهو المسمّى تفخيما عند القرّاء، وهو لغة أهل الحجاز.

قوله: **(يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته)** إلخ؛ أي لأنّ خطّ المصحف سنّة متّبعة فلا يتعدى فيها كما أنّه لا يتعدّى في سائر ما كتب فيه على غير قياس، وإنّما كان هذا هو الحق لعدم اطّراد الرّسم الواوي في كلّ ما كان أصله الواو نحو: "قناة"، ولرسمهم ما اتّصل به الضمير من الألفاظ المذكورة على الأصل وفاقا للمصحف الإمام، هذا وقد جمعوا في رسمهم: "الرِّبَوا" بين الواو والألف شذوذا فجمعوا بين العوض والمعوّض[2]، وكأنّ النكّتة فيه أنّ الواو صورة [لما][3] انقلبت عنه الألف [فزادوا الألف] [4] تنبيها على أنّ القياس أن يكتب ألفا.

قوله: **(إلا في: يَحْيَى ورَيَّى)**، يقاس على: "يَحْيَى" كلّ علَم مثله هكذا قيل، وهو ما يظهر من كلام ابن الحاجب وغيره، لكن قال في التسهيل: ولا يقاس عليه علم مثله خلافا للمبرد[5] انتهى.

---

[1] – واسمه: "الإفصاح في فوائد الإيضاح" وهو شرح لكتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي, وصاحبه هو محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي ت 646هـ. الأعلام 138/7، وكشف الظنون: 211/1.

[2] – في (ب) والعروض.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[5] – لم أقف على أقوالهم في حدود اطلاعي.

قوله: **(حملا على الفعل)** هو[1] تعليل للمنفي، فالمراد[2] الفعل غير المدغم لا المدغم كما توهّم، وتعليل النّفي قوله: **(لأنّ اسم الفاعل)** إلخ؛ يعني أنّ اسم [الفاعل] [3] فرع عن[4] الفعل في الإعلال حيث كان إعلال "فيعل" حيث أعلّ، ويصحّ حيث يصحّ[5]، وليس فرعا عنه في الإدغام حتى يدغم [حيث][6] أدغم الفعل، ويظهر حيث أظهر فلذلك لم يجز حي وإن جاز حيي ولا يخفى جواب التّسليم.

قوله: **(عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ...***.....[7])** إلخ

البيت من مجزوء الكامل المرفّل، والضمير لبني أسد، قيل: وصف الشّاعر حالهم وتحيّرهم في أمرهم [64و] عند ملك من ملوك العرب ليعينهم على أعدائهم، يقول إنّهم تحيّروا كما تحيّرت الحمامة؛ يعني أنّها ليس لها حيلة ومعرفة في أن تطلب موضعا قويا تضع عليه بيضها بل تضع على خشبات ضعيفة فتلقيها الرّياح[8] انتهى.

---

[1] – في (ب) وهو.

[2] – في (ج) فالمبرد.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[4] – في (ب) من.

[5] – في (ب) اصح، وفي (ج) صح.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج) و"حتى" جاءت فيها "حيث".

[7] – هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل المرفل، لعبيد بن الأبرص، وتمامه:

عَيُّوا بأمْرِهُمُ كَمَا *** عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمَامَهْ

ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص الأسدي (ت: نحو 25هـ)، تح: محمد علي دقة، دار صادر، لبنان، ط1، 2003م، ص 219، والبيت أيضا من شواهد الكتاب: 396/4، والمقتضب: 182/1، و الأصول في النحو: 248/3، والمفصل: 543، والممتع: 366، وط المنهاج: 208، ز ط الأزهرية: 161...

[8]– في (ب) و(ج) الريح.

قوله: **(وهذه لغة تميمية)** قرأ بها ابن مُحَيْصِن[1] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[2]، قال ابن حيان[3]: ورويت عن ابن كثير.

قوله: **(والأولى حجازية[4])** هي لغة غير الحجازيين أيضا ما عدا بني تميم.

قوله: **(اسْتَحَوا على وزن: اسْتَفَوْا[5])** الأصل: اسْتَحْيَيَوْا كاسْتَخْرَجُوا[6] أعلّت الياء الثّانية بالقلب والحذف، ثمّ حذفت الأولى لمجرّد التّخفيف أو لالتقاء[7] السّاكنين على الخلاف الآتي في الشّرح.

---

[1] – هو محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص المكيّ (ت 123هـ): مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وكان لا بأس به في الحديث، روى له مسلم والترمذي والنسائي حديثا واحدا، ينظر الأعلام: 6/ 189، وغاية النهاية: 167/2.

[2] – الآية 26 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

[3] – وهذا نصّه: "وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةِ شِبْلٍ، وَابْنُ مُحَيْصِنٍ، وَيَعْقُوبُ: "يَسْتَحِي" بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، يُجْرُونَهَا مَجْرَى يَسْتَبِي. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا تَسْتَحِي مِنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي *** مَحَارِمُنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالدَّمِ"، ينظر: البحر المحيط 195/1.

[4] – قال ابن حيان: " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: يَسْتَحْيِي بِيَاءَيْنِ، وَالْمَاضِي: اسْتَحْيَا، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَاسْتَفْعَلَ هُنَا جَاءَ لِلْإِغْنَاءِ عَنِ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ: كَاسْتَكْفَ، واستأثر، واستبدّ، واستعبّ، وَهُوَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَ لَهَا اسْتَفْعَلَ" التفسير المحيط: 194/1.

[5] – في (أ) استقرا

[6] – في (أ) على وزن استخرجوا.

[7] – في (ج) والتقاء.

قوله: **(على وزن اسْتَفَيْنَ)** هذا سبق قلم، والصّواب: "اسْتَفَلْنَ"؛ لأنّ الأصل: "اسْتَحْيَيْنَ" كاسْتَخْرَجْنَ نُقلت حركة العين إلى الخَاء، وحذفت العين، فصار: "اسْتَحْيْنَ"، ومثله القول في قوله: **(على وزن: يَسْتَفِينَ)]]**[1]

قوله: **(على سبيل الاعتباط)** هو بعين ثم" طاء مهملتين، كأنّه من قولهم: "اعتبطت النّاقة"[2]: إذا ذبحتها وليس بها علّة.

قوله: **(وإلا لردّوها)**؛ أي لأنّه لا موجب[3] لقلبها ألفا حتّى تحذف، إنّما قلبناها[4] في الماضي لمصير ما قبلها مفتوحا بسبب الثّقل.

قوله: **(لأنّه يوهِم)**؛ أي لأنّه قيّد المقلوبة بقيد الأولى[5] بعد أن أطلق المحذوفة فافهم تغايرهما، وإنّما قال: **(يوهم)** لاحتمال أن يكون أراد بالياء في قوله: **(حذفت الياء)** الأولى، وأوقع المُظْهَرَ موقِع المُضْمَرِ في الياء الثّانية.

قوله: **(وحذف[6] اللام في المجزوم)** إلخ، لمّا قرّر أنّ المحذوف إنّما هو "العين"، وكان المحذوف في المجزوم[7] والأمر[8] إنّما هو اللام، أشار إلى خروجه ممّا نحن فيه بأنّ الحذف فيهما للجزم كالنّاقص

---

[1] – في (أ) يستعين وفي (د) نهاية السقط.

[2]– "... وَقَالَ بَعضهم: فعَبَطَ بِالْعينِ فَمن قَالَ بِالْعينِ فَإِنَّهُ أَرَادَ الذّبْح، يُقَال: اعتبطت الْغنم وَالْإِبِل إِذا ذبحت أَو نحرت من غير دَاء وَلِهَذَا قيل للدم الْخَالِص: عبيط. [والعَبِيط الَّذِي ذُبح من غير عِلّة". غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط1، 1964م، مادة (عبط)، 374/4
الطبعة: الأولى، 1384 هـ - 1964 م

[3] – في (ب) و(ج) لا موجب هنا، وفي (د) لا يوجب هنا

[4] – في (د) إنّما قلبت ها.

[5] في (ب) بقيد أولى ولا بعد.

[6]– في (ج) و(د) وحذفت.

[7] – في (ج) المحذوف.

[8]– مثل: لم يستحْيِ، واستحْيِ، باثبات الياء، ينظر: ط المنهاج :211 ، وط الأزهرية: 165.

بدليل عوْد المحذوف في فعل الاثنين، وجماعة النّسوة[1]، والكلام فيما حُذِفا تخفيفا لكثرة الاستعمال، ولهذا المعنى أمر بالتّأمّل، وتنبيها على ما في كلام المصنّف من عموم الإشارة مع خصوص [64ظ] المراد من المشار إليه.

[النوع الخامس: المعتل الفاء واللام]

قوله: **(ولم يجئ إلا من باب ضرَب)** إلخ إنّما لم يجئ من باب: "قَتَلَ"[2]، و"حَسُنَ" لما [لم][3] يلزم في مضارعهما هنا من الياء المضموم ما قبلها، أو الواو المتطرّفة إثر ضمّة وكلاهما مرفوض.

[النوع السادس: المعتل الفاء والعين]

قوله: ***(ويوْم ووَيْل)*** لمْ يُحفظ من باب: "ويل" إلا: "وَيْحٌ"، و"وَيْسٌ"[4]، و"وَيْبٌ"[5] كما أنّه لم يحفظ من عكسه إلا: "يوم"، و"يوح"[6] على ما نقله المبرد عن العرب [من][7] أنّ: "يوحا" بمـــثناه من تحت: اسم

---

[1]– مثل استحِيا، واستحِيَنَّ، ينظر ط المنهاج 211، و ط الأزهرية 165.

[2] – في (أ) قيل.

[3] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

[4]–وَيْسُ: كَلِمَةٌ فِي مَوْضِعِ رأْفة واسْتِمْلاحٍ كَقَوْلِكَ لِلصَّبِيّ: وَيْسَه مَا أَمْلَحَه والوَيْح والوَيْس: بِمَنْزِلَةِ الوَيْل فِي الْمَعْنَى. وَوَيْسٌ لَهُ أَي وَيْلٌ، وَقِيلَ: وَيْسٌ تَصْغِيرٌ وَتَحْقِيرٌ، امْتَنَعُوا مِنَ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ مِنَ الوَيْس لأَن الْقِيَاسَ نَفَاهُ وَمَنَعَ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنه لَوْ صُرِّف مِنْهُ فِعْلٌ لَوَجَبَ اعْتِلَالُ فَائِهِ وَعَدَمِ عَيْنِهِ كَباعَ، فَتَحامَوا اسْتِعْمَالَهُ لِمَا كان يُعْقِب من اجتماع إعلالين، لسان العرب، مادة (وَيَسَ)، 259/6.

[5]– وَيْبٌ) كَلِمَةٌ مِثْلُ وَيْلٍ تَقُولُ: وَيْبَكَ وَوَيْبَ زَيْدٍ مَعْنَاهُ أَلْزَمَكَ اللَّهُ وَيْلًا. وَوَيْبٌ لِزَيْدٍ. مختار الصّحاح، مادة (ويب): 346.

[6] – في (ب) و (د) وويح.

[7] – ما بين معقوفين سقط من باقي النسخ.

للشمس، قال أبو الفتح[1] وكذا رويناه عن أبي علي ووجدناه بخط[2] أبي العبّاس انتهى. لكن قال ابن السيّد[3]: المشهور في اسم الشمس: "بُوح" بموحدة.

قوله: (***ولا يبنى منه فِعْلٌ***) أمّا من باب: "يَوْمٍ"؛ فلأنّك لو بنيته[4] على: فَعَلَ بالفتح أو: "فَعُلَ" بالضمّ لَجِئْتَ بالمضارع على: "يَفْعُلُ" بالضمّ فيجتمع[5] ياءان؛ ياءُ المضارعة، وفاءُ الفعل وتضمّها، إذ[6] تنقل حركة العين التي هي واو إليها وذلك ثقيل، ورفض [فَعِل][7] حملا عليهما.

---

[1] –وهذا نصّه الكامل: "قال أبو الفتح: إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين, فينبغي أن تكون الياء المضمومة بمنزلة اجتماع الواو والياء، وهذا لم نرهم همزوه. ألا تراهم قالوا: "وَيْل, ووَيح, ووَيس، ووَيب" فلم يهمزوا شيئا من ذلك؛ لأنه لم يجتمع فيه واوان، وقالوا فيما سبقت ياؤه "يَوْم، ويُوح" في اسم الشمس كذا يرويه الناس, وكذا رأيته بخط أبي العباس محمد بن يزيد بالياء، وحكي عن ابن الأنباري أنه قال: هو بالياء، وكان يقول فيه: "بوح", فرُدّ عنه غير دفعة, فقال: هكذا وجدته في كتابي, والغلط إلى الواحد أسرع منه إلى الجماعة، فلما كانت الياء والواو قد اجتمعتا أولا ولم يجب الهمز, بل لم يجز, كانت الياء المضمومة أبعد من جواز الهمز فيها, وانضاف إلى أن الياء ليست في ثقل الواو اختلاف الحرفين في: "يوم، وويل", وعدم التضعيف المكروه في أول الكلمة, فلم يجز الهمز. المنصف: 216.

[2] – في (ج) بحفظ.

[3] – لمّا أقف على قول ابن السيد البطليوسي، وجاء في اللسان مادة (يوح)، 2/639–640: يُوحَ: ابْنُ سِيدَهْ: يُوحُ الشمسُ؛ عَنْ كُرَاعٍ، لَا يَدْخُلُهُ الصَّرْفُ وَلَا الأَلف وَاللَّامُ، وَالَّذِي حَكَاهُ يَعْقُوبُ: بُوحُ. قَالَ ابْنُ بَرّيٍّ: لَمْ يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ فِي فَصْلِ الْيَاءِ شَيْئًا وَقَدْ جاءَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ يُوحُ اسْمٌ لِلشَّمْسِ؛ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ الأَنباري يَقُولُ: هُوَ بُوحُ بالباءِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَذَكَرَهُ أَبو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي الحَلَبِيَّات عَنِ الْمُبَرِّدِ، بالياءِ الْمُعْجَمَةِ بِاثْنَتَيْنِ؛ وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبو العَلاءِ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي شِعْرِهِ فَقَالَ: وأَنت مَتى سَفَرْتَ رَدَدْتَ يُوحا.

قَالَ: وَلَمَّا دَخَلَ بَغْدَادَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَيْتِ فَقِيلَ لَهُ: صَحَّفْتَهُ وإنما هُوَ بَوْحٌ، بالباءِ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ فِي أَلفاظه، فَقَالَ لَهُمْ: هَذِهِ النُّسَخُ الَّتِي بأَيديكم غَيَّرَهَا شُيُوخُكُمْ وَلَكِنْ أَخرجوا النُّسَخَ الْعَتِيقَةَ، فأَخرجوا النُّسَخَ الْعَتِيقَةَ فَوَجَدُوهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَبو الْعَلَاءِ؛ وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: هُوَ يُوحُ، بِالْيَاءِ الْمُعْجَمَةِ بِاثْنَتَيْنِ، وَصَحَّفَهُ ابْنُ الأَنباري فَقَالَ: بُوح، بِالْبَاءِ الْمُعْجَمَةِ بِوَاحِدَةٍ، وَجَرَى بَيْنَ ابْنِ الأَنباري وَبَيْنَ أَبي عُمَرَ الزَّاهِدِ كُلُّ شيءٍ حَتَّى قَالَتِ الشُّعَرَاءُ فِيهِمَا، ثُمَّ أَخرجنا كِتَابَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ لأَبي حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيِّ فإِذا هُوَ يُوحُ، بِالْيَاءِ الْمُعْجَمَةِ بِاثْنَتَيْنِ؛ وأَما البُوحُ، بالباءِ، فَهُوَ النَّفْس لَا غَيْرُ؛ وَفِي حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: هَلْ طَلَعَتْ يُوحِ؟ يعْنِي الشَّمْسَ.

[4] – في (أ) ثنيته.

[5] – في (ج) فيحتمل.

[6] – في (ج) أن.

[7] – ما بين معقوفين إضافة من باقي النّسخ وفي (ب): فعلا.

وأمّا من باب: "وَيْحٍ" و"يَيْنٍ[1]"؛ فلثقل اجتماع حروف العلّة في المضارع الغائب، وأمّا ما أنشدوه[2] من قوله:

تُوَيِّلُ, إذ مَلأتُ يَدِي وكَفِّي *** وكانَتْ لا تُعَلَّلُ, بالقَلِيلِ[3]

وأمّا قوله:

فما والَ، ولا واحَ *** ولا واسَ أبُو هِندِ[4]

فمصنوع قاله أبو حيان[5]

---

[1]– يَيْنٌ: اسْمُ بَلَدٍ؛ عَنْ كُرَاعٍ، قَالَ: لَيْسَ فِي الْكَلَامِ اسْمٌ وَقَعَتْ فِي أَوَّله ياءَان غَيْرُهُ. وَقَالَ ابْنُ جِنِّي: إِنَّمَا هُوَ يَيَنٌ وقرَنه بِدَدَنٍ. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّي فِي سِرِّ الصِّنَاعَةِ أَن يَيَن اسْمُ وادٍ بَيْنَ ضاحِكٍ وضُوَيْحِكٍ جَبَلَيْنِ أَسْفَلَ الفَرْشِ، وَاللَّهُ أَعلم. لسان العرب، مادة (يين): 465/13.

[2] – في (ج) ما أنشده.

[3] – البيت من بحر الوافر، وهو بلا نسبة في: أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 م، مادة (ويل)، 359/2، وتاج العروس: مادة (ويل)، وروايته: تَوَيَّلَ إِنْ مَدَدْت104/31، والممتع 360، والشاهد فيه قوله: "تويّل" قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: وإِذا قَالَ الإِنسان يَا وَيْلاهُ قُلْتُ قَدْ تَوَيَّلَ، اللسان (ويل) وجاءت روايته موافقة لتاج العروس: 739/11 .

[4] – البيت من بحر الهزج وهو بلا نسبة في المزهر:2/ 48، والممتع: 360، وشرح التّصريح 500/1، واتفقوا جميعا على أنّه بيت مصنوع.

[5] – لم أقف عليه عند أبي حيان في حدود اطلاعي، لكن وجدت النّص مشابه لما ورد في الممتع، ص 360، وهذا نصّه: "وأمَّا كون الفاء والعين ياءين فلم يجئ منه فعل أصلًا، لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال، ولم يجئ منه اسم إلَّا "يَيْن" اسم موضع.

وأمَّا كون الفاء واوًا والعين ياء نحو: وَيل ووَيح ووَيب ووَيس، أو بالعكس نحو: يَوم، فإنَّ ذلك قليل جِدًّا، ولم يجئ منه فعل أصلًا؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى ما يُستثقل من توالي الإعلال، وذلك أنك لو بنيتَ من مثل وَيل فعلًا على وزن "فَعَلَ" مفتوح العين لكان المضارع على وزن "يَفعِلُ" بكسر العين، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب "وَعَدَ يَعِدُ"، ويجب إعلال العين كما تُعلّ في باب "يَبِيعُ"، ولا يُتصوَّر بناؤه على "فَعُلَ" مضموم العين؛ لأنَّ "فَعُلَ" لا يجيء فيما عينه ياء، فلمَّا تَعذَّرَ "فَعَلَ" و"فَعُلَ" رُفِض "فَعِلَ" بالحمل عليهما.

وكذلك أيضًا "يَوم" لو بُني منه فعل على "فَعَلَ" أو "فَعُلَ" بفتح العين أو ضمِّها لكان المضارع على "يَفعُلُ"، فكنت تقول "يَيُوْمُ"، فتجتمع ياءان في إحداهما ضمَّة وواو، وذلك ثقيل، فلمَّا تعذَّر "فَعَلَ" و"فَعُلَ" رُفِضَ أيضًا "فَعِلَ" بالحمل عليهما.

فأمَّا ما أنشدوا من قوله:

فما والَ، ولا واحَ *** ولا واسَ أبُو هِندِ

فمصنوع صَنعه النحويُّون. وأنشدوا بيتًا آخر، وهو قوله:

[النوع السابع: المعتل الفاء والعين واللام]

قوله: **(والقسمة تقتضي أن يكون تسعة أقسام)**، هذا كلام لا يستقيم أوجبه نظره إلى مجرّد ضرب الفاء، والعين، واللام، في حروف العلّة، والحقّ أنّه إن لم يعتبر الألف لعدم أصالتها انحصرت الأقسام في ثمانية حاصلة من ضرب الواو والياء فاء فيهما عينًا، وضرب[1] الأربعة الحاصلة فيهما لامًا، وإن اعتبرت انتهت الأقسام إلى سبعة وعشرين.

قوله: **(وتركيب الياء من ياءات ثلاث[2] بالاتفاق)** الدّليل عليه قولهم فيما[3] حكاه ابن الحاجب[4] وغيره "يَيَيْتُ" الياء؛ أي كَتَبْتُهَا، وحكاية الاتفاق جزم بها أيضا البدر بن مالك في: بغية الطالب[5]، لكن في التّسهيل ما نصّه:" والأظهر كون الواو [والياء][6] نظيرتيه في التأليف؛ أي نظيرتي بيٍّ"[7].

تُوَيِّلُ, إذ مَلأتُ يَدِي وكَفِّي *** وكانَتْ لا تُعَلَّلُ, بالقَلِيلِ.

وهذا كأنه أشبَهُ؛ لأنه جاء على "فَعَّلَ، فأُمِن فيه الحذف والقلب.

[1] – في (ب) والياء كما فيهما وعينا ضرب.

[2] – في (أ) حصل تقديم وتأخير: وتركيب ثلاث الياء من ياءات. وفي ط المنهاج 215: وتركيب الياء من الياءات الثلاث بالاتفاق، وفي ط الأزهرية: 169 سقطت لفظة: "الثلاث".

[3] – في (ج) فيهما.

[4] – قال في الشافية 2/ 66: وَالْيَاء فِي بين وَفِي يدينا *** فَاء ولاما جاوفا وعينا

وَهَكَذَا فَاء وعينا لاما *** قد جَاءَ فِي يَيَيْتُ لَا كلَاما.

[5]– لمّا أقف عليه.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[7] – في (أ)نظيرتي يتِّ، وفي (ب) نظيرتي يب، وفي (ج) أي نظير في ييبت، ولمّا أقف على هذا القول.

[65و] قوله: (**وقيل: من الياءِ**) هذا مذهب أبي علي الفارسي[1] وغيره، ووجهه أنّ كون [الانقلاب عن الواو يلزمه][2] كون حروف الكلمة جميعها من جنس واحد وهو مفقود في الصّحيح لقلّة باب: "بَب"[3]، وجريانه مجرى الأصوات فكذا في المعتلّ، وقد جاء في الصّحيح نحو: قَلِقَ[4] وسَلِسَ، وفي المعتلّ نحو: "يَدٌ" أصلها[5]: "يَدْيٌ[6]" فحملها[7]على هذا أولى فليتأمّل.

قوله: (**والأوّل أقرب**) يدل أيضا عليه قطعا قولهم في التّصغير: "أُوَيّةٌ" بقلب فائه همزة لكونها أول واوين مصدرتين ولو كانت العين ياء لقيل: "وُيَيَّةٌ"[8]، ودليل الفارسي منقوض على سبيل الإجمال بالياء.

---

[1]– قال السيوطي في المزهر 48/2: ومذهب الأخفش أن ألفه منقلبة عن واو، ومذهب الفارسي وغيره أنها منقلبة عن ياء.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (د).

[3]– في (أ) يت، وفي (ب) يب وفي (ج) بت، والصواب ما جاء في (د) : بب، جاء في المزهر 48/2: وأقل منه باب بب وهو ما تماثلت فاؤه وعينه ولامه، والمحفوظ من ذلك ببّه، والفعل منه بب يبِبُ بَبًا وببببا، ورر وققق، وصصص، وههه، يقال: قق يقق ققا، وكذا صص، وهه، وقالوا: ددَّ مشددا وددد وددد.

والياء حروفها من باب بب قيل: باتفاق وقيل باختلاف فإن صحب يَيَّيْتُ اليا فهي من باب: بَب وإلا فالظاهر أن الهمزة أصل، والعين منقلبة عن ياء فيكون من باب: بين، أو عن واو فيكون من باب: يوم، وباب: بين عن أوسع".

[4] – في (ج) خلق.

[5] – في باقي النسخ: "وأصلها" وفي (د) وأصلها أيدي.

[6] – كذا في سر الصناعة 361/2.

[7] – في (ب) وحكمها.

[8] – في (ج) ووبيه. وقال ركن الدين في شرح الشافية: 726/2–727: "واختلف الواو والياء في أن الياء وقعت فاء وعينا ولاما، نحو: يَيَّيْتُ، بخلاف الواو، إلا في وجه، وهو أن يكون ألفها بدلا عن واو، لقولك في التصغير: أُوَيَّة بقلب فائه همزة؛ لكونها أولى واوين مصدّرين، ولو كانت عينه ياء لقيل في التصغير: وُيَيَّة، ولأن كون العين واوا، نحو: جال وحال، أكثر من كونها ياء، نحو باع ومال، والحمل على الأكثر أولى عند التردد، فالواوات موافقة للياءات في يَيَّيْتُ في وقوعها فاء وعينا ولاما.

[فصل المهموز]

قوله: **(ولفظ المهموز يشعر بذلك)** هو إشارة[1] إلى عذر المصنّف، حيث لم يقدِّم تعريف المهموز قبل ذكر أحكامه كما فعل في غيره.

قوله: **(والأوْلى أن يقال)** إنّما كان أوْلى؛ لأنّه يفيد حكم المهموز من المضاعف والمعتلّ نصا وأنّه كمماثله[2]، وإن أمكن استفادته من عبارة المتن قياسا وعناية بأن يقال: إذا لم تؤثّر الهمزة[3] في الصحيح المجرّد الذي لم يلحقه الاعلالات، ولم تنهكه التّغييرات فأولى ألّا تؤثر في غيره.

قوله: **(ولا[4] يخفف حينئذ)**؛ أي حين إذ كانت الهمزة[5] أوّل الكلام لم يتقدّم عليها شيء.

قوله: **(ألا ترى إلى عدم زيادتها[6])** هكذا في بعض النّسخ، وله وجه وفي معتمدها إلى زيادتها بدون لفظة: "عدم"، وعليه فالكلام من باب الكناية، والمعنى: ألا ترى إلى الاستغناء عنها إذ الزائد مستغنى عنه دائما، أو المراد[7] بالوصل التوصُّل إلى النطق بالسّاكن كما سميت همزة وصل لذلك، وهذا[8] أقرب وأحسن.

قوله: **(فليس من هذا الباب)**؛ أي فإنّ الكلام في حذف الهمزات الأصلية طلبا [65ظ] للتخفيف لا في حذف الهمزات المزيدة للاضطرار عند الاستغناء عنها.

---

[1] – في (ب) الإشارة.

[2] – في (ج) فصار أنّه كمماثله.

[3] – في (ج) المهموز.

[4] – في ط المنهاج: 217: "وإلا لم يخفف حينئذ"، وفي ط الأزهرية: 170 "وإلا لم يخفف شيء حينئذ".

[5] – في (ب) كان الهمز، وفي (ج) كان المهموز

[6] – في ط المنهاج217: "ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصل"، وأشار المحقق إلى اختلاف النسخ في الهامش وأورد الوجه الذي ذكره الغزي أعلاه، وفي ط الأزهرية:170 وافقت طبعة المنهاج إلا في لفظة الوصل: جاءت: "الوصول".

[7] – في (ب) و(د) والمراد.

[8] – في (ب) وهو.

قوله: **(جملة حالية)**، إنّما صحّ كون الحال جملة؛ لأنّ مضمون الحال قيدٌ لعاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد، وقيل: لأنّ الحال صفة في المعنى، والصفات تكون مفردات وجملا[1]، والأول هو التّحقيق.

قوله: **(وجاز خلوّها عن الواو[2])**، الجمل الحالية إمّا أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فإنْ خلت من الضمير مطلقا لزمتها الواو، نحو: "جاء زيد وعمرو راكب" لوجود ما يربط[3] بين الحال وصاحبها، وكذا إن [كان][4] المبتدأ فيها ضمير ذي[5] الحال، نحو: "جاء زيد وهو راكب"؛ لأنّه لولا الواو لما كان في الجملة ما يشعر بكونها فضلة لاستقلالها بالضمير، وكذلك تقدّر بإذا إشعارا بأنّ الجملة معمولة لما قبلها كإذ، فإن لم يكن المبتدأ فيها ضمير ذي الحال، فإن كان الضمير فيما[6] صدر به الجملة سواء كان مبتدأ، نحو قول المصنّف ***(ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ)***، أو خبرا كقولك: "جاء زيد على يده طائر"، جاز حذف الواو من غير ضعف لكون الرابط في [أوّل][7] الجملة وإن كان في آخرها فلا شكّ في قلّته[8] كقوله يصف غوّاصا:

نَصَفَ النَّهارُ، المَاءُ غامِرُهُ *** ..... [9]

---

[1] – – في (ج) سقطت الواو من: وجملا".

[2] – في (ج) عن الواو إلخ، الجملة... وفي ط المنهاج:217: من الواو.

[3] – في (ب) لوجود ما يضبط، وفي (د) لوجوب ما يربط.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ب) ذا.

[6] – في (ج) فيها يصدر به.

[7] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[8] – في (ب) قلبه.

[9] – هذا صدر بيت من بحر الكامل للمُسيَّب بن عَلَس في تهذيب اللغة (نصف): 142/12، والصحاح، (نصف)، 1433/4، واللسان (نصف): 331/9، تاج العروس (نصف) 410/24، وتمامه:
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ *** وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي.

بفتحِ: "النّهار" وبرفعِه كما في الصّحاح والديوان.

وقوله: .....*** [وَكُلَّ][1] يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ[2] بِيَدِي[3]

وزعم الزّمخشري وغيره أنّ انفراد الضّمير في الاسمية ضعيف مطلقا[4] وهو ظاهر الشّرح، ومن ثمّ أسند الجواز هنا إلى سبق الحال المفردة، وهم محجوجون بالسّماع، قال الله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[5]، ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ []6 مُسْوَدَّةٌ ﴾[7]، وقالوا: "كلَّمْتُهُ

وهو بلا نسبة في سر الصناعة 286/2، وشرح الكافية الشافية: 760/2، ومغني اللبيب: 833، وشرح الأشموني: 42/2، وهمع الهوامع 324/2، وخزانة الأدب: 233/3–و 235.

والشاهد في "الماء غامره" فقد جاءت حالا لـ "الغائص" دون واو الحال.

[1] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2] – في (ب) مدوه.

[3] – هذا عجز بيت من بحر البسيط، وتمامه:

الذِّئْب يطرقها فِي الدَّهْر وَاحِدَة *** وكل يَوْم تراني مدية بيَدي .

وهو بلا نسبة في المغني: 613، وشرح الأشموني: 1/ 195، و والشاهد فيه قوله: "مدية بيدي" فإنها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدؤها نكرة والرابط الضمير في بيدي، وروي نصب مدية على أنه مفعول لحال محذوفة أي ممسكًا، حاشية الصبان: 303/1.

[4]– قال السيوطي في همع الهوامع: 324/2 "وَذهب الْفراء والزمخشري إِلَى أَنه لَا يجوز انْفِرَاد الضَّمِير فِي الاسمية إِلَّا ندورا شاذا بل لَا بُد مِنْهُ وَمن الْوَاو مَعًا"

[5]– الآية 36 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾، وهي أيضا الآية 24 من سورة الأعراف وتكملتها: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾.

[6] – نهاية النسخة(د) لكونها مبتوره الآخر حوالي 5 ورقات.

[7]– الآية 60 من سورة الزمر وتكملتها: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾

فوهُ إلى فِيَ"، و"جاء زيد عَودُه إلى[1] يديه" في من رفع: "فوه" و"عوده"، و"جاء زيد عليه جبّة وشيء"، وقال: "ما بال عينك دمعها لا يَرْقَأُ"[2]،

وقال: .....***وَجَدْتَهُ حَاضِراهُ الجُودُ والكَرَمُ[3].

قوله[66و]: **(ولو قال: تعود الثانية)**؛ [أي] [4] وأسقط لفظة[5]: "همزة"، وإنّما كان أوضح لتبادر "عاد" بمعنى: "رجع".

قوله: (﴿**فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾[6])، لو مثّل [بنحو] [7] قوله تعالى: ﴿رَدْمًا (95) اِئْتُونِي﴾[8]، على

---

[1]– في (ب) و(ج) على.

[2] – في (ج) لا يرفق. ومعنى لا يرقأ: لا ينقطع.

[3]– هذا عجز بيت من بحر البسيط للأخطل بن غوث التّغلبي النّصراني، شاعر الأمويين، وتمامه:

إذا أتيت أَبَا مَرْوَان تسأله *** وجدته حاضراه الْجُود وَالْكَرم.

والشاهد قوله: حاضراه الْجُود وَالْكَرم جملَة حَالية وَلَيْسَ فِيهَا وَاو الحال، ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1990م، ص164، وجواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين: مؤسسة المعارف، بيروت، دط، دت، 149/2.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[5] – في (ج) لفظ.

[6]– الآية 283 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾

[7] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[8]– الآيتان 95 و 96 من سورة الكهف وتكملتهما: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا (95) آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا(96)﴾

رواية شعبة[1] عن عاصم[2] لكان أنسب بقوله بعد: **(وكذا نقول في المنقلبة واوا).**

قوله: **(لأنّ هذا الحذف واجب في: "خُذْ"، و"كُلْ")** يريد في الاستعمال المشهور (فقد نصّ سيبويه[3] على أنّ بعض العرب يُتِمُّ فيقول: أوكل في باب عدة ما يكون عليه الكلم)[4]، وحكى الفارسي وأبو الفتح: "أُوْخُذْ" و"أُوْكُلْ"، قالا: إلا أنّ ذلك في غاية الشّذوذ[5] [استعمالا][6] انتهى.

---

[1] – هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط بالنون الأسدي النهشلي الكوفي(ت: 193؟هـ) الإمام العالم راوي عاصم. سبقت ترجمته ص 336.

[2]– جاء في: السبعة في القراءات: ص400: "كلهم قَرَأَ ﴿رَدْمًا (95) آتُونِي﴾ ممدودة غير عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر فِيمَا حَدَّثَنى بِهِ إِبْرَاهِيم بن أَحْمد بن عمر الوكيعى عَن أَبِيه عَن يحيى عَن أَبى بكر عَن عَاصِم ﴿رَدْمًا (95) اِئْتُونِي﴾ بِكَسْر التَّنْوِين وَوصل الْألف، وحدثنى مُوسَى بن إِسْحَق عَن أَبى هِشَام عَن يحيى عَن أَبى بكر عَن عَاصِم أَنه قَرَأَ ﴿رَدْمًا (95) اِئْتُونِي ﴾ على معنى: جيئونى

[3]– وهذا نصّه: "وبعض العرب يقول: أوكل فيتم، كما أن بعضهم يقول في غدٍ: غدوٌ" الكتاب 216/4.

[4]– ما بين قوسين حصل فيه تقديم وتأخير ففي (ب) و(ج) وردت هكذا: " فقد نص سيبويه في [باب] عدة ما يكون عليه الكلم على أنّ بعض العرب يتم فيقول: أوكل وحكى...، مع سقط الكلمة التي بين معقوفين من (ب).

[5]– قال السيوطي: "وَمن المطرد حذف فاءات خُذ وكل وَمر وَالْأَصْل أأخذ أأكل أأمر فالهمزة الثَّانِيَة هِيَ فَاء الْفِعْل وَالْأولَى همزَة الْوَصْل فحذفت فَاء الْكَلِمَة فانحذفت همزَة الْوَصْل لِأَن مَا بعد الْفَاء المحذوفة محرك فَلَا حَاجَة إِلَى إِقْرَارهَا قَالَ أَبُو حَيَّان وَلم يَجْعَل سِيبَوَيْهِ لهَذَا الْحَذف عِلّة سوى السماع الْمَحْض وَقد حكى أَبُو عَليّ وَابْن جني أوكل على الأَصْل إِلَّا أَنَّهَا فِي غَايَة الشذوذ اسْتِعْمَالا فَإِن تقدم (مر) وَاو أَو فَاء فالإثبات أَجود نَحْو (وَأمر) (فَأمر) وَلَا يُقَاس على هَذِه الثَّلَاثَة غَيرهَا إِلَّا فِي ضَرُورَة" همع الهوامع: 464/3.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وناسخ (أ) استدركها فوق السطر..

قوله: **(وجاء في الحـــــــديث)** هو [في][1] السّـــــنن[2] من رواية أبي هريرة وصـــــححه التّرمذي[3] وابن حبان[4] ومنه((فأتى جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنّه كان على الباب تماثيل، وكان في البيت قِرَامُ سِتْرٍ فيه تماثيل، وكان في البيت كلب فمُرْ برأس التّمثال الذي على[5] باب

---

[1] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[2]– أخرجه أبو داوود في السنن تحت رقم 4158، قال: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ لِي: أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامُ سِتْرٍ فِيهِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقْطَعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرْ بِالسِّتْرِ فَلْيُقْطَعْ، فَلْيُجْعَلْ مِنْهُ وِسَادَتَيْنِ مَنْبُوذَتَيْنِ تُوطَآنِ، وَمُرْ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرَجْ "، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا الْكَلْبُ لِحَسَنٍ – أَوْ حُسَيْنٍ – كَانَ تَحْتَ نَضَدٍ لَهُمْ، فَأُمِرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " وَالنَّضَدُ: شَيْءٌ تُوضَعُ عَلَيْهِ الثِّيَابُ شَبَهُ السَّرِيرِ"، سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، دت، 74/4.

[3] –وجاء تحت رقم: 2806، وهذا نصّه: "حدَّثَنَا سُوَيْدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَيْتُكَ البَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ عَلَيْكَ البَيْتَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ فِي بَابِ البَيْتِ تِمْثَالُ الرِّجَالِ، وَكَانَ فِي البَيْتِ قِرَامُ سِتْرٍ فِيهِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي البَيْتِ كَلْبٌ، فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ الَّذِي بِالبَابِ فَلْيُقْطَعْ فَلْيُصَيَّرْ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرْ بِالسِّتْرِ فَلْيُقْطَعْ وَيُجْعَلْ مِنْهُ وِسَادَتَيْنِ مُنْتَبَذَتَيْنِ تُوطَآنِ، وَمُرْ بِالكَلْبِ فَيُخْرَجْ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ذَلِكَ الكَلْبُ جَرْوًا لِلْحَسَنِ أَوِ الحُسَيْنِ تَحْتَ نَضَدٍ لَهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ..، سنن الترمذي (الجامع الكبير): محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط، 1998م، 412/4.

[4] – وجاء تحت رقم: 5854، وهذا نصّه: "أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي الْبَيْتِ تِمْثَالُ رَجُلٍ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ سِتْرٌ فِيهِ تَمَاثِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ، فَأَمَرَ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ أَنْ يُقْطَعَ، وَأَمَرَ بِالسِّتْرِ الَّذِي فِيهِ التِّمْثَالُ أَنْ يُقْطَعَ رَأْسُ التِّمْثَالِ، وَجُعِلَ مِنْهُ وِسَادَتانِ، وَأَمَرَ بِالْكَلْبِ فَأُخْرِجَ، وَكَانَ الْكَلْبُ جَرْوًا لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ تَحْتَ نَضَدٍ لَهُمْ، قَالَ: ثُمَّ أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَمَا زَالَ يُوصِينِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ"، صحيح ابن حبان 165/13.

[5] – في (ب) و(ج) في.

البيت يُقطع فيصير كهيئة الشجرة، ومُرْ بالستر فليُقطع فليُجعل منه وسادتان[1] منبوذتان توطآن، ومُرْ بالكلب فليخرج)) ففعل رسول الله ﷺ ذلك انتهى.

والذي رأيته في نسخ من الشّرح: "و[مر][2] برأس الكلب" ولفظة رأس زائدة في[3] الحديث ولعلّها غلط من ناسخ.

قوله: (***وأزر***؛ **أي عاون**) فيه تأمّل ففي الصّحاح: "آزَرْتُ فُلانا"؛ أي عاونتُه والعامة تقول: وَازَرْتُه[4] انتهى.

وهو يشير إلى [أنّ][5] الذي بمعنى: "عاون" إنّما هو "آزَرَ" بالمد، لا: "أَزَرَ" يَأْزُرُ، بل معناه: "قَوِيَ" [يَقْوَى][6]؛ لأنّ الأَزْرَ: القوّة.

قوله: (**في قراءة السّبعة**[7]) هي قراءة: نافع، وابن عامر، فالإضافة بمعنى: "في"[8] بحسب الظاهر، وبهذه القراءة قرأ: "أبو جعفر" أيضا.

---

[1] – في (ب) سودتان، وفي (ج) فليقطع منه وسادتان منبوذتان، والصّواب: وسادتين منبوذتين.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[3] – في (ب) و(ج) على.

[4] – في (أ) أزرته. والصواب ما جاء في (ب) و(ج) لتوافقهما مع ما ورد في الصحاح، مادة(أزر)، 578/2.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[7] – في قوله تعالى: ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾ [المعارج:1]، جاء في السبع. في القراءات: قَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر {سَأَلَ} غير مَهْمُوز وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {سَأَلَ} مهموزا، ص 650.

[8] – معناه: في قراءة في القراءات السبع، وهي قراءة الثلاثة المشار إليهم، كذا في هامش ط المنهاج: 221.

قوله: **(وقيل: هو أجوف واوي)** هو ما قاله أبو البقاء[1] قال: ومصدره المُسَاوَلَةُ[2].

قوله[66ظ]: **(وقيل يائي)** هو ما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال: ليس: "سال" في قراءة من قرأ: ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾[3] مخفّفا من: "سأل" وإنّما هو مثل: "هاب"[4].

قوله: **(ثم قلبت ياء)** إنّما لم تسهّل بَيْنَ [بَيْنَ][5] فرارا من الهمزتين؛ [لأنّ][6] الهمزة المسهّلة بَيْنَ بَيْنَ في حكم الثانية؛ لأنّها متحرّكة في مذهب البصريين.

قوله: **(لانكسار ما قبلها)** هكذا في بعض النّسخ وفي بعضها: **(لانكسارها)** وفيه نظر؛ لأنّ انكسار الهمزة الثّانية ليس بمطّرد حتّى يعلّل به قلبها، وإن تحقق[7] في: "أئمة" دائما وقصر التّصوير على وجود

---

[1]– هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغدادي، أبو البقاء، محبّ الدين (ت:616هـ) عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ومولده ووفاته ببغداد، أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنّف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه، من كتبه: "شرح ديوان المتنبي"، و"اللباب في علل البناء والإعراب"، و"شرح اللمع لابن جني"، و "المحصل في شرح المفصل للزمخشري"...ينظر: الأعلام: 80/4 .

[2]– وهدا نصّه: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ سَأَلَ﴾ : يُقْرَأُ بِالْهَمْزَةِ وَبِالْأَلِفِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:
أَحَدُهَا: هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَالثَّانِي: هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: هُمَا يَتَسَاوَلَانِ.
وَالثَّالِثُ: هِيَ مِنَ الْيَاءِ مِنَ السَّيْلِ. وَالسَّائِلُ يُبْنَى عَلَى الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ.. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، تح: علي محمد البجاوي: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دط، دت، 1239/2.

[3] – في (ج) سائل يسأل. وهي الآية 1 من سورة المعرج وتكملتها: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾

[4]– قال ركن الدين: " وقال ابن مالك: ليس سال في القراءة مخفّفا من سأل، وإنما هو مثل هاب؛ أي: سال هذا معتل العين؛ مرادف لسأل –مهموز العين–؛ لأنهم يقولون: سلت تسأل نحو: هبت تهاب، بمعنى: سألت تسأل. ينظر: شرح الشافية 697/2.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[6]– ما بين معقوفين سقط من (ج).

[7] – في (ج) تحقّقت.

عامل الجر قصور فالأولى هي[1] الظاهرة؛ لأنّ انكسار الهمزة الأولى ثابت، ويكون التّنظير بالقياس إلى مجرّد الانقلاب وإن اختلف المقتضى، ولو قال: كما أبدلوا في:(...)[2] لكان أولى.

قوله: **(ورجّح قول الخليل)** رجّحه أبو علي بما حكاه الشّارح، قال: ولا يوجد توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرا و[3] ضرورة نحو قوله:

وَإِنّي لَأَسْتَحْيِي وَفِي[4] الْحَقِّ مُسْتَحًى ***.....[5]

انتهى[6].

---

[1] – في (ب) لفي.

[2]–ما بين قوسين لم نستطع قراءته، وقد رسمه ناسخ (أ) و (ب): مير، وناسخ (ج) سين. ولعلّه أراد: أئمة، كما جاء في نص الشارح: "وذكر ذلك؛ لأنّه ليس مثل: صائن، وبائع؛ ولأنّ في إعلاله بحثا، وهو أنّ الأصل: ساوِئ، وجايِئُ، قلبت الياء والواو همزة، كما في: صائن وبائع، فقيل: ساءِءٌ، وجاءِءٌ، بهمزتين، ثمّ قلبت الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما في أئمة، فقيل: سائي، وجائي، ثمّ أعلا إعلال غازٍ، ورامٍ، فقيل: ساءٍ، وجاءٍ، والوزن: فاعٍ.." ينظر ط المنهاج 222.

[3] – في (ب) و(ج) أو.

[4] – في(ج) سقطت الواو من: "وفي".

[5] – في (ب) مستحا، وفي (ج) مستحل. وهذا صدر بيت من بحر الطويل، لم يعرف قائله، وتمامه:

وَإِنّي لَأَسْتَحْيِي وَفِي الْحَقِّ مُسْتَحًى *** إِذَا جَاءَ بَاغِي الْعُرْفِ أَنْ أَتَعَذَّرَا.

وهو من شواهد الممتع: 927، و غريب الحديث: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت: 285)، تح: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ، 272/1. وفي اللسان: وإني لأَسْتَحْيِي، وَفِي الحَقِّ مَسْمَحٌ" (سمح) 490/2، وكذلك تاج العروس:486/6، وتهذيب اللغة (سمح) 201/4.

[6] – قال ابن عصفور: ألا ترى أنَّ جائيًا في مذهب سيبويه أصله "جايِئٌ" ثمَّ "جائئٌ" ثمَّ "جائِيٌ" ثمَّ "جاءٍ"، وفي مذهب الخليل أصله "جايِئٌ"، فقُلب فصار "جائِيٌ" ثمَّ "جاءٍ" فمذهب سيبويه فيه زيادٌ عملٍ على مذهب الخليل؛ فلذلك تكلَّف القلب، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدِّي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين، نحو قولهم: شاكٍ ولاثٍ. والأصل فيهما: شائكٌ ولائث، وكلا المذهبين عند سيبويه حسن. ورَجَّحَ الفارسيُّ مذهب الخليل على المذهب الأوَّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة. وهما قلب العين همزةً، وقلب الهمزة التي هي لام ياءً. وتوالي إعلالين على الكلمة، من جهة واحدة، لا يوجد في كلام العرب إلَّا نادرًا أو في ضرورة الشعر، نحو قوله:

وإنّي لأَستَحْيي, وفي الحَقِّ مُستَحًى*** إذا جاءَ باغِي العُرفِ, أن أَتَنَكَّرا

أصل مُستَحًى: "مُستَحْيَيٌ" فتحرَّكت الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح، فقلبت ألفًا فصار "مُستَحْيًا"، ثمَّ أَعلُّوا الياء التي هي عين، بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقَلبِها ألفًا، فالتقَى ساكنان فحذف أحدهما، ولا يلزم في مذهب الخليل إلَّا القلب، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالين على الكلمة. الممتع: 327.

واعترف سيبويه بحسنه حيث قال: "وكلا القولين حسن"[1]؛ يعني قوله وقول الخليل.

قوله: **(وقال ابن الحاجب: قول سيبويه أقيس)** رجّحه أيضا ابن مالك وغيره والسّماع يشهد [له][2] وذلك أنّ من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ بالرفع، فيحذف العين، ومن يقول: شاكٍ ولاثٍ فيقلب، والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلّهم يقول: شائك ولائث على الأصل، فلمّا وجدنا العرب كلّهم[3] يقول: جاءٍ ولم تحذف؛ إذ لو[4] حذفت لقالت: "جاوٌ" أو "جايٌ"، دلّ على أنّه في لغة الحاذفين على الأصل؛ إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل، وأمّا في لغة القالبين فيحتمل القلب والبقاء على الأصل، فقد حصل إذن ما ذهب إليه سيبويه سماعا، ووقع[5] ما[67و] ذهب إليه الخليل في الاحتمال.

قوله: **(وهو جار على قياس كلامهم)** الضمير [لعلّه راجع] [6] لمذهب سيبويه، والجواب عمّا تقدّم من قول[7] الفارسي في الإعلالين هو ما قاله ابن[8] سعيد من أنّ الممنوع هو [أن تسكّن][9] اللام والعين جميعا من جهة واحدة ومن جنس واحد في الإعلال مثل: "شوي" إن سكّنت اللام فلا تسكّن العين

---

[1] – كذا في الكتاب: 378/4.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (ج).

[3] –في (ب) و(ج) كلّها.

[4] – في (ب) لم.

[5] – في (ج) ودفع.

[6] – ما بين معقوفين إضافة من (ب).

[7] – في (ب) من كلام.

[8] – في (ب) و(ج) أبو.

[9] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

وبالعكس كـ "آية" ونحوه، وأمّا إذا كانت العين تعتلّ اعتلالا[1] مطّردا، واللام تعتلّ اعتلالا[2] آخر ليس من جنس ذلك الاعتلال[3] فلا انتهى.

ويشهد له قوله سيبويه[4] أنّا إذا بنينا فيعلا[5] من: "حويت" فإنّا نقول: [حيا] [6] فقد جوّز توالي الإعلالين[7] من جهة واحدة إذ الأصل حيويٌ قلبت العين ياء، واللام ألفا، وهذا ما سبق الوعد به.

قوله: **(ومن العرب من يحذف)** قال الشّاعر:

تِ لِي آلَ زيدٍ وانْدُهُمْ[8] لي جَمَاعةٌ *** وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَيءٍ يَضِيرُهَا[9]

---

[1] – في (ب) تعل إعلالا، وفي (ج) نقل إعلالا.

[2] – في (ب) تعل إعلالا، وفي (ج) نقل إعلالا.

[3] – في (ب) و(ج) إعلالا.

[4]– وهذا نصّه: "وتقول في فيعلٍ من حويت وقويت: حياً وقياً؛ قلبت التي هي عينٌ ياءً للياء التي قبلها الساكنة، وقلبت التي هي لامٌ ألفاً للفتحة قبلها، لأنها تُجرى مجرى لام شَقِيتُ، كما أُجريت حَيِيت مجرى خَشِيت.

وتقول منها فَيعِلٌ: حيٍ وقيٍ، لأن العين منها واوٌ كما هي في قلتُ، وإنما منعهم من أن تعتل الواو وتسكّن في مثل قَوِيتُ ما وصفت لك في حَيِيتُ، وينبغي أن يكون فيعلٌ هو وجه الكلام فيه، لأن فَيعِلاً عاقبت فَيْعَلاً فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيعِلاً مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه فَيعَلٌ، وأنه محدود عن أصله.

وأما الخليل فكان يقول: عاقبت فَيْعَلٌ فَيْعِلاً فيما الياء والواو فيه عينٌ واختصت به، كما عاقبت فُعْلَةٌ للجمع فَعْلَةٌ فيما الياء والواو فيه لامٌ.

وكذلك شَوَيْتُ وحَيِيتُ بهذه المنزل، فإذا قلت فيعِلٌ قلت حَيٌّ وشَيٌّ وقَيٌّ، تحذف منها ما تحذف من تصغير "أحوى"؛ لأنه إذا كان آخره كآخره فهو مثله في قولك أُحَيُّ إلا أنك لا تصرف أُحَيَّ". الكتاب: 4/408–409.

[5] – في (ب) فعلا.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[7] – في (ج) إعلالين.

[8] – في (أ) واندرهم.

[9] – البيت من بحر الطويل وهو بلا نسبة في : همع الهوامع: 3/464، واللباب: 2/364، وإيجاز التعريف: 196، ورواه ابن حيان في البحر المحيط: "آل عوف فاندهم" بدل "آل زيد واندهم" 1/165، وفي سر الصناعة: "آل زيد فاندهم" 2/436، وفي: ضرائر الشِّعْر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980م، جاءت روايته موافقة لرواية ابن حيان: ص100، وفي اللسان (أتى) 14/14: آلَ زيْدٍ فابدُهم لِي، وكذا في تاج العروس (أتى) 33/37. والشاهد فيه قوله: "ت"؛ أي إئْتِ، وهو فعل أمر من الفعل "أتى".

يريد اِئْتِ آل زيد، وخصّه ابن مالك وغيره [بالضرورة][1] قال في التّسهيل[2]: ولا يقاس[3] على هذه الأمثلة؛ يعني: [خُذْ][4] وكُلْ ومُرْ، وغيرها إلا في الضّرورة انتهى.

قوله: **(وكأن فائدته أنّه قال):** أي أخذا[5] من الكلام السابق [6] أول الفصل، وهو قوله: **(*حكم المهموز في تصاريفه حكم الصّحيح*)**.

قوله: **(والأصل: اِئْؤُوا)** هو بهمزتين الأولى مكسورة بناء على عدم الاعتداد بالعارض وقد تقدّم بيانه.

قوله: **(والأَوْلَى ظاهراً)** إنّما قال: "ظاهرًا" لينبّه على أنّ قوله: **(*مِنْ مُضارِعِه*)** هو الأَوْلى بحسب التّحقيق[7]، وذلك لما فيه التّنبيه[8] من أوّل الأمر على أنّ ذلك الحذف جار في مضارع: "رأى" مطلقا؛ [أي][9] سواء أسند إلى مفرد أو مثنّى أو غيرهما، لا يختصّ بـ "يَرَى" كما يتوهّم أولا عند إسقاط لفظ المضارع، ولغموض هذا[67ظ] التّقدير أمر بالفهم.

قوله: **(أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ**.....***.....[10]) البيت

---

[1]– ما بين معقوفين سقط من (ب).

[2]– وقال أيضا في إيجاز التعريف، ص 195: "ومن الحذف اللازم غير المقيس عليه حذف فاءات خُذْ وكُلْ ومُرْ، والأصل: أُوْخُذْ وأُوْكُل وأُوْمُر؛ لأنَّهنَّ من الأخذ والأكل والأمر، ولكنها خففت لكثرة الاستعمال ولا يقاس عليها غيرها".

[3] – في (ب) ولا يقال.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[5] – في (ج) أن يقال: أي أخذ من.

[6] – في (ب) الكلام العالم، وفي (ج) الكلام العام أو الفصل– بسقط اللام من "أول".

[7] – في (ب) بحسب الحقيقة التحقيق.

[8] – في (ب) لما فيه من التشبيه من...

[9] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[10] – في (ج) أضاف: والدهر أعصر. وهو جزء من بيت من بحر الطويل، قال ابن منظور هو لشاعِر من "تَيْمِ الرِّباب؛ قَالَ ابْنُ بَرّيّ: هُوَ للأَعْلم بْنِ جَرادَة السَّعْدي، لسان العرب، مادة (رأى)، 293/14، وتمامه:

أَلَمْ تَرَى مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ *** وَمَنْ يَتَمَلَّ الدَّهْرَ يَرْأَ ويَسْمَعِ.

وهو أيضا من شواهد شرح الرضي على الشافية، 323/4، و329/4، والمحكم، مادة (رأى) 340/10، وط المنهاج: 225، وط الأزهرية 179...

يقال: "تَمَلَّيْتُ غيري"؛ أي استمعت منه، فمعنى قوله: "ومن يتملّى العيش": من يستمتع من عمره ويعيش كثيرا يرى ويسمع مالم يكن رآه وسمعه.

قوله: (**أُرِي عَيْنَيَّ**.....***.....[1])البيت

"أُرِي" مضارع متكلّم، و"عَيْنَيَّ": مفعوله الأول، و"مَالَمْ تَرْأَيَاهُ": مفعوله الثّاني و"التُّرهَات": الطرق الصّغار، ثمّ استعير في الباطل[2] قاله الجوهري[3].

قوله: (.....***.....**مَا قَرَى فِي الحِلابِ**[4])

"قَرَى" بقاف [فراء][5] معناه جُمِعَ[6] و"الحِلاب": ما يحلب فيه كالمِحْلَبِ، ويروى: "في العِلابِ جمع: عُلْبَة.

---

[1] – في (ب) أي رأى على البيت. وهذا جزء من بيت من بحر الوافر لسراقة البارقي، وتمامه:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ *** كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

ينظر سر الصّناعة: 90/1، والزاهر في معاني كلمات الناس: 203/1، والصحاح مادة (رأى) :2348/6، واللباب: 2/ 366، والممتع: 395، وط المنهاج: 225، و ظ الأزهرية: 179.

[2] – في (ج) الباطن.

[3]– وهذا نصّه: "التُّرَّهاتُ: الطرقُ الصغار غير الجادّة تتشعَّبُ عنها، الواحدةُ تُرَّهَةٌ، فارسيّ معرّب، ثمَّ استعير في الباطل فقيل: التُّرَّهاتُ البسابِسَ، والتُّرَّهاتُ الصحاصِحُ. وهو من أسماء الباطل، وربما جاء مضافا. وناس يقولون تره والجمع تراريه". الصحاح، مادة (تره) 2229/6.

[4] – هذا جزء من بيت من بحر الخفيف لاسماعيل بن بشار في تاج العروس (حلب) 302/2، وفي الصحاح (رأى) 2348/6 وتمامه:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ *** رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ.

وهو بلا نسبة في: شرح الرضي: 318/4، وتهذيب اللغة (حلب) 54/5، والمحكم (حلب) 353/3، واللسان (رأى) 292/14.

[5] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[6]– قال الجوهري: " وقَرَيْتُ الماء في الحوض، أي جمعت. واسم ذلك الماء قِرًى بكسر القاف مقصور. وكذلك ما قُرِيَ به الضَيْف" الصحاح مادة (قرا): 6/ 2261.

قوله: **(مِنْ[1] حَذْفِ اللَّامِ)**؛ يريد أنّ حذف اللّام ممّا ذكره، **(والإثبات)** فيما عداه، **(والإعادة في الواحد)** عند التّأكيد، **(وحذف واو الضمير ويائه)** عنده[2] ظاهر ممّا مرّ، فـ "مِن" بيانية، والمبيّن: الحكم المقدّر في قوله: **(وكلّ ذلك ظاهر)**.

[فصل في بناء اسم الزّمان والمكان]

قوله: **(من غير تقييد)**؛ أي بشخص، أو زمان مثلا، ومن ثَمّ لم يُعمِلوها في مفعولٍ ولا ظرفٍ فلا يقولون: "مَقتَلٌ زيدا"، ولا: "مَخْرَجُ اليَومِ"[3]؛ ولأنّها اسما لذوات غير مذهوب بها مذهب الصّفة، ولا لمجرد المعنى فلا تعمل، بخلاف المصدر فإنّه اسم للمعنى كالفعل، وبخلاف اسم الفاعل مثلا فإنّه صفة[4]، والمعنى في الصّفة هو المقصود، ويستفاد من قوله: **(باعتبار وقوع الفعل)** خروج نحو: "المقبرة" دون شذوذ؛ لأنّها اسم لمكان خاص لم يلحظ فيه وقوع الفعل، ويجوز أن يخرجها.

---

[1] – في (أ) "ومن"، والصواب ما ورد في (ب) و (ج) لتوافقه مع ما جاء في نسخة الشارح، ينظر ط المنهاج:230، وط الأزهرية: 183 .

[2] – في (ج) عند التأكيد ظاهر.

[3] – كدا في شرح الجاربردي على الشّافية، ص 75 وهذا نصّه: " هي الأسماء الموضوعة للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل مطلقا ، أي من غير تقييد بشخص أو زمان، فإذا قلتَ: مَخْرَجٌ، فمعناه موضع الخروج المطلق، أو زمان الخروج المطلق ، ولم يُعْمِلوها في مفعول ولا ظرف، فلا يقولون: مَقْتَلُ زيدا، ولا مَخْرَجُ اليومِ، لئلا يخرج من الإطلاق إلى التقييد".

[4] – في (ب) صفته.

قوله: **(من غير تقييد)** أيضا ويستفاد من قوله: **(وضع لزمان أو مكان**[1]**)** ما تقدّمت الإشارة إليه آنفا من مفارقة اسما[2] الزّمان والمكان لسائر المشتقّات غير الآلة في الاتّصاف بالوصفية؛ وذلك لأنّ الصفة هي ما يدلّ على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود، وليس هو[3] بصادق على اسما[4] الزمان والمكان لأخذ خصوص الزّمان [68و] والمكان في مدلولها، واعتبار الإبهام المطلق في مدلول الصّفة حتّى بالقياس إلى خصوص الجسمية مثلا، هذا هو التّحقيق وبه يتبيّن سقوط زعم من ادّعى فساد تعريف الصّفة المذكورة معلّلا[5] بانتقاضه باسما[6] الزمان والمكان والآلة.

قوله: **(إلا مَكْرُمًا ومَعُونًا)** هذا الاستثناء مقيّد بالأفصح لعدم الانحصار المطلق فيما ذكره[7]؛ لأنّه قد جاء: "مهلُك" بضمّ اللام مصدر: "هلك"، و"ميسُر" بضمّ السّين، قرأ عطاء بن أبي رباح[8] ومجاهد[9] كما

---

[1] – في (أ) لمكان أو زمان – بالتقديم والتأخير"، والصواب ما ورد في (ب) و (ج) لتوافقه مع ما جاء في نسخة الشارح، ينظر ط المنهاج:232، وط الأزهرية: 184 .

[2] – والصواب: اسمي.

[3] – في(ب) و(ج) وهو ليس بصادق.

[4] – والصواب: على اسمي.

[5] – في (ج) تعلل انتقاضه.

[6] – والصواب: باسمي.

[7] – في (ب) و(ج) ذكر – بسقط الهاء.

[8]– هو عطاء بن أبي رباح بن أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي أحد الأعلام، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى القراءة عن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو، قال ابن معين: حج سبعين حجة وعاش مائة سنة وقال غيره: مات سنة خمس عشرة ومائة وقيل: أربع عشرة وله ثمان وثمانون سنة. غاية النهاية: 513/1.

[9] – هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها: ذهب إلى " بئر برهوت " بحضرموت، وذهب إلى " بابل " يبحث عن هاروت وماروت، أما كتابه في " التفسير " فيتقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يَسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. ويقال: أنه مات وهو ساجد، الأعلام: 278/5، وغاية النهاية 41/2.

نقله ابن عطية[1] ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ﴾[2]، على الأمر في: "ناظِرْهُ"، وضم السّين وكسر الرّاء.

وذكر ابن القطاع[3] أنّه جاء: "مأْلُك" بالهمزة وضمّ اللّام بمعنى الرّسالة وقال الشاعر:

بَلِّغا النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا *** أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِ[4]

---

[1]– هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي(ت: 542؟)، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر، ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين. وتوفي بلورقة. له: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، و"برنامج" في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. وقيل إن تاريخ وفاته سنة 541 أو 546 ، الأعلام . ينظر كتابه: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 6/ 17.

[2]– الآية 280 من سورة البقرة وتكملتها: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وقد جاءت هذه الآية محرفة في (ب) إذ سقط حرف الجر "إلى". جاء في المحتسب: 143/1 "ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف وأبي رجاء ومجاهد فيما رُوي عنه: "فَنَظْرَة إلى مِيْسُرة"، وقراءة عطاء بن أبي رباح: "فناظِرُهُ" بالألف، والهاء كناية، ورُوي أيضًا عن عطاء: "فناظِرْهُ إلى ميْسُرِه" أمر.

قال أبو الفتح: أما "فنَظْرَة" بسكون الظاء فمسكَّنة للتخفيف من "نَظِرة "، كقولهم في كلمة: كَلْمة، وفي كَبِد كَبْد، لغة تميمية، وهم الذين يقولون في كَرُم: كَرْم، وفي كُتُب: كُتْب.

وأما "فنَاظِرْه" فكقولك: فياسره فسامحه وليس أمرًا من المناظرة؛ أي: المحاجة والمجادلة؛ لكنها من المساناة والمسامحة، فيقول على هذا: قد تناظر القوم بينهم الحقوق، كقولك: قد تسامحوا فيها ولم يضايق بعضُهم بعضًا.

ويقول عليه: لله متبايعان رأيتهما، فقد تناظرا؛ أي: تسامحا ولم يتحاجا. وأما "إلى مَيْسُره" فغريب؛ وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفْعُل بغير تاء؛ لكنه بالهاء، نحو: المقْدُرة والمقْبُرة والمشرُقة والمقنُوة، وأما قوله:

أَبلغ النعمان عني مأْلُكا *** أنه قد طال حبسي وانتظار

فطريقه عندنا: أنه أراد مأْلُكة –وهي الرسالة– غير أنه حذف الهاء وهو يريدها".

[3]– هو علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع (ت:515هـ) عالم بالأدب واللغة، من أبناء الأغالبة السعديين أصحاب المغرب، ولد في صقلّيّة، ولما احتلها الفرنج انتقل إلى مصر، فأقام يعلّم ولد الأفضل الجمالي، وتوفي بالقاهرة. له تصانيف، منها: "كتاب الأفعال" في اللغة، و "أبنية الأسماء"، و"الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة"؛ أي صقلّيّة، و"لمح الملح" جمع فيه طائفة من شعر الأندلسيين، و"العروض البارع"، و "الشافي في القوافي"... الأعلام: 269/4.

[4] – البيت من بحر الرمل لعدي بن زيد ، لمّا أقف على ديوانه، وهو من شواهد: المنصف: 309، والممتع: 62، وشرح الرضي 288/4، والزاهر255/2، والمخصص 417/3. واتفقت روايتهم على : أبلغ النعمان.... وانتظاري" إلا الرضي روى آخر الشطر : انتظار.

قوله: **(لأنّ المَجْزِرَ من "يجزَرُ" مفتوح العين)** هكذا فيما[1] وقفت عليه من النّسخ، وفيه نظر لقول الجوهري: "جَزَرْتُ الجَزُورَ أجزُرُهَا بالضم"[2] انتهى مع مخالفته للقياس أيضا على ما لا يخفى.

قوله: **(وهو المسجَد والمسكَن والمطلَع)** فيه نظر فقد حكى أيضا[3] في المرفق [المفرق][4] وبه قرأ حمزة والكسائي وخلف في: المنسك، ثمّ إن أُريدَ بالمسجد المكان المبتنى للعبادة سُجِد[5] فيه أم لم يُسجَد فهو خارج من الباب؛ لعدم جريانه على الفعل كالمقبرة على ما يفيده التعريف السّابق كما تقدّم[6] بيانه، فلا يجوز أن يحكم على الكسر فيه بالشذوذ، وإن أريد به موضع السّجود فلا وجه لذكره لتنصيص سيبويه[7] على أنّه بالفتح لا غير.

قوله: **(بشهادة الوِجدان)** علّل أيضا بأنّ المسافة بين الفتحة والواو منفرجة.

قوله: **(قال ابن السِكّيت[8])** هو بسين مكسورة وكاف مشدّدة مكسورة أيضا واسمه يعقوب.

والشاهد فيه قوله : مألك" قال ابن جني: يجوز أيضا أن يكون جمع: "مَأْلُكة" وهي الرسالة، أو يكون حذف الهاء ضرورة وهو يريدها" المنصف 309.

[1] – في (ب) ما.

[2] – كذا في الصّحاح: مادة (جزر) 613/2..

[3] – ما بين معقوفين إضافة من (ب) و(ج).

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ج) وفي (ب) المرفق والمفرق.

[5] – في (ج) يسجد.

[6] – في(ج) كما نقله.

[7] – ينظر الكتاب 90/4–91.

[8] – هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول من كتبه: "إصلاح المنطق"، قال المبرد: ما رأيت للبغداديين كتابا أحسن منه، و"الألفاظ"، و"الأضداد"، و"القلب والإبدال"، و"شرح ديوان عروة ابن الورد"، و"سرقات الشعراء"، و"الحشرات"، و"الأمثال"، و"شرح شعر الأخطل"، و"شرح المعلقات"، و"غريب القرآن"، و"النبات والشجر"، و"النوادر"، و"الوحوش"، و معاني الشعر" صغير وكبير... ينظر الأعلام: 195/8.

قوله: **(وزعم الكسائي)** يوافق حكاية يونس وغيره فيما حكاه سيبويه[1] أنّ ناسا من العرب يقولون: موحَل وموجَل[68ظ] بفتح الحاء والجيم.

قوله: **(فَأَصْبَحَ العِينُ**.....***.....[2]) البيت

بكسر المهملة جمع: أَعُين في المذكّر[3]، وعينا في المؤنّث يقال: رَجُلٌ أَعْيَنُ بَيِّنُ العَيَنِ بالتّحريك إذا كان واسع العين[4]، والمراد هنا: بقر الوحش، و"الأوشاز" جمع: "وَشَز" بالتّحريك وهو :المكان المرتفع، و"المَوْحَـل" بكسر الحاء وبفتحها على ما رواه الكسائي يقول: "وقفت بقر الوحش على الروابي مخافة[5] الوحل لكثرة المطر"[6].

قوله: **(وقيل: إنّما يكون شاذا)** هذا ما يقتضيه التّعريف السّابق على ما تقدّم تقريره، وبنظيره جزم الشارح في الكلام على اسم الآلة، فلا وجه للتبريء منه.

---

[1] – قال في الكتاب 93/4: "وقال أكثر العرب في وجل يوجل، ووحل يوحل: موحلٌ وموحلٌ؛ وذلك أن يوجل ويوحل وأشباههما في هذا الباب من فعل يفعل قد يعتل، فتقلب الواو ياءً مرة وألفاً مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال؛ ولأنّ الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم ممّا يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه: موجلٌ وموحلٌ، وكأنّهم الذين قالوا يوجل، فسلموه، فلمّا سلم وكان يفعل كيركب ونحوه شبهوه به، وقالوا: مودةٌ؛ لأن الواو تسلم ولا تقلب".

[2] –هذا جزء من بيت من بحر السريع للمنتخل الهذلي وتمامه:

فَأَصْبَحَ العِينُ رُكوداً على الأو *** شازِ أَنْ يَرْسَخْنَ في الْمَوْحَلِ.

وهومن شواهد: معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: 350هـ)، تح: أحمد مختار عمر، مرا: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2003م، 224/3، والصحاح، مادة (وحل) 1841/5، لسان العرب، مادة وحل 723/11 وجاءت فيه الأوشاذ بالذال، وتاج العروس مادة (وحل) 71/31، وط المنهاج 224، وط الأزهرية 186

[3] – في (ج) الذكر.

[4] – كذا في المخصص،99/1.

[5] – في (ج)مخالفة.

[6] – كذا في الصحاح، مادة (وحل) 1841/5، ولسان العرب (زحل) 723/11، وتاج العروس (وحل) 71/31.

قوله: **(وقال بعض المحققين)** هذا المقول نقله الجاربردي[1] عن شرح الهادي.

قوله: **(مُحْرَنْجَمُ الجَامِلِ*****.....[2]) ["المُحْرَنْجَمُ": مكان الاجتماع، و"الجَامِلُ" بجيم هو: القطعة من الإبل مع رعاتها][3] ،والنَّؤْيُ: حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

قوله: **(وفي حديث عائشة)** في نسخة من مسند الحُمَيْدِي[4] حدّثنا سفيان يعني ابن عُيَيْنَة[5] عن هشام ابن عروة[6] عن أبيه عن عائشة كان النبي ﷺ يجمع بين الطبيخ والرطب"[7]، وفي أصل آخر قديم[8]

---

[1] – وهذا نص الجاربردي: "وذكر في شرح الهادي أنّ ما جاء على مَفْعُلَةٍ بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك، ومُتخذة له، فإذا قالوا المَقْبَرَة بالفتح، أرادوا مكان الفعل، وإذا ضمّوا أرادوا البقعة التي من شأنها أنْ يُقْبَر فيها، أي التي هي متخذة لذلك، وكذا المَشْرُقَة الموضع الذي تَشْرُق فيه الشمس المُهيّأ لذلك، والمَشْرُبَة كذلك، لأنها الموضع المُهيّأ للشُرْب، أو المُهيّأ لأنْ يَشْرَب ماءَ السماء قبل غيره لارتفاعه، فهذه الأشياء لم يُذهب بها مذهب الفعل، لثبات مفهوماتها، فجعلوا خروج صِيغها عن صيغ ما هو الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناها" ينظر شرحه للشافية 77و 78، وهو موافق لنص الشارح تقريبا ينظر ط المنهاج235، و ط الأزهرية187 .

[2] – في (ج) أضاف: "والنُؤي". وهو من مشطور بحر السريع للعجاج في المفصل ص 304، وط المنهاج236، وط الأزهرية 187، وتمامه: والمُحْرَنْجَمُ الجَامِلُ والنُّؤْيُ.

احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا. قال الفراء: المحرنجم: العدد الكثير، الصحاح مادة (احرنجم) 1898/5، والجامل: قَطِيع مِنِ الإبل مَعَهَا رُعْيانها وأَربابها كالبَقَر والباقِر لسان العرب، مادة (جمل) 124/11، والنُؤْيُ : حَفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، والجمع نُئيٌّ على فُعولٍ، ونِئِيٌّ تتبع الكسرة الكسرة... الصّحاح مادة (نأى) 2500/6.

[3] – ما بين معقوفين سقط من (ب).

[4]– هو عبد الله بن الزّبير الحميدي الأسدي، أبو بكر(ت:219هـ)، أحد الأئمة في الحديث، من أهل مكة، رحل منها مع الإمام الشافعيّ إلى مصر، ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يفتي بها، وهو شيخ البخاري، ورئيس أصحاب ابن عيينة، روى عنه البخاري 75 حديثا، وذكره مسلم في مقدمة كتابه، توفي بمكة، وله "مسند"، ينظر: الأعلام 87/4 .

[5] – هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد (ت:198هـ) محدّث الحرم المكيّ، من الموالي، ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها، كان حافظا ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعيّ: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، له كتاب: "الجامع" في الحديث، وكتاب في "التفسير"، ينظر الأعلام 105/3.

[6] – هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر(ت:146هـ) تابعي، من أئمة الحديث. من علماء " المدينة " ولد وعاش فيها.، زار الكوفة فسمع منه أهلها، ودخل بغداد، وافدا على المنصور العباسي، فكان من خاصته، توفي بها، روى نحو اربعمئة حديث، وأخباره كثيرة، ينظر الأعلام: 8/ 87.

[7] – لمّا أقف عليه في مسند الحميدي ووجدت حديثا آخر يقاربه تحت رقم 550 وهذا نصّه :. حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَّاءِ» مسند الحميدي 466/1.

[8] – لمّا أقف عليه أيضا.

بتقديم الباء وهو الذي رواه إسحاق بن إسرائيل[1] وسعيد بن عبد الرحمن[2] ومحمد بن منصور[3] وعباس بن الفضل[4] عن ابن عيينة وكلّها عند المستغفري[5] إلا آخرها فعند أبي نعيم[6] كلاهما في الطب، ورواه أبو

---

[1] – لمّا أقف على ترجمته.

[2] – هو سعيد" بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن ربيعة بن سعد بن جمح الجمحي أبو عبد الله المدني(ت: 176هـ) قاضي بغداد روى عن أبي حازم بن دينار، وهشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، وعبد الرحمن بن القاسم، وعبيد الله بن عمر وموسى بن علي بن رباح وغيرهم، وعنه الليث بن سعد وهو من أقرانه، وابن وهب، وسريج بن النعمان ،وأبو توبة، وإسحاق الفروين وصالح بن رزيق، ومحمد بن عيسى بن الطبّاع، وعلي بن حجر وغيرهم ينظر: تهذيب التّهذيب 4/ 55– 56، والأعلام 97/3.

[3] – هو محمد" بن منصور بن داود بن إبراهيم الطوسي أبو جعفر العابد(ت: 254هـ؟) نزيل بغداد روى عن ابن عيينة وابن علية وأبي أحمد الزبيري ويعقوب بن إبراهيم بن سعد والقطان والحسن بن موسى الأشيب وروح بن عبادة وأبي المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي، وروى عنه أبو داود والنسائي وأبو حاتم ومحمد بن عبد الله الحضرمي وأبو بكر البزار وعباس الدوري ومحمد بن إسحاق السراج ومحمد بن هارون الحضرمي وابن أبي داود وآخرون، قال السرّاج: مات سنة أربع وخمسين ومائتين، وقال البغوي مات سنة ست وخمسين ومائتين. ينظر: تهذيب التهذيب 9/ 472.

[4] – (ج) الفضلي. وهو عباس" بن الفضل العدني نزيل البصرة يروي عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة ومحمد بن عبد الله التميمي، وذكره ابن حبّان في الثّقات، وذكر في شيوخه عبد الوارث، وفي الرواة عنه: أحمد بن منصور الرمادي. ينظر تهذيب تهذيب 128/5.

[5] – هو جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد ابن المستغفر النسفي، أبو العباس (ت: 432هـ) فقيه، له اشتغال بالتأريخ. من رجال الحديث، كان خطيب نسف (من بلاد ما وراء النهر) وتوفي بها، له: "الدعوات" في الحديث، و "التمهيد في التجويد"، و"فضائل القرآن"، و"الشمائل والدلائل ومعرفة الصحابة الأوائل"، و"المسلسلات" في الحديث، و"تاريخ نسف"...ورجال الحديث يأخذون عليه رواية الموضوعات من غير تبيّن، ينظر الأعلام: 128/2 .

[6] –قد يكون أبو نعيم" النخعي الكبير واسمه: عبد الرحمن بن نعيم كوفي روى عن الحكم بن عتيبة وعبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، وروى عنه حفص بن غياث وزيد بن الحباب وأبو نعيم النخعي الصغير وأبو نعيم الفضل بن دكين وأبو غسان النهدي..، تهذيب التهذيب 258/12.

وقد يكون : أبو نعيم" النخعي الصغير اسمه: عبد الرحمن بن هانئ الكوفي سبط إبراهيم النخعي بن بنت إبراهيم النخعي روى عن: مسعر والثوري وشريك وابن جريج وعمر بن ذر وفطر بن خليفة والحسن بن الحكم النخعي وأبي مالك النخعي ومحمد بن عبد الله العرزمي وغيرهم، وروى عنه البخاري في التّاريخ وروى أبو داود وابن ماجة عنه بواسطة عباس بن عبد العظيم ومحمد بن ثواب الهباري وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو أمية الطرسوسي وشعيب بن أيوب الصريفيني وإبراهيم الجوزجاني ويوسف ابن موسى القطان ... وهذا الأخير هو الأرجح والله أعلم.. تهذيب التهذيب/289/6.

داوود[1] في سننه من حديث أبي[2] أسامة عن هشام بلفظ: كان يأكل الطبيخ بالرّطب ومثله في الأطعمة للدارمي[3] من رواية سهل بن سعد[4].

وفي صحيح ابن حبّان[5] ما لفظه: "[أخبرنا][6] محمد بن عبد الرحمن السّامي[7] قال: حدّثنا أحمد بن حنبل[8]

---

[1] – هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود (ت: 275هـ): إمام أهل الحديث في زمانه. أصله من سجستان، رحل رحلة كبيرة وتوفي بالبصرة، له: "السنن"، وهو أحد الكتب الستة، جمع فيه 4800 حديث انتخبها من 000 , 500 حديث، و"المراسيل" في الحديث، و "كتاب الزهد"، و"البعث" رسالة.. ينظر الأعلام:122/3 .

[2] – في (ج) ابن

[3] – هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي الدارميّ السمرقندي، أبو محمد (ت: 255هـ)، من حفاظ الحديث. سمع بالحجاز والشام ومصر والعراق وخراسان من خلق كثير. واستقضي على سمرقند، وكان عقلا فاضلا مفسرا فقيها، من كتبه: "المسند" في الحديث، و "الجامع الصحيح" ويسمى " سنن الدارميّ " وله " الثلاثيات"، ينظر الأعلام 95/4.

[4] – هو سهل" بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الساعدي أبو العباس ويقال أبو يحيى له ولأبيه صحبة روى عن النبي ﷺ وعن أبي بن كعب وعاصم بن عدي وعمرو بن عبسة ومروان بن الحكم وهو دونه وعنه ابنه عباس والزهري وأبو حازم بن دينار ووفاء بن شريح الحضرمي ويحيى بن ميمون الحضرمي وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب وعمرو بن جابر الحضرمي وغيرهم، قال أبو نعيم وغير واحد مات سنة "88" زاد بعضهم وهو ابن "96" سنة وقال الواقدي وغيره مات سنة "91" وهو ابن مائة سنة وهو آخر من مات بالمدينة. ينظر تهذيب التّهذيب 252/4.

[5] – وجاء تحت رقم 5248 وهذا نصه: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدًا، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْكُلُ الطَّبِيخَ أَوِ الْبِطِّيخَ بِالرُّطَبِ» الشَّكُّ مِنْ أَحْمَدَ". صحيح ابن حبان: 53/12.

[6] – ما بين معقوفين سقط من (ب) وفي (ج) خبرنا.

[7] – لمّا أقف على ترجمته.

[8] – هو أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيبانيّ الوائلي (ت: 241هـ): إمام المذهب الحنبليّ، وأحد الأئمة الأربعة. أصله من مرو،. وصنّف "المسند " ستة مجلدات، يحتوي على ثلاثين ألف حديث. وله كتب في: "التاريخ"، و"الناسخ والمنسوخ"، و"التفسير"، و"فضائل الصحابة".... ينظر الأعلام 203/1.

قال: حدثنا وهب بن جرير[1] قال: حدّثنا أبي قال: [سمعت] [2] حميدا يحدّث أنس بن مالك أنّ النّبي ﷺ كان يأكل الطبيخ أو البطيخ بالرطب الشك من أحمد" انتهى.

[اسم الآلة]

قوله: **(أي على مفعال)** قيل: الأصل في اسم الآلة أن يكون على: مِفْعَال، وأمّا مِفْعَل[3]، ومِفْعَلَة[69و] فمنقوص منه، لكن الأوّل [يكون][4] [بلا][5] عوض، والثّاني بعوض والدّليل على ذلك تركهم الإعلال في: "مَخِيط" تبعا لـ "خَاطَ" لكونه في تقدير: "مِخْيَاط" انتهى.

وفيه نظر؛ لأنّ الحذف خلاف الأصل، والدّليل المذكور مع قصوره ممنوع لاحتمال استناد التّصحيح[6] إلى اشتراك الصيغتين[7] في المعنى كما صحّ نحو: "احْتَوَرُوا" و"احْتَوَشُوا" حَمْلا على: "تَفَاعَلُوا" ويؤيّده وجوب الإعلال في نحو: "مِرْقَاةٍ" و"مِصْفَاةٍ"[8] فافهمه.

---

[1] – هو وهب بن جرير بن حازم أبو العباس الأزدي (ت: 206هـ)، روى الحروف عن أبيه جرير بن حازم وروى عن شعبة, وكان ثقة مات سنة ست ومائتين في المحرم على ستة أميال من البصرة منصرفه من الحج، غاية النّهاية 360/2.

[2] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[3] – في (ب) تفعل.

[4] – ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

[5] – ما بين معقوفين سقط من (أ).

[6] – في (ج) الصحيح.

[7] – في (ب) الصفتين.

[8] في (ب) مزفات ومصفات

[بناء المرة]

قوله: **(وعليك بالسّماع)**؛ أي التتبّع لما جانس[1] من الأبواب الثلاثة التي ذكرها، ومن[2] غيرها كأبواب: كَرَاهِيَة وغَلَبَة وسَرِقَة وبُغَايَة وزَهَادَة ودِرايَة[3].

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾[4]، (وصلواته وسلامه على سيّد المرسلين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل)[5].

قد وافق الفراغ من تتميم هذا الكتاب المبارك تاسع المحرّم الحرام افتتاح سنة 1124 على يد أفقر العباد إلى عفو ربه عبد الدائم بن علي الأجهوري غفر الله له ولوالديه.

---

[1] – في (ب) و(ج) لما جاء من الأبواب.

[2] – في (ب) وعن، وفي (ج) سقكت الواو من: "ومن"

[3] – في (ج)) أضاف: هذا آخر ما انتهى بنا القصد إليه، الحمد لله...

[4] – الآية 43 من سورة الأعراف وتكملتها: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

[5] – في (ب) وردت الصيغة التي بين قوسين هكذا:(وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل، وعلى الله توكّلنا ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم وبه المعين)، وفي (ج) هكذا: (وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا آمين).

قال مؤلّفه –نفع الله بعلومه المسلمين–: ألّفت هذا التّعليق المبارك في 40 مجلسا أوّلها: يوم الأحد السّابع من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة 888هـ، وآخرها: صبيحة يوم الخميس التّاسع عشر من شهر شوال من السّنة المذكورة، والحمد لله وحده والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده وعلى آله وصحبه وعشيرته وحزبه آمين[1].

[1] – وعلّق ناسخ (ب) هكذا: "علّقه بيده الفانية الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير محمد بن محي الدين الكرمي المالكي مذهبا، وكان الفراغ من هذه النّسخة المباركة يوم الثلاثاء المبارك ثاني عشر جمادي الآخر سنة خمس وثمانين وتسعمائة (985هـ)، حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبه المعين.

إذا أمات الله كاتبه محبا لأصحاب النبي مع النبين وأسكنه بذلك دار عدن جوار الله ذي العرش العلي، وإن يجد عيبا فيه الحللا جلّ جلّ من لا عيب فيه وعلا.

وعلق ناسخ (ج) هكذا: "وكان الفراغ من كتابة هذه النّسخة المباركة يوم الجمعة المبارك ثامن عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة ثمان وثمانين ومائة وألف (1188هـ) على يد الفقير المعترف بالعجز والتّقصير: محمد بن منصور بن الشّيخ الفاضل محمد الغالبي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه، ولمن دعا له بالمغفرة، ولمن ينظر فيه، ويقرأ فيه، ويطالع فيه آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا.

القسم الثالث: الفهارس الفنّية

فهرس الآيات

رقم السورة	اسم السورة	رقم الآية	الآية	الصفحة
1	الفاتحة	5	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	171
2	البقرة	21	﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	202
		24	﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾	195
		26	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾	339
		31	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	80
		36	﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	348
		61	﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾	130
		72	﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	214
		97	﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾	147
		108	﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ﴾	130
		186	﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾	197
		195	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾	145
		217	﴿مَنْ يَرْتَدِدْ﴾	273
		251	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	119-118
		267	﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾	213
		280	﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾	361
		283	﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾	349
		286	﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	125
3	آل عمران	31	﴿ يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	100
		41	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾	225
		143	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾	213
		158	﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	231
		160	﴿يَنْصُرْكُمْ﴾	211
		190	﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾	220

4	النّساء	4	﴿ هَنِيئًا﴾ ﴿ مَرِيئًا﴾	307
		64	﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾	221
		97	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾	213
		112	﴿خَطِيئَةً﴾	307
		140	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾	148
		146	﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	178
		162	﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	178
5	المائدة	40	﴿وَيَغْفِرُ لِمَنْ﴾	220
6	الأنعام	1	﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾	94
		28	﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾	167
		68	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾	148
		101	﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	197
		143و144	﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾	157
		162	﴿وَمَحْيَايْ﴾	241-235
7	الأعراف	24	﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	348
		43	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾	368
		56	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾	251
		62	﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾	143
		132	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	188
		205	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾	225
8	الأنفال	25	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	229
9	التّوبة	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	249
		52	﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾	213
10	يونس	24	﴿وَازَّيَّنَتْ﴾	303-214
		58	﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾	200
		89	﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾	235

11	هود	5	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾	133
		44	﴿غِيضَ﴾	295
		77	﴿سِيءَ﴾	296
		98	﴿ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾	180
12	يوسف	13	﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي﴾	179
		21	﴿مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ﴾	221
		35	﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾	160
		65	﴿ رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾	167
		80	﴿اسْتَيْأَسُوا﴾	286
		87	﴿وَلَا تَيْأَسُوا﴾	286
14	إبراهيم	45	﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	160
15	الحجر	22	﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾	254
		94	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	158
16	النّحل	1	﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾	180
		8	﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾	221
		31	﴿الْأَنْهَارُ لَهُمْ﴾	220
		123	﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	208
17	الاسراء	1	﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾	214
		42	﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾	218
		63	﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾	202
		106	﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾	147
18	الكهف	17	﴿ تَزْوَرُّ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾	132
		24	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ﴾	225
		28	﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾	111
		93	﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾	163
		96–95	﴿رَدْمًا (95) آتُونِي﴾	349
19	مريم	23	﴿نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾	292
20	طه	22	﴿وَاضْمُمْ﴾	273

		31	﴿اشْدُدْ﴾	273
		132	﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾	157
21	الأنبياء	58	﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا ﴾	95
		80	﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ﴾	81
22	الحج	5	﴿الْعُمُرِ لِكَيْلَا﴾	220
		15	﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	199
		29	﴿وَلْيُوفُوا﴾	198-196
		29	﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾	198-196
		40	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	119-118
23	المؤمنون	44	﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾	70
		99	﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾	208
24	النّور	62	﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	216
25	الفرقان	2	﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	197
		32	﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾	148-147
		36	﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾	235
27	النّمل	18	﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾	230
		25	﴿الْخَبْءَ﴾	308
		72	﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	145-144
28	القصص	32	﴿وَاضْمُمْ﴾	273
29	العنكبوت	33	﴿سِيءَ﴾	296
		66	﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾	198-196
31	لقمان	14	﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي﴾	143
33	الأحزاب	4	﴿اللَّائِي﴾	240
		56	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾	208
34	سبأ	9	﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾	219
		54	﴿حِيلَ﴾	295
36	يس	49	﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾	185-184
38	ص	55	﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾	176
39	الزمر	60	﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ	348

			﴿وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾	
		68	﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾	180
		69	﴿جِيءَ﴾	295
		71-73	﴿سِيقَ﴾	295
40	غافر	3	﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾	333
43	الزخرف	19	﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾	95
		52	﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾	163
46	الأحقاف	31	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾	220
50	ق	17	﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾	283
51	الذاريات	10	﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾	158
55	الرحمن	64	﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾	131
56	الواقعة	65	﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾	213
58	المجادلة	19	﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	103
		2	﴿اللَّائِي﴾	240
61	الصف	11	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾	204
		12	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾	220-204
67	الملك	27	﴿سِيئَتْ﴾	296
69	الحاقة	21	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾	255
70	المعارج	1	﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾	353
71	نوح	4	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾	220
74	المدثر	55	﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾	252
80	عبس	12	﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾	252
86	الطارق	6	﴿مَاءٍ دَافِقٍ﴾	255
89	الفجر	23	﴿جِيءَ﴾	295
91	الشمس	10	﴿دَسَّاهَا﴾	261
92	الليل	19	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾	159
93	الضحى	5	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	231

97	القدر	1	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	147
101	القارعة	7	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾	255
108	الكوثر	1	﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	180

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: وردت في عشرة (10) مواضع من التّنزيل: آل عمران (32-63-64)، النّساء(89)، المائدة (49)، التّوبة (129)، هود(57)، النّحل (82)، الأنبياء (109)، النّور (54). ص 213

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
((كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرّحمن الرّحيم أقطع))	68
((كلّ أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع))	68
((ليرد على أقوام أعرفهم ويعرفوني))	231
((فأتى جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنّه كان على الباب تماثيل وكان في البيت قزام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمرّ برأس التّمثال الذي على الباب يقطع فيصير كهيئة الشجرة ومرّ بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ومُرْ بالكلب فليخرج ففعل رسول الله ﷺ ذلك))	352-351

فهرس الأشعار

البيت	بحره	الصّفحة
صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ *** رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ.	الخفيف	358
فَقَامَ أبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظالمٍ *** وَكَانَ إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ	الطويل	190
أُعْدُدْ من الرَّحْمنِ فضلاً ونعمةً *** إذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ	الطويل	274
ما الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ *** إنْ لمْ يَكُن للهَوَى بالحق غَلاَّبا	البسيط	71
أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ *** كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ	الوافر	358
فلو أنَّ الأطِبَّا كَانُ حَوْلِي*** وكَانَ مَعَ الأَطِبَاءِ الأُسَاةُ	الوافر	154
رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ *** تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ	المديد	230
فَقُلْتُ لِصَاحِبي لاَ تَحْبِسَانَا *** بِنَزْعٍ أُصُولِهِ وَاجْذَزَّ شِيحَا	الوافر	186
أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي *** بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	الوافر	318
فما والَ، ولا واحَ *** ولا واسَ أبُو هِندِ	الهزج	343
الذِّئْب يطرقها فِي الدَّهْر وَاحِدَة *** وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي	البسيط	348
فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ *** وَلَا مِنْ وَجًى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا	الطويل	319
لَوْلاَ فَوارِسَ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ *** يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ	البسيط	192
بَلِّغا النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا *** أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِ	الرمل	361
نَصَفَ النَّهارُ، المَاءُ غامِرُهُ *** وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي	الكامل	347
وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي *** أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا	الوافر	301-302
وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي وَفِي الْحَقِّ مُسْتَحًى *** إِذَا جَاءَ بَاغِي الْعُرْفِ أَنْ أَتَعَذَّرَا	الطويل	354
إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوعِ هَوىً *** وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا	البسيط	251
خَلا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المطَايَا *** أَحَسْنَ بهِ فَهُنّ إِلَيْه شُوس	الوافر	264
ومَا المَالُ والأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعٌ *** وَلَا بُدَّ يَوْماً أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ	الطويل	159
وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا *** دَاوُدُ أَوْ عَمَلُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ	الكامل	260
قَعِيدَكِ أَلا تُسْمِعِينِي مَلامَةً *** وَلَا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فِيِجَعَا	الطويل	282
هَجَوْتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً *** مِن هَجْو زَبَّانَ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَع.	البسيط	318
فَإِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بُيُوتُكُم *** لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ	الطويل	232
أَلَمْ تَرَى مَا لاقَيْتُ والدَّهْرُ أَعْصُرٌ *** وَمَنْ يَتَمَلَّ الدَّهْرَ يَرْأَ ويَسْمَعِ	الطويل	357

إذا مَا اسْتَحَمَّتْ أرْضُه منْ سَمائِهِ *** جَرَى وهْوَ مَوْدُوعٌ ووَاعِدُ مَصْدَقِ	الطويل	284
محمّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُ نَفْسٍ*** إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمرٍ تَبَالَا..	الوافر	204
فَأصْبَحَ العِينُ رُكوداً على الأو *** شازِ أنْ يَرْسَخْنَ في الْمَوْحَلِ.	السّريع	363
جَفَوْنِي ولَمْ أَجْفُ الأخِلاءَ إنَّنِي*** لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ	الطويل	160
فأضحت مَغَانِيها قِفاراً رسُومُها *** كأنْ لَمْ سِوى أهْل من الْوَحْش تُؤْهَل	الطويل	193
لَوْ كُنتَ تُعْطِي، حِينَ تُسألُ، سَامَحَتْ *** لَكَ النَّفسُ واحْلَولَاكَ كُلُّ خَلِيلِ	البسيط	132
تُوَيِّلُ, إذ مَلأتُ يَدِي وكَفِّي *** وكانَتْ لا تُعَلَّلُ بالقَلِيلِ	الوافر	343
نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بالحَضِيضِ وَنَصْـ *** طَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الكَرَمِ.	المنسرح	323
إذا أتيت أَبَا مَرْوَان تسأله ***وَجَدْتَهُ حَاضِراهُ الجُودُ والكَرَمُ	البسيط	349
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ *** عَفْواً وَيُظْلَمُ أحْيَاناً فَيَظَّلِمُ	البسيط	226
حَتَّى تذكَّر بَيْضاتٍ وهيّجَهُ *** يَومُ رذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مغيومُ	البسيط	311
احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التِي استُودِعْتَها *** يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإن لَمِ	الكامل	194
مِسْنا السَّمَاءَ فنِلْنَاهَا وَطَاءَ لَهُمْ *** حَتَّى رأَوْا أُحُداً يَهْوِي وثَهْلاَنَاً	البسيط	264
إنّا لَنُرْخِصُ يَوْمَ الرَّوْعِ أنْفُسَنا *** وَلَو نُسَامُ بهَا فِي الأمْن أُغْلينَا	البسيط	159
أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أنَا أبْتَغِيهِ *** أمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي	الوافر	239
فإمّا تَرَيْنِى وَلِي لِمَّة*** فإنَّ الحوادثَ ألوى بها	المتقارب	232
تِ لِي آلَ زيدٍ وانْدُهُمْ لي جَمَاعةٌ *** وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَيءٍ يَضِيرُهَا	الطويل	356
لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذي *** غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ	الرمل	284
لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ *** تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ	المنسرح	237
عَيُّوا بأمْرِهُمُ كَمَا *** عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمَامَهْ	مجزوء الكامل المرفل	338
مَهْلاً أعاذِل قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي *** أَنِّي اجودُ لأقوَامٍ وَإِن ضَنِنُوا	البسيط	268
بَدَا لِيَ أنَّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى *** ولا سَابقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِياً	الطويل	71
مُحْرَنْجَمُ الجَامِلِ والنؤيُ	مشطور السّريع	364
فَإنْ كَانَ لَا يُرضِيكَ حَتّى تَرُدَّنِي *** إِلَى قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا	الطويل	161
وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ*** كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيْراً يَمَانِيَا	الطويل	319
وَكَمْ مَوْطِنٍ، لَوْلاي، طِحْتَ كَمَا هَوى *** بأَجْرامِه مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي	الطويل	123

فهرس الأرجاز

الرجز	الصفحة
تُنحِي علَى الشَّوكِ جُرازًا مِقضَبا *** والهَرْمَ تُذْرِيهِ اذدِراءً عَجَبا	227
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا	103
إذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ *** تَقَضِّيَ البَازِي إذا البازِي كَسَرْ	259
لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البانُ والمِسْكُ انعَصَرْ	166
عَيناءُ حَوراءُ, مِن العِينِ الحِيْرْ	310
قد مرّ يومان وهذا الثّالي *** وأنت بالهجران لا تبالي	91
قَدْ جَعَلَ النُّعاسُ يَغْزَنْدِيني *** أَدْفَعُهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني	134
قلتُ لبَوَّابٍ لَدَيْه دارُها: *** تِيذَنْ، فَإِنّي حَمْوُها وجارُها	203

فهرس الأعلام

اسم العلم	الصفحة
ابن الأثير	.265
أحمد بن حنبل	.366
ابن الأحوص	.224
الأخفش	.309-267-192
أبو أسامة	.365
إسحاق بن اسرائيل	365
الأصمعي	.282-260-126
الأعلم	.105
الأعمش	.201
أنس بن مالك	.367-200
الأهوازي	.303
ابن إياز	.282
البدر بن مالك	344-205-109
البزي	.286-240-213-199
أبو البقاء العكبري	.353

أبو بكر (شعبة)	336-350.
البيضاوي	179.
التّرمذي	351.
ثعلب	157-168-276.
الجاربردي	92-96-104-259-263-280-306-364.
الجعبري	225.
أبو جعفر القارئ	118 -241-242-273-296-336-352.
أبو جعفر الرُّواسي	222.
الجوهري	82-120-142-165-168-259-281-290-301-302-303-304-311-313-321-327-358-362.
ابن جني	101-111-114-120-134-235-260-262-312342-350.
ابن الحاجب	77-107-116-119-120-137-156-175-195-196-203-212-275-276-277-288-292-293-307-320-327-337-344-355.
ابن حبّان	68-351-366.
أبو الحسن الأشعري	80-148.
الحسن بن أبي الحسن أبي سعيد البصري	201.
حفص (الدّوري)	212-217-221.
حمزة	165-199-212-308-362.
الحميدي	364-367.
أبو حيان	99-101-105-112-115-117-136-166-168-221-252-279-280-285-288-291-304-310-339-343.
ابن خالويه	142-169.
ابن خروف	210.
ابن الخشاب	288.
الخطيب البغدادي	68.

الخضراوي	.182
خلف البزار	.362-336-212-199
الخليل	-225-269-255-233-222-173-131-115-102-99 .353
الدّارمي	.365
الدّاني	.308
أبو داوود	.365
ابن درستويه	.319
ابن دريد	.135
ابن ذكوان	.296-185
أبو ذؤيب	260
ذو الرّمة	193
ابن أبي الربيع	148-113
أبو ربيعة	.286-213
أبو رجاء (العطاردي)	.100
ركن الدّين	-198-191-183-161-158-156-155-145-117-96 .326
روح	.221
رويس	.295-221-200
الرئيس (ابن سينا)	328
الزّبيدي	.135
ابن الزبير	.224-183
الزجاج	.233
الزمخشري	-248-229-225-222-194-178-147-121-109 348-292
الزهري	218
الزّوزني	.114
أبو زيد	.200
زيد بن علي العجلي	.200

ابن السرّاج	.188
ابن سعدان	218
سعيد بن عبد الرحمن	.365
سفيان ابن عُيَيْنَة	.365–364
السكاكي	.107
ابن السِكّيت	.362
سهل بن سعد	.365
السهيلي	.160–147
سيبويه	–182–173–166–165–148–134—113–107–102 –230–229–222–214–210–194–188–184–183 –325–310–309–275–271–270–269–257–233 .363–362–356–355–350
ابن السيد (البطليوسي)	.342–313–262–161
ابن سيدة	.283
السيرافي	.326
الشافعي	.288 –74
شجاع	.218–217
ابن شريح	.308
أبو شعيب	.240–218
أبو شعيب السوسي	.221–216
الصّيْمَري	.190
الطبّاع	.224
ابن الطراوة	.183
عاصم	.350–336–212–199–185
ابن عامر	.352–295–273–235–132
عباس بن الفضل	.365
عبد القاهر الجرجاني	306 –248
أبو عبيد	.134
أبو عبيدة	.260–135

عثمان بن سعيد	200
ابن عصفور	98-101-113-115-116-121-126-131-182-193-259-288
عطاء بن أبي رباح	360.
ابن عطية	361.
ابن عقيل	168.
ابن العلج	237.
علقمة بن قيس	167.
علقمة بن عبده التميمي	311.
أبو عليّ الفارسي	82-115-123-148-188-209-231-235-236-272-275-282-342-345-350-355.
علي رضي الله عنه	106.
أبو عمرو	185-211-220-223-225-240.
أبو عمرو بن العلاء	217.
عمرو بن معدي كرب	111.
أبو الفتح (فارس بن أحمد)	308.
فخر الدّين الرازي	91
فخر الدين الجاربردي	92-96-104-259-263-280-306-364.
الفرّاء	101-117-143-198-203-205-221-222-282-313.
ابن فرح	217-218
القاضي أبو بكر	172
قالون	185-199.
ابن القطاع	361.
قطرب	166-173-189.
قنبل	199-336.
ابن كثير	199-213-240-286-336-339.
كراع	135

الكسائي	-160-165-185-199-205-206-212-219-221-274-295-308-313-362-363.
الكَوّاب	224.
اللّبلي	135-143-169.
اللحياني	135.
المازني	282-283.
ابن مالك	101-105-107-108-112-114-115-121-127-147-162-178-179-193-194-196-203-210-229-230-231-235-243-245-282-288-312-320-327-353-355-357.
المبرد	123-148-182-188-233-312-325-326-337-342.
متمم بن نويرة	283.
مجاهد	360.
محمد بن عبد الرحمن السامي	366.
محمد بن منصور	365.
ابن محيصن	361.
المستغفري	365.
مسلم	270.
ابن مضاء	160.
المطوّعي	201.
المُعَدَّل	219
مكي	223-308.
الميداني	313.
نافع	118-235-241-242-273-296-336-252.
النجم	166.
نجم الأئمة (رضي الدّين الأستراباذي)	99-144-149-229-248-249-251-255.

أبو نعيم	.365
النووي	.270
ابن هشام	320-249
هشام	295-235-214-160
هشام بن عروة	.366 -364
أبو هريرة	.351
أبو الهيثم	282
ورش	.241
وهب بن جرير	.367
ابن اليزيدي	.218-217
اليزيدي	221-217
يعقوب الحضرمي	.336-295-221-200-199-118
يونس	.363-308-236-116-105

فهرس الألفاظ المشروحة

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
أبى	102	درّجته	117
الاتّعاد	290	الرّمض	268
احبنطأ	136	سفر	120
احوشت	302	السنوح	72
احونصل	136	الشوس	264
اخيلت	302	صهصيت	262
ارعوى	128	الصُّوَّةُ	331
أروى	69	طفر	70
ازورّ	128	الطوائح	255
الأساة	155	عارت	302
استحوذ	304	العتاق	264
الاسرندا	136	العثور	73

اسفق	124	العذل	269
الإشمام	165	غارت	302
اعتبطت	340	الغر المحجلين.	66
الاغرندا	136	الغمرة	255
أغيلت	302	قَرَى	358
اقتوى	128	قعيدك	283
الأكمام	69	قمحدوة	324
الآلاء	70	اللعاع	261
امتقع	169	لغا	82
أنيب	67	المُحْرَنْجَمُ	136
أيفع	255	مشش	368
أئمة	321	المطل	125
الباع	67	المغالبة	146
البصيرة	78	المغاني	193
البنان	70	نبّه	139
البوّ	332	نمى	117
البيان	70	النّؤْيُ	364
الترهات	358	الهرم	277
تسكّن	138	الوجل	281
تضامّ	137	الورس	255
التضعيف	256	الوقر	256
جراثيم	71	ويب	341
الجامل	364	ويس	341
الحِبر	69	يين	343
الحوك	70		

فهرس المصنّفات

الكتاب	الصفحة
الأنموذج	195
الارتشاف	173
الإفصاح في فوائد الإيضاح	.337
الإيضاح في النّحو	272
بغية الطالب	344
التّسهيل	-175-168-163-137-133-130-128-116-114 -306-304-288-285-279-263-239-214-203 .357-344-337-327-320-315
الجامع للخطيب البغدادي	68
الحجة	235
الخصائص	114
السنن	351
الشافية	.315-261-255-137
شرح التّسهيل	282-210
شرح التّصريف للتّفتازاني	67
شرح الفصيح	142
شرح الكافية	.203-105
الشرح الكبير (البسيط)	96
شرح الهادي	364-216-137
شرح المفصل لابن الحاجب(الإيضاح)	-251-181-149-145-137-125-121-119-109 301-285-28-277-269
شرح فصول ابن معطي	282
شرح مسلم	270
الصّحاح	.352-348-302-276-204-155
العين	136
الفصيح	170-169
القاموس	301-170

الكافية	320
الكشّاف	79-114-126-194-198.
المحكم	102-283.
المصباح	221
المطلوب	221
المغني	195
المفصل	137-194-248-279.

فهرس الأماكن والقبائل

المكان	الصفحة	المكان	الصفحة
ازدغمان	289	ربيعة	280
إياد	289	الشام	289
البصرة	166	الطائف	289
بكر بن وائل	269	طيئ	289
بكر	289	عبد شمس	319
بني أسد	28-281-289-338	عذرة	165
بني القيس	121-165-280-288	غسان	289
بني تميم	168-270-280-339	الفرس	289
بني حنيفة	289	القبط	289
بني سليم	111-198-263	قضاعة	289
بني ضبّة	168	كعب	165
بني عامر	100-280	كنانة	289
بني عقيل	313	لخم	289
بني كلب	28	مصر	289
بني يربوع	313	نزار	121
تغلب	289	النّمر	289
تميم	289	هذيل	289

ثقيف	289	الهند	289
جذام	289	اليمامة	289
الحبشة	289	اليمن	289
الحجاز	271-280-337-339	اليونان	289
حضرموت	289		

فهرس الأمثال:

المثل	**الصفحة**
استنوق الجمل	129
استنسر البغاث	129
لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ	165

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم بروايتيه

- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: 216هـ)، تح: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.
- الأصول في النحو: لابن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، دط، دت.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م
- أمثال العرب: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو 168هـ)، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1981.
- الأمثال: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980م.
- الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: 518هـ)، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- الأنموذج في النحو لجار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، تح: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (1052هـ-1120؟هـ)، تح: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1، 1968م ، 1/195-196
- أهدى سبيل إلى علمي الخليل: لمحمود مصطفى (ت: 1360هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2002م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت.

- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 1420هـ
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- الإشارات والتنبيهات: الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو علي، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس (ت: 428هـ)، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط3، دت
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (ت: 779هـ)، تح: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير، كلية الشريعة جامعة أم القرى 1982م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، دط، 1969م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)،المكتبة العنصرية، بيروت،ط1 ،1424 هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، تص، وطبع: محمد شرف الدين، رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، تح، وتق: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، دط، 1982.
- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، دط، 1972.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دط، دت

- تاج العروس من جواهر للزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت
- التبصرة والتّذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصَّيْمَري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، تح: علي محمد البجاوي: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، دط، دت.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت: 654هـ)، تق وتح: الدكتور حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، دط، دت.
- التّذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيان الأندلسي(ت: 745هـ)، تح: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2018م
- تصريف العزّي: عز الدّين أبي المعالي عبد الوهّاب بن ابراهيم الزّنجاني، تح: أنور بن أبي بكر الشّيخي الدّاغستاني، دار المنهاج، لبنان، ط1، 2008م.
- التّعريفات، الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تح وض وتص: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1983م
- تهذيب التّهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند،. ط1، 1326هـ.
- تهذيب اللّغة لأبي منصور الأزهري الهروي (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- التّيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1984.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، جامعة الشارقة، ط1، 2007
- جامع الشّروح والحواشي، معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها، لعبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، دط، 2004م
- الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي): لشمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تح: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دط، دت.
- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري (ت: نحو 395هـ)، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: 749هـ)، تح: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين: مؤسسة المعارف، بيروت، دط، دت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م
- حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي 403هـ) تح، و تع: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط، دت.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: 370هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، جامعة الكويت، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ.
- الحجة للقراء السبعة: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (ت: 377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، مرا وتد: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط2 1993م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تح وشر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997 م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت.
- الدر المنثور: لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند، ط2، 1972.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شر وتع: محمد حسين،، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، مصر، دط، دت.

- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح، وشر: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت، ط1، 2003م.
- ديوان أبي النّجم العجلي الفضل بن قدامة (ت130هـ) جمع وشرح وتح: محمد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، دط، 2006م.
- ديوان ذي الرّمة، تق، و شر: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شر وتق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م
- ديوان عبيد بن الأبرص الأسدي (ت: نحو 25هـ)، تح: محمد علي دقة، دار صادر، لبنان، ط1، 2003م
- ديوان علقمة بن عبدة، شر، وتع، وتق: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، ط1، 1996.
- ديوان الفرزدق، شر، وضب، وتق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري (ت: 41هـ)، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: لشعبان محمد إسماعيل، دار السلام للطباعة والنشر، ط2، دت.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م
- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م
- السلطان سيف الدين قطز ومعركة عين جالوت: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، مصرن ط1، 2009م.
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، دت.
- سنن الترمذي (الجامع الكبير): محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط، 1998م.
- سيّر أعلام النبلاء: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1985م.

- الشافية في علم التصريف: لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط1، 1415هـ 1995م.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تح : نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، دط، دت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،، ط1، 1986 م.
- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقى (ت: 540هـ)، تق: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.
- شرح التّسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ) تح: محمد عبد الله عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح تصريف العزي، سعد الدين مسعود بن عمر التّفتازاني (712هـ-791هـ)، تح: محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، جدة، ط1، 2011م.
- شرح التّلويح على التّوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 793هـ)، مكتبة صبيح بمصر، دط، دت.
- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت:746 هـ)، تح: جميل عبد الله عويضة، الشاملة الذهبية، دط، 1434 هـ/2013 م
- شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، تص، وتع: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط2. 1996م.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، دت.
- شرح المعلقات السبع: لحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت: 486هـ)، دار احياء التراث العربي، ط1، 2002 م.

- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: 686هـ)، تح، وض، وشر: محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، دط، 1975م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدّين (ت: 715هـ)، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد بن محمد، أبي القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت: 857هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تق وتح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، 2003 م
- شرح على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: 855هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1959.
- شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف، سعد الدين مسعود بن عمر التّفتازاني (712هـ-791هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتّراث، ط8، 1997م.
- الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
- صحيح ابن حِبّان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م
- صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
- صلة الخلف بموصول السّلف: لشمس الدين، أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُّوداني السوسي المكيّ المالكي (ت: 1094هـ)، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م.
- ضرائر الشِّعْر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت: 745هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1423 هـ

- علل النحو: لأبي الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
- عيار الشعر: لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، الحسني العلوي، أبي الحسن (ت: 322هـ)، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.
- عيون الأخبار: لابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ.
- غاية النّهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، دط، 1351هـ.
- غريب الحديث: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت: 285)، تح: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.
- غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: 224هـ)، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط1، 1964م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1990م.
- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت291)، تح ودر عاطف مدكور، دار المعارف، دط، دت.
- القاموس المحيط: لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م.
- الكامل في اللغة والأدب: لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس (ت: 285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط 3، 1997 م.
- كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت: 515هـ)، عالم الكتب، ط1، 1983م.
- كتاب العروض: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تح: أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ط1، 1987م.
- كتاب العين: للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170؟هـ)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، دط، 1941م.
- الكشف عن صاحب البسيط في النحو: لحسن موسى الشاعر، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، دط، 1988م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، تح: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م
- لباب تحفة المجد الصّريح في شرح كتاب الفصيح: لأبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللَّبلي(ت691هـ)، تح: مصطفى عبد الحفيظ سالم، در: عبد الكريم علي عثمان عوفي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، ط1، 2011م
- اللّباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
- لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ
- اللمحة في شرح الملحة: لأبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2004م.
- المبسوط في القراءات العشر: لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1981م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ 1998م.
- المستقصى في أمثال العرب: لجار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، دت
- معاني القراءات للأزهري: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1991م
- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995.
- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: 350هـ)، تح: أحمد مختار عمر، مرا: إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2003م
- معجم الفروق اللغوية للعسكري (ت: 395هـ): تح: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 2008 م
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سركيس، مصر، دط، 1928 م
- معجم الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: 1431هـ)ن دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1982م
- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، دط، دت.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: 395هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1979م
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م
- معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، دط، 1961 م.

- المغرب في ترتيب المعرب: لناصر بن عبد السيد أبى المكارم الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (ت: 610هـ)، دار الكتاب العربي، دط، دت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985 م.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي الحنفي (ت: 626هـ)،ض وتع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987م
- المقتضب: لأبي العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام (تاريخ ما قبل الإسلام) إلى عصرنا الحاضر 1417 هـ/1996-1997 م، أحمد معمور العسيري، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 1996م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، تق وإشر ومر: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م
- الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، نقلا عن: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، نقلها وأعدها للشاملة: أبو سعيد المصري.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط15، دت.
- النشر في القراءات العشر: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ)، تح: علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ) : المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية، دط، دت.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: 1041هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.
- نقض الغرض وأثره في الحكم النّحوي: لعبد الرحمن بن محمود مختار الشنقيطي، سلسلة دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، 2012 م، ج 37
- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويري (ت: 733هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423 هـ.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراة)، دط، 1424 هـ - 2005 م
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لمحمد سالم محيسن (ت: 1422هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1997م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استانبول 1951، ، دط، دت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت.
- الوافِي بالوفِيات، صلَاح الدين خليل بن آيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ)، تح أحمد الأَرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 2000م.

Abstract:

This research deals with a morphological manuscript under the title: "The Annotation" of Mohammed Ben Qassim Abi Abdullah Shams Eddin Alghazi (859-918H). The book is an annotation put by the author in the explanation of Ettaftazani, who explained the book of Conjugation of Ezzanjani (660H). It's a verbal explanation in which Alghazi based on a set of predecessors' books to enrich his book including a book of Sibawaih, Ibn Osfor's Almomtie Fi Ettasrif, Aljarbrdi's explanation of Eshafia, Ezzamakhshari's The Detailed, Erradhi's explanation and Errokn on Kafiat Ibn Alhadjib and Aljawhari's Essohah.

His style is simple with a heavy scientific material. It's quite ambiguous in some of its expressions, since it's a verbal explanation in which Alghazi chose what's appropriate to the explanation and left the rest. Thus, the reader is in need to an explanatory book to understand the text correctly.

So, this research is divided into three main parts:

1. The study part: the first subchapter is devoted to identify Ezzanjani and his book Conjugation. The second subchapter is concerned with Ettaftazani and his book Conjucation Explanation. In the third subchapter, Alghazi's life and his age have been addressed besides his explanatory book and its scientific value. This part has ended with a subchapter through which we clarify the followed method in this study with describing the four accredited copies and attaching a picture of them.
2. A part of approving the explanatory book and what requires from citation, commenting, documenting and faithfulness in transmitting text so that it would be closer to what's left by Alghazi.
3. A part of some necessary artistic indexes.